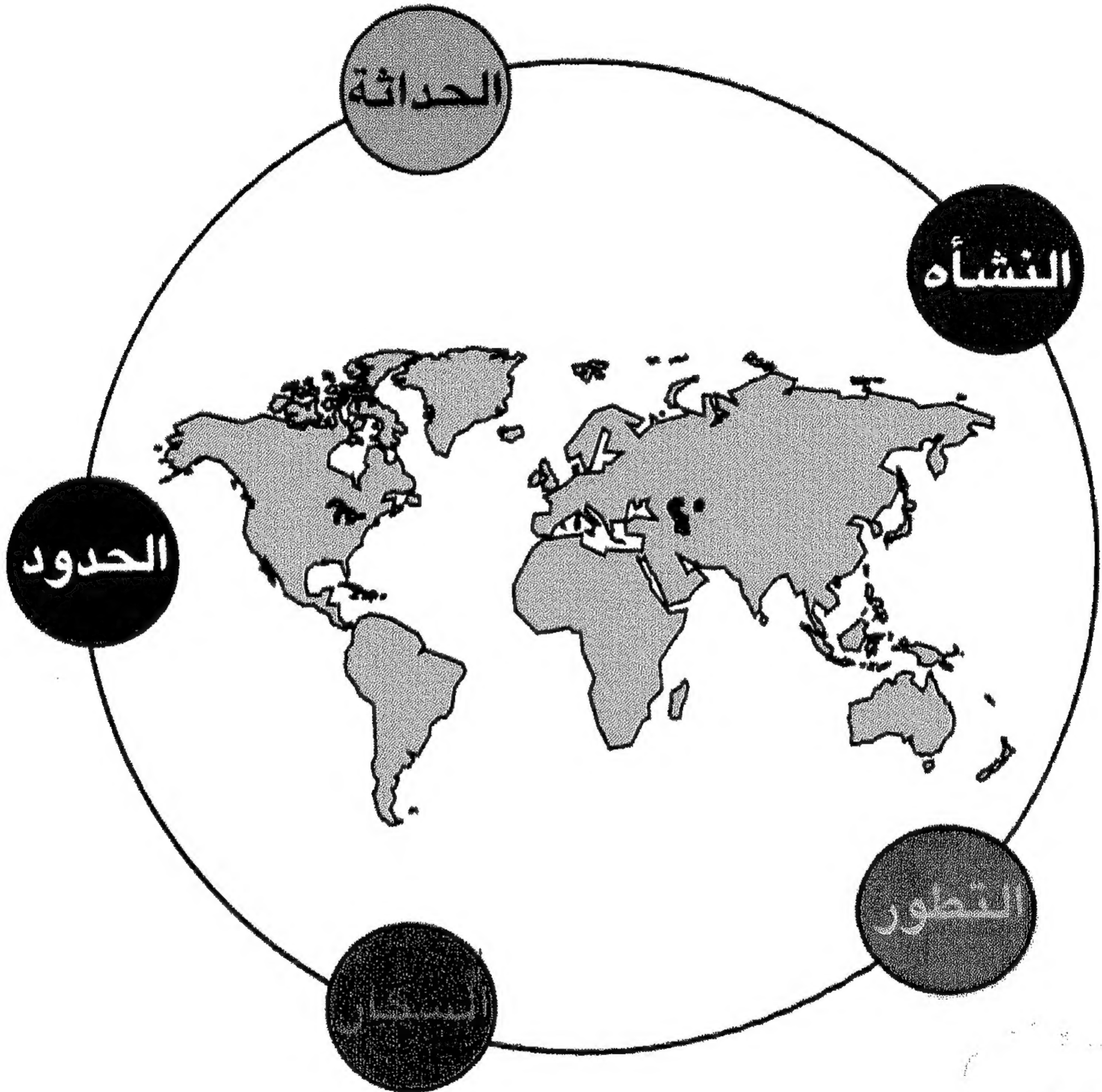


الجغرافيا السياسية

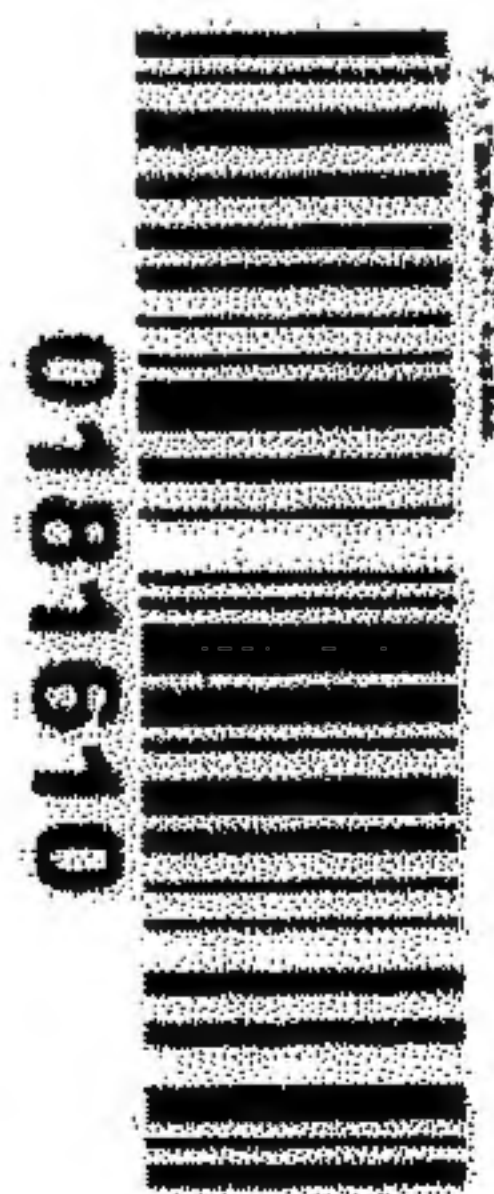
بين الماضي والحاضر



عدنان صافي

جامعة الاسكندرية

منشورات
مركز الكتاب الأكاديمي



Bibliotheca Alexandrina

الجغرافيا السياسية

الجغرافيا السياسية

بين الماضي والحاضر

عدنان صافي

جامعة الإسكندرية

حقوق الطبع محفوظة للناسر

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو
أختزان مانتة بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه،
أو بأي طريقة سواء كانت الكترونية أو ميكانيكية أو
بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بخلاف ذلك دون الحصول
على إذن الناسر الخطي وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل
للملاحقة القانونية

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٩/٨/١٤٧٨)
رقم التصنيف : ٣٢٠,٩١

مركز الكتاب الأكاديمي
للسر والتوزيع (الأردن - عمان)

ش الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - سوق الكتاب الجديد
تلفاكس : ٤٦١٩٥١١ ص.ب : ١٠٦١ عمان (١١٧٣٢)

الأهداء

**إلى روح والدي.....رمز التضحية والوفاء
إلى والدتي...رمز الحب والحنان
إلى أخى أحمد...رمز الأخوة الصادقة
إلى زوجتي...رفيقة الدرب
إلى أولادي: هيثم، سوزان، أسماء، محمد، آلاء، عمر**

مع خالص محبتي

عدنان

الجغرافيا السياسية

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : مدخل إلى الجغرافيا السياسية	٩
الفصل الأول : ماهية الجغرافيا السياسية	١١
الفصل الثاني: مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية	٢٧
الفصل الثالث: الجيوبولتيكا (قديما وحديثا)	٥٩
الباب الثاني : تركيب الدولة كوحدة جغرافية سياسية	١٠٩
الفصل الأول : عناصر تركيب الدولة	١١١
الفصل الثاني: الأسس الجغرافية للدولة	١١٥
الفصل الثالث: حياة الدول	١٣٧
الباب الثالث : السكان في الجغرافيا السياسية	١٦٧
الفصل الأول: تاريخ السكان	١٦٩
الفصل الثاني: نمو السكان في العصر الحديث ومبدأ مالتوس	١٧٧
الفصل الثالث: السكان حضاريا وديموغرافيا	١٩٢
الباب الرابع : الحدود في الجغرافيا السياسية	٢١٧
الفصل الأول : تعريف الحدود وأقاليم التخوم	٢١٩

٢٣٤	الفصل الثاني: الحدود المرتبطة بالظواهر الطبيعية
٢٧٤	الفصل الثالث: الحدود المرتبطة بالظواهر البشرية
٣١٥	الباب الخامس: الحديث في الجغرافيا السياسية
٣١٧	الفصل الأول: مشكلات الشرق الأوسط
٣٥٠	الفصل الثاني: النظام العالمي الجديد
٣٨٧	الفصل الثالث: لمن القرن الحادي والعشرين
٤٠٦	فهرس الخرائط
٤٠٨	فهرس الجداول
٤١٠	قائمة المصادر والمراجع

الجغرافيا السياسية

المقدمة

تعتبر الجغرافيا السياسية فرعاً جغرافياً هاماً قائماً بذاته استقر عليها الرأي بين الأكاديميين الجغرافيين وهي بذلك تشبه غيرها من فروع الجغرافيا التي تتطلب التكامل المعرفي بين المناهج العلمية والعديد من فروع المعرفة لكي تستقي في النهاية المذاق الجغرافي المميز للجغرافيا السياسية. إلا أن بعض الباحثين في الجغرافيا السياسية نظروا إليها من زاوية أخرى فأعتبروها جزء من الجغرافيا التاريخية في صورة ديناميكية ترتبط بأنماط التجمعات السياسية عبر التاريخ ومن ثم كان البحث عن العوامل المشكلة لهذه الأنماط السياسية المنفردة أو المجتمعة من أهم المسائل الجدلية في دراسة الجغرافيا السياسية وذلك بإعتبار أن العوامل بحذ ذاتها كثيرة ومتنوعة يتصل بعضها بطبيعة الأرض التي يقوم عليها النمط السياسي والإنسان الذي يشكل جوهر هذا النمط ، أضف إلى ذلك الصراع الحربي والسياسي في أوروبا إبان النصف الأول من القرن العشرين الذي مثل محورا للتغير الجغرافي في دراسة هذا الفرع من الجغرافيا.

ومن ثم فقد كانت دراسة خريطة أوروبا السياسية منذ مطلع هذا القرن ركيزة العمل الجغرافي لا سيما وأن هناك صلة وثيقة بين القوى الفاعلة في هذه الخريطة والوضع السياسي في قارتي أفريقيا وآسيا الذي شهد تطورا ملحوظاً في الربع الأخير من هذا القرن، وقد تناولت في كتابي هذا خمسة أبواب أحتوى كل واحد منها على ثلاث فصول مترابطة حاولت

ففيها قدر المستطاع ايصال القارئ الكريم عبر هذه القنصوات إلى نظرة مستقبلية نحو القرن الحادي والعشرين، حيث تدرجت به من نشأة الجغرافيا السياسية إلى التطور ثم المناهج الدراسية فيها إلى تركيب الدولة والسكان الذين يمثلون العنصر الأساسي في الجغرافيا السياسية إلى التعريف بالحدود وإقليم التجوم إضافة إلى الحدود المرتبطة بالظواهر الطبيعية والبشرية حتى النظرة الموضوعية إلى القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى توضيح الفرق بين الجيوبولتيكا والعلوم السياسية من جهة والجغرافيا السياسية من جهة أخرى لا سيما وأن الكثير من الناس يخلطون فيما بينها في محاولة لتوضيح الصورة حول هذه المفاهيم.

راجيا من الله العلي القدير أن يجعل هذا الجهد المتواضع صدقةً جاريةً وعلماً ينتفع به.

والله من وراء القصد

المؤلف

عدنان صافي

الباب الأول

مدخل إلى الجغرافيا السياسية

- الفصل الأول : ماهية الجغرافيا السياسية**
- الفصل الثاني: مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية**
- الفصل الثالث : الجيوبولتيكا (قديما وحديثا)**

الفصل الأول

ماهية الجغرافيا السياسية

نظرة ناقدة

لا يوجد فرع من فروع الجغرافيا الحديثة يتناوله الجذب والشد مثل الجغرافيا السياسية ولا يوجد فرع من فروع الجغرافيا البشرية حدث حوله جدل ونقد وسوء فهم مثل الجغرافيا السياسية. وكذلك لم يحدث جدل ونقد حول احد كبار الجغرافيين مثل ما حدث لفريدريك راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية، الذي نشر خلاصة افكاره عام ١٨٩٧ في كتابه المسمى الجغرافيا السياسية "Politische Geographie"

ان هناك فارقاً كبيراً بين الجغرافيا السياسية وبين علم السياسة برغم ان الموضوع في أسسه العامة مشترك:

الدولة : فالدولة بالنسبة للجغرافيا السياسية عبارة عن عنصرين اساسيين هما الأرض والشعب وعنصر ثالث هو نتاج التفاعل بين الأرض والناس. وتشتمل دراسة الأرض على كثير من عناصر الدراسة الجغرافية الطبيعية على رأسها المكان الجغرافي والأقاليم الطبيعية للدولة. كما تشتمل دراسة الشعب على عناصر كثيرة من الدراسة البشرية تبدأ بالسكان والنشاط الاقتصادي وأنماط السكن والمدن والتكوين الحضاري للناس من حيث سلالاتهم ومجموعاتهم اللغوية والدينية وتنظيمهم الطبقي. أما العلاقة بين الأرض والناس فهي شديدة التعقيد والتشابك

وتعطي في النهاية سلامة تكوين الدولة أو عناصر قوتها وضعفها. وفي هذا المجال يضع الجغرافي السياسي نصب عينيه حدود الدولة كإطار محدد للوحدة الأساسية في الجغرافية السياسية، برغم ما تتعرض له الحدود من تغيرات، وبرغم ان خطوط الحدود في أحيان كثيرة خطوط افتعالية ترتضي لزمان معين. ويؤدي هذا الى عدم ثبات الوحدة الأساسية في علم الجغرافية السياسية الأبد. ويعطي للجغرافية السياسية ديناميكية دائمة. وفي هذا يقوم الجغرافي بدراسة الدولة داخل علاقاتها بالمجتمع الدولي المجاور والبعيد. ويعطي هذا بعداً جديداً في دراسة الجغرافيا السياسية. وواضح من هذا العرض القصير الفارق الكبير بين هذا العلم وعلم السياسة الذي يسعى الى ايجاد التناسق بين علاقات بينما تحلل الجغرافية السياسية العلاقة بين الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية داخل الدول.

ونظراً لأن الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية عامة، تتناول موضوعات شائكة، بالإضافة الى صعوبة وجود الموضوعية المطلقة في الوثائق والدراسات التاريخية فإن الكاتب في الجغرافيا السياسية أو العلوم السياسية عامة لا يمكن ان يتجرد تماماً من صفة الموضوعية للأسباب التالية:

أولاً: العواطف والانتماءات القومية الوراثة (أو المكتسبة للمهاجرين من دولة الى أخرى) تجعل الكاتب موضوعياً في الموضوعات البعيدة عن المكان الجغرافي لقوميته، أو البعيدة عن الاتصالات السياسية والتاريخية بقوميته، بينما يصبح غير موضوعي بدرجات متفاوتة فيما يختص بغالبية العناصر التي يدرسها في مشكلة سياسية تمس من قريب انتماءاته القومية. فالجغرافي السياسي الألماني

الجغرافيا السياسية

لا ينظر الى مشاكل ألمانيا السياسية بالنظرة نفسها التي ينظر اليها الفرنسي او الإنجليزي أو الأمريكي.

ثانياً: هناك انتماءات ومشاعر عاطفية فوق القومية المحدودة وتتعداها الى عواطف الارتباط بتجمع حضاري معين مثل الانتماء الى حضارات العالم الصناعي او الغربي او الى حضارات العالم الثالث او المتخلف والنامي. فالكاتب السياسي الغربي ينظر من زاوية حضارته ومنجزاتها نظرة شاملة دون التوقف عند تفاصيل أحداث في علاقة هذين العالمين سواء كانت ضارة أو مجحفة بحق شعوب العالم الثالث، أو مفيدة ومريحة لأصحاب المستعمرات من دول الحضارة الغربية الصناعية. وفي الوقت نفسه يقف هذا الكاتب طويلاً امام منجزات الحضارة الغربية في دول العالم الثالث الحالية، بينما يقف الكاتب السياسي الهندي او العربي مثلاً وقفات طويلة أمام البربرية الاستعمارية في كثير من مواقفها، او أمام الاستنزاف الاقتصادي الطويل، وينظر الى تركيب الاقتصاد المزدهر في العالم الصناعي الغربي حالياً على أنه أسس دون شك على أعمال ملايين العمال الجائعين من ابناء العالم الثالث التي قد موها كرها او طواعية غير مباشرة بواسطة اجبار حكام خاضعين للحكم الاستعماري بالإضافة الى استغلال الثروات الطبيعية من أجل اثراء اصحاب المستعمرات حكومات وشعوب.

ثالثاً: تتعدى النظرة فوق القومية المشاعر العامة لأصحاب الحضارات الغربية في أحيان كثيرة لتتطرق مشاعر عنصرية مرتبطة بالرجل الأبيض ككلئث سام، وعلى غيره من العناصر ان تخدمه دون محاسبة او اعتراض في مقابل ان يرعى بعض مصالحهم الضرورية في مجرد البقاء على قيد الحياة. مثل ذلك

الكتاب السياسيين في الدول العنصرية كجنوب أفريقيا وروديسيا والكثير من الكتاب السياسيين في امريكا. وقد بلغت مثل هذه المراحل من العنصرية اشدها في حالتين:

الأولى : الكتابات العنصرية الجرمانية التي تمجد سيادة الجرمان على كل البشر بما فيهم بقية السلالات البيضاء.

والثانية : الكتابات السياسية العنصرية الصهيونية التي تمجد سيادة ما يسمونه بالسلالة اليهودية على العالم.

وقد كان من الطبيعي ان تتناحر هاتين العنصريتين المتطرفتين فترة ' بلة من الزمن، وان تخلف الثانية الأولى بعد هزيمتها لأن كلا منهما اتخذ لنفسه ختلاً في محاولة تحقيق هدفه للسيطرة العالمية: فالجرمانية سخرت كل ب الألماني ضد العالم وهي بدون شك طاقات محدودة بالمكان والعدد البشري مهما كانت أشكال التقدم التكنولوجي التي وصل إليها

والثالثة : سخرت وتسخر طاقات مختلفة من أماكن جغرافية كثيرة وشعوباً ية لكي تخدم الابقاء على الدولة الإسرائيلية في فلسطين. وفي نظري فإن هذه الدولة لا تمثل كل التجسيد لأهداف العنصرية الصهيونية، بل هي جزء من هذه الأهداف تمثل ركيزة تمتد منها جسور على المستوى العالمي يربط اليهود ظاهرياً ومادياً ويربط معه بالفعل أجزاء كثيرة في العالم.

والرابعة : تختلف نظرة الكتاب السياسيين الى الأمور باختلاف انتماءاتهم الايديولوجية فالكاتب الاستعماري العتيق يختلف عن الامبريالي المعاصر وكلاهما يختلف عن الكاتب الماركسي في تحليل الأحداث السياسية. ويتفق هؤلاء جميعاً

الجغرافيا السياسية

في أن الاقتصاد والتجارة بصورته العامة هو محرك اساسي للتخطيط السياسي، ولكنهم يختلفون في تحليل كل الظواهر الاجتماعية الاقتصادية المؤدية الى تكوين الدولة وتشكيل الأحداث السياسية وقيام الثورات ونشأة القوميات. ويختلفون نظرياً في تحليل القوى التي تساعد على بقاء النظام الاستعماري أو الامبريالي أو الاشتراكي.

فمثلاً الكاتب السياسي الأمريكي ينظر الى مشكلات أوروبا فيما بين الحربين العالميتين نظرة مختلفة الى مشكلاتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية. والسبب في هذا راجع الى أن امريكا قد انعزلت عن المشكلات الأوروبية حسب مبدأ مونرو في أعقاب الحرب الأولى بينما نجدها منغمسة الى أقصى حدود الانغماس في المشكلات الأوروبية فيما بعد الحرب الثانية.

فمبدأ مونرو كان ينظر الى أن حدود أمريكا هي حدود الاطلنطي، وأن انتصار الحلفاء الغربيين على ألمانيا القيصرية قد أدى الى تأمين أوروبا الغربية وبالتالي الى تأمين المحيط الاطلنطي وتأمين حدودها. وكذلك كان يمكن أن يكون الحال بعد هزيمة القوى الجرمانية الهتلرية في الحرب العالمية الثانية لولا عالمين جديدين كل الجدة في التخطيط السياسي الأمريكي جعلها تمد حدودها الأمنية عبر الاطلنطي الى أوروبا بل وعبر الباسيفيكي والهندي أيضاً. وهذان العاملان هما:

العامل الأول: ان مصدر الخطر على الأمن الأمريكي الذي يطلق عليه تعميماً الأمن الغربي لم يعد الرقعة المكانية المحدودة الموارد الطبيعية والبشرية والتكنيكية التي تحتلها ألمانيا، والتي زاد من ضعفها تقسيمها الى ألمانيا الشرقية والغربية كوحدين متنافرتين تؤديان الى هدر جزء كبير من طاقتها في الصراع

الايديولوجي والاقتصادي. بل أصبح مكنم الخطر على الأمن الأمريكي هو الاتحاد السوفيتي سابقاً. في الرقعة المكانية الهائلة ذات الطاقات الكبيرة موراداً وسكاناً والتي تتبرعم فيها قوى تكنيكية ليس من السهل نضوبها متي بدأت تثبت وتتعمق جذورها وتتأصل. وهي بذلك قوى مشابهة الى حد غريب لتبرعم القوى التكنيكية الأمريكية على سطحها الأرضي الواسع ومواردها الطبيعية والبشرية الكبيرة. فالفرق الكمي والكيفي والمكاني وأضح بين ألمانيا كقوة سياسية أوربية وروسيا الاتحادية كقوة عالمية. ومن ثم كان لابد للوجود الأمريكي من الظهور في كل أجزاء العالم المحيطة بروسيا لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتقنية الى دويلات مما اضعف مكانة كقوة عالمية تقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية قاطبة، وليس في أوروبا وحدها.

وعلى هذا الضوء يمكن ان نفسر سلسلة الأحلاف التي انشأتها أمريكا لتطويق الاتحاد السوفيتي. حلف الاطلنطي في أوروبا الغربية والجغرافية والبحر المتوسط ومضايق البحر الأسود، الحلف المركزي في الشرق الأوسط، حلف جنوب شرق آسيا من باكستان الى الفلبين واستراليا.

العامل الثاني: ان مبدأ مونرو - برغم ما يبدو ظاهرياً من انه إخلاد أمريكا الى الراحة بعيداً عن ضجيج الصراع السياسي الأوروبي وثورات المستعمرات ومشكلاتها في أفريقيا واسيا- ألا أنه في حقيقة الأمر لم يكن كذلك. فمبدأ مونرو وسياسة العزلة الأمريكي لم يكن الا بمثابة ستار دولاري أقامته أمريكا حول الأمريكتين جميعاً. منع هذا الستار المنافسة المالية والقدرة الاستثمارية الأوروبية الغربية الى حدود بعيدة من الدخول في أمريكا الوسطى والجنوبية: وجعلها حقل احتكاري مفتوح امام الاستثمارات الأمريكية وحدها:

الجغرافيا السياسية

اشترت أمريكا الأراضي والمزارع واحتكرت جانباً كبيراً من مقدرات الإنتاج الزراعي النقدي في كثر من دول أمريكا اللاتينية (الفواكه والبن والكاكاو والبطاطا والسكر والكولا). وضمنت أمريكا لنفسها كافة الامتيازات في استغلال الثروات التعدينية في المكسيك وفنزويلاً (البترول) وبيرو وشيلي (النحاس) (القصدير).

ولا تزال الاحتكارات الأمريكية قوية في أمريكا اللاتينية، الى جانب المواصلات والنقل والتجارة - وذلك رغم المعارضة الثورية (كوبا) والقوية (شيلي) والسرية (بقية أمريكا اللاتينية) في هذا الميدان الاحتكاري.

وفي الحقيقة إذن لم يكن مبدأ مونرو طوال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن سوى فترة تدعيم للامبريالية في "بيتها" الأمريكي الواسع. وبعدها أتخمت أمريكا برأس المال بدأت تتطرق في اخريات الثلاثينات عبر الاطلنطي آسيا واستراليا، وفي الشرق الأوسط (البترول) وبدايات صغيرة في أفريقيا (المطاط والحديد في ليبيريا). ولكن هذه الانطلاقة فاجأتها الحرب العالمية الثانية.

وقد ترتب على هزيمة ألمانيا واليابان، وخروج أوروبا مفلسة مخربة الفرصة الذهبية امام رأس المال الأمريكي القوي فقام بدور هائل في إعادة بناء اقتصاد أوروبا الغربية عامة، وألمانيا واليابان خاصة. وبذلك دخلت أمريكا شريكا فعلياً في كثير من المؤسسات الصناعية الأوروبية واليابانية اللامعة وأصبح لها - بالضرورة - اهتمامات أمن أكيدة في هذه المنطقة الصناعية من العالم. هذا بالإضافة الى التغلغل الأمريكي الاقتصادي في أجزاء كثيرة من أفريقيا كورث أو شريك لرأس المال الاستعماري القديم في الكونغو وجنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية، وفي آسيا دخلت أمريكا بهذه الصفة في اندونيسيا والهند الصينية

وغيرهما من الدول الآسيوية الجنوبية - فضلاً عن صراعات الاحتكارات الأمريكية مع الاحتكارات الأوروبية في إيران والخليج العربي ومناطق البترول في شمال أفريقيا.

صحيح أن هناك صراعات بين رأس المال الفرنسي والأمريكي، وصراعات أخرى أقل حدة بين رأس المال الألماني الياباني المهجن بالأمريكي وبين رأس المال الأمريكي، إلا أن التفاصيل لا تغير من الصورة العامة: بروز المصالح الأمريكية في أوروبا وغيرها قد أدى إلى نبذ مبدأ مونرو تماماً بعد أن استوفي أغراضه وأرسى قواعد الأمبريالية الأمريكية الحديثة في العالم.

وعلى هذا النحو تتغير نظرات وتحليلات كتاب السياسة لموضوع العلاقات الأمريكية الأوروبية في فترة نصف قرن نتيجة لتغير أيديولوجي اقتصادي في البناء والتركيب السياسي الأمريكي.

خلاصة القول : فإنه من الصعب استخراج قوانين أو مبادئ عامة في الجغرافيا السياسية أو العلوم السياسية يمكن تطبيقها في عدد من الموضوعات المختلفة نظراً للاختلافات الشديدة بين المقومات البيئية الطبيعية والمزاج البشري والتركيب الحضارية والاقتصادية وغير ذلك من عوامل تكوين الدولة - إلى جانب الانتماءات المختلفة للسلالة أو الحضارة أو الأيديولوجية.

وبالرغم من تكرار مصطلح " مشكلة " في كتابات الجغرافيا السياسية، إلا أنه لا يجب أن يتبادر إلى إذهاننا أن هناك حلولاً لهذه المشكلات على نحو ما نجده من حلول في عالم الأبحاث الفيزيائية أو الكيميائية مثلاً. ذلك أن مشكلات الجغرافيا السياسية تتناول علاقات بشرية وأرضية غاية في الدقة والتعقيد نتيجة

الجغرافيا السياسية

لتراكمات التراث التاريخي والاجتماعي والحضاري الى جانب علاقات الاقتصاد والتجارة المتشابكة، وفوق كل هذا علاقات المكان.

ومن ثم فان " مشكلة" اقلية او حدود لا تعني وجوب إيجاد حل سليم لها، إنما هو - إذا خلصت الجهود المبذولة- حلا سليما في وقت وظروف معينة فقط. ولهذا فإن " المشكلة" نفسها يمكن ان تعود الى الظهور مرة اخرى وتحت ضغوط ظروف ودوافع مختلفة قد تستوجب حلا من نوع مخالف تماما للحل السابق اقراره في الماضي.

فريدريك راتزل

مؤسس الجغرافيا السياسية

في منتصف القرن السابع عشر كتب وليام بنى وهو طبيب بريطاني كتاباً أوضح في كثير من البراعة العلاقة بين الدولة ونظمها ونموها وبين البيئة الجغرافية. فقد تكلم عن المساحة المثالية للدولة التي تستطيع أن تسيطر عليها وتبسط نفوذها في أرجاء هذه المساحة ويمكن للسكان استغلالها على الوجه الأكمل وفطن الى أهمية المدن الكبرى في ربط وتوجيه السكان نحو مراكز القوة والجذب في الدولة وذكر أهمية كثافة السكان وغنى الدولة وانتشار العمران حتى تصبح الدولة وحدة سياسية متماسكة في الداخل وقوة لها اعتبارها في الخارج.

وبعد وليام بن بقرنين صدر كتاب الجغرافيا السياسية Politische Geographic (١٨٩٧) الذي ألفه العالم الجغرافي الألماني فريدريك راتزل F. Ratzel استاذ الجغرافيا في جامعة ليبزنج. ويعد هذا أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول الموضوع السياسي من الجغرافيا - إذ ان راتزل قد اعتبر الجغرافيا السياسية جزء لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي. وقد نشر راتزل مقالاً بعنوان " القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة". والقوانين السبعة هي:

- ١- ان رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة. فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً خاصاً للحضارة فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة الدولة.

الجغرافيا السياسية

- ٢- ان نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان ذلك النمو الذي يجب ان يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع وهو بهذا يسلم بصحة نظرية أن العلم (الرأية) يتبع التوسع التجاري.
- ٣- يستمر نمو الدولة حتى تصل الى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغيرة اليها.
- ٤- ان حدود أي دولة هو العضو الحي المغلف لها والذي يحميها (الحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب بل أنها توضح مراحل نموها).
- ٥- تسعى الدولة في نموها الى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية بمعنى ان هذه الأقسام إما ان تكون سهولاً او مناطق ساحلية أو مناطق تعدينية او ذات قيمة في إنتاج الغذاء).
- ٦- ان الدوافع الأولى للتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج. معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها الى الجماعات البدائية التي تدفعها زيلدة عدد السكان الى الشعور بالحاجة الى التوسع.
- ٧- إن الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة الى أخرى ثم يتزايد ويشدد. فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام.

الخلاصة :

أن راتزل يرى في الدولة كائن حي تدفعه الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تعوزه حتى ولو دفعه هذا الى استخدام القوة. وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة.

وفي كتابة " الجغرافيا السياسية" كان فريدريك راتزل أول من درس علاقات المكان والموقع دراسة اصولية للدول المختلفة. ولهذا السبب وحده يعد راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية عن جدارة.

ولقد كان راتزل يكتب في أواخر القرن الماضي متأثراً بالجو العلمي العلم المشحون بكل ثقل النظرية التطورية في العلوم الطبيعية. ولهذا نراه ينظر الى الجغرافيا السياسية على انها فرع من فروع العلوم الطبيعية. ونراه يؤسس فكرة المكان على أنها عنصر مؤثر ومتأثر في ذات الوقت بالصفات السياسية للجماعة او الجماعات التي تسكن المكان. وأما الموقع فإنه يراه العنصر الذي يلون المكان بصبغة تجعله دائم الاختلاف عن غيره من الأماكن، ومن ثم يصبغ الدولة بصبغة مغايرة لغيرها من الدول.

ولا شك أن أفكار راتزل التطورية قد ظهرت بوضوح في القوانين السبعة التي سبق ذكرها. والتي تحدد الدول في أماكنها ومواقع هذه الأماكن ومصدر هذه القوانين التطورية في آراء راتزل نابغ من اعتقاده ان الدولة كائن عضوي: هي كينونة بيولوجية جذورها في الأرض، وكينونة معنوية وخلقية مستمدة من ارتباط الإنسان بأرض يعمل فيها ويتغذى على مصادرها ويحتاج الى حمايتها (وحمايته حياته).

الجغرافيا السياسية

وعلى العموم فإن قوانين راتزل السبعة كانت أساساً قوانين خاصة بالمكان والموقع. فنشاطات الإنسان وصفاته وكثافة السكان في الدولة ليست - في نظره - سوى نتائج الموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود - وفوق كل هذا نتائج المكان. وقد أعطى راتزل للحدود السياسية أهمية خاصة معتبراً إياها العضو الخارجي للدولة (كالجلد بالنسبة لجسم الأحياء) وهي بذلك تعطي للباحث الدليل على مراحل نمو الدولة أو ذبولها وقوتها أو ضعفها.

ولعل من أهم ما أعطاه لنا راتزل من تراث هو تلك الرابطة التي أوجدها بين المساحات القارية الكبيرة للدول وبين القوة السياسية. ففي رؤية ان المسطح الكبير (المكان) هو طاقة سياسية يمكن أن تظهر وتبرز مع حسن استخدامها. ولقد كان راتزل متأثراً بشدة في ذلك من مثال حي: نمو الولايات المتحدة كقوة كبيرة داخل إطار من " المكان " الكبير. وكان بذلك يشعر أن دور أوروبا سوف يتضاءل وأن تاريخ السياسة العالمية سوف تسيطر عليه في القرن العشرين الدول العملاقة المساحة التي تحتل مكاناً كبيراً من القارات مثل أمريكا وروسيا وأستراليا.

وبعد راتزل تعرضت الجغرافية السياسية للكثير من النقد والجدل حول الموضوع والمنهج ورفض عدد من الأساتذة أن تصبح الجغرافية السياسية جزءاً من الدراسة الجغرافية بقدر كونها ملحقاً من ملاحق دراسة الأرض. وعلى الرغم من أن فردريك راتزل جغرافي الماني إلا أن الجغرافية السياسية لم تجد بين عدد كبير بين الجغرافيين الألمان استجابة وتحمساً بقدر ما وجدت في الأوساط الجغرافية الأخرى خاصة الولايات المتحدة. ولكن عدداً من الجغرافيين الألمان المتحدثين بدأوا يهتمون بالجغرافية السياسية بعد فترة الأعراض عنها وهي الفترة

التي نشأت فيها وازدهرت فكرة الجيوبوليتيكا ثم فشلت وسقطت بعد الحكم النازي الذي استغل الجيوبوليتيكا كجزء من سياسة السيطرة والتفوق الجرمانى.

ومن أهم الجغرافيين الألمان المحدثين الذين تناولوا الجغرافيا السياسية بالدراسة والبحث الأستاذ هاسنجر M. Hassinger والأستاذ أوفربك H. Overbeck وقد عارض الجغرافيون الألمان فكرة الجغرافية الحتمية التي أظهرت في كتابات راتزل السياسية والجغرافية عامة وفي هذا المجال كتب هاسنجر يقول:

" أن هدف الجغرافية السياسية عند راتزل هو شرح وتصوير الدولة على أنها كينونه حية مرتبطة بالأرض وعلى أنها جهاز متغير مع حركة التاريخ. وهكذا فإن المكان والموقع والتغيرات التي تطرأ على الشكل السياسي للمكان هي في نظر راتزل عوامل أساسية جوهرية بينما يقف العامل البشري الذي يتمثل في صورة الشعوب في خلفية الصورة.

وعلى هذا الأساس فإن هاسنجر في دراسته لراتزل يوضح كيف أن المكان، في نظر راتزل يلعب دوراً هاماً ولكنه ليس العامل الوحيد الذي يجب أن ننظر إليه الجغرافية السياسية وبعبارة أخرى فإن هاسنجر يعترف بأهمية المكان ويضيف إليه عوامل بشرية أخرى لها دورها في الأوضاع السياسية للدولة والى جانب مبدأ راتزل " أن كيان الدولة يمنح أقاليمها قوى معينة" يضيف هاسنجر مبدأ آخر " الدولة تستمد قواها من أقاليمها" وذلك في إطار العلاقة المتبادلة بين الدولة والمكان.

ويرى الأستاذ أوفربك أن راتزل قد أكد دور العوامل المعنوية والإدارية للبشر الى جانب عاملي المكان والموقع. ويقول أوفربك ان راتزل قد اشار الى

الجغرافيا السياسية

هذه العوامل اشارات خفيفة في كتابة الاساسي في الجغرافية السياسية ولكن دور هذه العوامل الأخرى تبدو واضحة وقوية في دراساته التفصيلية مثل دراسات وأبحاثه السياسية عن دول حوض البحر المتوسط والولايات المتحدة وكاليفورنيا. ففي كتاب راتزل الاساسي عن الجغرافية السياسية تطغى على راتزل فكرة الدولة كائن مربوط الى الأرض، ومن ثم فإن راتزل كان يعالج موضوعات الدولة ومشكلاتها على أساس مناهج البحث في العلوم الطبيعية. ولهذا فإن المكان الطبيعي كان يظهر عند راتزل على أنه العامل الاساسي وحجر الزاوية في الجغرافيا السياسية.

ولا شك أن سقوط الكثير من الدول في الماضي والحاضر وكان راجعاً الى ان هذه الدول قد تعدت " مكانها" الجغرافي، أو راجع الى تصورات خاطئة عن تنظيم المكان " الجغرافي للدولة". وفي الحالتين تكون النتيجة سقوط الدولة لأنها أصبحت غير قادرة على تحمل أعباء إضافية في حالة التوسع المستمر، أو لأنها أفسدت المكان الجغرافي في حالة إعادة تنظيم المكان مما يترتب عليه تخريب في الإنتاج ومراكز القوة في الدولة.

وهكذا تبرز دراسات هاسنجر واوفربك وغيرها ان راتزل لم يكن في واقع الأمر متحيزاً تماماً لفكرة المكان، وأن كان في أحيان يؤكد على العامل الطبيعي بحيث يطغى على إشاراته العديدة لعوامل أخرى تلعب دورها في الجغرافيا السياسية.

وفي هذا يقول جوستاف فوشلر هاوكة ان راتزل قد حذر من التغالي في فهم دور المكان والموقع في الجغرافيا السياسية، وأن صفات الشعوب تساهم مساهمة فعالة في إعطاء الدولة القيمة السياسية التي لها. ويؤكد هاوكة ان راتزل

لم يتغاض عن قيمة العامل الاجتماعي وان لم يبرز ذلك على النحو الذي نعرفه اليوم، خاصة بعد ان تطورت وتمت كثير من معارفنا ومناهجنا الجغرافية وغير الجغرافية مثل علم الاجتماع والانتروبولوجيا والجغرافيا الاجتماعية.

والواضح ان راتزل كان على علم باهمية المجتمع وتأثير المظاهر الحضارية والايديولوجية على تكوين الدولة، كما كان واضحاً لديه فكرة أن الدولة تتأثر بوظيفة المكان على مر الزمن.

ويمكننا ان نختتم الكلام عن راتزل بما ذكره الجغرافي الفرنسي ديمانجيون A. Demangeon مقدراً جهود راتزل العلمية: لقد كان راتزل اول من أدرك تعقيد حياة الدولة ووظائفها وأعطى لدراستها الطابع العلمي. وإلى جانب ذلك يتفق كل الدارسين على أن فريدريك راتزل حمل عبء القيام بأول دراسة اصولية في الجغرافيا السياسية.

الفصل الثاني

مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية

أن دراسة المحيط السياسي من الناحية الجغرافية يعتمد على المسح والتحليل داخل الإطار الكارتوجرافي. وهناك وسائل ومداخل متعددة للقيام بهذه المهمة. وقد رأي رتشارد هارتسهون R. Hartshon أربعة مداخل أو مناهج منفصلة بوضوح عن بعضها في ميدان الجغرافيا السياسية:

١- تحليل القوى الخاصة بالدولة

٢- الدراسة التاريخية

٣- الدراسة المورفولوجية

٤- الدراسة الوظيفية

وتشير فكرة دراسة تحليل القوى الخاصة بالدولة الى تحليل وحدات القوى السياسية وعلاقاتها بعضها البعض الاخر. وهذه الوحدات السياسية تتحدد في المكان بمساحات معينة وتتأثر أشكالها الداخلية بواقع وجودها في مكان معين كما تحدد علاقاتها بالوحدات السياسية الأخرى أيضاً بواقع مكانها الجغرافي. أما الجغرافيا السياسية التاريخية فإن اهتماماتها تنصب اساساً على الأقاليم السياسية في الماضي، في حين يفحص المنهج المورفولوجي المساحات تبعاً للشكل والهيئة واخيراً فإن المدخل الوظيفي يهتم بالوظائف والأعمال التي تدور في المساحات السياسية.

١- المنهج التحليلي

ان تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيين وغير الجغرافيين من دراسي الموضوع السياسي. بل أن بعضهم يعتبر الجغرافيا واحدا من مصادر القوى في العلاقات الدولية. ومثل هذا المنهج على سبيل المثال - يقسم القوى داخل الدولة الى خمس مكونات هي الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش. ويحدد أصحاب هذا التقسيم المكون الجغرافي بأنه يشمل على:

١- الموقع

٢- الحجم

٣- الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة

٤- مدى ما تقدمه المشتملات الثلاث السابقة من بعد او قرب، عزلة او اتصالا بالمجتمع العالمي

٥- درجة خصب التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي.

٦- تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس.

٧- وأخيراً احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة.

لكن هذا يمثل بدون شك وجهة نظر ضيقة للجغرافيا لأن الجغرافيين عادة لا ينظرون الى العامل الجغرافي كعنصر محدد لقوة الدولة. فالمنهج الجغرافي المتكامل في الجغرافيا السياسية يقيم العناصر الجغرافية بالإرتباط بالظواهرات السياسية البارزة. وفيما يلي قائمة من العناصر الجغرافية المتكاملة.

الجغرافيا السياسية

- ١- البيئة الطبيعية: وتدخل فيها عدة عناصر جغرافيا متكاملة مع بعضها البعض على رأسها أشكال السطح، المناخ، التربة، النبات الطبيعي، المجاري المائية والبحيرات الخ.
 - ٢- الحركة والانتقال: ويدخل فيها اتجاه حركة النقل للبضائع والأشخاص والتيارات الفكرية.
 - ٣- المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة: وتشمل على المواد والسلع المنتجة فعلاً بالإضافة الى تلك المرتقب حدوثها في المستقبل (الكشوف عن المعادن، الأبحاث الزراعية والصناعية، التوسع والتخطيط الاقتصادي عامة).
 - ٤- السكان: دراسة ديموجرافية شاملة بالإضافة الى مميزات الشعب النوعية والايديولوجية.
 - ٥- التركيب السياسي: ويشتمل على دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم ومثله الفعلية وليست مجرد النظرية والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية. والأمثلة كثيرة لتطبيق هذه القائمة من العناصر الجغرافية المتكاملة والمتداخلة. وفيما يلي بعض نماذج لهذه الأمثلة.
- فيما يتعلق بالبيئة الطبيعية دراسة لأطوال السواحل في النرويج وتناسب ذلك مع :-
- أ- مناطق السماكة الغنية،
 - ب- فقر اليابس النرويجي، وارتباط هذه المجموعة من العناصر لتفسير تأثيرها على توجيه النرويج نحو دولة معتمدة على السماكة وحياة البحر ومن ثم التجارة والنقل البحري.

ولقياس بعض أشكال الحركة والانتقال يمكن ان نتعرف على مدى إرسال راديو القاهرة الموجه لأفريقيا وتأثيرها على الحركات الوطنية الحديثة في تلك القارة، أو حرب الإرسال التلفزيوني عبر الفضائيات وتأثيرها المباشر على سكان مناطق الحدود.

وفيما يختص بالخامات والسلع يمكن مثلاً قياس موارد الفحم والحديد في أوروبا الغربية على ضوء أمثل استخدام لها في دول أوروبا الغربية كوحدة سياسية منفصلة. فالمصلحة القومية تحتم على ألمانيا استغلال موارد السار الفحمية من أجل صناعات الرور بينما الاستغلال الأمثل هو تشغيل فحم السار لصناعات اللورين الفرنسية نتيجة للقرب المكاني بين هاتين المنطقتين. فهنا إذن نجد تعارض بين التركيبات السياسية والاقتصادية. لكن لعل ما تسعى إليه أوروبا الغربية من ائتلاف أو اتحاد في صورة من الصور يعكس القوة التي أصبحت التركيبات الاقتصادية تمارسها فوق قوى القومية. ولكننا في النهاية يجب أن نرجع مصدر القوة المتزايدة للتركيب الاقتصادي إلى قوى خارجية اقتصادية سياسية تتمثل في النمو الكبير لكل من الولايات المتحدة وروسيا ، وإلى نمو القومية والتنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم الثالث.

ويتضح من هذا التداخل الشديد بين التراكيب الاقتصادية السياسية والعوامل التاريخية في توجيه العناصر المختلفة داخل الوحدات السياسية. والأمثلة كثيرة على دور السكان في القوى السياسية، وخاصة في مناطق الحدود، ففي الدول الأفريقية الكثير من التداخل السكاني اللغوي والحضاري مما قد يؤدي إلى ظهور مشكلات عديدة في حدود الدول الأفريقية في المستقبل.

الجغرافيا السياسية

وبالمثل نجد ان غالبية إقليم خوزستان الايراني من العرب مما يؤدي باستمرار الى علاقات مشدودة بين ايران والعراق.

وكذلك فإن الكثافة السكانية العالمية في البيئات الفقيرة تؤدي الى مشكلات عديدة اقتصادية وسياسية داخل الدولة. مثال ذلك الفقر مع التزاحم السكاني في جنوب إيطاليا الذي يؤدي الى الكثير من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية داخل إيطاليا. ومثل آخر احتياج جنوب أفريقيا الى الأيدي العاملة من دولتي ليسوتو وسوازي ومستعمرات موزمبيق. ويترتب على ذلك الكثير من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية في جنوب أفريقيا ويؤدي الى اعتماد متبادل بينها وبين جيرانها. ونتيجة لسيطرة الاقلية الأوروبية على الحكم سيطرة غاشمة فإن ميزان القوى السياسية في هذا الجزء من أفريقيا قد يتعرض لهزات عنيفة في حالة تغير أشكال الحكم في الدول الأفريقية المجاورة لجنوب أفريقيا.

وأخيراً فإن التركيب السياسي والتنظيم الإداري يكون عنصراً هاماً في تحليل الأوضاع السياسية الداخلية. من الأمثلة على ذلك ان تنظيم الدوائر الانتخابية في بريطانيا يؤدي الى اعطاء أهمية سياسية للمناطق الريفية صغيرة السكان أكبر من وزنها الحقيقي. وقد أدى هذا التنظيم الى بقاء السكان في هذه الدوائر الفقيرة المراعي لأنهم يكسبون كسباً مضاعفاً. تخفيف الضرائب عليهم لفقر الموارد. وجذب السياح والمصطافين والمتنزهين في العطلات الأسبوعية مما يعطيهم دخلاً إضافية مقابل بعض الخدمات، وأخيراً الأهمية السياسية التي تعلقها عليهم الأحزاب السياسية. ولولا ذلك لكان السكان قد هجروا هذه المناطق لأنها غير مجزية اقتصادياً.

والى جانب هذه العناصر الجغرافية، فإن الجغرافيين يخصصون بالدراسة موضوع المكان كعنصر سادس بارز. وهم يدرسون داخل عنصر المكان علاقات الموقع وشكل الدولة وحدودها، ويدرسون أيضاً تأثير المكان على العلاقات الداخلية والخارجية للدولة.

وخلاصة القول في المنهج التحليلي الجغرافي أنه ليس من الصعب جمع العناصر الجغرافية فكلها موجودة وفي متناول الباحثين، لكن الصعب هو نوعية هذه العناصر ووزنها بالنسبة للعلاقات السياسية الداخلية والخارجية للدولة والمشكلة التي نجدها شائعة في كثير من كتابات الموضوع السياسي يتوه ويختفي وسط خضم الدراسة التحليلية لكافة العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية بغض النظر عن الأهمية النسبية لهذه العناصر. والحقيقة إذن أنه يجب أن نبحت عن العناصر التي يمكن تطبيقها بنجاح حتى لا تتحول الجغرافيا السياسية الى شيء شبيه بالجغرافيا الإقليمية. وفي ذلك يقول فريمان T. W. Freeman " لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية والإقليمية فكلهما أصبح مساعداً للآخر، وذلك نتيجة للإبحاث السياسية للدول الجديدة في أوروبا (بعد الحرب العالمية الأولى) "..... وتأثير الدراسات الجيدة لبومان L. I. Bowman الأمريكي، وإيمانويل ديمارتون L. De Martonne الفرنسي وماكندر H. J. Machinder الإنجليزي وسفيتش J. Cvijue اليوجسلافي.

ومن الأمثلة على صعوبة التمييز في ثقل وزن العناصر الجغرافية ودورها في المنهج التحليلي الجغرافي في السياسة إننا أصبحنا اليوم شديدي الاهتمام بالأرقام والمساحات للتدليل على قوى النسبية للدول والأحلاف والتكتلات السياسية. مساحات الدولة ومساحات الأراضي القابلة للزراعة والاستغلال وأرقام

الجغرافيا السياسية

الفعلي والمرتبب واحتياطي الموارد والسكان والطاقة العسكرية.... الخ. وعلى هذا تظهر الصين والهند على مسرح القوى العالمية إذا نظرنا الى الموضوع السياسي من زاوية الوزن السكاني العددي.

صحيح أنه يجب علينا ان نهتم بالمساحات والأرقام، ولكن ليس كما يفعل الأخصائيون. فالواجب على الجغرافي أن يبحث عن العلاقات ذات المغزى فالإعداد الرقمية تترجم الى الكثافة السكانية. وهذا يعني ربط الرقم السكاني بالمساحة الزراعية التي تعكس لنا صورة أشكال سطح الأرض وعلاقاتها بالمناخ والجريان النهري والنبات الطبيعي - أي تعكس لنا خلفية الايكولوجيا الطبيعية للمنطقة أو الإقليم أو الدولة وقيمتها في إنتاج الغذاء.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد. بل أننا نترجم إعداد السكان مرة أخرى الى كثافة السكن المديني. فذلك في مجموعة يعكس لنا صورة للتقدم التكنولوجي وإنتاج الصناعة والخدمات وبالتالي يعطينا صورة عامة عن توزيع مصادر الدخل القومي عامة: زراعة أو زراعة وصناعة وخدمات أو صناعة وخدمات حسب كثافة المدن ومصادر الثروة. وبعبارة أخرى يدخل في التحليل الرقمي عنصر المواد الخام وإنتاج السلع.

والمنهج التحليلي هو منهج دراسة مقارنة عام وقد طبق بنجاح على دراسة الدولة الواحدة ويمكن أن يطبق أيضاً على مستوى أعلى من الدولة - أي على مستوى إقليمي لدراسة الدينامية في منطقة واسعة. ولكن يستحسن في الدراسة المقارنة أن تحول الأرقام المجردة الى أرقام قياسية أو نسبية Index.

ويوضح الجدول رقم (١) هذا النوع من الدراسة، على أن نأخذ في الاعتبار ان النسب في كل عمود تتخذ أصغر رقم كرقم اساس - مثلاً مساحة

أوروبا البحرية أو الهند تصبح واحد صحيح وتتسبب المساحات الأخرى الى هذا الأساس، فتصبح مساحة الولايات المتحدة ثلاث مرات قدر مساحة أوروبا البحرية. وينطبق هذا على كل الأعمدة عدا عمود الكثافة السكانية الى مساحة الأرض الزراعية. فهنا تصبح أعلى كثافة هي الأساس (الصين) ويعني ذلك أن كثافة السكان في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي يمكن أن تزيد أكثر من تسع مرات لتصبح قدر الكثافة السكانية في الصين. وبعبارة أخرى فإن هذا يوضح أن بإمكان سكان أمريكا أو روسيا أن يتزايد دون أن نصل الى مشكلة تضخم السكان في الصين. ويعطينا أيضاً معلومات عن إمكان الزيادة بصورة كبيرة في كندا بينما لا تحتل أوروبا البحرية زيادات كبيرة.

ملاحظة:

الأرقام التي توجد بين القوسين في النسب تعني أن هذا هو رقم الأساس في العمود، وقد يتعدد رقم الأساس لتقارب الأرقام الفعلية.

الأرقام كلها لسنة ١٩٩٦

جدول رقم (١)

قائمة بالعناصر الجغرافية الأساسية في تحليل القوى الدولية

الدولة	المساحة الكلية مليون ميل مربع	عدد السكان بالمليون	مساحة الأرض الزراعية / الأميال	كثافة السكان الأرضي الزراعية	عدد سكان بالمليون	% سكان المدن الى كل السكان
الولايات المتحدة	٣.٦٥	٢٥٨	٧٠٠	٣٦٨	١٧١	٧
أوروبا	١.٢٢	٣٥٠	٢٨٥	١٢٢٨	٢١	٦
روسيا	٦.٦	١٤١	٧	٢١٢	٧٢	١٨
الصين	٣.٧١	١.١٧٥	٣٣	٣٥٦	١٤٧	١٣
الهند	١.٢٦	١	٥٢	١٧٣٠	١٥٣	١٧
كندا	٣.٨٥	٣٧.٨١٥	١٤٥	١١١	١٨	٥

الجغرافيا السياسية

البرازيل	٣,٢٨	١٥٦,٤ ٦	٢١	٧٤٤	٦٠	٣٨
Index / نفس المعلومات مترجمة الى ارقام قياسية						
الولايات المتحدة	٣	١٤	٤,٩	١٣,٤	١٤,٣	٥
اوروبا البحرية	(١)	١٩,٤	٢	٢,٣	١٧,٥	٤,٣
روسيا	٥,٥	٨,٥	٤,٨	١٠	٥,٨	٣,٤
الصين	٣,١	٦٥	٢,٣	(١)	١٣,٠	١
الهند	(١)	٤٩,٩	٣,٦	٥,١	١٢,٦	١,٢
كندا	٣,٢	١,٥	(١)	٢٥,٥	١,٥	٤,٨
البرازيل	٢,٨	٨,٦	١,٤	٦,٣	٤,٨	٢,٦

لكن مثل هذا التحليل لا يعطينا معلومات شاملة، ويختفي منه تقدير لكثير من العناصر غير المادية مثل القوى الايديولوجية والدوافع والأهداف السياسية لكل وحدة سياسية. لكن قيمته الأساسية في أنه يعطينا الإطار الفعلي الذي ندرس داخله تلك العناصر الأخرى.

لكن علينا الانغالي كثيرا في تقدير قيمة الدراسة الرقمية. فمثلاً يمكن ان نتخذ أرقام أو أرقام قياسية للصلب أو الالمنيوم أو البترول او كلها معاً لتحليل قوي الدولة. لكن أي أرقام تلك يقع عليها اختيارنا: هل هي أرقام الإنتاج أم أرقام طاقة الإنتاج الممكنة؟ إذ أن هناك إمكانيات للطاقة الإنتاجية مثلاً لمصنع صلب او المونيوم او معنل تكرير بترولي، لكن المصنع لا يشغل الى الطاقة العليا لأسباب متعددة سياسية او اقتصادية او عمالية.

فإذا اخترنا أرقام الطاقة الممكنة - وهي احسن مؤشر لقياس الإمكانيات الفعلية، كما انه يمكن ان ينظر اليها على انها موارد مخزونة - إذا اخترنا هذه الأرقام، فهل هناك اساس موحد بين الدول لقياس هذه الإمكانية؟ بطبيعة الحال لا توجد مثل هذه المقاييس، ومن ثم تصبح الدراسة النسبية خاضعة لعدم الموضوعية بين الدول.

وإذا أخذنا أرقام الإنتاج الفعلي فإن ذلك يعطينا القوة الفعلية للدول في فترة زمنية محدودة جداً. وهي لا تكفي لقياس القوى الدولية لأنها تتغير من وقت لآخر ، وبسرعة إذا أريد لها ذلك. ففي الإمكان زيادة إنتاج معين بسرعة نتيجة الظروف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية الموجودة. ولهذا يخل تقديرنا في قياس القوى المرغوبة. ويجب ان نضيف الى ذلك أيضاً ان هناك قدر من عدم الموضوعية في نشر أرقام الإنتاج لعدد من السلع الاستراتيجية كالصلب أو البترول الخ، بدوافع سياسية أو دعائية إعلامية نتيجة الصراعات الحارة والباردة بين التكتلات السياسية المختلفة.

ومع ذلك فإن الأرقام الموجودة فعلاً، سواء في مجال الإنتاج الفعلي أو الإمكانية الإنتاجية، هي في مجموعها اساس لا بأس به لدراسة القوى الدولية وتعطينا مؤشرات طيبة عامة مع بعض التحفظات. فليس امامنا غيرها.

وما ذكرناه من تحفظ على أرقام الإنتاج والإمكانية الإنتاجية ينسحب بصورة مختلفة على المقاييس الأخرى مثل مقياس درجة السكن المدني. وكما سبق ان ذكرنا فإن المدينة عادة تعكس عدداً من الظروف الخاصة بالدولة.

١- مساهمة الصناعة والخدمات في الدخل القومي بدرجة تزيد في الدول التي تزيد فيها نسبة السكن المدني.

٢- درجة التكامل والترابط القومي وذلك أن سكان المدينة يحتلون مساحة محدودة بينما يتبعثر سكان الريف على مسطحات واسعة، ومن ثم يسهل:

أ- الحكم الإداري المركزي

ب- التعليم

ج- الخدمات الصحية والاجتماعية

د- وفوق كل هذا يسهل تكوين الرأي العام وتشكيله بصورة اسرع مما يمكن عند السكان الريفيين ليس فقط لأن سكان المدينة تجمع سكاني مزدحم في مساحة صغيرة سهلة الاتصال (بواسطة شبكة الطرق والمواصلات الكثيفة في أجزاء المدينة) ولكن هناك ايضا التكوين الدينامي لشخصية سكان المدن بالقياس إلى سكان الريف الذين يتسمون ببطء الحركة في التغير السياسي نتيجة روح المحافظة التقليدية. ولا شك ان هذه الدينامية عند سكان المدن راجعة في كثير من اصولها الى تنوع الإنتاج والأعمال وزيادة الكفاءة الإنتاجية التغير نتيجة التكنولوجي والتعليم المهني - بينما يوجد ذلك في الريف برغم استخدام الآلات والمكانن الحديثة.

٣- وفي الواقع نجد تفسيرات متعددة لدور المدينة والريف في الاستقرار السياسي او الثورات السياسية الداخلية. ففي رأي مدرسة سياسية يعطي للمدينة بما فيها من دينامية وحرية في الرأي، وتقل في القوى العمالية وغير الصناعية - دور فعال في الحركات السياسية التي تؤدي الى تغير اساليب الحكم وأنواعه وفي اراء مدرسة اخرى ان الدول التي تتمتع بنسبة عالية من السكن المدني تتمتع باستقرار سياسي.

وكلاً من التفسيرين له وجهته. لكن علينا ان نعترف أن انطباق هذا التفسير أو الآخر مرتبط بالظروف التاريخية والزمنية والاقتصادية في أجزاء العالم المختلفة. فلاشك ان المدينة كان لها دور حاسم في التغيرات السياسي من الإقطاع الى الرأسمالية في أوروبا الغربية. ولا شك أيضاً ان الماركسية في

أوائل هذا القرن كانت تنظر الى القوى الدينامية للعمال وأصحاب الأجور أنها العامل الحاسم في قيادة التغير السياسي من الرأسمالية الى الاشتراكية. ولا يزال هذا منعكساً في التركيب الحزبي في أوروبا والمناطق الأوروبية الأصل من العالم الجديد. فالأحزاب الراديكالية وذات المسحة الاشتراكية (بأي صورة من الصور) تجد مراكز قوتها الأساسية في المدن وبين تكتلات العمالة الكثيفة مثل المناجم ومدن المناجم - بينما تجد الأحزاب المحافظة ومراكز قواها بين الريفيين وأصحاب الايديولوجيات البورجوازية في المدن هم أصلاً وفي مجموعهم هجرات حديثة من الريف، أو لا تزال تربطهم بالريف انتماءات اقتصادية اجتماعية وثيقة. ويظهر النقل السياسي في الوقت الحاضر لسكان المدن بصفة عامة في كثير من مناطق ودول العالم الثالث.

ولكن استراتيجيات الثورات قد تغيرت كثيراً منذ ظهور حرب العصابات وحركات المقاومة في أوروبا والاتحاد السوفيتي خلال الحكم النازي القصير. فلقد برز الفلاحون وسكان الريف كعنصر سياسي هام في التركيب السياسي الى جانب القوى العمالية ولهذا نجد الكثير من ثورات العالم المتخلف الراهنة تعتمد على سكان الريف كجزء لقوى التغيير والثورة في المدن. مثال ذلك الثورة اليسارية في كوبا وحركة الفيتكونج في فيتنام والقوران الثوري في ريف أمريكا اللاتينية. وثورة اطفال الحجارة في فلسطين التي كان لها اكبر الأثر في ظهور دولة فلسطين بعد خمسون عاماً من الاحتلال الاسرائيلي.

ويجب أن نضيف هنا أن من أهم أسباب التغير في ايديولوجية سكان الريف سرعة وسائل الاتصال ونقل الأخبار بالإذاعة والصحف والتلفزيون مما ساعد على سرعة تكوين الرأي العام والثوري. وكذلك فإن الأوضاع الاقتصادية

الجغرافيا السياسية

المتردية بالنسبة للمنتجات الزراعية وانخفاض أسعارها في السوق جنبا الى جنب مع ارتفاع أسعار السلع المصنعة والفوائد الاقتصادية الاجتماعية لنقابات العمال - كلها عوامل ادت الى ضعف دخول الريفيين مع ارتفاع المعيشة. وهذا يجعل منه قوة قابلة للقيام باعمال ايجابية من اجل التغير السياسي: الثورة

وهكذا فإن سكان المدن عامة - نتيجة لما يتمتعون به من تأمينات ورخاء نسبي جاءهم نتيجة كفاحهم المستمر - قد أصبحوا أقل ثورية مما كان في النصف الأول من هذا القرن. لكن هذه الثورية ما زالت قائمة طالما بقيت المسببات الاقتصادية المسببة لها كالبطالة وكساد الإنتاج.

ومع ذلك فإن الرأي الاصبوب، والذي لا تختلف حوله الآراء كثيراً، هو انه ما زال للمدينة دورها القيادي في التشكيل السياسي والتغيرات السياسية المختلفة. فسكان الريف عامة ما زالوا اميل الى روح المحافظة والجمود على فكر معين متى استوعبوه وسكان المدينة دائمي الحركة الفكرية بحكم المساحة الصغيرة والتجمع العددي الكبير والتواجد داخل مصدر الفكر والدعوة.

وكذلك فإن المناطق المدنية الكبيرة أقل استقراراً في مجموعها من المناطق الريفية ويكفي أن نقارن بين عدم الاستقرار المستمر في المدن الكبرى كنيويورك ولندن وباريس وبين الاستقرار النسبي في المدن الزراعية الصغيرة. ويرجع ذلك في الحقيقة الى عاملين جوهريين يؤديان الى نتيجة واحدة.

١- عدم الاستقرار في السوق الدولي نتيجة المنافسة الصناعية العالمية يؤدي الى ذبابات كثيرة في سوق العمالة ومن ثم تحدث البطالة او انخفاض الأجور.

٢- ان المدن الكبيرة - بما فيها من قوى الجذب السكاني - كثيراً ما تفيض سكانا عن قاعدتها الإنتاجية ومن ثم تحدث البطالة ايضاً، ويؤدي ذلك بالحكومات

الى محاولة انشاء مشروعات لاستيعاب العمال الزائدة، ولكن ذلك دون جدوى
إذ سرعان ما يفيض السكان مرة اخرى على قاعدة الموارد الإنتاجية، ولا
شك ان للتخطيط أهمية في هذا المجال ولهذا فإن تخطيط تحديد الهجرة الى
المدن - كما يحدث في بعض الدول الاشتراكية - يؤدي الى نتائج افضل
نسبياً.

وعلى هذا النحو فإن تحليل القوى على ضوء العناصر سالفة الذكر
ليست أمراً سهلاً. فهناك أولاً مشكلة صحة الأرقام والنسب المنبئية عليها في
محاولات تحليل القوى. وهناك ثانياً الدراسة النوعية التي لا تظهر من وراء
النسب والأرقام، وهي كما رأينا على جانب كبير من التعقيد. ولهذا كله نعود الى
تأكيد أن المنهج التحليلي يعطينا فقط اطاراً عاماً وأساساً طيباً لا غنى عنه في
دراسة الموضوع السياسي.

٢- المنهج التاريخي

يركز هذا المنهج اهتماماً كبيراً حول الجغرافيا السياسية التاريخية من
اجل فهم اعمق لمشكلات الماضي وتكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر.
ومثل هذه الدراسة تتناول بالبحث نمو الدولة من القلب الى الأطراف
والأساليب التي اعتمدت عليها في جذب أو ضم الأقاليم المختلفة حتى حدودها
الراهنة، وتحدث هذه الدراسة على ضوء الظروف الطبيعية والحضارية في
المنطقة، الى جانب الكثير من علاقات الأرض بالدولة النامية مثل دور بعض
العوائق الطبيعية (الجبـال - المستنقعات - الأنهار والبحيرات - الحافات
والانحدارات الخ) في حماية الدولة النامية كحدود يتوقف عندها النمو ام

الجغرافيا السياسية

يتخطاها الى حدود اخرى. ومن العلاقات الأخرى بين الأرض والدولة مدى سهولة الاتصال من القلب الى الأطراف - وبعبارة أخرى تأثير مركزا او عاصمة الدولة بالنسبة لبقية اراضي الدولة.

وهذا المنهج التاريخي وأن كان يلقي ضوءا على سير التاريخ السياسي للدولة، إلا أن قيمة معظم الدراسات في الجغرافيا السياسية التاريخية مرتبط بتفسير أحداث الماضي بما صادفها من ظروف طبيعية وتكنولوجية وعلاقات الدول وشخصيات الحكام والقادة في إطار زمني معين. ولهذا فإنه لا يمكن ان نتخذ من مثل هذه الدراسات مؤشراً لما يحدث اليوم، أو ان نسقط نتائج هذه الدراسات على نشاطات الدول المعاصرة، فالتاريخ لا يعيد نفسه الا في بعض الشكل الخارجي فقط بينما يمتلئ بالمفارقات والملازمات لتعدد العلاقات الإنسانية والأرضية الناجمة عن التغيرات التكنولوجية من ناحية والايديولوجية من الناحية الأخرى.

وعلى هذا فإنه ليس ضرورياً ان نعرف تاريخ اليهود والدول اليهودية في الشرق القديم لكي نفهم جذور المشكلة الفلسطينية الحالية واوضاعها واتجاهاتها فدراسه الدولة اليهودية القديمة أمر جيد في حد ذاته، لكنه غير مفيد كمؤشر لما هو حادث اليوم. ويكفي أن هناك اكثر الفئ من سنة تفارق بين الماضي والحاضر في رقعة فلسطين الجغرافية. والفارق الزمني له اعتباره الكبير في الدراسات الإنسانية لأن الإنسان ليس نمطياً في بنائه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أي انه ليس كممالك النمل والنحل التي لم تتغير في تركيبها لملايين السنين.

والعامل الزمني له تأثيره المهيمن على المكان. وليس ذلك بمعنى أن المكان يتغير ولكن علاقات المكان هي التي ينتابها التغيير. فرقة المعمور قد اختلفت كثيراً عما كان معروفاً منذ ألفي سنة. والدول التي كانت موجودة في الماضي قد اختلفت تماماً وحلت محلها قوى عالمية جديدة. والاتصالات العالمية والمعارف التكنولوجية مختلفة عما كان في الماضي وخلاصة القول ان انقطاع تاريخي جغرافي سلاحي حضاري اقتصادي يفصل ويفرق تماماً بين ما كان وما هو حادث في أرض فلسطين الحالية. ولهذا فإن الجغرافيا السياسية لمشكلة فلسطين الحالية يجب ان تركز تماماً على وقائع اليوم وعلاقات الناس والدول داخل الشرق الأوسط وخارجه وارتباط ذلك بالتأثيرات الاقتصادية لكل من العرب واليهود على المستوى العالمي الاقتصادي ومدى استقطاب الرأي العام العالمي وانحيازه في كل دولة على حدة الى أحد أطراف الصراع العربي الاسرائيلي من بين عوامل اخرى كثيرة.

والحقيقة أن بعض مؤيدي المنهج التاريخي ينتهون من دراساتهم الى وضع قواعد ومبادئ عامة يخضعون له الدول في نموها وتوسعها. لكن مثل هذه القواعد والمبادئ تشكل اخطر منزلق تنتهي اليه الجغرافية السياسية. ذلك لأنها " تحدد" و " تحتم" اتجاهات وميول ومحاور للنمو والتوسع لا تحيد عنها الدولة في نموها. وفوق هذا فإن المبادئ تتمط الدولة بمراحل لا تحيد عنها كما لو ان العلاقات المكانية والمواقع الجغرافية ثابتة جامدة.

وهذا غير صحيح بالمرّة. إن أن كل شيء يتغير على مر الزمن نتيجة تغير الطاقات البشرية وما يترتب عليه من تغير حقيقي في قيمة المكان وأهمية الموقع الجغرافي.

الجغرافيا السياسية

ومن ثم فإن اسقاط هذه القواعد والمبادئ المستمدة من احداث الماضي على حاضر الأمور يؤدي بالحكام والزعماء الذين يلتزمون بها الى أخطاء حياتهم وحياة شعوبهم.

فكون انه كان لليهود دولة ما في الماضي في مكان معين لا يعني بالضرورة عودة هذه الدولة اليهم لأنها ماتت من زمن بعيد، وليس من الحتم ان تعود الى الحياة مرة أخرى - على الأقل في المكان القديم نفسه لأن كل العلاقات والموازن الطبيعية والبشرية والتقنية قد تغيرت تماماً.

وهذا هو أول اخطاء الدعوة الصهيونية كدعوة سياسية. فالمكان الذي طالبت به غير خال من السكان والعالم المحيط بها معاد لها. ولهذا فإن قيام اسرائيل وبقائها سيظل معتمداً على القوة لفترة طويلة. وهذا - كما تعرف لا يكون دولة ذات استقرار حقيقي.

وقد استغلت الدعوة الصهيونية التشابه التاريخي الشكلي بين الاضطهاد الذي وقع على اليهود قديماً وفي العصر الحديث لتبرير إقامة الدولة اليهودية من أجل التخلص من أسباب الاضطهاد. لكن هذه الدعوة قد فشلت للأسباب التالية:

١- أن الاضطهاد الذي وقع على اليهود في الماضي يختلف كما ونوعاً عن ذلك الذي وقع لهم في العصر الحديث. ففي الماضي لم يكن التمييز الذي وقع ضحيته العبرانيون سوى تمييز حضاري بحت. فالعبرانيون - كغيرهم من البدو والساميين - كانوا قبل ظهور الديانة الجديدة مجرد رعاة متجولون على هامش مصر الصحراوي ويخضعون للحملة التآديبية إذا ما قاموا بعمليات غزو او سلب أو اخلال بالأمن . ومع تقبل بعضهم للديانة الجديدة (إذ اننا نعتقد ان عددا من المصريين قد قبلوا ايضاً الدين الجديد) فإن الاضطهاد قد تحول الى مرحلة

جديدة دخل فيها عنصر حضاري جعل العبرانيين نقيض حضاري للمصريين. ومن ثم كانت بداية الهجرة خارج حدود مصر. وقد ضمت هذه الهجرة أعداداً أخرى من البدو في سيناء وجنوب الأردن الحالية - وهي معروفة باسم البتراء. وبذلك تحولت الهجرة العبرانية من مصر الى شكل معتاد كثير الحدوث في المناطق الصحراوية. فهي في جذورها لم تكن سوى واحدة من حركات البدو الساميين في هذه المنطقة، ارتبطت نواتها في البداية بتعاليم الديانة الجديدة. ولكن بني اسرائيل سرعان ما نفضوا عنهم جوانب جوهرية من تعاليم الديانة ومؤسسها ما زال بعد على قيد الحياة - أي في مرحلة مبكرة جداً من بداية الهجرة. وحينما دخلوا فلسطين ابقوا على الإطار الديني و اضافوا تدريجياً من تاريخهم وسيرهم الكثير مما سطر في اسفارهم.

ولم تكن الهجرة نحو فلسطين متعمدة بدليل اختلاف خط الهجرة وتذبذبه من مكان لآخر في صحراء البتراء. ولكنها كأي هجرة سامية كان هدفها السيطرة على مصادر غنية بالغذاء. بدلاً من المصادر الهامشية التي تقدمها أعشاب أقاليم الانتقال الصحراوية. ولما كانت صحراء البتراء وسيناء تقع بين منطقتي جذب غنية في مصر وفلسطين، ولما كان المصريون يطاردون هذا المجتمع الجديد، فإنه لم يبق امام التجوال العبراني سوى فلسطين التي كانت مقسمة الى امارات وشعوب مختلفة متناحرة مما أعطي للهجرة الجديدة الفرصة للدخول والسيطرة.

٢- أما الهجرة الحديثة لليهود الى فلسطين فتختلف جذرياً في أسبابها وتوجيهها عن الهجرة القديمة. فاليهود منذ فترة طويلة موزعين على دول كثيرة في الشرق والغرب ولا يكونون تجمعاً حضارياً في مكان واحد. والاضطهاد الذي عاشوه في أوروبا لم يكن راجع الى أسباب حضارية، بل الى حرب

الجغرافيا السياسية

اقتصادية بينهم وبين الشعوب الأوروبية التي عاشوا فيها مما أدى الى استفحال اضطهادهم.

وفضلاً عن ذلك فإن الهجرة الحديثة لم تكن عشوائية كما كان في الماضي، بل مخططة وموجهة عمدا نحو فلسطين كموقع ارضي له علاقاته المركزية في عالم اوائل القرن الحالي. فالهدف السياسي هو جذور الدعوة الصهيونية العالمية: محاولة ايجاد مركز ارضي لهم على مشارف طريق الشرق الصهيونية العالمية: محاولة ايجاد مركز ارضي لهم على مشارف طريق الشرق والغرب التاريخي في اوائل هذا القرن (قناة السويس) وبذلك يضيف اليهود لانفسهم قوة اقتصادية سياسية جديدة الى جانب سيطرتهم على كثير من حيلة راس المال في العالم الغربي.

٣- وبمجرد الصدفة البحثية فان هذا المكان الاستراتيجي الذي هدفت اليه الصهيونية كان مرتبطاً بتاريخ اليهود القديم. ولا شك ان ذلك كله قد أدى الى قوة في الدعوة الصهيونية. فهي تبدو ومدعمة بحجج تاريخية. فلو كانت الدولة العبرانية القديمة كانت قد نشأت في اوغندا مثلاً - وهي التي كانت من بين المناطق التي اقترحها الانجليز على زعماء الصهيونية لاقامة الوطن القومي اليهودي - فإننا نعتقد ان الصهيونية ما كانت تتوقع تأييداً مماثلاً لذلك الذي حدث بين الساسة اليهود. بل اعتقد ان الصهيونية كانت وسوف تجد صدى ديني فقط بين اليهود وهكذا فإن عدة ملابسات جغرافية وتاريخية واقتصادية قد ساهمت في قوة الدعوة الصهيونية.

٤- وليس من شك ان الدعوة الصهيونية قد ارتبطت في اذهان اليهود العاديين، وعند الراي العام الغربي بأن فلسطين سوف تكون مأوى ليهود العالم اجمع. ولكن

ليس من شك ايضاً في أن زعماء الصهيونية لا يتصورن فعلاً انه بإمكان فلسطين ان تأوى كل يهود العالم الذين يبلغ عددهم قرابة ٤,٧ مليوناً من الأشخاص^(١). فهي الآن تستوعب حوالي أربعة ملايين من اليهود. ولحل هذا التناقض بين الأهداف العامة للسياسة الصهيونية وبين واقع الأمر نجد احد احتماليين:

أ- أن الخطر الصهيوني يستهدف التوسع الأرضي الى أبعد مدى ممكن داخل المنطقة العربية ولكن ذلك سوف يتم تدريجياً. وعلى هذا الضوء يمكن ان نفسر التوسع المستمر في بناء المستعمرات الذي يزداد يوماً بعد يوم في فلسطين المحتلة وذلك خلال ربع القرن الماضي في فلسطين وجيرانها من الدول العربية والذي ما يزال مستمراً حتى اليوم.

ب- أن المخطط الصهيوني لا ينوي بالفعل نقل كل يهود العالم الى فلسطين. إذ لا يعقل ان تضحى الصهيونية بالمراكز القوية في عالم المال والاقتصاد والسياسة والعلم والتكنولوجيا التي يحتلها اليهود في الدول الغربية بصفة عامة وأوروبا الغربية والولايات المتحدة بصفة خاصة.

(١) - توزيع اليهود العددي على قارات العالم (١٩٩٦)

٥,٩٥٠,٠٠٠	امريكا الشمالية
٣,٠٢٥,٠٠٠	اوربا
٤,٨٠٠,٠٠٠	آسيا
٧٠٥,٠٠٠	أمريكا الجنوبية
١٦٨,٠٠٠	أفريقيا
٧٤,٠٠٠	اوقيانوسيا
١٤,٧٢٢	المجموع

الجغرافيا السياسية

ويبدو أن الاحتمالين مكملين لبعضهما وأن السياسة الصهيونية عامة تتفـذ المخططين معاً ، خاصة وأن بقاء اليهود في العالم الغربي يضمن لاسرائيل قوة مالية ودعائية واقتصادية واضحة ويكون جسراً دائماً بين اسرائيل والعالم بما لهؤلاء اليهود من نفوذ مؤثر في شتى مجالات الحياة العامة في العالم الغربي. وهم بذلك احتياطي عددي ومعنوي ومادي لاسرائيل وبعبارة أخرى هم اسرائيل عبر البحر.

ولسنا هنا بصدد مناقشة موضوع اسرائيل ككل لكننا بصدد ان نوضح أن اسرائيل اليوم ليست ولا تمت بصلة سلالية او حضارية الى الدولة العبرانية القديمة، وأن التشابه بينهما سطحي وراجع فقط الى رابطة الدين والمكان. ويكفي أن نعرف ان اسرائيل الحالية لا تعيش على مواردها المكانية المحلية بل لا بد من ان تمتد موازاناتها الى المساعدات والمعونات الخارجية، بينما كانت الدولة اليهودية القديمة تعيش على مصادر الثروة المحلية فقط. وعلى هذا فإن التفسير التاريخي لاحداث السياسة يلقى بعض الضوء على الماضي ويختلف جذرياً عن الحاضر بعلاقاته المختلفة.

أن الحتم التاريخي يمتد بمبادئه في أحيان لكي يستخلص قواعد جغرافية وبيئية تفسر نمو الأمم والدول الى حدود لا تستطيع ان تمتد بعدها. ومن الأمثلة على ذلك أنه يحلو للبعض ان يفسر توقف الدولة الإسلامية العربية عند معركة تور - بواتيه في فرنسا بان العرب والإسلام غير متكيف مع بيئات غير البيئة الطبيعية للنطاق الصحراوي وهوامشة. وبذلك فإنه توقف وانسحب حينما خرج حدود تلك البيئة الى غرب أوروبا. ولكن مثل هذه الدعوة الحتمية تحتاج الى تعديلات أخرى إذا اريد تطبيقها على انتشار الإسلام الى بيئات

أخرى غير البيئة الصحراوية واستقراره فيها مثل المناطق الاستوائية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا والبيئة الموسمية في الهند وبيئات أخرى في القوقاز والبلقان وإسبانيا.

إن التعتت الحتمي التاريخي الجغرافي لا يحسب حساباً للكثير من العناصر البشرية والحضارية والتكنولوجية، بل لا يحسب حساباً للمصادفات التاريخية أيضاً.

وفي حالة توقف الإسلام عند معركة تور - بواتيه يجب علينا ان نطرح عدداً من الأسئلة .

هل كان التوغل العربي حرباً حقيقية أم مجرد مغامرة عسكرية؟
ما القوة العددية للعرب في تلك المعركة؟

هل بدا لهم ضرورة مواصلة القتال بعد هزيمتهم ام وجدوا ما يثبط همهم؟
وعلى ضوء ان العرب دخلوا اسبانيا عام ٧١١م وان هزيمتهم في فرنسا كانت عام ٧٣٢م فإنه يعطينا خلفية واضحة لمعركة تور - بواتيه. ففيما بين التاريخين عشرون سنة فقط. هل كانت حاسمة في تدعيم سلطات العرب في اسبانيا بحيث تصبح قاعدة أمامية لمزيد من التوسع في فرنسا؟

لو كان هناك تصميم مسبق على التوسع الى فرنسا فإن هزيمة العرب في تلك المعركة لم تكن كافية لوقف التيار العربي. ففي الحروب تحدث انتصارات وهزائم متعددة قبل أن يتحدد مصير الحرب لصالح واحد من الفريقين المتصارعين. ومجرد هزيمة واحدة لا تنهي حرباً حقيقية. ولهذا يجب أن نقول ان تور - بواتيه لم تكن سوى مواجهة هامشية بين العرب والفرنجة - مجرد احتكاك عسكري بعيد عن صور المواجهة حقيقية. وقد كان في الإمكان أن تصبح حملة

الجغرافيا السياسية

طارق بن زياد على اسبانيا مماثلة لمواجهة تورسبواتيه. لكن تصادف النجاح او الفشل في مثل هذه المواجهات الهامشية تؤدي الى تغير جذري في النتائج بصورة لا تتناسب اطلاقاً مع حجم المواجهة الإستراتيجية. كثيراً من المعارك الحاسمة كسبها او خسرها موقف مغامر من أحد الضباط لا يرضى عنه القائد العام كتكتيك عسكري أصولي.

أن الأديان لا تعرف حدوداً بيئية. والإنسان في مجموعه ايضاً لا يعرف حدوداً بيئية لانتشاره ، بل هو دائم التكيف مع الايكولوجيات الطبيعية المختلفة وربط الإسلام بالعرب نظرة ضيقة جداً. فالدولة العربية الإسلامية خارج الجزيرة العربية لم تتطوى على طرد او اباداة السكان الأصليين وحلول العرب محلهم. بل ان هناك ردود العرب المسلمين الذين استقروا هنا وهناك بين منغوليا والاندلس وبقية الدولة الإسلامية تكونت من تحول السكان الأصليين الى الإسلام. وكذلك كان يمكن ان يكون الحال في فرنسا وبقية أوروبا: رواد من مسلمي العرب وسكان فرنسيين او غيرهم يتحولون الى الدين الجديد. وهكذا تسقط حجة الحتمييين التاريخيين والجغرافيين للإسلام أن حدوداً بيئية لا يتعداها!

٣- المنهج المورفولوجي

يدرس هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل بحيث تتطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسيين هما النمط والقالب، والتركيب أو البناء.

وتشير الدراسة النمطية الى الترتيبات والتنظيمات التي يكونها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكون الدولة، والى الارتباطات السياسية للدولة

ككل في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية والإتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية.

أما التركيب أو البناء فإنه يشير الى الظواهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة، العاصمة، مكونات الدولة، الحدود السياسية، مشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات. وتدرس هذه العناصر أيضاً على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة.

ومن الأمثلة على الدراسة السياسية على ضوء المنهج المورفولوجي نمط الدولة الإيطالية. فموقع إيطاليا يمكن أن يدرس داخل تنظيم اقليمي أوسع هو الاتحاد الأوروبي الاقتصادي. فلقد كسبت إيطاليا كثيراً نتيجة عضويتها للسوق الأوروبية المشتركة. مثلاً صناعة الصلب في شمال إيطاليا ربحت مميزات كثيرة من بينها تخفيض اسعار النقل للحديد الخردة على السكك الحديدية من فرنسا الى تورينو.

وموقع إيطاليا كشبه جزيرة طويلة تمتد داخل البحر المتوسط قد جعلها تنتمي الى حلف الاطلنطي كوسيلة من وسائل الدفاع المشترك. وترتب على ذلك بروز مهمة، وأهمية إيطاليا كقاعدة وركيزه لاساطيل الحلف في البحر المتوسط. وقد كان لانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية لهذا الحلف ضعف في القوى البحرية في هذا البحر، وزاد من أعباء إيطاليا البحرية. وفي مقابل ذلك أصبح الاسطول الإيطالي يحظى بنصيب كبير من الدعم والعتاد والتدريب داخل الحلف. هذا فيما يختص بالدراسة النمطية لإيطاليا. ومن بين مظاهر البناء والتركيب الجيوبوليتيكي في إيطاليا نجد المشكلات التالية:

الجغرافيا السياسية

١- مناطق التركيز السكاني والاقتصادي:

يتركز في حوض نهر البو في شمال إيطاليا

(أ) الصناعة

(ب) مناطق الإنتاج الزراعي

(ج) نسبة لا بأس بها من السكان مع كثافة سكانية عالية.

ولقد كان لوقوع هذا الحوض على أطراف الألب أثره في حصول الإقليم ككل على مصدر اقتصادي للطاقة المولودة من المساقط المائية والسدود. وفي هذا يجب ان نأخذ في الاعتبار فقر إيطاليا الطبيعي في مصادر الفحم الحجري بأنواعه. وإلى جانب ذلك نجد أن حوض البحر يرتبط بواسطة مجموعة من الممرات الطبيعية والإنفاق الاصطناعية بقلب أوروبا وشمالها عبر جبال الألب. ومن ثم لهذا أثره الواضح في سهولة الاتصال والتجارة مع شمال وغرب أوروبا. وعلى هذا فإن مجموعة من الظروف الطبيعية المرتبطة بالموقع وعلاقات المكان والمناخ الملائم والتربة الفيضية والمساقط المائية قد أدى إلى أن يصبح شمال إيطاليا عامة مركز الثقل الإنتاجي الزراعي والصناعي والتجاري والسكاني والحضاري، وذلك على عكس بقية إيطاليا التي تتكون من عدة أحواض نهريّة صغيرة تمثل جيوية وسط وحول سلسلة جبال الألبين فضلاً عن المناخ غير المنتظم وقلة المياه لمدة طويلة خلال الصيف.

ولطبيعة الحال تزداد الحالة سوءاً كلما توغلنا جنوباً في شبه الجزيرة الإيطالية حتى نصل إلى أسوأ الظروف (بالنسبة لإيطاليا) في أقصى الجنوب وصقلية.

٢ - العاصمة:

روما مدينة كبيرة ذات تاريخ طويل. لكنها اليوم تقع بعيدة عن القلب الاقتصادي والسكاني لإيطاليا. وفضلاً عن ذلك فإنه لا يوجد في إقليم المحيط مصدر من مصادر العمالة الصناعية. ولهذا فإن الحياة الاقتصادية في روما تقوم على العمالة الحكومية والإدارية والسياحة وصناعة السينما وعدد من الصناعات الاستهلاكية كالملابس والموضة والأغذية.

وقد ترتب على عدم وجود العمالة الصناعية ضعف بارز في الإنتماءات السياسية اليسارية عامة في منطقة روما - هذا الى جانب وجود الفاتيكان التي تؤثر بطريقة او اخرى على تدعيم الأجندة السياسية المعادية لليسار الايطالي. وترتب هذا ايضاً ان منطقة روما اهدأ كثيراً من مناطق الشمال الصناعية اليسارية، ومن مناطق الجنوب كثرة القلاقل بسبب الفقر الذي يؤدي بالسكن الى التطرف الايديولوجي بين أقصى اليسار واقصى اليمين.

٣ - الحدود الإيطالية:

لقد ظلت إيطاليا الشمالية مصدراً من مصادر عدم الاستقرار السياسي المستمر مما كان يؤدي الى تذبذب خط الحدود. وبعد الحرب العالمية الثانية كان أكبر تعديل في حدود إيطاليا هو ذلك الذي انتاب المنطقة الشمالية الشرقية حينما أعطيت يوغسلافيا شبه جزيرة استريا وميناء احرا في تريستا منذ عام ١٩٥٣. وفي منطقة الحدود الفرنسية الإيطالية عدلت الحدود في مساحات ضيقة لصالح فرنسا، وكانت المناطق التي انتابها التعديل هي: ممر سان برنار الصغير الذي يشرف على طريق بريانسون - مودانا. هضبة مون كنيس التي تشرف على

السكك الحديدية الإيطالية بالطاقة الكهربائية في منطقة ليجوريا والبيدمونت الجنوبية.

كل هذه المناطق في الواقع كانت المراكز التي هاجمت منها القوات الفاشية الإيطالية جنوب فرنسا خلال بدايات الحرب الثانية. ومن ثم فإن استيلاء فرنسا عليها كان وسيلة من وسائل تأمين حدودها استراتيجياً. وأخيراً فإن مشكلة التيرول الإيطالي: وخاصة لا تزال تشكل مصدراً من مصادر القلق السياسي بين النمسا وإيطاليا ونتيجة وجود عدد كبير من النمساويين في التيرول الذي ضم لإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى.

٤ - مشكلات جنوب إيطاليا:

سبق أن ذكرنا أن جنوب إيطاليا يمثل منطقة ضعف اقتصادي وتخلف اجتماعي بالنسبة لشمال إيطاليا. وبرغم بعض المشروعات الصناعية التي تقيمها الحكومة في الجنوب لتحسين أحواله الاقتصادية (وهي مشروعات غير مربحة كثيراً إذا نظرنا إليها من ناحية الأماكن الصناعية المثلى)، إلا أن أهم مورد اقتصادي للجنوب يتمثل في تصدير الأيدي العاملة إلى شمال إيطاليا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. وينظر كثير من زعماء الجنوب بعين السخط على شمال إيطاليا الذي يحظى بالنصيب الأوفر من الاستثمارات الصناعية والتجارية. وعلى هذا النحو كان لشكل الدولة وبنائها المرتبط بعلاقات المكان والظروف الطبيعية المختلفة أثره في هذا التركيب غير المتكافئ بين الشمال والجنوب.

٤ - المنهج الوظيفي

يهتم هذا المنهج بدراسة وظيفية منطقية ما أو إقليم كوحدة سياسية. وكل منطقة أو وحدة سياسية تتكون من عدة وحدات سياسية أصغر وخاضعة لسلطان الوحدة الكبرى. ولا بد أن تكون للأقسام السياسية الصغرى مرتبطة ارتباطاً قوياً بالدولة أكثر من ارتباطها ببعضها البعض أو بدولة خارجية. فلكي تقوم الدولة بوظائفها على الوجه الأكمل، فإنه يلزمها أن تكون الوحدة السياسية لكل أقسام الدولة واضحة وقوية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاستراتيجية، وفي علاقة الدول ككل بالدول الخارجية.

وعلى هذا المنهج الوظيفي يركز على دراسة القوى المركزية للدولة، أو مراكز تقوية الدولة، أو تلك التي تؤدي إلى ضعف معين فيها يختص بالمساحة والمكان.

إن وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية هو الإبقاء على ميزان تجاري لصالح الدولة وصالح المنتجات الوطنية. ولهذا تفرض كل دولة قوانينها الخاصة على التجارة الخارجية. وتشتمل هذه القوانين على القواعد الجمركية، والمساعدات التي تقدم من أجل تشجيع صادرات معينة والتشريعات التي تمنع دخول أو خروج سلع معينة. وهذه القوانين عامة ترمز إلى وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية.

فمثلاً تقود رغبة بريطانيا في تسويق سلعها، وخاصة السيارات والكيميائيات إلى أوروبا الغربية، إلى دخول السوق الأوروبية المشتركة - برغم أن ذلك يؤدي إلى إضعاف علاقات بريطانيا التجارية مع الولايات المتحدة، ويجعلها خاضعة لقوانين الائتلاف الأوروبي الاقتصادي أكثر من خضوعها

الجغرافيا السياسية

لمصالحها الخاصة. ولكن يبدو ان العلاقة التجارية مع أوروبا الغربية - بحكم القرب المكاني والثقافة السكانية احسن لبريطانيا من مجرد محافظتها على تجارتها الأمريكية.

وعلى وجه العموم فإن القوانين الخاصة بالتجارة لا ترضي كل فئات المنتجين داخل الدولة الواحدة المتعددة الإنتاج، فمثلاً رفعت الولايات المتحدة الجمارك على وارداتها من القمصان الرجالية اليابانية لكي تحمي إنتاج القميص الأمريكي المركز في منطقة الساحل الشرقي الأمريكي. ويؤدي ارتفاع سعر القميص الأمريكي الى توسع بالنسبة لسوق العمل الأمريكي في شرق الولايات المتحدة (نظراً لرواج الصناعة وتزايد إنتاجها بعد اختفاء المنافس الياباني). ولكن هذه النتيجة الجيدة في القسم الشرقي ليس لها نظير في منطقة الساحل الشمالي الغربي الأمريكي حيث لا توجد صناعة كبيرة للقميص. ولهذا فإن سكان المنطقة الغربية عامة سوف يقاسون من ارتفاع سعر القميص بدون أن يكون هناك تعويضاً مماثلاً لما حدث في الشرق.

ومثال آخر عكس هذه الحالة تماماً. فسكان الساحل الشمالي الغربي الأمريكي يطلبون من الحكومة إصدار تشريعات تحمي حرفة ومنتجات السمكة الأمريكية في هذه المنطقة من منافسة التونه والسلمونه الياباني وعلى هذا فإن ارضاء منطقة ما او صناعة ما لا تؤدي الى ارضاء سكان كل مناطق الدولة أو كل صناعاتها. فالمنطقة الوسطي من الولايات المتحدة غير راضية على الحد من منافسة الإنتاج الياباني في مجال القمصان والأسماك على حد سواء. وهي في الوقت نفسه تشجع المساعدات الأمريكية لليابان لأن ذلك يشجع ويرفع واردات اليابان من الأدوات الميكانيكية من امريكا - وهي الصناعة التي تظهر بوضوح

في المنطقة الوسطي من امريكا - وبعبارة أخرى فإن هذه المساعدات الأمريكية سوف تعود بالنفع على سكان المناطق الوسطى وتزيد من طاقتهم الإنتاجية في الوقت الذي ينظر فيه سكان شرق وغرب الولايات المتحدة الى المساعدات الأمريكية لليابان بنظرة غير راضية لأن هذه المساعدات ترفع من قدرة اليابان على منافسة إنتاجهم.

وبنفس الطريقة فقد بدأت اليابان بغزو السوق الأمريكية عن طريق اغراق السوق بالسيارات اليابانية التي تنافس المنتجات الأمريكية مما حدا بالولايات المتحدة إلى انتاج سيارات مماثلة للسيارات اليابانية بالإضافة إلى القوة والمثانة وبالتالي التنسيق بين الدولتين وما زيارة الرئيس الأمريكي لليابان في أوائل عقد التسعينات الا لتذليل هذه الصعوبات والحد من نسبة هذا التنافس الاقتصادي على كافة الصعد.

المكان عنصر جغرافي متغير.

بالرغم من ان المناهج الأربعة تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها إلا أنه تلتقي في عنصر واحد هو " المكان " ولا شك أن المكان يلعب دوراً هاماً او حاسماً في كثير من الظاهرة الجغرافية والسياسية. ولكن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن المكان - برغم أنه عنصر ثابت في حقيقة المجردة - إلا أنه عنصر متحرك ومتغير بصفة مستمرة في ارتباطاته بالإنسان لأن الإنسان في جوهره عنصر متحرك.

لهذا يجب ان نكيف " المكان " بعلاقاته. وبذلك فإن " علاقات المكان " هي أهم ما يجب ان يدور حوله البحث في العلوم الجغرافية عامة والبشرية والسياسية بصفة خاصة. لأنها تعبر عن " المكان " المتحرك والمتغير ابداً.

الجغرافيا السياسية

وقد اكد هالفورد ماكيندر H. Mackinder دور التغير بالنسبة للمكان في دراساته الجيوبوليتية حينما عدل مرتين نظريته الخاصة بقلب العالم فقد تكلم عن عنصر الإنسان المتحرك "Man - Travelling" element " ليعبر عن الحركة المستمرة للإنسان والأفكار والمنتجات. وكذلك تكلم جان جوتمان J. Gottman عن عامل الحركة Circulation (Movement factor) على أنه يساعدنا على فهم الدوافع والملزمات المؤيدة الى خطط وسياسيات معينة. ولكن الحركة تسمح بالمرونة والتغيير في الخطط والقرارات.

وقد أكد جوتمان ان الحركة والأفكار القومية هما القوة الرئيسة في الجغرافيا السياسية. ويفهم جوتمان الحركة على انها تشمل المواصلات والنقل بكافة أشكالهما، والتجارة الدولية. ويقول أنه بدون حركة لا توجد علاقات دولية على الإطلاق.

وتشتمل دراسة الحركة على ثلاثة اوجه هي الطريق الذي تتخذه الحركة، وميدان الحركة (يشمل كل منطقة الحركة من البداية الى النهاية)، وأخيراً وسيلة الحركة (البر والبحر والجو). وتحديد الحركة على هذه النحو يعطينا على الفور انطباعاً صحيحاً عن ان الحركة في دقائقها ومشتملاتها عنصر أو عامل شديد التغير، وأنه يجلب معه تغيرات جذرية على " المكان" فيحيله من عنصر ثابت الى عنصر نشط متحرك ومتغير.

وخلاصة ما يتفق عليه المتخصصون في الجغرافيا السياسية ان موضوعات هذا العلم الأساسية هي:

١- دراسة علاقات المكان داخل الدولة:

- إقليم القلب والأطراف.

-
- علاقة المدن الرئيسة بأقاليمها.
 - علاقة المدن الرئيسة بعضها ببعض الآخر.
 - التنظيم الإقليمي الداخلي (المحافظات) وحدودها.
 - مراكز الثقل السياسية في الدولة .
 - التركيب السكاني والسكن والاقتصادي والمواصلات.
 - العلاقة بين الدولة والأقليات (سلاية - لغوية - دينية - اجتماعية).

٢- دراسة علاقات المكان بين الدول:

- الحدود السياسية الأرضية والمائية والجوية.
- نوع الحدود الأرضية (طبيعية - بشرية).
- مشكلات الحدود والعلاقات الدولية.

٣- دراسة أنماط الدول:

- من حيث المساحة (الدول العملاقة - الدول الصغيرة - الدول القزمية).
- (الدول الجيوب ودول المدينة القديمة دول الجبال والممرات - دول الأنهار والسهول - دول الجزر - دول البحر الواحد والدول المطلة على أكثر من بحر - الدول الداخلية - الدول الحاجزة - الدول العالمية).

التكتلات الدولية

- (الاحلاف الكبرى - التجمعات الاقتصادية للإمبراطوريات القديمة - التجمعات الاقتصادية السياسية الأوروبية).

الفصل الثالث

الجيوبوليتيكيا (قديما وحديثا)

أن جوهر الجيوبوليتيكيا هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي. ولهذا فإن الآراء الجيوبوليتيكية يجب أن تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجيا الإنسان وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض. وفي هذا قال ماكيندر " لكل قرن جيوبوليتيكية . وإلى اليوم فإن نظرتنا إلى الحقائق الجغرافية ما زالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من الماضي (للك الحقائق) وذلك لأغراض عملية.

وعلى هذا فإن نظرتنا إلى الأوضاع الجغرافية في هذا القرن هي تلك القائمة على الترابط بين توزيع أشكال سطح الأرض وأنماط الحركة. بينما كانت النظرة في القرن الماضي منبئية على توزيع الكتل القارية فقط. وفيما قبل القرن التاسع عشر كانت النظرة إلى الأوضاع والحقائق الجغرافية نابعة من التوزيعات المناخية وأشكال السطح الإقليمية. وتشير المناقشات الجارية بين المختصين إلى أن أسس النظرة إلى الأوضاع والحقائق الجغرافية في القرن القادم سوف تركز على توزيع الكتل السكانية والتكاملات الاقتصادية أكثر بكثير مما يعطي لها مسن وزن في الوقت الحاضر.

لكن ما هو هدف وغرض التحليل الجيوبوليتيكيا؟ يرى بعض الباحثين أن التنظير الجيوبوليتيكيا قد يخدم أغراض البحث التأملي أو أغراض تخطيط السياسة والدعاية أو غير ذلك من الأغراض السياسية العملية. مثال ذلك أعمال الجيوبوليتيكيين الألمان في خلال العهد النازي.

والحقيقة أن الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة قدم الفكر الإنساني في حضاراته العليا القديمة. ولعل أقدم فكرة صريحة وصلت إلينا هي أفكار الفيلسوف الأغريقي أرسطو الذي أكد أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل (المناخي) قد أهل الأغريق إلى السيادة العالمية على شعوب الشمال (البارد) والجنوب (الحار) (أرسطو في كتاب السياسة). وعلى أية حال فإن الجيوبوليتيكا تخدم كافة الأغراض العلمية والعملية من وجهة النظر المشار إليها سابقاً. على شرط إلا يشوه الكاتب عمداً تفسيره ونظريته إلى الأوضاع الجغرافية، وهذا يتطلب من الكاتب ألا يكون مشاركاً أو داعياً للتطبيق العملي لاتجاهات فكرية أو سياسية معينة. لكن السؤال الأخطر هو: هل يمكن للكاتب أن يتحرى الموضوعية الدقيقة في الكتابة؟

يقوم التحليل الجيوبوليتيكي على موضوعين أساسيين:

الأول: وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو بالإرتباط بالقوى السياسية المختلفة.

الثاني: وضع ورسم الإطار المكاني يحتوى على القوى السياسية (الدول ٩ المتفاعلة والمتصارعة) .

ومن الصعب - في الوقت الحاضر - أن نحاول القيام بمثل هذا التحليل بالقياس إلى سهولة ذلك في الماضي. وذلك راجع إلى تداخل الأطر المكانية للقوى والتكتلات الدولية الحالية وما يتبع ذلك من استمرار لعملية ادخال أو اخراج واحدة من القوى داخل حلف أو آخر. وبذلك لا يمكن وضع حدود مكانية واضحة وفاصلة - إذ لا بد أن تعترضها التداخلات الزمانية من أن إلى آخر.

الجغرافيا السياسية

ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك ان الحدود المكانية للكتلتين الشرقية والغربية في أوروبا كانت خلال الخمسينات واضحة كل الوضوح في صورة خط حاد فاصل بين ألمانيا الغربية من جانب وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا من جانب آخر - بينما يتميع الخط الفاصل تميعاً يجعل الأمور غير واضحة المعالم في منطقة النمسا بأسرها، ومنطقة يوجسلافيا بأسرها. ويعود الخط الى الوضوح متمثلاً في الحدود المشتركة بين بلغاريا من جانب، واليونان وتركيا من جانب آخر واليوم - مرورا بالسكتينات - نجد بداية تميع واضح في خطوط الفصل المكاني للكتلتين نتيجة الوحدة الألمانية، والتقارب المسبق بين ألمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي وبولندا وتوقيع اتفاقيات الاعتراف بحدود بولندا الجديدة على الاودر والنيسه. فتفاعل القوى السياسية يغير الإطارات المكانية بصورة سريعة على مر الزمن يصعب معها تنظير محدد في التحليل الجيوبوليتيكي.

في الماضي كانت المحاولات الجيوبوليتيكية ممكنة. فحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت القوى الدولية الرئيسة عبارة عن إرتباطات بالامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. فمركز هذه القوى كان محددًا بمنطقة ضيقة في أوروبا ودول البحر المتوسط البحرية. وفي خلال ثلاثة آلاف سنة كانت مراكز القوى العالمية عبارة عن " قلوب صغيرة" تنقلت من مكان الى آخر في الشرق الأوسط وأوروبا : مصر - العراق - فارس الغربية - الأغريق - قرطاجة - روما - بيزنطة - بغداد (الخلافة العباسية) - القاهرة (الفاطمية والمملوكية) - الاستانة (العثمانية) اسبانيا والبرتغال - فرنسا - إنجلترا - هولندا - ألمانيا.

هذه المراكز السياسية على مر الزمن تزامنت او تلاحقت الواحدة تلو الأخرى بعد صراع زمني. وكانت هذه في مجموعها تكون " العالم ذو الأهمية "

في رأي جيمس فيرجريف. فهذا العالم - بموقعه - واوضاعه الجغرافية الخاصة
مكن شعوبة وسكانه من ان يطوروا وينموا موارد بلادهم المحلية أولاً، ثم التوسع
بعد ذلك الى أقاليم وموارد خارجية في مناطق أقل نمواً وتقدماً.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجد بعض الجيوبوليتيكيون ان
" العالم ذو الأهمية" لم يعد قاصراً على أوروبا الغربية والوسطى، بل تمدد ليشمل
الكتل الأرضية في نصف الكرة الشمالي بين درجات العرض ٣٠ و ٦٠. ووجد
آخرون أن هذا النمط السائد لم يعد قاصراً على دول سواحل أوروبا الغربية بل
أخذ ينتقل تدريجياً الى داخلية القارات في العروض ٣٠-٦٠ شمالاً : أو بعبارة
أخرى، أخذت مراكز القوى تظهر في كل من الولايات المتحدة وروسيا.

ولكن في الوقت الحاضر لا نستطيع ان نتفق مع تحديدات السابقين على
أن ما بين درجتي العرض ٣٠-٦٠ هي مراكز القوى العالمية . فالأساس الحالي
المرتبط بالكتل السكانية عديداً والموارد الاقتصادية ورغبات الشعوب
والايدولوجيات القومية وغيرها تجعل من المستحيل على الباحث ان يقول أن
النطاق الشمالي سيشغل محتكراً لمراكز القوى العالمية. وعلى هذا فإننا نجد بؤادر
ظهور مراكز قوى عالمية تمثلها الهند والصين والبرازيل. وفوق هذا يمكننا ان
نطرح سؤالاً للمستقبل عن مراكز قوى أخرى في العالم العربي ككل او في جزء
منه.

ومن ثم فإن اصطلاح " العالم ذو الأهمية" لم يعد وجوده بالوضوح الذي
كان عليه في اوائل هذا القرن. ولكن هل يعني هذا أنه لا يمكن تبين مناطق من
العالم ستظل في ظل دول قوى أخرى؟ هل أصبح أو سيصبح العالم متكافئاً تماماً؟

الجغرافيا السياسية

إن الإجابة على هذا التساؤل لا يجب أن تكون جازمة وملزمة لكن الحقائق الجغرافية تضع أمامنا احتماليات كثيرة.

فلا شك أن هناك مناطق أسهل اتصالاً بالموارد الاقتصادية الهامة من غيرها بحكم التنظيم العام لأشكال السطح والعلاقة المكانية. وهناك مناطق تتمتع بكفاءة أعلى (تكتيك) في استخدام الموارد. ولمثل هذه المناطق احتمالات بقاء واستمرار لنفوذها الذي تبسطه على أجزاء من العالم بحكم حقائق الجغرافيا الطبيعية والحضارية معاً.

الفكر الجيوبوليتيكي القديم:

ارتبطت الأفكار الجيوبوليتيكية القديمة عامة بالظروف الجغرافية المحيطة بشعب أو مملكة أو مفكر. ويبدو أن السياسات القديمة: عشائرية أو على مستوى القبيلة بالنسبة للرعاية وأمثالهم من المتحركين، أو الإمارات أو الدول التي كونت الحضارات العليا القديمة في الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط - هذه السياسات كانت تفوقها وتسيطر عليها فكرة الوحدات الجغرافية المتكاملة مثل الأودية النهرية - وادي النيل الأدنى الذي تكونت فيه الدولة المصرية القديمة وما بين النهرين الذي تكونت فيه دول سومر وأكاد وبابل وأشور، ووادي الأردن الذي اختاره لوط وقومه حينما انفصلوا عن إبراهيم الخليل وقد فضل الأخير أن يقيم حياة أساسها التجوال في التلال والهضاب المعشوشبة.

وفي عهود هذه الدول القديمة ظلت الصحاري والجبال مناطق متميزة بوضوح خارج الدولة أو داخل نفوذها السياسي غير المباشر. وقد كلف هذا تلك الدول أن تقيم حدوداً ومعسكرات لاجنادها في أقاليم الحركة المستمرة للرعاة

لأجبارهم على احترام الدولة وإقامة علاقات تجارية فقط، أو لإخماد ثوراتهم وحركاتهم الغازية التي قلما تهدأ. وبرغم ذلك اجتاحت الرعاة بابل وممالك العراق القديم مرات، واجتاحوا مصر في صورة الهكسوس.

ولا شك أن الكفاح المستمر بين الأخضر والأصفر قد أدى إلى تغيرات مستمرة في التركيب السياسي والعسكري لدول الشرق الأوسط. ولكن ذلك لم يكن كل أشكال الصراع. فقد ظهرت دول قوية في الهضاب المحيطة، وخاصة في هضبة إيران (ميديا والأخمينيين) وهضبة الأناضول (الحيثيين). وعلى سبيل المثال انتهى الصراع بين العراق والفرس بسقوط دولة بابل الثانية وامتداد الإمبراطورية الفارسية على كل أنحاء الشرق الأوسط. أما الصراع بين مصر والحيثيين فقد الجأ المصريين على تقرير سياسة جيوبوليتيكية أساسها فرض الصراع على أرض بعيدة عن مصر. ولهذا يحتل المصريون ساحل اللفانت حتى أقدام جبال طوروس ويؤمنون المنطقة كلها حتى حدود المملكة الحيثية في هامش الهضبة . وبذلك أصبحت جيوبوليتيكية الفراعنة في الدولة الحديثة تشمل الامتداد الأرضي الخصب على طول ساحل البحر المتوسط، بينما كانت سياساتهم فيما قبل ذلك تجعل لهم حدودا حتى سيناء فقط.

أما الفكر الجيوبوليتيكي الأغريقي فقد انبنى على فكر نظري في مجموعة عكس الأفكار السياسية العملية لدول الشرق الأوسط. ولعل ذلك مرتبط بالصراع المستمر لهذه الدول بينها وبين بعضها، وبينها وبين قوى الرعاة في الصحاري والهضاب المحيطة. أما الأغريق فلم يكونوا دولة بالمعنى المفهوم، إنما دويلات تلتئم في تركيب حضاري شامل أساسه الاقتصادي التجارة البحرية الواسعة من البحر الأسود إلى البحر المتوسط الغربي والشرقي.

الجغرافيا السياسية

لهذا فالجيوبوليتيكا الأغريقية مرتبط بأقاليم مناخية عامة وعالمية - عكس الأفكار الإقليمية البيئية المحددة لدول الشرق الأوسط.. وأقدم ما وصل إلينا هو خريطة هيكاتيوس Hecateus (ق. السادس ق. م.) التي قسمت العالم إقليميـن مناخيين : البارد ويشتمل على أوروبا وشمال آسيا، والدافئ المشتمل على آسيا وأفريقيا. وفي رأيه أن الإقليم الدافئ أكثر ملائمة للسكن وتكوين القوى الدولية. وفي القرن الخامس ق. م. نجد بارمينيدس Parmenides يقسم العالم إلى خمسة أقاليم مناخية: إقليم شديدة الحرارة وإقليمين شديدي البرودة وإقليمين معتدلين. وقد بنى أرسطو سياسته على تقسيمات بارمينيدس وقال أن الإقليم المعتدل الذي يسكنه الإغريق هو الإقليم الذي يحمل في طياته بذور القوة.

وأخذ آخرون يفسرون التغيرات السياسية بين المدن والدول على ضوء أشكال السطح المختلفة. فأقليم اتিকা - الذي برز على سطح السياسة الإغريقية فترة طويلة - فقد نـمى سياسيا وازدهر حضاريا نتيجة الظروف الطبيعية التي جعلته آمنا من الغزو . وعلى هذا أصبحت اتিকা مكانا يلتجئ إليه لفقره الطبيعي في موارد المحلية . ويرى ثيوسيدوس Thucydides أن هذه الظروف عكس غنى إقليم هيلاس الذي جعله مسرعا مسرعا للصراع.

وقد رأى الجغرافي الروماني سترابو Strabo أن القوى العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة - وليس الهوامش البحرية - وأن أوروبا هي مركز هذه القوى. ويرى سترابو أن الجزء المسكون من العالم يتكون من ثلاث كتل قارية هي أوروبا وليبيا وآسيا، وأن أذرع المحيط وخلقجانه وبحاره وبحره تشكل هذه القارات، وأن أوروبا هي أكثر الثلاثة ملائمة للنمو والأزدهار الفكري والاجتماعي.

ولعل سترابو كان أول من أشار في تقسيمه الى " العالم ذو الأهمية" الذي حدده بامتداد من " اعمدة هرقل" (جبل طارق) الى خليج المحيط الشرقي (البنغال) ومن ايرنا (ايرلندا) الى سينامون (سيلان: سيريلانكا) .. اما الأراضي التي تقع على حدود ذلك الإقليم غير مسكونة ولا تهم الجغرافي فالعلم بها لا يعطي أية معلومات يمكن الاستفادة منها سياسياً، خاصة إذا كانت جزراً لا يستطيع سكانها أعاقنتنا أو افادتتنا تجارياً.

وفكرة وجود أكثر من عالم واحد مسكون بالناس، ومن ثم إمكان وجود أكثر من نواة للقوى العالمية، فكرة لم يلق إليها بالا الإغريق او الرومان حتى سترابو. لكن بذور الفكرة نجدها في أفكار شائعة عن القارة المفقودة " اتلانتس" كما ورد ذكرها في جمهورية افلاطون على أنها كانت الدولة المثالية القوية القادرة على رد أي دولة أخرى من قارة أخرى. ولكن الروماني ميلا Mela يؤكد ان الإقليم المعتدل الجنوبي مسكون. وكذلك شاعت باستمرار فكرة وجود ارض جنوبية عظيمة Terra australis وبرغم ذلك كله فإن أفكار سيادة أوروبا القارية لم تتزعزع.

وقد رفض الجغرافي بطليموس فكرة أن هناك محيط كامل من البحار حول الجزيرة الأرضية وجعل الأرض تمتد شمالاً وجنوباً وشرقاً في أراضي مجهولة . وكان الجغرافيون القدماء عامة يتخذون مظهراً طبيعياً واحداً على أنه حد لإقليم من الأقاليم. فقد قسم هيرودوت آسيا الى أشباه جزر Actae واستخدم الخلجان حدوداً . وفضل سترابو أن يستخدم الفواصل الأرضية حدوداً كبرزخ السويس بين آسيا وليبيا، وطوروس بين آسيا وأوروبا.

الجغرافيا السياسية

لكن الجغرافي الروماني بليني Pliny (الكبير) رسم صورة جيوبوليتيكية فريدة للإمبراطورية الرومانية، متخذ طرق الحركة البرية والبحرية لتحديد الإمبراطورية. وأوضح ان روما تمد نفوذها الإقليمي في اتجاهات مختلفة حول البحر المتوسط في صورة اتفاق متكامل مع امتداد الطرق الرومانية. وفي بعض الأحيان تنتهي هذه الطرق الى عائق نهري مثل نهر الراين او الدانوب او الفرات والنيل. وعلى هذا النحو تصبح نهايات نظام الطرق الرومانية إطارا يحدد الدولة من أطرافها القصوى، بينما هناك إطار آخر داخلي متمثل في طرق الملاحة في البحر المتوسط التي سيطرت عليها روما تمام السيطرة طوال مجدها.

وفي العهد الإسلامي نجد الجغرافيين العرب يهتمون أساساً بالجغرافيا الوصفية والإقليمية والفلكية ورسم الخرائط. ولكن في إطار الجغرافيا الإقليمية لكل دولة أو إقليم على حدة كانت تبرز المعالجات المختلفة القدر لموضوعات الجغرافيا السياسية. وعلى وجه العموم فإن النظرة الجيوبوليتيكية العربية والإسلامية كانت تقسم العالم المسكون (وهو النصف الشمالي من الأرض) الى قسمين رئيسيين هما أوروبا في الشمال وأفريقيا وآسيا في الجنوب. وهم في الحقيقة لم يميزوا بين أفريقيا وآسيا بل اعتبروها كتلة قارية واحدة. ويفصل بين هذين القسمين البحر المتوسط والأسود، ويقتربان في منطقتي جبل طارق وبحر مرمرة. وقد قوى هذا التقسيم انقسام حضاري مماثل: عالم إسلامي عربي الطابع في معظمه جنوب وشرق هذا البحر، وعالم مسيحي أوروبي في شمال هذا البحر. والاستثناء الوحيد كانت الخلافة الإسلامية في أسبانيا.

وعلى هذا النحو كان الأفكار الجيوبوليتيكية العربية عامة موجهة نحو السيطرة القارية السياسية، والسيطرة التجارية (البحرية والبرية الى المحيط

الهندي وشرق آسيا ووسطها وأفريقيا الزنجية) على الهوامش. وبهذا نستطيع أن نقول أن ثمة اختلاف بين الإمبراطورية الإسلامية في أوجها والإمبراطورية الرومانية في أوجها. ولكن هذا الاختلاف يرتبط بموقع القلب والتوجيه القاري فروما كانت تركز على القارة الأوروبية والبحر المتوسط، بينما بغداد تركز على العالم الأفرو آسيوي والمحيط الهندي. وبذلك كانت القاعدة الإسلامية كبيرة وامتدادتها الأرضية شاملة لمسطح أرضي وبحري وأسع بالمقارنة بروما. وفيما عدا هذا الاختلاف فإن الطرق البرية والبحرية الإسلامية كانت عصب الامتداد الإمبراطوري في كل اتجاه. وكانت الكتلة الأرضية الوسطى هي الحلقة التي تكون الإطار الداخلي للإمبراطورية الإسلامية. وحدود هذه الكتلة كان جبال طوروس وهضبة أرمنيا وجبال القوقاز وبحر الخزر (قزوين) في الشمال، وساحل البحر المتوسط الشرقي والجنوبي حتى برقة، ثم الإطار الصحراوي الذي يحف ببرقة ومصر، والبحر الأحمر والقرن الأفريقي والبحر العربي حتى بلوختان في الغرب والجنوب بينما كانت أطراف السند وخوراسان واما بين النهرين تكون الحدود الشرقية لهذا القلب الداخلي. وإلى جانب ذلك كانت هناك حدودا أخرى تمثل الحلقة الخارجية للعالم الإسلامي تمتد غرباً إلى إسبانيا وشمال غرب أفريقيا، وجنوباً حتى موريتانيا وسواحل أفريقيا الشرقية وشرقاً إلى الهند وتركستان حتى حدود الاستبس.

وأخيراً نجد النظرة الجيوبوليتيكية القارية التوجيه منذ الحضارات العليا في الشرق الأوسط والبحر المتوسط والعالم الإسلامي قد تغيرت جذرياً على أثر الكشف الجغرافية، وتحول مركز القوى إلى أقاليم الهامش الأوروبي الغربي (البرتغال وإسبانيا - هولندا - فرنسا - بريطانيا). وذلك بعد أن اتضح سهولة

الجغرافيا السياسية

ومرونة الطريق البحري بعيداً عن التصارعات العسكرية والسياسية للدول القارية
لإسلامية، وبعيداً عن متاعب النقل البري وعلى هذا نمت السيطرة البحرية
وتسلطت على الأفكار الجيوبوليتيكية، بعد نجاحها في تكوين الإمبراطوريات
الاستعمارية الأوروبية الواسعة منذ ق ١٦.

الفكر الجيوبوليتيكي الحديث:

جاءت محاولات الجيوبوليتيكا الحديثة مع تطور العلوم الجغرافية. وقد
كان الفيلسوف الألماني " ايمانويل كانت" أول من عالج من المحدثين هذا
الموضوع السياسي العالمي فاعرب عن اعتقاده بأن وجود " الدولة العالمية" أمر
مؤسس على طبيعة الأشياء . وقد ايد هذا الاعتقاد بالأدلة التالية:

- ١- ان الطبيعة قد حبت الإنسان بإمكانية السكن والعيش في كل أجزاء العالم.
- ٢- ان الطبيعة قد بعثرت الإنسان نتيجة استمرار الحروب مما أدى الى سكن
الناس في معظم الجهات القابلة للسكن
- ٣- ان العاملين السابقين معا قد اجبرا الإنسان على أن ينهي حروبه دائماً بعقد
الصلح وإقامة السلام. ولقد رأى " كانت" أن الدول الأوروبية دائمة الحروب
فيما بينها بسبب رغبة هذه الدول في إخضاع بعضها البعض، ومن ثم فإن
إيجاد اتحاد أوروبي من الدول المستقلة الحرة يمكن أن يؤدي الى إحلال
السلام في العالم (نتيجة لأن أوربا في عصر " كانت " تسيطر على أقدار
العالم السياسية).

وعلى عكس الإتحاد العالمي للدول كما رآه كانت في صورة الدولة العالمية" ، فإن مؤسسي الجغرافيا الحديثة قد اكدوا على مفهوم الإقليمية المرتبطة بالأنماط الإقليمية وقد أصبحت هذه الأفكار الإقليمية أسس الجيوبوليتيكا الحديثة. وتأخذ الأفكار الحديثة في الجيوبوليتيكا العالم على أنه ينتظم في أنماط من توزيعات اليابس والماء وخطوط تصل هذه التوزيعات فيما بينها. فعلى سبيل المثال ترى إحدى الأفكار الجيوبوليتيكية أن التركيز يجب أن يصب على الكتلة القارية المتكونة من اور آسيا وأفريقيا معاً. فهنا ٥٦% من مساحة اليابس العالمي، ٨٤% من سكانه، وحول هذا التكتل الأرضي الكبير مسطحات مائية واسعة تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة اليابس. هذه هي فكرة " الجزيرة العالمية " وواضح ان مركز ثقل هذه الفكرة يرتبط باكبر مساحة من الأرض اليابسة.

وفكرة أخرى تركز على النصف الشمالي من الكرة الأرضية: أورو آسيا وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى. وهنا نجد ٦٠% من مساحة اليابس الأرضي و ٩٠% من السكان. والتركيز هنا على مسطحات الماء والهواء التي تربط آسيا بأمريكا. وهناك أفكار أخرى عالمية مثل تلك التي تركز على الاطلنطي على أنه رابط بين الأمريكتين وأوروبا وأفريقيا معاً باعتبار هذه القارات الأربع والمحيط الذي يربط بينهم هي التكتل الأرضي ذو الأهمية المغزى في العالم. ولا شك ان هذه الفكرة تستمد جذورها من العلاقات التجارية وخطوط الاتصال البحري والجوي الكثيفة التي تتمركز في الاطلنطي بالقياس الى بقية المحيطات.

الجغرافيا السياسية

وقد ترتبت على هذه الأفكار نظريات استراتيجية مختلفة. فاستراتيجية الجزيرة العالمية تؤكد ان من يحكم قلب أورواسيا قد يحكم العالم. ويرتبط بالجزيرة العالمية كفكرة جيوبوليتيكية نظرية استراتيجية أخرى مغايرة تماماً لفكرة قلب العالم. تلك هي الاستراتيجية الخاصة بالتحكم في أطراف الجزيرة العالمية المتمثلة في اشباه الجزر الضخمة حول أورواسيا: أوروبا (كشبه جزيرة لآسيا) والشرق الأوسط والهند وجنوب شرقي آسيا. وتقول هذه النظرية أن من يحكم هذه الأطراف قد يحكم العالم. ونظرية ثالثة تقول أن حكم العالم القطبي قد يؤدي الى النفوذ العالمي. والى جانب هذه النظريات نجد نظرية تقف موقف التوفيق بينهم، فلا هي تطالب بحكم قلب الجزيرة العالمية ولا قطبها أو أطرافها، ولا تدعو الى السيطرة العالمية. بل ترى هذه النظرية ان في الإمكان أحداث تعادل في ميزان القوى العالمية بين قوتين أو ثلاث على المستوى العالمي.

وبغض النظر عن هذه النظريات وتفصيلاتها فإن ما يجب ان نتذكره هو ان كل الاستراتيجيات في الماضي والحاضر ترتبط بظروف الزمان والتكنيك الذي يصله الإنسان، كما يرتبط بالإوضاع الجغرافية.

وأصول النظريات الحديثة ترجع الى القرن الماضي على يد مؤسسي الجغرافيا الحديثة: الكسندر فون همبولت وكارل ريتز. وقد أكد كلا من هذين العالمين ان هناك علاقات متبادلة بين الإنسان والدولة والمحيط الطبيعي. وقد طور كارل ريتز (١٨٠٤) أفكار في صورة تقسيمات إقليمية داخل الكرة الأرضية الموحدة. فهو أولاً يقسم العالم الى قسمين أساسيين الأرض (القارات) والماء

(المحيطات) والحدود بين هذين القسمين هو دائرة عظمى تمر من بيرو الى جنوب آسيا. ثم قسم ريتر اليابس الى قسمين هما العالم القديم والجديد. ويتميز العالم القديم بتشابه مناخي كبير لأنه يمتد امتداد كبيراً مع درجات الطول اي من الشرق الى الغرب على طول دوائر عرضية محدودة. أما العالم الجديد فتظهر فيه اختلافات مناخية أكبر لأنه يمتد من الشمال الى الجنوب امتداد كبيراً.

وعلى هذا النحو يتناول ريتر القارات كل على أنها وحدة طبيعية كاملة، واخيراً يصل الى أقسام ذات شخصية داخل كل قارة. وكذلك قسم ريتر المحيطات الى حوضين هما الاطلنطي والباسيفيكي. وقد فسر الجغرافي الفرنسي ارنولد جوية A. Guyot آراء ريتر في منتصف ق ١٩، ووصف أن العالم القديم بأنه عالم الجبال والهضاب وإن سهولة محدودة الاستغلال، بينما يتصف العالم الجديد بثروة السهول. كذلك قال في مجال المفاضلة بين المحيطين الأطلنطي والباسيفيكي، أن الأول هو أكثر ملاحه، وأن حوضه تسوده البحار الداخلية وأن سواحله ذات انحدارات هينة، بينما الباسيفيكي في رأيه هو أكثر المحيطات محيطاً وانحدارات سواحله سريعة وعنيفة.

وقد كان "جوية" اول جغرافي حديث يؤكد أهمية الموقع المركزي للقارة الأوروبية داخل المحيط "الذي هو في الحقيقة الطريق الرئيسي في العالم وقد نبعت افكار جوية الجيوبوليتيكية من ريتر الى القارات على أنها كل متكامل طبيعي. وواحد من أهم أفكار جوية في هذا الموضوع هو ان زعامة العالم اخذه في الانتقال من أوروبا الى أمريكا الشمالية. والمبدأ الثاني عنده ان القارات تنظم

الجغرافيا السياسية

في ثلاث مجموعات مزدوجة واحدة الى الشمال والثانية جنوبها، وان الشمالية تعطي الجنوبية حضارتها ومدينتيها، كما انه يعتقد ان آسيا كانت مهد الحضارة وان أوروبا المكان الذي نضجت فيه الحضارة وان امريكا الشمالية هي نقطة النهاية العظمى لهذه العملية الحضارية. وكذلك أعرب جوية عن اعتقاده - في اسلوب صوفي غامض - بأن وحدة السلالة وروابط الديانة المسيحية والقرب المكاني هي الأسس التي تجذب وتصنع وحدة القارات الشمالية.

القوى القارية في الجيوبوليتيكا : (١) ماكيندر والجزيرة العالمية:

مر بنا من قبل ان عبء انشاء الجغرافيا السياسية قد قام على مجهودات راتزل الجغرافية. وفي مجال الجيوبوليتيكا نجد لراتزل مكانة كبيرة ايضاً. فهو اول من درس وعالج المكان والموقع معالجة اصولية مقارنة بين الدول. وكذلك سبق ان شرحنا بشيء من التفصيل مجمل اراء راتزل الجغرافية . ولكن يمكننا ان نعيد تأكيد ما ذكره راتزل من وجود روابط قوية بين القوى القارية والقوى السياسية. فالمساحة الكبيرة والموارد التي تتيحها المساحة تلعب دوراً هاماً عند راتزل في نشأة وتدعيم القوى السياسية. ومثل هذه المساحات الكبيرة لا توجد الا في الدول القارية ذات الامتدادات الضخمة كالولايات المتحدة وروسيا واستراليا - بالمقارنة بدول أوروبا الغربية ذات المساحات الصغيرة والموارد المحدودة.

لكن هالفورد ماكيندر H. Mackinder كان هو الذي ربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني في جزء من قارة واحدة اعطاها المكانة الأولى في العالم. وقد ارتبط اسم ماكيندر بنظرية قلب العالم Heartland وهي

النظرية التي شغل بالبحث فيها والنشر حولها طيلة النصف الأول من قرننا الحالي. وكان لهذه النظرية تأثيرها الواضح على الجيوبوليتيكا الالمانية من حيث أنها دفعت الالمان الى ايجاد ردود ومبادئ لتنفيذها لصالح ألمانيا.

وقد كان ماكيندر متعدد التعليم والاتجاهات، فقد درس البيولوجيا والتاريخ والقانون والطبوغرافيا والاستراتيجية والجغرافيا. وهذا يوضح ويفسر اهتماماته بالمتشابهات التاريخية والدراسات الايكولوجية التي قادتته إلى الجغرافيا، وأخيرا إلى العمل الدبلوماسي. ولعل مصدر جذري من مصادر تفكيره اعتقاده بأن الانسان يملك المبادأة وليست القوى الطبيعية وأن القوى الطبيعية هي التي تتحكم في المبادآت الإنسانية تحكما كبيرا.

وقد بدأ ماكيندر نظرية "الهرتلاند" ١٩٠٤ حيث رأى ان الجزء الداخلي من أوروبا وآسيا هو مركز العالم سياسيا (انظر خريطة ١) .

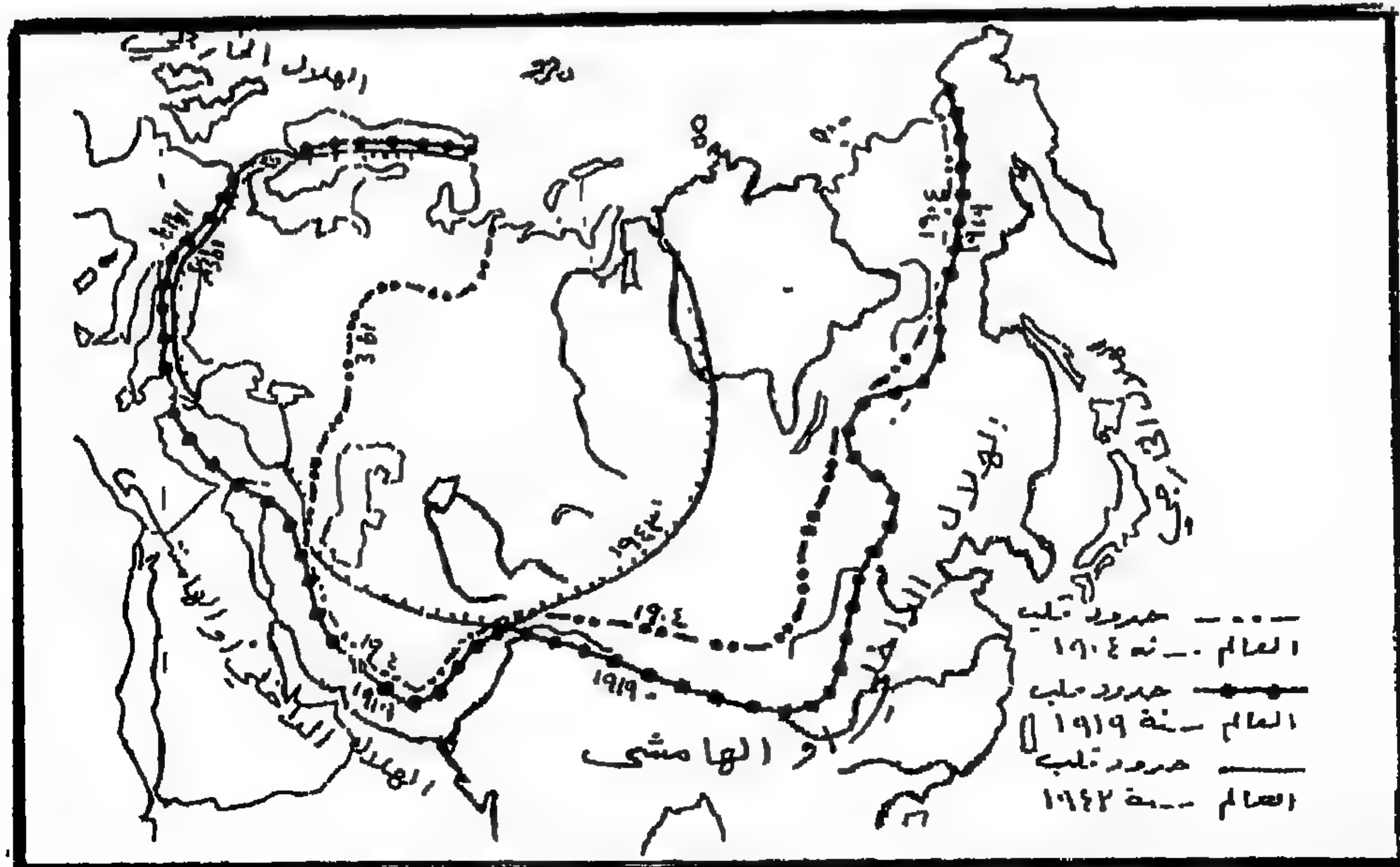
عالم ماكيندر ١٩١٩



خريطة رقم (١)

وقد حذر من ان حكم قلب أكبر كتلة أرضية في العالم يمكن ان يعطي الأسس التي تتبني عليها السيطرة العالمية. وقد شعر ماكيندر أن في إمكان القوة التي تحكم قلب العالم - سواء كانت روسيا أو ألمانيا أو الصين - ان تتنافس بنجاح الدول البحرية وأن تتغلب عليها. ولم تمض أحد عشر سنة على أقوال ماكيندر الأولى حتى أكد جيمس فيرجريف J. Fairgrieve في كتابه " الجغرافيا والسيطرة العالمية (١٩١٥) بقوة ان الصين في موقع ممتازة للسيطرة على داخلية أوروبا وآسيا.

ولا شك ان من محاسن ماكيندر - التي لم يتنبه اليها كثير من النقاد - انه كان دائم التغيير في حدود قلب العالم ونظراته للعالم ككل. ولقد كان ماكيندر - كجغرافي - على علم تام بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير، وأن المحيط الطبيعي كان ايضاً يتغير، وأن ذلك يسير ببطء وتوضح خريطة ١ - حدود قلب العالم عند ماكيندر ١٩١٩. ويتضح من مقارنة هذه الحدود بحدود ١٩٠٤ (أنظر خريطة رقم ٢) .



عالم ماكيندر ١٩٠٤-١٩٤٢

ان ماكيندر قد ادمج في قلب العالم التبت واعالي انهار الصين والهند من منغوليا والتبت. كذلك اضاف أوروبا الشرقية والوسطى الى قلب العالم كإضافة ذات قيمة استراتيجية . وقد أخذ ماكيندر في اعتباره تغيرات وسائل النقل واستحداثها والنمو السكاني والصناعي.

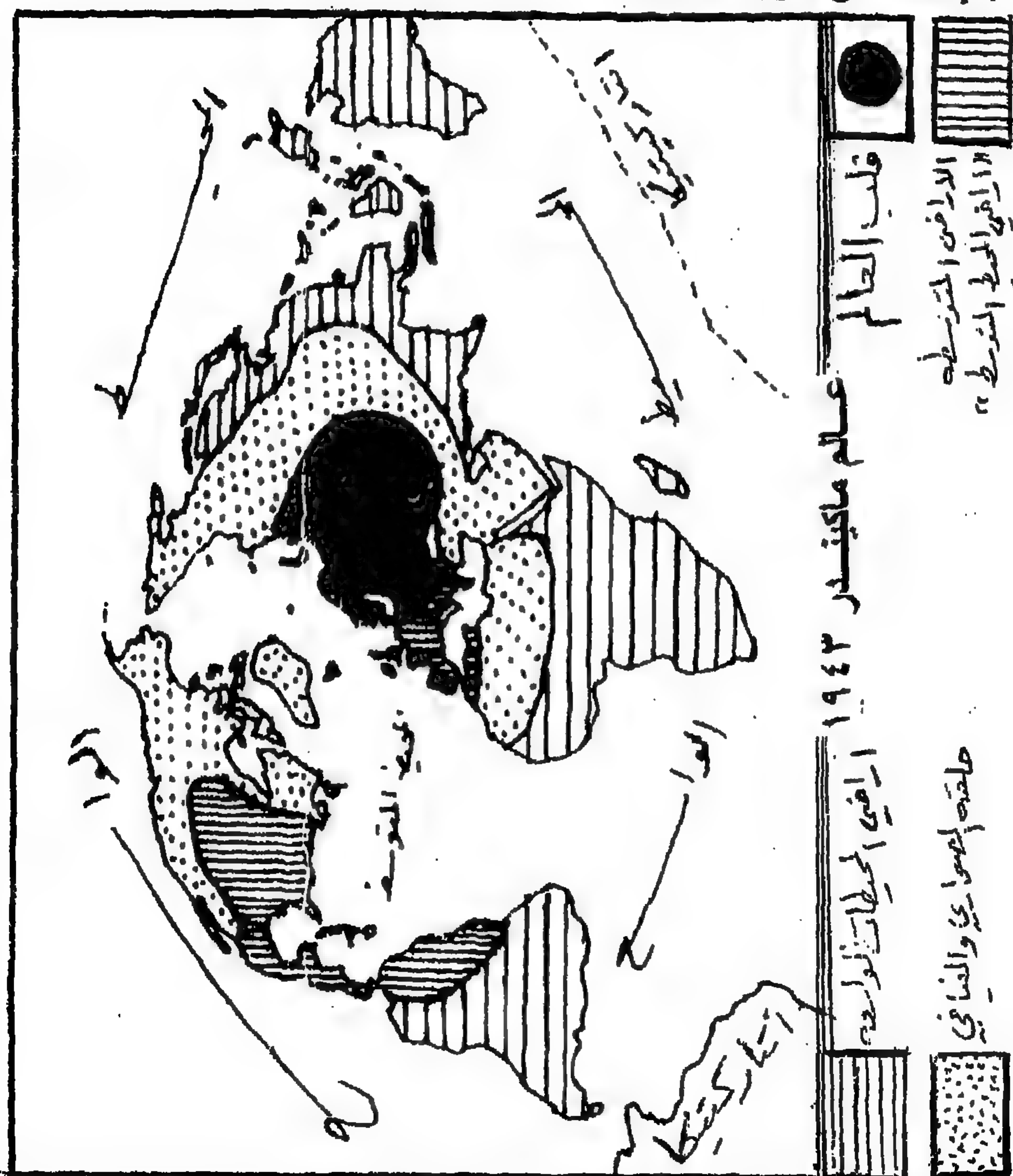
ونتيجة لهذا النمو في المواصلات والسكان والصناعة شعر ماكيندر أن البلطيق والبحر الأسود قد أصبحا جزءاً من قلب العالم. وهذه البحار وأحواضها النهرية تكون جزءاً من السهول الأوروبية الكبرى.

وفي بحثه عام ١٩١٩ أعلن ماكيندر " ان من يحكم شرق أوروبا يحكم الهرتلاند، ومن يحكم الهرتلاند يتحكم في الجزيرة العالمية، ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم" وعلى هذا أصبحت المناطق الحاجزة بين الجرمان والسلاف. من استونيا الى بلغاريا، في رأي ماكيندر مفتاح السيطرة العالمية. وهي بذلك مناطق مفتوحة لكل من النفوذيين الالماني والروسي.

وفي سن الـ ٨٣ اعاد ماكيندر أفكاره عن جيوبوليتكية العالم في مقال نشره عام ١٩٤٣. وفي هذا المقال نجد ماكيندر يخرج حوض لينا (سيبيريا الشرقية) من الهرتلاند الذي أصبح يتكون من سيبيريا الوسطى والغربية (حدود حوض الينسي وانجارا في الشرق) بالإضافة إلى وسط اسيا السوفيتية كلها

وأوروبا السوفيتية وشرق أوروبا وحوض البلطيق. وبعبارة أخرى نجده يركز
 الهرتلاند في الأراضي الجديدة التي كسبها الاتحاد السوفيتي في نطاق الاستبس
 والغابات المخروطية بتحويلها الى قلب الدولة الزراعي والصناعي الجديد -
 بالإضافة الى أوروبا السوفيتية.

خارطة رقم (٣)



الجغرافيا السياسية

كذلك نجد ماكيندر يعطينا مفهوماً جديداً في التغير الذي طرأ على العالم: فهو هنا يتكلم عن المحيط الاطلنطي الشمالي على أنه المحيط المتوسط او الأوسط Midland Ocean رابطاً بذلك أراضى أوروبا الغربية وشمال غرب أفريقيا بمعظم مناطق العمران في الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى والكاريبي وفنزويلاً في وحدة عضوية جديدة هي وحدة او إقليم الاطلنطي الشمالي. ويعطي ماكيندر لهذا الإقليم الجديد أهمية مماثلة للهرتلاند وقوة مواجهة له.

ويعطي ماكيندر أقاليم آسيا الموسمية وحوض الاطلنطي الجنوبي أهمية مستقبلية واخيراً. يصف إقليماً خامساً بأنه " العباءة الخالية Mantle of Vacancies وهو ذلك الإقليم الخالي او شبه الخالي من السكان والنشاط حلقة الصحاري والفيافي والقفار الرملية او القطبية في كل من شمال وشرق سيبيريا وشمال كندا وغرب الولايات المتحدة : وتفصل هذه الحلقة الفارغة بين مركزي النقل الشماليين: الهرتلاند وارضى المحيط المتوسط من اراضى الأهمية المستقبلية المتناثرة داخل المحيط الكبير او الواسع : امريكا الجنوبية وأفريقيا الزنجية وآسيا الموسمية واستراليا المحيطية.

ولعل أهم ما يمكن ان نفسره من تغيرات اراء ماكيندر في ١٩٤٣ عنها في ١٩٠٤، ١٩١٩، أنه نقل الأهمية الجيوبوليتيكية للهرتلاند من مجرد الاعتماد على الموقع والتكتل الأرضي وسهولة الحركة للقوى القارية الى الاعتماد على الناس والعمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة.

وفي الحقيقة لا نجد نظرية فرد واحد قد أثارت العرض والنقد الذي اثارته نظرية ماكيندر خلال هذا القرن. لكن ما هي قيمة نظرية ماكيندر الفعلية في هذا الخضم من التغيرات الاستراتيجية والنظريات الجيوبوليتيكية؟

في كثير من الآراء التي تعرض مؤخراً لما كيندر ان الهرتلاند ليس مؤهلاً لحكم العالم تأهيلاً تاماً فالى جانب الهرتلاند والحركة إلا ان توسط الهرتلاند يجعله عرضة لائتلاف الهوامش ويركز الضرب عليه كهدف محدد بواسطة الاسلحة الجوية الحديثة. أي أن توسط الهرتلاند له مزايا وعيوبه.

لكن الى جانب هذه النقطة الاعتراضية فإننا نجد اعترافاً صريحاً من جانب واضعي الاستراتيجيات الحديثة في الدول الغربية والاطلنطية بأن ماكيندر كان على حق في رائه. فاولاً لم تتمكن ألمانيا من السيطرة على الأراضي الحاجزة بين الجرمان والسلاف، وأصبحت هذه الأراضي من البلطيق الى البلقان كلها في دائرة النفوذ السوفيتي المؤهل - بحكم موقعة في الهرتلاند - لحكم هذه الأراضي. واصبح الاستراتيجيون الغربيون ينظرون الى العالم اليوم نظرة ماكيندر اليه طوال النصف الأول من هذا القرن. ومن ثم فإن الاستراتيجية الغربية باحلافها العديدة: حلف شمال الاطلنطي، حلف المركزي ، حلف جنوب شرق آسيا، ما هي الا محاولات من جانب هذه الاستراتيجيات لتطويق القوى السوفيتية - وبعبارة اخرى محاولة لاستخدام الهامش لتطويق الهرتلاند محاولة لمنع الهرتلاند السوفيتي من السيطرة العالمية.

وبعد كل ما قيل عن ماكيندر، فإن هناك أحداث أخرى تجعلنا أقل وثوقاً من مجمل آراء ماكيندر والمحاولات النظرية والتطبيقات الاستراتيجية التي دارت وتدور حولها. فهناك تساؤلات عديدة يجب أن نطرحها نجمت عن تطور الأحداث منذ ١٩٤٣، ومنذ الخمسينات التي أنشأت فيها احلاف الغرب العسكرية حول الهرتلاند. ومن اهم هذه التساؤلات ما يلي:

الجغرافيا السياسية

١- ما هو دور الصين في الصراعات العالمية بعد تحولها الى قوة يسارية كبرى.
هل نستعيد آراء جيمس جريف عن إمكاناتها العالمية في التحكم في الهرتلاند
الآسيوي؟

٢- ما هو مصير الاحلاف الغربية نتيجة لنشأة الاتحاد الاوروبي . هل يؤدي هذا
الى تكوين قوة ثالثة في العالم الشمالي وتغير وحدة شمال الاطلنطي عبر
المحيط المتوسط؟

٣- ما هو مصير الاحلاف الغربية نتيجة فشل حملة فييتنام وانفصال بنجلادش؟
٤- ما هي القوى التي تعمل في أكثر مناطق حلقة الفياقي والصحاري حساسية
وخطورة ونعني بها منطقة الشرق الأوسط؟ ما هي النتائج التي يمكن ان
تنتهي اليها صراعات الشرق الأوسط المتعددة على المستوى العربي
والمستوى العربي الإسرائيلي، والمستوى الأمريكي الروسي والمستوى
الأوروبي الغربي، والمستوي العالمي؟

٥- ما هي نتائج ظهور القوميات الفنية الجديدة في جنوب آسيا والشرق الأوسط
وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؟

٦- ما هي نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي وبقاء امريكا وحدها في الساحة كقوة
عالمية مهيمنة؟

٧- ما هو المصير الذي ينتظر عالما العربي بعد انتهاء حرب الخليج، والحصار
الأمريكي الجائر للشعب العراقي.

على ضوء هذه التساؤلات المتعددة المعقدة وغيرها من المشكلات الدولية الأخرى يمكن ان نقول ان فكرة الهرتلاند - برغم ثقلها - إلا أنها من البساطة بحيث تكاد أن تلغي دور المناطق الأخرى في الصراعات العالمية. ولو كان ماكيندر بيننا فإنه ربما إعاد صياغة أفكاره مرة رابعة الى احتمال تكوين ائتلاف شمالي يشمل الهرتلاند والمحيط المتوسط.

القوى القارية في الجيوبوليتكا

١- الجيوبوليتكا الألمانية:

لقد كان رودلف كيلين المؤرخ والعالم السياسي السويدي (١٨٦٤-١٩٢٢) هو أول من بدأ استخدام مصطلح الجيوبوليتكا. وقد كتب كيلين كتابين أولهما نشر في ليبزيغ عام ١٩١٧ باسم "الدولة كمظهر من مظاهر الحياة" والثاني نشره عام ١٩٢٠ باسم "الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي". وفي هذين الكتابين نجد كيلين يستخدم خلفية كبيرة من (١) الفلسفة العضوية. (٢) فلسفة هيجل (٣) الكثير من الآراء المتعارضة التي تظهر من كتابات راتزل وماكيندر. وقد طور كيلين أبحاثه إلى ما عرف فيما بعد باسم نظرية الدولة وقد قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى الموضوعات التالية:

أ- السياسة الأرضية: الجيوبوليتكا Geopolitik

ب- السياسة الشعبية : انتوبوليتكا Ethnopolitik

ج- السياسة الاجتماعية Sozialpolitik

د- السياسة الاقتصادية Oekopolitik

هـ- السياسة الإدارية Kratopolitik

وقد نقل عن راتزل أفكار الدولة ككائن عضوي تكون الأرض التي تعيش عليها الجسد وتكون العاصمة القلب والرئتان، وتكون الطرق والأنهار الاوردة والشرابين ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي هي بمثابة الأطراف . وأن أهم ما تعني به الدولة هو القوة، وأن حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد

والحكم وقوة السلطان. وفي رؤية ان الجغرافيا يجب ان تسخر لخدمة الدولة، والتي هي الفرص الأسمى للدراسة، وبذلك تتحول الجغرافيا في مجملها الى جيوبوليتكا. وخلاصة القول أن أفكار كيلين كلها ليست جديدة، بل عالجه آخرون من قبله، وأن كان هو أول من نادي بقوة يجعل الدراسة موجهة توجيها خاصة لخدمة الدولة، وهو ما سنجد له تطبيقاً عملياً على يد مؤسس الجيوبوليتكا الالمانية كارل هاوسهوفر وأبنه البرخت.

كارل هاوسهوفر K. Haushofer ومدرسة ميونخ:

بدأ هاوسهوفر حياته ضابطاً في الجيش القيصري الالمانى، وذهب الى اليابان معلماً للمدفعية في الفترة ١٩٠٨ - ١٩٠٩. وكان لهذه الرحلة اثر كبير على تكوينه السياسي والعسكري (ذهب بحراً عبر قناة السويس، وعاد برا بطريق سيبيريا). وخدم خلال الحرب العالمية الأولى ووصل الى رتبة جنرال. وبعد الحرب تقاعد ولكنه كان قد حصل على درجة الدكتوراة عام ١٩١١، مما ادى الى تعيينه استاذ للجغرافيا والتاريخ الحربى في جامعة ميونخ سنة ١٩٢٠ وفي عام ١٩٢٤ أسس معهد ميونخ للجيوبوليتكا و مجلة السياسة التي ظلت تنشر آراءه السياسية وجذبت معه مجموعة من كبار اساتذة الجغرافيا الالمانية مثل ايرىخ أوبست E. Obst واوتوماول O. Maull ، وجوستاف فوشلر هاوكه G. F. Hauke ، واوتويسن O. Jessen وغيرهم كثير، بالإضافة الى البرخت هاوسهوفر.

وقد تأثر هاوسهوفر كثير براء كل من سبقوه في كتابات السياسة الأرضية العامة وخاصة راتزل وكيلين وماكيندر وماهان. وأخطر ما كان في فلسفة هاوسهوفر السياسية هي الدعوة الى التوسع الالمانى والصراع والحرب الشاملة.

الجغرافيا السياسية

واكثر المصطلحات الجديدة التي عبرت عن آراء مدرسة ميونخ (التي تصادف أنها أيضاً كانت مهد ومكان ولادة النازية الهتلرية) هي مصطلحات توسيعية او ذات صبغة استراتيجية حربية. ومن أكثر المصطلحات شيوعاً تلك التي تعبر عن فكرة " المجال الحيوي Lebensraum " التي تدعو لأن يكون لألمانيا (وغيرها من القوى التي أهلها هاوسهوفر للنمو) مجالاً تمتد فيه جذورها الاقتصادية والسياسية . كذلك كان مصطلح " الكفاية الذاتية الاقتصادية " من المصطلحات الشائعة في كتابات هذه المدرسة في فترة بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

والى جانب هذه المصطلحات نجد ثلاثة مبادئ اساسية تتردد دائماً في كتابات مدرسة ميونخ وتحدد الاستراتيجية العامة لهذه المدرسة. تلك المبادئ هي:

- ١- مبدأ الدولة العملاقة أو الكبرى " الذي دعا اليه فريدريك راتزل.
- ٢- مبدأ " الجزيرة العالمية " الذي طوره ماكيندر في كتاباته ١٩٠٤، ١٩١٩.
- ٣- مبدأ ازدواجية القارات: واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب، ويكونان معاً كتلة اقليمية قارية ذات اكتفاء ذاتي - فالشمالية تقدم المصنعان والجنوبية هي مجالها الحيوي في إنتاج الخامات والتسويق.

تفاعلت هذه المبادئ الثلاثة معاً وكونت الخطوط الرئيسية لأفكار (هاوسهوفر. ففي رؤية ان عالم الغد (بالنسبة) له يجب ان يسير على نمط الدول الكبرى، وهو يتوقع ان تكون هذه هي الموجة السياسية المستقبلية. ونحن نعتقد ان توقع هاوسهوفر في محله. فالإتجاه العام - بعد نصف قرن من كتاباته - هو تكوين مقدمات الدولة الكبرى في أنحاء عديدة من العالم، وخاصة أوروبا ذات التاريخ الطويل في التركيبات الدولية صغيرة المساحة (كتلة السوق الأوروبية الغربية، وكتلة دول الكوميكون في شرق أوروبا . وفي هذا المجال نجد نوايات

غير ناضجة لتكتلات إقليمية في أفريقيا والعالم العربي لأسباب داخلية وخارجية معاً).

لكن هاوسهوفر كان ينظر الى الدولة الكبرى من زاوية قومية بحتة، وليست زاوية تشاركية بين الشعوب والدول (كما هو حادث الآن). ولهذا يرى أنه محتملاً أن تبتلع ألمانيا الدول الصغرى غرب وشرق ألمانيا، وأنه لا بأس من تنفيذ ذلك بقوة السلاح لتأمين سيطرة ألمانيا الكاملة على أوروبا القارية.

ورأي هاوسهوفر في جزيرة ماكيندر العالمية الإطار العام المكاني للسيطرة الألمانية وتكوين نظام عالمي جديد. وقد كان لمدرسة ميونخ هدفين جوهريين في الجزيرة العالمية: الهدف الأول السيطرة على روسيا لتأمين الحكم الألماني على كل أوروبا وآسيا والهدف الثاني تدمير الامبراطورية البريطانية وقوتها البحرية لتأمين السيطرة الألمانية الكاملة على كل الجزيرة العالمية (أوروبا وآسيا - أفريقيا).

لكن تحقيق هذين الهدفين لا يستدعي بالضرورة الحرب الشاملة فقد كان هاوسهوفر يرى ان الدول القارية تمتلك مميزات جوهريّة بالقياس الى القوى البحرية. ومن ثم كان ينظر الى تحقيق اتحاد او تحالف الماني روسي على أنه حجر الزاوية في تكوين نواة الوحدة الأوروبية التي تشتمل على إضافة تكتل واسع آخر يتكون من الصين واليابان. وفي الحقيقة نجد ان كارل هاوسهوفر لم يأل جهداً خلال منشوراته وابحاثه في العشرينات والثلاثينات من أجل الدعوة الى صداقة المانية سوفيتية، ودعوة الى اليابان ان تطور علاقاتها مع كل من الصين والاتحاد السوفيتي.

لقد اثرت أفكار وانتزاع الرابطة الموجودة بين القوى الدولية الكبرى والمسافات القارية الكبيرة على الجيوبوليتيكيين الالمان تأثيراً مباشراً تجلّى في ظهور مبدأين أولهما فكرة أوروبا الكبرى. وثانيهما فكرة الإقليم الكبرى . ولقد

الجغرافيا السياسية

تكلم هؤلاء السياسيون عن شرق أوروبا على أنها جزء ارضي واقع تحت تأثير القوانين الجيوبوليتكية الأوروبية، ومن ثم دعوا الى وحدة أوروبية لكافة أرجاء القارة على انها شيء وراثي ومن طبيعة الأشياء. وحدود أوروبا في الشرق - كما خططه هؤلاء السياسيون - هو خط يمتد من مصب نهر الدينستر الى بحيرة بيبوس (تشود حالياً) الواقعة على حدود جمهورية استونيا السوفيتية. وبعبارة اخرى كان الحد الشرقي لأوروبا هو خط حدود الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٩.

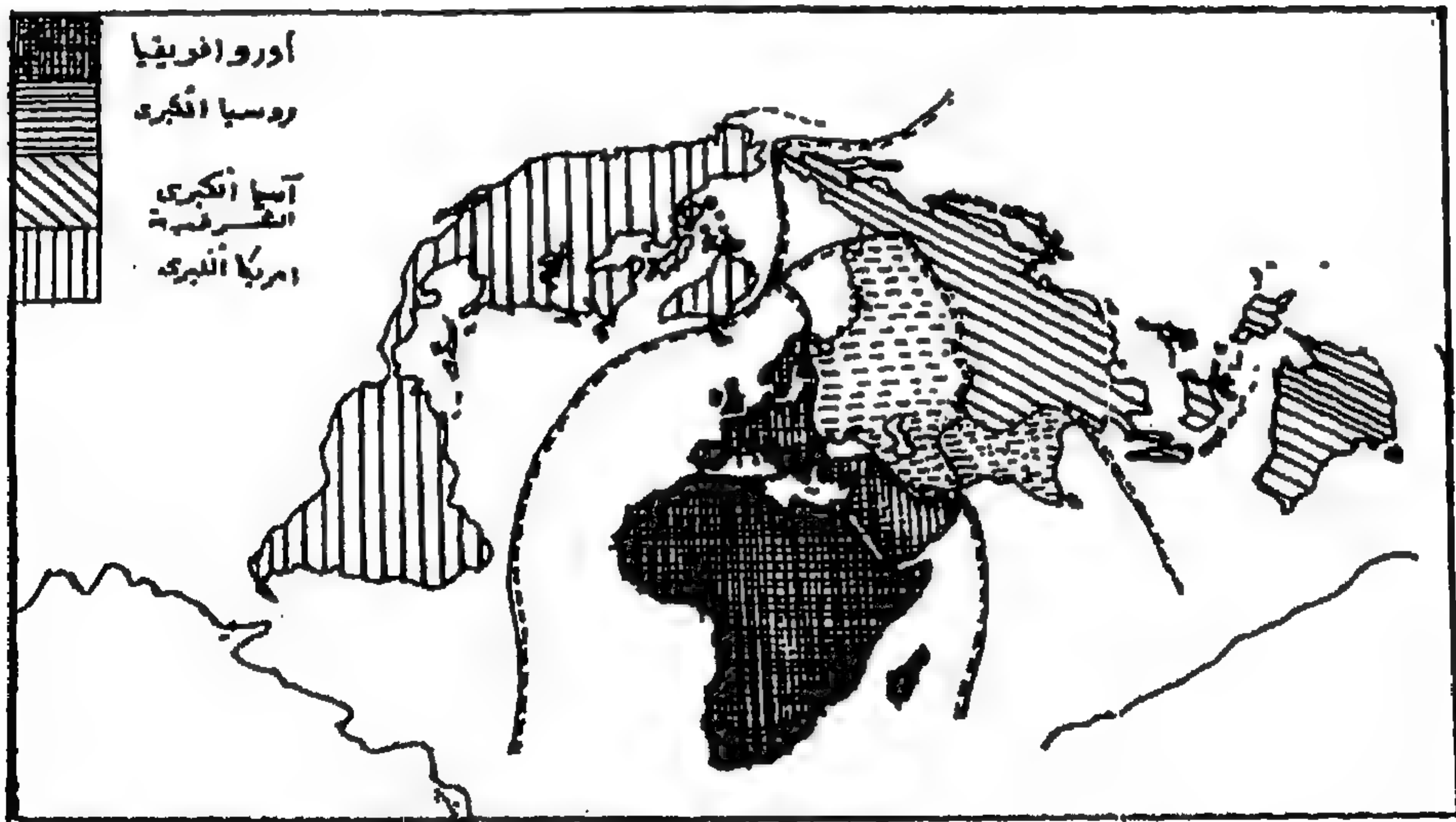
وقد اعتبر هاوسهوفر ان الاتحاد السوفيتي هو بداية آسيا. ولهذا فإنه رأى ان أوروبا - بما فيها دول شرق أوروبا السلافية (بولندا وتشيكوسلوفاكيا والبلقان) - يجب ان تتحد تحت زعامة ألمانيا وذلك كشرط اساسي لامكان قيام اتفاقات مع الاتحاد السوفيتي على مصير أوروبا آسيا كلها. اي أن ألمانيا يجب أن تقوى مساحياً بحيث تغطي كل أوروبا لكي تستطيع ان تكون في موقف القوة حين التفاوض مع الاتحاد السوفيتي - بعبارة اخرى نجد في هذا تأكيداً واضحاً لمبدأ راتزل عن ارتباط الدولة الكبيرة والمساحة الكبيرة.

وعلى هذا النحو نرى هاوسهوفر وزملاءه يعتقدون مبدأ الاستيلاء على شرق أوروبا كمفتاح لقوة ألمانيا وامكانها اجبار روسيا - دون حرب - على الجلوس مع الالمان للتفاوض بشأن حكم أوروبا آسيا. هنا ايضاً نجد واحداً من مبادئ ماكيندر يلعب دوره في أفكار مدرسة ميونخ السياسية. فقد سبق لماكيندر ان أكد دور شرق أوروبا كعنصر حاسم في التأثير على مصير قلب العالم.

وكان ماكيندر يرى ان احتمال استيلاء الالمان على شرق أوروبا او استيلاء الروس عليها عامل مهم لتدعيم نفوذ الدولة المنتصرة في التحكم في قلب العالم. وبعبارة اخرى كان ماكيندر يرى ان شرق أوروبا هو مفتاح التحكم في الجزيرة العالمية لأنها العتبة المؤدية الى قلب العالم.

وفي هذا المجال يجب ان نذكر ان مدرسة ميونخ لم تطالب أبداً بحرب شاملة تدخلها ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي سابقاً ، بل أن هاوسهوفر كان يتشكك في إمكانيات وقدرات استراتيجية حرب الصاعقة الألمانية ضد المساحة الضخمة والموارد الكبيرة للاتحاد السوفيتي. فان كانت هذه الاستراتيجية قد نجحت في بلاد ذات مساحة محدودة كبولندا وفرنسا الا ان نصيبها من النجاح في المساحات السوفيتية الواسعة امر محفوف بالمخاطر. (انظر الخريطة رقم ٤)

خارطة رقم (٤)



الأقاليم الرئيسية الكبرى في الفكر الجيوبولتيكي الألماني

الجغرافيا السياسية

وقد اقترحت مدرسة ميونخ الجيوبوليتيكية نظاماً جديداً للسيطرة على القارات في صورة مفهوم الأقاليم الكبرى Pan Regions الأقاليم الكبرى من:

أمريكا الكبرى: وتضم كل دول الأمريكيتين تحت زعامة الولايات المتحدة.
أورو أفريقيا: وتضم كل أوروبا عدا الاتحاد السوفيتي وكل أفريقيا وكل العالم العربي الآسيوي وتركيا وذلك تحت الزعامة المشتركة لبرلين وروما.
روسيا الكبرى: وتضم معظم الاتحاد السوفيتي عدا شرق سيبيريا، كما تضم أيضاً إيران وأفغانستان والهند كلها (بما في ذلك باكستان الحالية). وكان مصير روسيا الكبرى معلقاً باتفاقات روسيا مع ألمانيا وإذا لم يحدث هذا الاتفاق فإن كل روسيا الكبرى كانت ستصبح جزءاً من الامبراطورية الألمانية.
آسيا الشرقية الكبرى: وهذه تضم اليابان وشرق روسيا الاتحادية والصين وجنوب شرق آسيا وبورما واندونيسيا وأستراليا ومعظم عالم المحيط الهادي تحت زعامة اليابان ويلاحظ أن هذه الأقاليم الكبرى تسير وفق مبدأ القارات المزدوجة الشمالية والجنوبية حسب ما اشرنا اليه من قبل. وكانت مدرسة ميونخ ترى أنه لا بد من وجود مناطق فاصلة بين الدول الكبرى داخل التقسيمات القارية وأن هذه المناطق ونظام الإكتفاء الذاتي للدول الكبرى سوف يؤدي الى ايجاد التوازن الدولي المرغوب.

ولا شك أن هاوسهوفر لم يتمكن من ايجاد صيغة التوازن اللازمة بين أقاليمه الكبرى الثلاثة في العالم القديم (أورو أفريقيا وروسيا الكبرى وآسيا الشرقية الكبرى) وبين العالم الجديد (أمريكا الكبرى). ولهذا يرى أنه لا بد من اتحاد كل أقاليم العالم القديم للوقوف على قدم المساواة مع العالم الجديد. ويعني

هذا أن بذور الحرب بين ألمانيا واليابان كانت واردة عند أصحاب مدرسة ميونخ على انها احتمال مستقبلي من أجل السيطرة العالمية.

وفشل فكرة الأقاليم الكبرى أمر واضح لأنها لا يمكن ان تتحقق الا بالحرب. كما أن القارات الجنوبية في كل إقليم كبير ليست بعيدة البعد الكافي عن مراكز القوى الأخرى في القارات الشمالية، وبالتالي يمكن ان تمارس قوة أخرى شمالية دوراً هاماً على قارة جنوبية تابعة لقوة شمالية غيرها. فمثلاً أمريكا الجنوبية لا تبعد عن أمريكا الشمالية بمسافة أقل كثيراً من بعدها عن أوروبا، بل انها أقرب الى أوروبا وأفريقيا منها الى أمريكا الشمالية. وبذلك يمكن لأوروبا وأفريقيا ان تمارس نفوذاً متزايداً في أمريكا الجنوبية يناهض وينافس النفوذ الذي تمارسه أمريكا الشمالية عليها. وبالمثل أفريقيا كجزء مكمل لأوروبا وأفريقيا ليس بعيداً بعداً كافياً عن روسيا الكبرى بحيث يمكن للنفوذ الروسي أن يمارس دوراً منافساً في أفريقيا لدول أوروبا على وجه العموم، وألمانيا على وجه الخصوص. وكذلك الهند تقع قريبة من آسيا الشرقية الكبرى أكثر من قربها للاتحاد السوفيتي.

هذا عن المبادئ العامة لمدرسة ميونخ السياسية. اما عن المبادئ الأساسية التي شكلت المنطلق الأساسي للجيوبوليتيكا الألمانية فقد تلخصت في عدة اعتبارات أهمها ما يلي:

١ - الدولة كائن حي (راتزل) ومن ثم جاء تشخيص هاوسهوفر للأمراض التي تشكو منها الدولة مبنياً على مشكلة الأرض التي تحتلها. ولهذا ظهر مبدأ "المجال الحيوي" للدولة الذي يدعوها الى التوسع الأرضي من أجل إيجاد حلول لأمراضها السكانية والاقتصادية والعسكرية، ويحسن موقعها وعلاقاتها المكانية الأرضية.

الجغرافيا السياسية

١- مبدأ الكفاية الاقتصادية للدولة. وهذا المبدأ يقوم على عدة مقاييس رسمها هاوسهوفر وزملاءه كشروط أساسية لمقومات الدولة القوية. وقد أكدت النظرية على أربعة مقاييس هي :

(أ) عدد وفير من السكان.

(ب) نسبة مواليد مرتفعة .

(ج) تماثل وتشابه تام بين دم السكان (السلالة).

(د) توازن عادل بين سكان الريف والمدن. والمقياس الأول والثاني مفهومان تستند اليهما الدولة لتدعيم قواها وتجديد هذه القوى بارتفاع نسبه المواليد. ولهذا يأتي المقياس الرابع مؤيداً لهذا الاتجاه. فها وسهوفر لا يحبذ السكن المدني كثيراً لأنه بطبيعته يؤدي الى انقاص نسبة المواليد، كما أن قلة سكان الريف سوف تقلل بالضرورة مدى تحكم الناس في إنتاج التربة الزراعية بمعناها الواسع. وبذلك يشترك العاملان معا في تقليل قوة الدولة العسكرية وتجديد هذه القوة وفي تقليل الإنتاج الزراعي العام مما يؤدي الى اضعاف الكفاية الذاتية للدولة. وأخيراً فإن المقياس الثالث يريد أن يفترض ان تجانس الشعب سلاليا هو أحد دعائمات قوة الدولة. لكن هذه النظرة الضيقة (السلالة فقط) تعبر عن منطلق عنصري يرتبط بسيادة الشعب الجرمانى - وهو في ذلك مؤيد للعنصرية النازية تمام التأييد^(١).

(١) في هذا المجال لا يفوتنا ان نذكر ان مدرسة ميونخ قسمت الشعوب الى شعب سيد Herrenvolk (وهو الشعب الالمانى) وشعوب مساعدة او معاونة Hilfsenvolk ، وهم بقية الشعوب الأوروبية . اما النازية فكانت ترى أقساماً أخرى للناس. اعلى البشر مرتبة هم الجرمان النورديون، يليهم السلافيين يوشترقيين في مرتبة دون البشر ثم الزنوج أنصاف قرده واخيرا اليهود كجماعة طفيلية تحتل الدوك الأسفل في السلم الاجتماعي.

لكن الكفاية الذاتية للدولة الكبرى يجب أن تمتد الى مسطحات كبيرة من اليابس الأرضي في صورة الاقتصاد الكبير (مكانيًا) Grossraum Wirtschaft . ولهذا نجد الدعاية والمصالح الألمانية تتوغل في كثير من اجزاء القارة، وخاصة في جنوب شرق القارة - بلغاريا ورومانيا، وفي وسط القارة. والاهتمام بالبلقان عامة في نظر الاقتصاد الألماني راجع الى أنه كان في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية يكون منطقة إنتاج الأغذية والموارد الأولية، وهي ما تحتاجه ألمانيا الصناعية وبذلك فإن التكامل الاقتصادي بين الصناعة والزراعة - في نظر الجيوبوليتيكيين - كان يتمثل خير تمثيل في الارتباط بين ألمانيا والدول المتخلفة صناعياً وعلى رأسها دول البلقان. وتجدر الإشارة الى أن ٨٠% من مصادر بلغاريا فيما قبل الحرب كانت تتجه الى ألمانيا ، وكذلك كانت المجر داخلة في دائرة النفوذ الاقتصادي الألماني بدرجة كبيرة، كما كان لبترول رومانيا أثره في جذب المصالح الألمانية. وكانت ألمانيا تدفع مقابل المواد الأولية التي تحصل عليها من دول البلقان سلعاً صناعية ألمانية بأسعار أعلى من الأسعار العالمية كثيراً مما جعل ألمانيا مدينة مزممة لدول البلقان. وهكذا أدت الروابط الاقتصادية الألمانية المتغلغلة في البلقان بمعظم دول المنطقة الى الانضمام الى الحلف الألماني راضية أو مكرهة. وفي هذا كتب الأستاذ اوتو ماول قائلاً " أن التغلغل الاقتصادي الكامل له تماماً نفس الآثار المترتبة على الاحتلال العسكري"

٣- العواصم والتأثيرات النفسية:

أهتمت مدرسة ميونخ بموضع العواصم على انه دليل على قوة واستقرار الدولة. ولهذا فإن عدداً من الدول نقل عواصمه من مكان الخطر الى مناطق أكثر حماية في الداخل. وأهم الأمثلة على ذلك نقل العاصمة من اسطنبول الى انقره ومن سان بطرسبرج (لننجراد الى موسكو. ويمكننا ان نضيف الى ذلك ما حدث

الجغرافيا السياسية

مؤخراً من نقل العاصمة الباكستانية من كراتشي الى اسلام آباد، والعاصمة البرازيلية من ريو دي جانيرو الى برازيليا) ولكن يجب أن ننظر الى هذه العملية من زاويتين: الأولى ما أوردته مدرسة ميونخ من أسباب استراتيجية، والثانية ان نقل العواصم من الأطراف الى الداخل دليل على اعتناء الدولة بالتنمية الداخلية لبلادها.

وترى مدرسة ميونخ ان للعواصم تأثير نفسي على الشعوب. فسقوط العاصمة يؤدي الى اشاعة اليأس بين السكان - خاصة إذا كانت العاصمة في موقع جغرافي متوسط وجيد. مثل باريس أو موسكو.

وترى هذه المدرسة ان سقوط باريس قد عجل بسقوط فرنسا ولهذا نجد الالمان يحاولون الحصول على موسكو ، وفي مقابل ذلك وقف السوفيت الى النهاية ما نعين سقوطها مما كان له اثره الكبير في ضععة العزيمة الالمانية وتقوية الإرادة السوفيتية.

٤ - استراتيجية المواقع والاستراتيجية العسكرية:

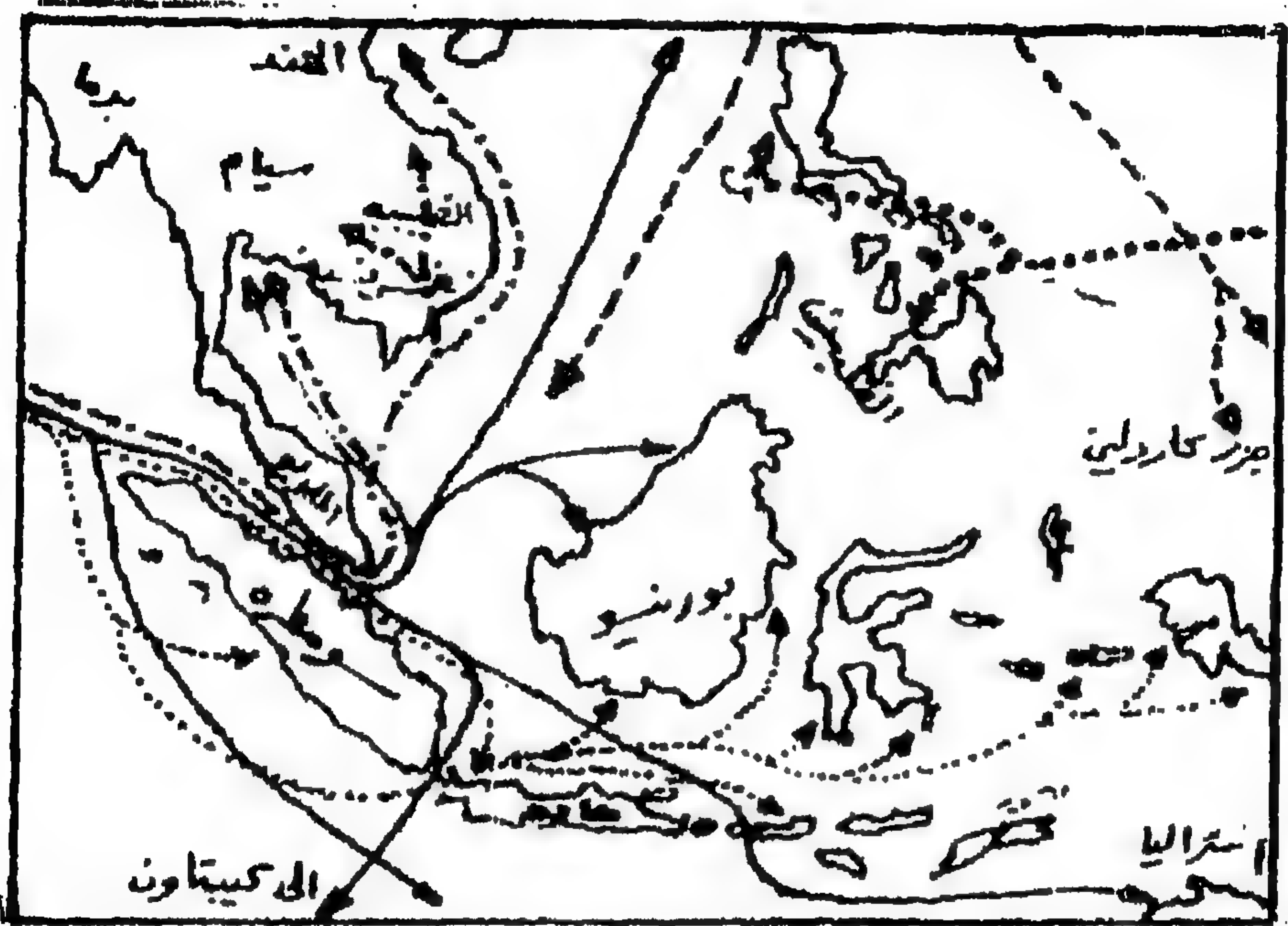
في المجالات العسكرية كانت مدرسة ميونخ ترى أن القوة برغم انقسامها الى القوات البرية والبحرية والجوية إلا ان للقوة البرية دوراً حاسماً لأنها هي التي تستولي على المجالات الأرضية. ولكن ذلك لا يقلل من دور البحرية والقوات الجوية، وان كانتا - في نظر هاوسهوفر - قوات مكمله للقوة البرية.

ويرى ان القواعد الحربية قد أصبحت تفقد قيمتها الإستراتيجية التي كانت لها في الماضي فلم يعد لجبل طارق أو لسنغافورة الأهمية التي لكل اسبانيا أو ماليزيا. وعلى هذا النحو فإن التحكم في قناة السويس دون التحكم في مصر يصبح قليل الأهمية. ومن هنا فإن المناطق التي تقع فيها هذه القواعد الحربية أو البحرية تصبح أهم من الناحية الإستراتيجية من قيمة القاعدة ذاتها.

٥- مناطق الصدام بين الدول المتنافسة:

يرى هاوسهوفر ان نفوذ الدول المتصارعة على السلطة تنتهي الى مناطق حساسة هي مناطق الاحتكاك الحقيقي بين نفوذ دولتين. وفي مثل هذه المناطق غالبا تبدأ المعارك السياسية او العسكرية. وقد ضرب هاوسهوفر مثالا لذلك بالفلبين بين دائرتي النفوذ الأمريكية واليابانية . وحينما ينشغل اليابانيون بأمور سياسية او عسكرية داخلية او بعيدة عن الفلبين نرى مطالب أهل الفلبين من أجل الاستقلال عن أمريكا تشتد وتظهر على مسرح السياسة المحلية الفلبينية. لكن هذه المطالب سرعان ما تخبو وتحل محلها مظاهر الولاء نحو أمريكا حينما تصبح روح التوسع العسكري الياباني تجاه الفلبين ملموسة وواضحة. وليست مناطق الصدام وحدها هي التي تظهر في كتابات هاوسهوفر وغيره، بل مصطلحات أخرى متعددة مثل مجالات الدفع Zerrungsraeume ونطاقات الخطر Gefahrenzonen ومناطق الاهتزاز Schuetterzonen، وخطوط القوى Kraftlinien . والأخيرة توضح اتجاهات القوى المتصارعة في أقاليم الصدام (انظر خريطة ٥)

خارطة رقم (٥)



خطوط القوى :
 هولندي :
 أمريكي :
 ياباني :
 بريطاني :
 فرنسي :

نمط الأفكار الجيوبولوتيكية الألمانية

خطوط القوى في البحر المتوسط الآسيوي الجنوبي عام ١٩٣٨

والملاحظ أن هاوسهوفر الأب والإبن ومدرسة ميونخ عامة لم تضع فقط تصوراً نظرياً لسياسات الأرض كما فعل ماكيندر وغيره، بل اتبعوا هذا التصور بمبادئ تطبيقية في نظرهم من أجل تنفيذ ما افترضوه من صور. ولهذا تخلو كل الكتابات الجيوبوليتيكية العلمية من مبادئ تطبيقية، بل إنها تصور إمكانيات الماضي والحاضر على ضوء العلاقات الأرضية حسبما يرى الكاتب. أما مدرسة ميونخ فقد كانت حقاً محاولة تنفيذية لمخططات نظرية تعسفية أريد لها التطبيق بالقوة العسكرية وحدها. ولهذا فشلت هذه المدرسة فشلاً ذريعاً ونقدت نقداً مراراً. وذلك بالرغم من أن الكثير من الكتابات العلمية لهذه المدرسة كتابات جغرافية ممتازة. فمثلاً ذكر بالبرفت هاوسهوفر في كتابه الذي لم يكتمل بعنوان " الجغرافيا السياسية العامة والجيوبوليتيكا " أن هناك في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا حقيقة أساسية يجب تركيز الدرس عليها، ألا وهي مسألة العلاقة المتغيرة بين المحيط المكاني للإنسان وبين أشكال الحياة السياسية.

وخلاصة القول أن الجيوبوليتيكا الألمانية كانت مليئة بالتناقضات الجغرافية لأنها كانت لا تعرف حدوداً علمية تنتهي إليها. وهي بارتباطها بالتطبيق العملي للسياسة التوسعية الجرمانية، لم يعد يهمها أن تواجه بالنقد العلمي وبذلك فقدت العنصر الأساسي في تكوينها كنظرية علمية.

القوى البحرية في الجيوبوليتكا:

على عكس راتزل وماكيندر وهاوسهوفر ومدرسة ميونخ الذين تبناوا افتراض سيطرة متعاضمة للقوى الأرضية، نجد مجموعة أخرى من الجيوبوليتكيين الذين يرون للقوى البحرية افضلية تمكنهم من السيطرة العالمية. وأقدم هؤلاء الجيوبوليتكيون المحدثين هو الأميرال الفردماهان A. T. Mahan (١٨٤٠-١٩١٤) القائد البحري الأمريكي، والذي نال شهرة واسعة كمؤرخ واستراتيجي بحري ممتاز. لم يكن ماهان إذن جغرافيا لكنه تعرض في دراساته للموقع الجغرافي واثره في نمو السيطرة البحرية. وهو حينما يكتب عن القوة البحرية فإنه يعني القوة العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر الى المكان المطلوب، دون أن يعني مجرد الأسطول البحري. ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية من جهة ثانية.

وتصبح كتابات ماهان عن السيطرة البحرية مهمة ذات طابع جغرافي حينما يتناول العالم كله في نظرة إستراتيجية . وقد أعرب عن ذلك الإتجاه الجغرافي الجيوبوليتكي لأول مرة في كتابه "مشكلات آسيا" المنشورة ١٩٠٠، الذي يركز فيه على مشكلات اورو آسيا . وقد شعر أن قارات العالم الشمالية هي مفتاح السيطرة العالمية، وأن قناتي السويس وبنا هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال المتميز بتكاثف الحركة التجارية والسياسية العالمية.

ويؤكد ماهان ان أورو آسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وأن روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، وأكد انها ذات منعة ضد المهاجمين، بل شعر أن من غير الممكن مهاجمتها. ومع ذلك فهو يرى في هذا الموقع الأرضي المنيع مساوئا معينة أهمها انها كتلة أرضية محبوسة.

ويصف ماهان المناطق الآسيوية بين درجات العرض ٣٠، ٤٠ شمالا بأنها نطاق الاحتكاك والصراع بين روسيا وبريطانيا - بين القوى الأرضية والقوى البحرية. وبما انه يرى في القوى البحرية مفتاح السيطرة العالمية فإنه - بناء على ذلك يتنبأ بأن مكان كل من بريطانيا وأمريكا المتحالفتين الحصول على السيادة العالمية باستخدامها (احتلال) قواعد عسكرية تحيط بأورو آسيا نظرا لتفوق الحركة البحرية على الحركة الأرضية.

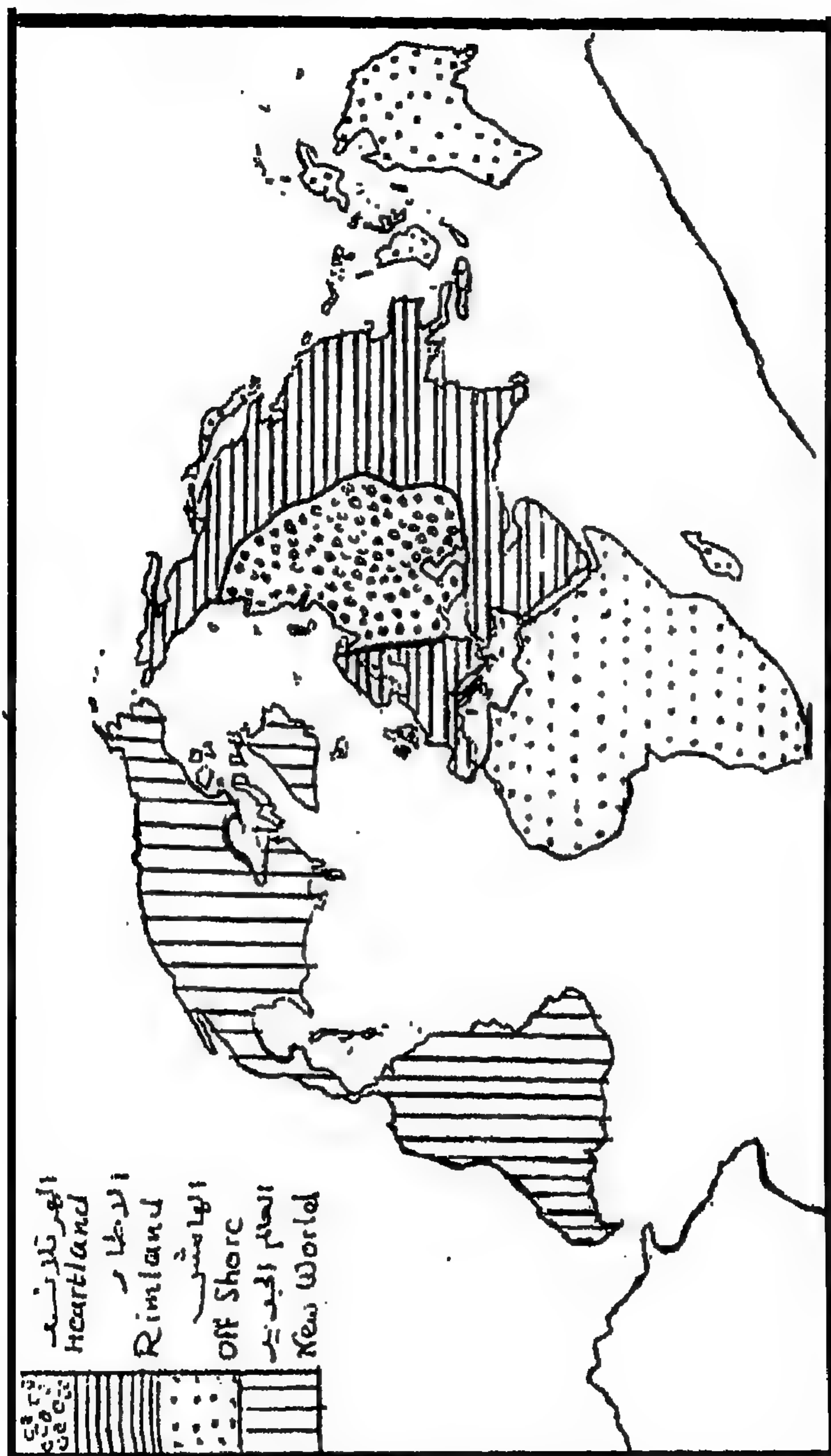
بل إن ماهان قد تنبأ بأن تحالفا بين الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان قد يحدث في يوم من الأيام ضد روسيا والصين معا. وعلى هذا فإن باستطاعتنا ان نقول أن ماهان قد كتب قبل ماكيندر بأربع سنوات عن أهمية الجزيرة العالمية (أورو آسيا) وعن الهرتلاند (روسيا) ، لكنه توصل الى نتائج عكسية تماما لما توصل اليه ماكيندر من نتائج. ولعل ذلك مرتبط بشخص ماهان كرجل بحر يؤمن باستراتيجية البحار قبل كل شيء. كما اننا لا نعفي ماهان من تأثره بالأحوال السياسية التي عاصرها، حينما كانت بحرية ذات عنق أرضي) وأكبر اسطول بحري حربي وتجاري في العالم، وقواعد حربية هامة عند مداخل البحار وعلى طول شرايين التجارة البحرية العالمية كما ان تنبؤه ببزوغ نجم أمريكا يرتكز هو الآخر على كونها بلاد شاسعة في صورة جزيرة ضخمة آمنة من أحداث وقوى أورو آسيا.

الجغرافيا السياسية

والحقيقة أن ماهان قد قام بدور كبير في الدعوة الى إنشاء اسطول أمريكي قوى، وشق قناة بنما والحصول على قواعد بحرية أمريكية فى الخارج (احتلال الفلبين ١٨٩٨ بعد الحرب مع اسبانيا، وكذلك فرض حمايتها على جزيرة كوبا واحتلال جزر جوام وهاواي في وسط المحيط الهادي واحتلال بورتوريكو لتأمين مدخل الملاحة في البحر الكاريبي). وبذلك فإنه قد أثبت أن الآراء الجيوبوليتيكية يمكن ان تعمل لخدمة مصالح الدولة - تماماً كما فعل هاوسهوفر ومدرسة ميونخ. لكن الفارق بين هامان الجيوبوليتكا الالمانية ربما يكمن في هزيمة ألمانيا!.

ويمكننا ان نعد نيكولاس سبيكمان N. Spykman خليفة ماهان في استراتيجيته التي تناهض الهرتلاند وسيادته. لكنه لا يتفق مع ماهان في سيادة القوى البحرية. بل نراه في كل أفكاره يتأثر تأثراً عميقاً بماكيندر في كل شيء سوى النتائج السياسية (انظر خريطة ٦)

عالم سبيكمان ١٩٤٤



تطور حدود قلب العالم في سنوات ١٩٠٤ - ١٩١٩ - ١٩٤٣

خارطة رقم (٦)

الجغرافيا السياسية

لقد كان سبيكمان يخشى من سيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية ومن ثم على الهرتلاند الأورو آسيوي، وبذلك يمهّد الطريق للسيطرة العالمية الجرمانية لهذا كان هدفه

وقد رأى سبيكمان في " الهلال الهامشي " الذي يحيط بالهرتلاند عند ماكيندر مفتاح السياسة العالمية. ولهذا يسمي هذه الأراضي " الإطار Rimland او الحافة التي تضم أوروبا البحرية (الغربية) والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا والصين . هذا الإطار يتمتع بعدد كبير من السكان ومصادر ثروة غنية بالإضافة الى استخدام البحر كخطوط حركة أساسية للتجارة والحرب.

وفي الحقيقة نجد سبيكمان يتبنى كل آراء ماكيندر لكنه يعكس النتائج في قول مآثور مشابه لقول ماكيندر وبغايره. فهو يقول: من يحكم الإطار يحكم اورو آسيا، ومن يحكم اوروآسيا يتحكم في مصير العالم. ولكن تقطع الإطار وتقسمه بين القوى الأوروبية والأمريكية يجعل مستحيلاً ان يقوم الإطار بهذا الدور اما إذا امكنت دولة واحدة من السيطرة عليه فإن دور الإطار سيصبح واضحاً في الحصول على السيطرة على العالم. وهو يخشى ان تتمكن ألمانيا من السيطرة على الإطار بعد أن تحتل أوروبا الغربية . ويصف سبيكمان الهرتلاند بأنه حقاً قلب الكتلة الأرضية الكبيرة. لكنه قلب ميت لأنه حبيس الإطار من ناحية والتدرا والمحيط القطبي من ناحية ثانية. كما انه قليل الثروات باستثناء التركستان والاورال لأن بقية القلب يتكون من أراض موحشة جافة او تحتلها مساحات شاسعة من الغابات المخروطة الصقيع الدائم.

لكن نتائج سبيكمان تتميز بعدم الكفاية والبعد عن الإمكانية العملية فمن الواضح ان منطقة الإطار لا يمكن ان تكون قوة واحدة. كما ان الإطار ليس سوى نطاق هامشي مهدد من الهرتلاند في الداخل والقوى الهامشية البحرية off shore من الخارج وبريطانيا واليابان وشمال أفريقيا من مصر الى الغرب. ولهذا إذا كلن لقوى الإطار ان تتجح في تكوين وحدة أوربية غربية، فإن هذا النجاح يتوقف على أن أوروبا المتحدة سلطانها المطلق على البحر المتوسط كله والشرق الأوسط كخطوة أولى ثم السيطرة على بقية أفريقيا وأستراليا كخطوة ثانية تمهيداً للخطوة الحاسمة وهي الاستيلاء على بقية الإطار في آسيا الجنوبية والشرقية.

وواضح مدى صعوبة هذه الإمكانية التي تجعلها في باب المستحيل. وبفرض أن المستحيل يمكن ان يحدث فإن ذلك لا يدخل باب الإحتمالية إلا إذا كان هناك اتفاق وتفاهم بين هذه القوة الأوروبية المتوسعة وبين قوة الهرتلاند أو القوة الأمريكية. وفي مثل هذه الحالة هي توافق إحدى القوتين (الهرتلاند أو أمريكا) على مثل هذا التوسع دون ان يصيبها شيء منه؟ فإذا أصابت جزءاً من الإطار، فإن فكرة تكوين قوة واحدة تسيطر على الإطار كله فكرة لا يمكن تحقيقها.

وعلى الصورة نفسها يمكن ان نقول ان الصين قد يمكنها ان تستولي على جنوب آسيا وشرقها، لكنها لن تتمكن من الاستيلاء على الإطار في الشرق الأوسط أو أوروبا دون اتفاق مع الهرتلاند.

أن أهمية الإطار اليوم لا تقع في إمكان قيامه كقوى موحدة، بل في أنه يفع تحت تأثير المنافسة بين القوى الخارجية عنه: أمريكا واليابان وبريطانيا والاتحاد السوفيتي. بل أن أفريقيا جنوب الصحراء وأستراليا تقع أيضاً ضمن

الجغرافيا السياسية

مجال هذه المنافسة. ودور أفريقيا في هذه المنافسة والصراع أصبح يتضح بجلاء كلما مر الوقت. وقد سبق لما كيندر أن اطلق على أفريقيا اسم الهرتلاند الثاني. لكنها حتى الآن مازالت مرتبطة بعلاقات سياسية استراتيجية اقتصادية بدول الإطار.

وهكذا فإن بقاء الإطار مقسماً بين دول عديدة مستقلة أو محايدة أو داخلية فتلك دول أخرى يبقى على توازن القوى العالمية ويمنع تكوين قوة واحدة تسيطر على العالم. لكن ليس معني هذا ان الإطار مؤهل السيطرة العالمية على النحو سابق الشرح. وفي الوقت الحاضر نجد خطوط الحركة الداخلية بين الإطار والقوى الداخلية الكبرى كالصين اقوى من القوى البحرية التي يمكن ان تدعم دول الإطار دون تدخل القوى الداخلية. ولنا على ذلك مثالين في آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية. فإن القوى البحرية الأمريكية، تدعمها قواعدها الضخمة في اليابان والفلبين وحلف جنوب شرق آسيا، لم تستطيع ان تمنع خطوط الاتصال الأرضي الداخلي بين الصين والاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية او فيتنام الشمالية. وقد ظلت كل من كوريا وفيتنام الشمالية مركزاً لقوى مناهضة بنجاح للقوى الأمريكية البحرية والجوية والأرضية. وهذا دليل واضح على أن القوى البحرية قد نالت أكثر مما هي عليه من مميزات في آراء كل من ماهان وسبيكمان.

ان تغلغل النفوذ الصيني عبر الخطوط الحديدية الى سنكيانج (تركستان الصينية) والنفوذ الصيني الى التبت وكوريا وفيتنام ليعبر عن قوى كبيرة من قوى الإطار في اتجاه الداخل. لكن يقابل ذلك ايضاً القوى السوفيتية المتقدمة من الهرتلاند صوب التركستان ولعل الخط الحديدي الجديد يربط سنكيانج بتركستان

الروسية أكثر من الصين. على أي الحالات فإن ماكيندر في عام ١٩٠٤ قد أشار إلى إمكانية نمو القوى الصينية صوب الداخل. وأن نطاق الهضاب الشاسعة والجبال العالمية والصحاري الواسعة في منغوليا والتبت وحوض تاربخ وجبال كون لون وغيرها تعد عائقاً طبيعياً أمام منافسة السوفيت الجديدة. وبذلك فإن الصين هي الدولة الوحيدة من دول الإطار التي يمكن أن تتوسع داخلياً على خطوط الانتقال والحركة إلى مساحات كبيرة، بينما لا يمكن لأوروبا أن تتوسع في الأراضي المقابلة لها من الداخل لأنها تقع تحت الضغط المباشر للهرتلاند والقوة السوفيتية الجديدة؟

القوى الجوية في الجيوبوليتيكا:

ان نمو عصر الطيران والفضاء قد أدى إلى أنواع مختلفة من الآراء حول التشكيل الجيوبوليتيكي لعالم أواسط وأواخر هذا القرن.

وواحد من هذه الآراء كان رأى جورج رينر G.Renner في ١٩٤٤ الذي قال ان الطرق الجوية قد ربطت بين الهرتلاند الأورو آسيوي وهرتلاند اصغر في أمريكا الشمالية عبر المنطقة القطبية . وبذلك فإن تشكيلاً جديداً للهرتلاند بواسطة الطيران قد جعله يمتد في نصف الكرة الشمالي عبر المنطقة القطبية. لكن هذا الهرتلاند الجديد يتصف بأنه مهدد بالخطر من إحدى القوتين اللتان تحتلانها: الاتحاد السوفيتي الذي كان يهدد بقية الهرتلاند في أمريكا والعكس صحيح. لكن رينر يقول ان الهرتلاند الجديد يمكن أن يكون قاعدة السيطرة العالمية لأنه يتميز بالقرب المكاني من بعضه بواسطة خطوط الطيران وإمكانات

الجغرافيا السياسية

النقل البحري والبري أيضاً. وبذلك تتحول المنطقة القطبية الشمالية الى بوابة الحركة ومن ثم تصبح مفتاح النفوذ العالمي.

وهناك رأي آخر نادي به الكسندر دي سيفيرسكي A. de Seversky في بحث باسم " القوة الجوية" مفتاح البقاء (١٩٥٠) . وقد رسم سيفيرسكي خريطة ذات مسقط قطبي ووضع فيها الأمريكتين جنوب القطب واورو آسيا وأفريقيا في شكل القطب. وعلى هذا فإن أول تقسيم استخدمه سيفيرسكي هو التقسيم المتعارف عليه: العالم القديم والعالم الجديد. وفي هذه الخريطة يتضح ان السيادة الجوية الأمريكية تشتمل على كل الأمريكتين بينما منطقة السيادة الجوية السوفيتية تغطي جنوب وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

لكن منطقتي النفوذ الجوي تتلاقى وتتصادم في مناطق اخرى هي أوروبا الغربية وشمال أفريقيا والشرق الاوسط فضلاً عن ان نفوذ القوة الجوية الروسية يغطي أمريكا الشمالية، وبالمثل تغطي القوة الجوية الأمريكية الهرتلاند الأورو آسيوي. ويرى سيفيرسكي ان مناطق تداخل القوة الجوية للدولتين هي مناطق الحسم في اي معركة بينهما. ومن ثم سيفيرسكي يرى للقوة الجوية الأثر الحاسم في كسب السيطرة او السيادة على العالم.

وآراء سيفيرسكي يمكن أن نعدّها استكمالاً لآراء رينر السابق شرحها، لكنها تختلف عنها في نتيجتين هامتين لكنهما غير مؤكدتين. واول هذه النتائج غير المؤكدة ينبع من مسقط الخريطة التي اعتمدها سيفيرسكي في بحثه. فإن المسقط القطبي الذي استخدمه قد أدى الى أبعاد أفريقيا عن أمريكا الجنوبية بصورة لا وجود لها في الطبيعة، ومن ثم فإن هذا الإبتعاد قد جعل كل من القارتين في حوزة

القوة الجوية للسوفيت والأمريكيين على التوالي. بينما في الحقيقة تبعد أفريقيا عن الولايات المتحدة بالمقدار الذي تبعد به أمريكا الجنوبية عنها.

والنتيجة الثانية التي توصل اليها سفيرسكي مرتبطة بمبدأ ان السيطرة الجوية تقود فوراً الى السيادة العالمية. فلقد تكلم سفيرسكي عن الدولتين الكبيرتين فقط مع بعض إشارات خفيفة الى قوى بريطانيا الجوية. لكن كلامه يحمل معه بذور نقده. ذلك أن أي دولة - كبيرة أو صغيرة، في النصف الشمالي أو الجنوبي من الأرض - يمكنها ، إذا تجمعت لديها الأسباب التي تجعل منها قوة عسكرية جوية قوية، وإذا تكونت لديها الرغبة الأكيدة في النمو والسيطرة السياسية، ان تحصل على السيادة العالمية. مثلاً يمكن لاستراليا او البرازيل أو الأرجنتين ان تحقق السيادة، خاصة وأنا في عصر تطورت فيه القاذفات الجوية والصواريخ عابرة للقارات. لكن هذه الأفكار عامة تناسب إمكانية ان يدمر السلام الجوي للدولتين المتعاديتين الدولتين معاً. فالمسألة ليست مجرد هزيمة وأحد منهما ويصبح الآخر مسيطراً على أجواء العالم. ويجب ان نضيف الى ذلك في الوقت الحاضر تعاظم أسلحة الدمار النووية والصاروخية من قواعد برية وطائرات حاملة للقنابل النووية وغواصات حاملة ايضاً لهذه الأسلحة المدمرة. وكلها عوامل أدت الى توازن كبير في القوى الدولية إذ أنها أدت الى منع الحرب الشاملة حتى الآن.

ومع ذلك فإن تفوق السلاح الجوي العادي ما يزال له دور فعال في الحروب الصغيرة. ولكنه لا يلعب الدور الحاسم وحده. ومن ثم فإن نجاح الحروب الصغيرة يتوقف على تكامل كل الأسلحة الجوية والبحرية والبرية

الجغرافيا السياسية

وبالإضافة الى المميزات التي يحصل عليها طرف أو آخر من أطراف النزاع في المواقع الاستراتيجية التي يسيطر عليها او يحتلها.

ولهذا فهناك كتاب يعتقدون ان السلاح الجوي لم يضيق بعد ثالثا للقوى البرية والبحرية ، وإنما يعدونه إضافة تكاملية لابعاد القوى البرية فقط. وبعبارة أخرى فإن القوة الجوية ليست في حد ذاتها عامل حاسم وجديد في الحروب ينهي دور القوى البرية والبحرية.

يتضح من هذه الدراسة للجيوبوليتيكا ان هدفها الأول هو دراسة الأوضاع العامة للكتل القارية وإعطائها أهميتها السياسية بالنسبة لموضوع واحد وجوهري هو السيادة العالمية وبذلك فإن الجيوبوليتيكا علم سياسي أساساً يستمد جذوره من الجغرافيا وحقائقها ، ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة في غالبية الأحوال. ولهذا فإن هناك فروقاً كثيرة بين الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية يمكن ان نجعلها فيما يلي:

- ١- الجيوبوليتيكا ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، بينما تدرس الجغرافيا السياسية كيان الدولة الجغرافي.
- ٢- تضع الجيوبوليتيكا تصوراً لحالة الدولة في المستقبل بينما تقنع الجغرافيا السياسية برسم صورة الماضي والحاضر.
- ٣- الجيوبوليتيكا تتسم بالتطور والحركة بينما تميل الجغرافيا السياسية الى الثبات.
- ٤- تحاول الجيوبوليتيكا ان تجعل الجغرافيا وحقائقها في خدمة الدولة، بينما الجغرافيا السياسية ليست سوى صورة للدولة.

الباب الثاني

تركيب الدولة كوحدة جغرافية سياسية

الفصل الأول : عناصر تركيب الدولة

الفصل الثاني : المقومات الطبيعية

الفصل الثالث : حياة الدول

الفصل الأول

عناصر تركيب الدولة

الدولة هي موضوع الجغرافيا السياسية الأول والأساسي. والدولة هي الوحدة الأساسية في النمط السياسي العالمي. كل دولة مظهر قائم بذاته، غير متكرر في أي صورة من صور الدول الأخرى. الدولة إذن مظهر متفرد بكل وحدة سياسية لأن لكل دولة مظاهرها المتفردة غير المتكررة في الموضوعات التالية:

- ١- الموقع وعلاقات المكان تميز كل دولة عن غيرها بظروف وعلاقات مختلفة.
 - ٢- المظاهر الطبيعية لأرض كل دولة متغايرة عن غيرها.
 - ٣- اختلاف المساحة المسكونة والمستغلة داخل كل دولة تترتب عليه نتائج خاصة في كل دولة.
 - ٤- اختلاف علاقات كل دولة بالوحدات السياسية الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي.
- وهذا التفرد الوظيفي لكل دولة على حده لا يلغي أن كافة الدول يجب أن تمتلك خمسة عناصر أساسية لقيامها واستمرارها. وهذه العناصر هي:
- ١- مساحة من الأرض تحددها حدود متعارف عليها (أو متنازع عليها)
 - ٢- نظام حكم إداري كفء لضمان سيادة الدولة على مسطحها (الأرضي والمائي والجوي).
 - ٣- شعب مقيم بصفة دائمة (بغض النظر عن الهجرة من أو إلى الدولة).
 - ٤- بناء اقتصادي أيا كان شكله.

٥- نظام من النقل وخطوط الحركة داخل اراضي الدولة
ولا شك ان الدول تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً في درجة امتلاكها
لعنصر او اكثر من العناصر الخمسة السابقة. فهناك دول ذات مساحات عملاقة
على رأسها روسيا، ودول ذات أعداد سكانية هائلة على رأسها الصين، ودول ذات
موارد قوية ومتعددة على نوع أو آخر من مصادر الثروة وأخيراً دول ذات شبكه
نقل كثيفة واخرى تقتصر الى خطوط الحركة الاساسية.

وتوضح الجداول التالية بعض هذه الحقائق في اختلاف الدول فيما بينها:

نماذج لاهجام الدول - عناصر متفرقة

الحجم السكاني		الحجم المساحي	
عدد السكان بالمليون	الدولة	المساحة (مليون كم ^٢)	الدولة
١,١٧٥,٠٠٠	الصين	١٧,٠٧٨,٠٠٠	روسيا
٩٠٠,٥٤٣	الهند	٩,٩	كندا
١٤٩,٠٠٠	روسيا (موسكو)	٩,٥٧٩,٠٠٠	الصين
٢٥٨,٠٠٠	الولايات المتحدة	٩,٣	الولايات المتحدة
١٩٥,٠٠٠	اندونيسيا	٨,٥	البرازيل
١٢٤,٠٠٠	اليابان	٧,٧	استراليا
١٥٦,٤٠٦	البرازيل	٣,١٦٦,٠٠٠	الهند
١٠٥,٠٠٠	ليبيريا	٢,٥٠٥,٨١٥	السودان
٨٠,٧٦٩	المانيا	٢,٣٨١,٠٠٠	الحرائر
٥٨,٠٠٠	بريطانيا	٢,٤٠٠,٠٠٠	المصرية
٣,٠٠٠	سلعافورة	١,٠٠٠,٢٥٠	جمهورية مصر
١,٣١٨,٠٠٠	للكويت	٠,٠٨٩,٢٨٧	الأردن
٠,٥	مالطة / لكسمبورج	٠,٧٥,١٥٠	الإمارات العربية
٠,٤	اسلندا	٠,٠٤١	اسويسرا
٢٠,٨١١,٠٠٠	نايوا	٠,٠٣	بلجيكا
٤٠,٦٧٧,٠٠٠	حلوب أفريقيا	٠,٠٤	هولندا
٨,٧١٢	السويد	٠,٠٠٣	لكسمبورج
٦,٩٧٧	سويسرا	٠,٠٠٠٣	مالطة
٦٥,٧٧٥	المليين	٠,٠٠٠٠٠١	موناكو

الإحصائيات المذكورة أعلاه لعام ١٩٩٦م

جدول رقم (٢)

الجغرافيا السياسية

جدول رقم (٣)

حجم السكان غير الزراعيين

الكويت	%٩٩	ألمانيا الغربية	%٨٩	الاتحاد السوفيتي	%٦٧
بريطانيا	%٩٦	السويد	%٨٨	مصر / لبنان	%٤٥
الولايات المتحدة	%٩٤	نيوزيلندا	%٨٧	الصين	%٣٧
بلجيكا	%٩٤	الدانمرك	%٨٥	الهند	%٣٠
هولج كونج	%٩٣	الأرجنتين	%٨٢	السودان	%٢٢
سنغافورة	%٩٣	شيلي	%٧٤	نيجيريا	%٢٠
هولندا	%٩١	اليابان	%٧٣	اثيوبيا	%١٢
استراليا	%٩٠	فلزويلا	%٧١	تنزانيا	%٥
سويسرا	%٩٠	جنوب أفريقيا	%٧١		

والى جانب ذلك فإن هناك تغيرات كبيرة بين ترتيب الدول في حصة الفرد بالنسبة للإنتاج القومي العام. فهناك سويسرا التي تحتل المرتبة الأولى بحوالي ٣٤,٠٤٠ دولارا أمريكي للفرد سنويا من قيمة الإنتاج القومي العام تليها السويد ٢٥,٨٦٣ ثم الولايات المتحدة ٢٣,١٠٠ ولا تظهر دول أخرى لها قيمتها الاقتصادية العالمية الا في مراتب متأخرة فألمانيا الغربية تحتل المرتبة السابعة والكويت المرتبة التاسعة، بينما تحتل مستعمرة صغيرة أمريكية (بورتوريكو) المرتبة الثالثة عشر. وتخفض انصبه الفرد كثيرا في معظم دول العالم الى ما بين ٥٠,٥٠٠ دولارا في السنة. (أنظر الجدول ص ٢١٣)

وعلى هذا النحو تختلف أقدار الدول وقلم ترتبط عدة عناصر معا لتعطي لدولة ما اهمية رئيسية في العالم. ولكن كل ذلك لا يلغي أن هناك دول كبرى وصغرى ودولا متقدما وأخرى متخلفة تكنولوجيا، ودولا مستقلة تماما وأخرى في

مراحل مختلفة من الارتباط التام (مستعمرات) أو الارتباط الاقتصادي بدول أخرى. وبرغم عوامل الاختلاف هذه فإن الدولة هي الدولة سواء كانت من هذا النوع أو ذلك أو ذات عمق تاريخي أو جديد كل الجدة بحكم علاقات الاستعمار الحديث.

ولهذا كله فالدولة - كما قلنا - هي الموضوع الأول والأساسي في الجغرافيا السياسية التي تحاول ان تلقي الضوء على كل مكونات الدولة الطبيعية والبشرية في تفاعلها معاً لإعطاء البناء السياسي لوحدة من وحدات الأرض السياسية.

ماهية الدولة:

فالدولة إذن هي أعقد الأنظمة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية معاً لكي يكون للدولة كيائها فالمفترض أنها تفرض سيادتها على ارض معينة، لكن الحياة السياسية عامة لاى دولة تخضع بدرجات متفاوتة لصفات المجتمع التي تتحدد بواسطة البيئة الطبيعية التي ينمو فيها الشعب ويتكون، وما في هذه البيئة من مصادر للثروة - سواء كانت هذه المصادر مجرد الموقع المكاني او اي من أشكال مكونات الثروة الاقتصادية الأخرى.

ويري الكثير من الكتاب ان الدولة لا تعني مجرد مساحة من الأرض ومجتمع يعيش على هذه الأرض، بل أنها حقيقة اجتماعية اقتصادية مستقلة عن السلالة والعلاقات السلافية واللغوية والدينية الى آخر ذلك من مكونات الشعوب. وبذلك فإن مهمة الجغرافيا هي دراسة الدولة ككائن عضوي نشأ عن تجمع إنساني معين على سطح جزء من الأرض.

الفصل الثاني

الأسس الجغرافية للدولة

١- المقومات الطبيعية

تشتمل الأسس الطبيعية للدولة على عدة عناصر هامة على رأسها الموقع والحجم والشكل، الى جانب المناخ والتضاريس والتربة والجغرافيا الحيوية: مصادر المياه والحياة النباتية والطبيعية، وأخيراً مكونات الموارد المعدنية للدولة. أن تشابك وترابط هذه العناصر معاً تعطي للإنسان حدوداً يمارس خلالها أنشطته الاقتصادية في كل منطقة على حدة. ولكن من بين هذه العناصر يبرز واحد أو أكثر لكي يعطي للإقليم صفاته الأساسية مثل تربة أوكرانيا الخصبة أو بترول دول الخليج العربي وبرغم ذلك فإن هذه الصفات لا تظهر من تلقاء نفسها بل لا بد من مستوى حضاري معين يسمح للناس ان يحسنوا استغلال هذه المصادر . ومثل ذلك المواقع الطبيعية للدول او تجميع مصادر القوى والطاقة الى آخر ذلك من الظروف التي تظهر أولاً تظهر بالارتباط بالمستوى الحضاري والتكنيكي للشعوب.

١- الموقع:

يكون الموقع اهم عنصر طبيعي في مكونات الدولة الطبيعية. وتتناول المواقع عدة عناصر منها الموقع الفلكي . والى الآن لم تظهر في العروض القطبية او الاستوائية دولا ذات أهمية سياسية إقليمية كبيرة. فهل يرتبط ذلك

بعنصر المناخ الرديء بمعانيه المختلفة؟ لا شك ان في ذلك بعض الحقيقة، لكن هناك عناصر أخرى من أهمها ابتعاد هذه النطاقات عن خطوط الحركة الدائمة الموغلة في القدم - أي أنها كانت في عزلة شبه تامة عن التيارات التجارية والاجتماعية والحضارية.

هناك أيضاً ارتباط من نوع آخر بالمواقع. فمعظم مصادر الفحم العالمية تقع بين درجتي العرض ٤٠، ٦٠ شمالاً. أي العروض المعتدلة. ولهذا ارتباط النمو الصناعي خلال القرن لماضي والحالي بدول معينة تقع في هذه العروض. لكن تعدد مصادر البترول في نطاقات أكثر جنوبية من نطاق الفحم (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفنزويلا واندونيسيا وبعض مناطق أفريقيا المدارية) يمكن ان يؤدي الى أساس جديد لنمو صناعي غير الفحم في دول العروض المعتدلة. لكن تصنيع البترول واستهلاكه حتى الآن ما زال - بطبيعة شركات إنتاجه - حكراً على الدول الصناعية التقليدية. ومثل هذا ينطبق على الموارد الذرية التي يوجد قدر كبير منها في المناطق المدارية الأفريقية. فلو انتقلت الصناعة الى الطاقة الذرية يمكن ان يصبح للدول المدارية شأن غير شأنها الحالي. لولا الاحتكارات الصناعية التقليدية أيضاً.

ولعلاقة اليابس والماء دور آخر في أهمية الموقع. فالمناطق الجزرية والساحلية عامة أقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية، وأكثر قرباً من مواصلات بحرية سهلة ورخيصة مما يشجع النشاط البحري التجاري. وحالة بريطانيا فريدة في ذلك المجال. لكن يكفي ان تعرف ان الكثير من دول العالم كانت تتصارع وتحارب من اجل الحصول على واجهة بحرية حتى ولو كانت ضيقة مثل بولندا (١٩١٨ - ١٩٣٩) او الأردن أو زائير. فالواجهة البحرية هي

الجغرافيا السياسية

في حد ذاتها جائزة تعطي استثمار مستمراً لاقتصاديات الدولة موصلات قومية حتى ساحل البحر، وربما موصلات بحرية قومية أيضاً. وكلاهما يقلل كثيراً نفقات النقل ورسوم الجمارك أو الأرصفة البحرية في حالة الدول غير البحرية.

وإذا كان ذلك هو الحكم العام، فإن الواجهة البحرية كانت غالباً نقطة الانطلاق للدول الاستعمارية في اتجاهات معينة: مثال ذلك واجهة فرنسا البحرية على البحر المتوسط أدت إلى انطلاقها تجاه شمال أفريقيا واهتمامات متزايدة بقناة السويس وحوض البحر المتوسط عامة.

لكن الواجهات البحرية تختلف اختلافاً كبيراً في قيمة كل منها. فهناك واجهات بحرية مينة أو شبه مينة مثل سواحل روسيا أو كندا أو الاسكا على المحيط الشمالي. وذلك بالمقارنة بواجهات بحرية ضيقة لهذه الدول على بحار مفتوحة الحركة: البلطيق والأسود وبحر اليابان بالنسبة للإتحاد السوفيتي، أو مصب سانت لورنس وقناة الهدسن - موهوك وساحل كولمبيا البريطانية بالنسبة لكندا.

وعلى هذا فإن الواجهة البحرية لا تقاس أهميتها بطولها بل بقيمتها المتعددة الأطراف (بحار خالية من الجليد، وتطل على مسارات الحركة البحرية التجارية العالمية). ومن ثم فإن معظم واجهات الدول على المحيط الاطلنطي أهم من واجهاتها البحرية الأخرى أن وجدت: مثال ذلك واجهة المكسيك والولايات المتحدة على الاطلنطي أهم من تلك على الباسيفيكي.

ويقودنا هذا إلى تعدد الواجهات البحرية فهناك دول عظيمة الإنتاج لكنها تعاني من امتلاكها لواجهة واحدة، مثل ألمانيا الغربية بواجهتها على بحر الشمال

(ولكن لحظها الحسن فإن هذه الواجهة تطل على مسارات الحركة الثقيلة في المحيط الاطلني) بينما تتمتع فرنسا بثلاث واجهات بحرية مهمة: بحر المانش وخليج بسكي والبحر المتوسط. وفيما بين هذه الواجهات الثلاث نجد الواجهة الشمالية أهم لعلاقاتها بعالم الصناعة الأورو أمريكي، تلهيها الواجهة المطلة على البحر المتوسط التي تشرف على حركة بحرية كثيفة في ذلك البحر وقناة السويس، وكلها تجلب خامات صناعية ممتازة منذ القدم زاد عليها البترول الخام.

وتبلغ قيمة الواجهات البحرية أقصاها حينما تصبح مهمة لعدد من الدول المجاورة بالإضافة الى أهميتها بالنسبة للدولة ومصالحها القومية. مثال ذلك الواجهة البحرية اللبنانية التي تخدم لبنان وتجارة الترانزيت لعدد آخر من الدول العربية، او واجهة تنزانيا البحرية بالنسبة لمصالح زامبيا وزائيري الاقتصادية. ومن بين عناصر الموقع ايضاً المميزات ذات الحدين بالنسبة للدول الجزرية القريبة من الدول القارية الكبيرة. مثال ذلك اليابان وبريطانيا، فكلاهما يتميز بان موقعه الجزري يعطيه متعة استراتيجية ويجعلهما قادرين على التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري في أوقات مختلفة على دول القارة المواجهة. لكن هذه الميزة تنعكس في حالة نمو الدول القارية الكبيرة وتصبح قادرة على مواجهة هذه الدول الجزرية بالحرب والاحتلال.

وأخيراً فإن من أهم ما يحتويه الموقع هو علاقات الدول المكانية المتجاورة عبر خطوط الحدود. والحدود تثير دائماً مشكلات الدفاع والهجوم والمراكز الاستراتيجية والعلاقات الاقتصادية بين الجيران. ومن ثم الحدود دائمة التغيير مع نمو سيادة الدولة أو ضياعها. وخير مثال لذلك هو دولة بولندا التي

الجغرافيا السياسية

تغيرت حدودها كثيراً خلال القرون الماضية والقرن الحالي، وكذلك حدود فرنسا وألمانية المشتركة، وحدود يوغسلافيا وإيطاليا والنمسا.

٢- حجم الدولة:

لا شك ان لمساحة الدولة ميزة استراتيجية خاصة وميزات اقتصادية عامة فالدولة ذات المساحة الكبيرة تتصف بمميزات عسكرية تجعل غزوها واحتلالها صعب للغاية. مثال ذلك الصين التي حاربت العسكرية اليابانية خلال الثلاثينات ونجحت بفعل عوامل مختلفة أهمها مساحتها الكبيرة وخير الأمثلة يعطيه لنا الاتحاد السوفيتي ووقوفه صامداً - بمساحته وحجمه الكبير - أمام غزوة نابليون وغزوة هتلر.

كذلك تتميز المساحة الكبيرة بإمكانيات تجنب الضغط السكاني وتوزعه على أقاليم متعددة إذا ما كانت الظروف الإنتاجية تسمح بذلك مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأستراليا بينما مساحة مصر الكبيرة معظمها (٩٦%) معاد للسكن بدرجات كبيرة.

وأخيراً فإن من مميزات المساحات الكبيرة إمكانية مستقبلية في الحصول على موارد زراعية أو رعوية، أو مصادر للثروة المعدنية مما يشجع على نمو النظام الاقتصادي وقوته.

وفي مقابل هذه المميزات فإن الحجم الكبير قد يعاكس الإشراف المباشر لسيادة الدولة في كل إجزائها الواسعة، ويتطلب لذلك خطوط اتصال كثيرة سريعة لتمكن السلطة السياسية من القبض على ناصية الأمور. ومن الأمثلة على ذلك ضعف النفوذ الصيني على أقاليمها الخارجية البعيدة مثل منغولياً والتركستان الصينية (سنكيانج).

٣- شكل الدولة

يؤثر شكل الدولة على استراتيجيتها العسكرية سواء للمحافظة على الإدارة القومية او الدفاع العسكري. فالدولة التي تمتد في صورة شريحة طويلة مثل شيلي او النرويج تجد صعوبة في الدفاع عن نفسها لطول المسافات التي تقطعها القوات من مراكز التجمع العسكري. وكذلك تجد الدولة التي تمتد أجزاء منها في صورة شرائح طويلة داخل الدول المجاورة صعوبة في الدفاع عن هذا الجزء المنعزل. مثال ذلك لسان كابريفي التابع لناميبيا والذي يقع بين انجولا البرتغالية وزامبيا في الشمال وبين روديسيا وبوتسوانا في الجنوب . وبالمثل نجد اللسان الافغاني الشمالي الشرقي الممتد بين الاتحاد السوفيتي في الشمال وباكستان وكشمير في الجنوب وسنكيانج الصينية في الشرق. وبصورة مماثلة نجد السنة متبادلة لكل من سويسرا وألمانيا، وسويسرا وإيطاليا، واللسان السويسري في مقاطعة جنيف الذي يتوغل داخل الأراضي الفرنسية، ومنطقة شافها وزن السويسرية التي تمتد داخل الحدود الألمانية. (انظر مجموعة الخرائط ، ٧، ٨، ٩، ١٠)

ولا شك ان التداخل في حدود الدول - سواء كان في صورة السنة او مناطق معزولة داخل الحدود الأخرى، تؤدي الى ضعف عام في الدولة في تلك المناطق الهامشية ما لم يكون السلام مستتباً بحيث تصبح هذه المناطق صعبة الاتصال ذات اتصالات سهلة مع الوطن الأم عبر أراضي الدولة المجاورة ويتم ذلك باتفاق معين بين الدولتين خاص بتلك المناطق، او تتفق عدة دول على تأمين هذه الامتدادات الاصبعية. وبدون شك فإن أحسن أشكال الدولة هو ذلك الذي يتجنب الشرائح الطولية والحدود المتداخلة.

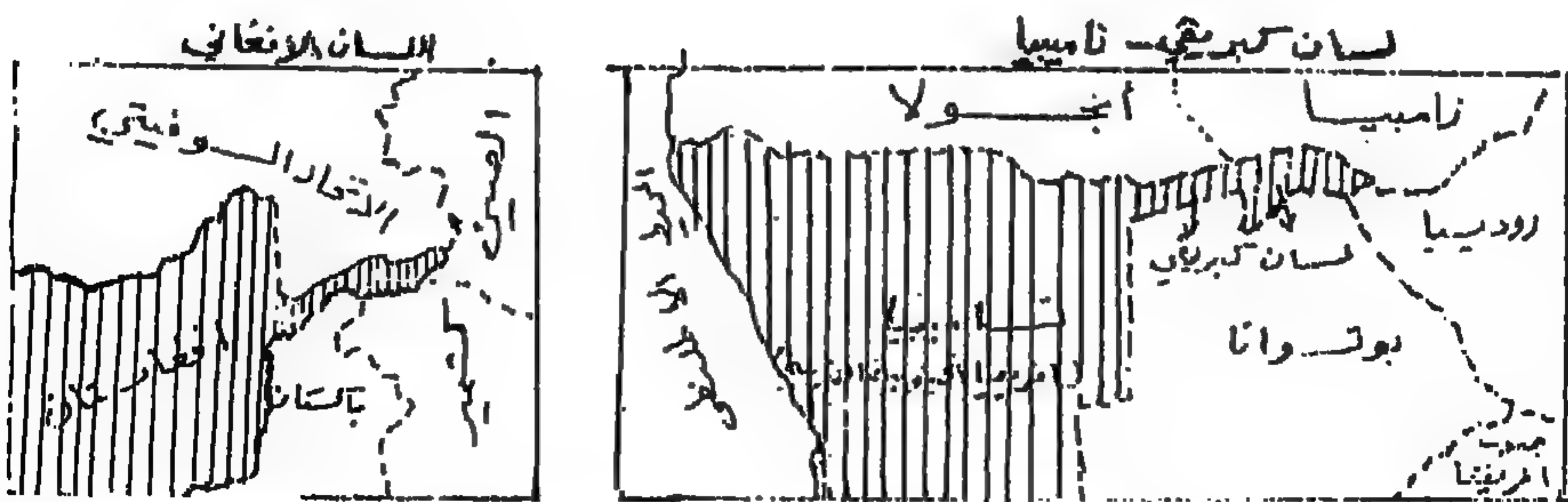
الجغرافيا السياسية



خارطة رقم (٧)



خارطة رقم (٨)



خارطة رقم (٩) أنماط من الحدود المتداخلة خارطة رقم (١٠)

٢ - المقومات البشرية

حينما تكلم ارسطو عن الإنسان على أنه حيوان سياسي فإنه قد فتح كشفاً هاماً في الجغرافيا البشرية إذ تعرفنا ان أي مجتمع بدائي يمتلك عناصر من التنظيم الاجتماعي اعقد عادة من أشكال الاقتصاد والحياة البسيطة التي يحياها. منذ العصور الحجرية عاش الإنسان في عشائر انتظم فيها المجتمع المحلي، ترتبط كلها باصل واحد حقيقي او اسطوري. في بعض الأحيان يصبح المؤسس نصف إله قوى وطاقات تعمل من أجل اسعاد النسل في حدود وإطار التنظيم المتعارف عليه: وهو تنظيم اجتماعي اقتصادي سياسي ديني معاً. وهذه التنظيمات لم تعيش في عزلة دائماً. فعند الرعاة تنظم العشائر في وحدات أعلى واكبر هي القبائل. وبعض القبائل كانت قد تطعمت بالنظام الإقطاعي، وبعضها تعيش بالحكم الاوتوقراطي المتوارث، وبعضها تعيش على أنظمة حكم استشارية (ديموقراطية). وعند الزراع كان مجتمع القرية هي أول شكل تنظيمي للدولة، يحكمه زعيم او مجلس رؤساء العائلات.

١ - عدد السكان كأساس للدولة:

الدولة تمثل شكلاً أكثر تعقيداً من مثل هذا التنظيم. وفي خلال التاريخ زاد عدد الدول باستمرار لأن طموح كل الشعوب كان يؤدي بهم الى تكوين دولة عندما يصلوا الى مرحلة معينة من المدينة والقوة. فكلما كان عدد افراد التجمع كبيراً ونشاطهم متنوع تشتد الحاجة إلى تنظيم مركب. وكان الاعتقاد ان العدد الصغير لمجتمع ما يؤدي الى تنظيم سياسي بسيط يعتمد على النسب والقرابة

الجغرافيا السياسية

كالعشيرة والقبيلة، بينما يؤدي التكوين الكبير لمجتمع متجانس سلالياً أو لغوياً أو دينياً إلى تكوين دولة حينما يصل هذا المجتمع إلى درجة معينة من المدينة العليا. لكن الواقع يشير إلى أن وجود الدولة لا يعتمد على مثل هذه العوامل. فالنرويج تكون دولة رغم أن سكانها نصف التجمع السكاني لباريس . وفي نفس الوقت لم يكون الأوكرانيون أو المانشوريون دولاً رغم أن تعداد كل منهما يزيد عن ٤٠ مليوناً إلا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩٠.

٢- السلالة كأساس للدولة:

الوحدة الاثنية قد تشجع على ولادة دولة، مثل المجر أو بلغاريا أو تايلاند لكن دولاً عديدة تتكون من عدة شعوب وسلاسلات مثل الولايات المتحدة والبرازيل حيث نجد كافة سلاسلات العالم متمثلة في مواطني هاتين الدولتين. كذلك لوحظ أن الدولة حينما تنشأ وتتمو تحاول أن توجد لنفسها طابعاً أثنياً أو سلالياً بصورة مصطنعة، واكبر دليل هو ألمانية النازية التي ادعت لنفسها سلالة آرية نقية بعد أن كانت ألمانية قد توحدت في دولة مركزية واحدة منذ ١٨٧٠ ثم تفككت بعد الحرب العالمية الثانية وعادت إلى الوحدة ثانية سنة ١٩٩١م.

٣- اللغة كأساس للدولة:

وحدة اللغة ليست بالضرورة حافزاً لتكوين دولة. بل أنه من النادر أن نجد لغة واحدة داخل أي دولة مع استثناء السويد أو النرويج أو إسبانيا والبرتغال. وعلى عكسها نجد القطالونية تنتشر في إقليم البرانس الشرقي الفرنسي توجد في

وادي داوستا Val D'Aosta في الألب الإيطالية، الفلمنك توجد في شمال فرنسا
مروراً بالحدود البلجيكية. وفي أوروبا دول منذ القدم تتكلم لغتين أو ثلاثة: بلجيكا
فلمنك ؟ والون سويسرا : الماني فرنسي ايطالي رومانش.

منذ البداية يبدو أيضاً ان اللغة لم تكن عنصراً أساسياً في تكوين الدولة،
بل على العكس نجد ان تدعيم سلطان الدولة قد أدى الى توسيع نطاق لغة الحكام
أو إقليم الحكم المركزي على حساب بقية اللغات فانتشار الإغريقية في شرق
البحر المتوسط لم يتم الا بعد تكوين دولة الأسكندر وما تبعها من دول إغريقية
كالبطلمية في مصر. وكذلك تبعنا اللاتينية انتشار نفوذ وسيطرة روما على بقية
إيطاليا التي كانت تتكون من عدد من اللغات الهند وأوربية وغيرها من غير الهند
وأوربية. وفي الحرب البولونية لم تكن كل قوات روما التي حاربت هانيبال تتكلم
اللاتينية.

كذلك نلاحظ تغيراً في اللغة مرتبطاً بتغيرات الحدود. فالفرنسية انتشرت
شرقاً حينما امتد نفوذ الدولة الى الشرق. ففي نهاية العهد الكاروليني (ق. ٥-١٠
شرلمان ق ٩) كانت الحدود الألمانية والفرنسية غرب نهر الميز وجنوب السوم،
وفي ق ١٦ وما بعد حرب الثلاثين عاماً تقدمت الفرنسية بقوة صوب الشرق
والشمال الشرقي في اتجاه اللورين والالزاس والقلاندرز. وفي العهد الكارلوني
أيضاً كانت الحدود الألمانية في الشرق تقف عند نهر الألب والسالي ثم زحفت بعد
عدة قرون شرقاً الى الاودر على حساب السلافية. بعبارة أخرى كان هناك زحف
سياسي لغوي من الغرب الى الشرق في السهل الأوروبي على عكس الزحف
الشرقي - غربي البربري خلال نهاية العصر الروماني.

الجغرافيا السياسية

وقد فرضت دولة الصين لغتها ونفوذها وحضارتها على سلالات مختلفة، وبنفس الطريقة انتشرت العربية في مساحات شاسعة من آسيا وأفريقيا. وفي مصر تغيرت اللغة عدة مرات حسب نوع الحكم فمنذ انتهاء الحكم الفرعوني تحولت الى الإغريقية ثم القبطية في العهد الروماني ثم العربية. وفي العادة لا تمتد مساحة اللغة بنفس السرعة التي تمتد بها مساحة الدولة. والدول الكبرى القديمة كانت تتكون أصلاً من عدة شعوب ولغات كالإمبراطورية الفارسية أو الرومانية أو العربية وغالباً ما يستخدم المهزومين لغة الحكام، ولكن في أحيان نجد العكس وتتفصل الأمم عن بعضها غالباً باستخدام لغات منفصلة، خاصة إذا كتبت هذه اللغة. وكثيراً ما يتسبب الوطنيون أو الكتاب والأدباء في فصل لغة عن أخرى أو تحويل لهجة عامية الى لغة قومية مثل الإيطالية التي نشأت كلغة كتابة بعد جهود عدد من الأدباء أهمهم الشاعر المشهور دانتي الليجيري.

٤- الدين كأساس للدولة:

لم يكن الدين أيضاً عاملاً موحداً لنشأة الدولة، فالدولة العثمانية كانت تمثل الخلافة الإسلامية لكنها كانت تحكم مسيحيين ويهود. ولا شك ان بعض الدول حاولت ان تجعل الوحدة الدينية سائدة داخل حدودها كنوع من دعم السلطة لكن ذلك لم يكن تاماً ولا ناجحاً. ففي العصور الوسطى حاولت بعض دول أوروبا ان تكون موحدة دينياً أمام موجة الإصلاح الديني وظهور البروتستانتية لكن كان على الدول في النهاية أن تتقبل وجود عدة أديان ومذاهب كما هو الحال في سويسراً.

وخلاصة القول أن الامبراطوريات التاريخية الكبرى: الرومانية -
العثمانية - العربية - النمسا والمجر كانت تضم داخل حدودها تجمعات مختلفة
سلالية ولغوية ودينية.

أين تنشأ نواة الدولة جغرافياً

بعض الدول لا تنشأ في الأصل في مناطق جغرافية محددة فبعض
المناطق تصبح مهداً لدولة تقوم بالتوسع فيما بعد في الحوار . بعض أشباه الجزر
كانت أيضاً مهياً لقيام الدول، خاصة إذا كانت محمية بالجبال التي تعزلها عن
الخارج: اسبانيا إيطاليا الهند. في أحيان قوى الإنسان صناعياً الحواجز المانعة
باسوار من الحجر أو الطين المجفف. كذلك أقدم دول العالم قامت في وديان
محمية مع مجاري أو مجري نهري دائم: مصر - العراق - السند - الصين في
هونان وشنسي . كلها نشأت في مناطق جافة أو تحيط بها الصحاري على ضفاف
النيل - الفرات - السند - هوانجهو.

ومع ذلك فليس مجرد وجود الحواجز المانعة مؤدياً من تلقائه الى نشأة
الدولة فلم تنشأ دولة في المناطق القطبية أو التاييجا. فالعزلة الشديدة وقلة السكان
وتبعثرهم ومرحلة الاقتصاد المتخلفة لم تؤد الى نشأة مثل هذه الدول الشمالية.
وعلى عكس ذلك نجد مناطق محدودة قد شاركت فيها أكثر من دولة. جزيرة
هسبانيولا تضم جمهوريتي هايتي والدومنيكان. وايرلندا ليست كلها دولة واحدة
واسكندنافياً تضم السويد والنرويج وايبيريا تضم اسبانيا والبرتغال مقابل ذلك تمتد
إيطاليا بعد شبه الجزيرة لتحتل سهل لمبارديا الغني وتصل الى الألب وهو جزء

الجغرافيا السياسية

من وسط أوروبا طبيعياً وحضارياً ولهذا فالدولة لا تحتاج الى سلاله او لغة او دين واحد لنشأتها وبالمثل لا تحتاج الى وحده إقليم واحد. فكثير من الأمم تنشأ وتتمو على حدود المدنات المختلفة حيث نجد موارد اقتصادية مختلفة عن بعضها ومكملة لبناء الدولة. نطاقات الاحتكاك توجد بين سكان السهول والجبال، او الزراع والبدو، أو بين مجتمعات التجارة على ضفاف الأنهار او شواطئ البحار وسكان المناطق الداخلية، أو بين سكان الغابات وسكان الاستبس والسفانا، او بين رعاة السفوح العليا وزراع الوديان السفلي.

يقول بلوتارخ ان دولة اثينا نشأت بعد الاضطرابات في ٦١٢ ق. م نتيجة لتفاهم سياسي اجتماعي وبالارتباط بالتقسيم الجغرافي لإقليم اتিকা Attica وقد ادي هذا الى تجمع رعاة السفوح العليا (فقراء يرغبون في انشاء حكم ديموقراطي) مع الزراعيين في السهول (الذين يضمون معظم الاسر الغنية ويميلون الى حكم او ليباركي) مع بحارة الساحل وسماكي وتجار كانوا يريدون ويسعون لتحقيق نوع من الحكم الوسط بين الطرفين وان كانوا اميل الى تأييد نمط حكم ديموقراطي . والسؤال كان: كيف يمكن ربط السكان الذين ينتمون الى ثلاث مناطق جغرافية ربطاً سياسياً برغم تفرقهم في تركيبهم السياسي الأصلي؟ بعض الدول كروسيا والصين نشأت عند مناطق التقاء الزراع ورعاة الحيوان. عاصمة الصين ومركزها السياسي كان دائماً قرب حافة الاستبس والزراعة. وذلك لكي يواجه الحكام برابرة الغرب والشمال ويحمون الزراع في الجنوب والتجار. وكانت العاصمة أما Si- Ngan أو Lo- Yang او بكين. وفي هذا النطاق الحيوي بنى السور العظيم بين ٢١٤ - ٢٠٤ ق. م.

دول أخرى قامت عند التقاء طرق التجارة التي تأتي بموارد ومصادر مختلفة في آسيا نشأت امبراطورية المغول في ق. ١٢٠ على طريق القوافل الذي يربط الصين وأوروبا اما عن الطريق المرتفع الذي يخترق بوابه زونجاريا، او بحذاء طريق القوافل من بكين الى اورجا - شينا - اركوتسك. هنا نشأت امبراطورية جنكيز خان ثم توسعت شرقاً الى الصين وغرباً الى أوروبا. عاصمته كاركوم على المجري الاعلى لنهر Orkhon أصبحت مركزاً سياسياً هاماً في ق. ١٣.

في أوروبا ق. ١٥ نشأت دولة برجانديا على طول الطريق العابر على وادي الساؤون عند تقاطع طرق المتوسط والفلاندرز والمانش وجنوب ألمانيا. كلما استطاعت الدولة ان تتكامل وتضم نشاطات اقتصادية مختلفة فإن احتمال بقائها فترة زمنية كبيرة هو احتمال كبير. فالدولة التي ترتبط بنشاط واحد تمر بمخاطر الضعف والتمزق. ويمكننا ملاحظة ان الامبراطوريات التي اقامتها الرعاية لم تعمر طويلاً كما هو الحال بالنسبة لامبراطورية الزراعة. فقبائل الرعاة الذين يجبرون على التنقل من مراعي الى اخرى موسمياً لا يمكن ان يرتبطوا بالأرض أو يربطوا أهمية خاصة لحدود إقليم كما يفعل الزراع وكما يرتبطون بالأرض. ولهذا فالرعاة كان ينقصهم فكرة الأرض - وهي حجر الزاوية في مفهوم الدولة. ولهذا فامبراطوريات الرعاة كانت عبارة عن دول ذات حدود متغيرة متذبذبة دائماً في نزاع ولا تقوم الا باستمرار وجود قوة عسكرية. بينما عاشت الدول المستقرة برغم هزائم عنيفة منيت بها ، وعانت اقتطاع بعض

الجغرافيا السياسية

اراضيتها دون ان تفقد شخصيتها وكيانها. في حين كان يكفي لكي تتهدم ممالك
الرعاة وامبراطورياتهم بضعة هزائم حاسمة.

وصحيح أن الزراعة هي رمز الاتحاد بين الإنسان والأرض، وبذلك فهي
عنصر قوى في بناء الدولة، الا ان ذلك لا ينطبق على كافة أنواع الزراعة.
فالزراعة المدارية الواسعة التي لا تأخذ في الحسبان عمل مدخرات من الحبوب
والغذاء وتترك الإنسان تحت رحمة المجاعات ليست عاملاً مساعداً لبناء الدولة
لأن الدولة يجب أن تنظم أشكال الإنتاج.

تنظيم الدولة:

نلاحظ عنصرين في الدولة

(١) تجمع من الناس من مختلف السلالات لكنهم جميعاً عند مرحلة حضارية
معينة.

(٢) مساحة ما من الأرض أيا كانت أشكالها التضاريسية.

والمجموعة الإنسانية هي المسؤولة عن تكوين الدولة التي تعتمد على
القدرات التنظيمية للمجتمع. ويقول بيريلو أن الأوربيين كجماعة نشطة وعاملة
ومجدة قد أقامت في استراليا وجنوب أفريقيا دولاً بينما السكان الأصليون كانوا
غير قادرين على ذلك واكتفوا بحياة عشائرية بائسة! لكن أين دور المستوى
التكنولوجي الذي يتناساه بيريلو؟

ولا شك ان الأرض عنصر أساسي في تكوين الدولة، فلم توجد دولة
مكونة من مجموعة من الناس دون أرض فقط. مثلاً الغجر يعيشون متفرقين

محافظين على تقاليدهم ولغتهم وسلالتهم وديانتهم. اليهود كذلك قبل وعد بلفور لم يكونوا دولة.

وتجد الدولة في العاصمة تعبير عن جهودها للتوحيد - وكذلك في مد خطوط المواصلات وتثبيت حدود لها والدفاع عنها. وعلى عكس ما نزن فليس اول واجبات الدولة ان تضع لنفسها حدوداً ومساحة معينة، بل أن هذا يحدث دائماً فيما بعد خلق الأمة. فالحدود ليست مماثلة لحدود ملكية زراعية . بعض الجغرافيين وصفوها بأنها نظام الهامش Peripheric Systems تقوم بدور الحدود لكن لها وظائف استراتيجية وارتباطية بغيرها من الدول بواسطة التبادل بين الناس والسلع.

العاصمة:

ان اختيار العاصمة يعكس غالباً التفكير السياسي وراء عمل الدولة لأن وظيفة العاصمة تأمين العمل القومي بسهولة ويسر، في الدولة ذات المساحة المتمركزة نجد العاصمة غالباً تحتل مركزاً متوسطاً مثل موسكو براج بودابست وارسو بوجوتا، أو في الماضي شتوتجارت وهانوفر بالنسبة لدولتي فيرتمبورج وهاتوفر وبرلين بالنسبة لبروسيا القديمة. وقد اختار فيليب الثاني مدريد عاصمة له لأنها في مركز وسط هندسي بالنسبة لايبيريا، وكانت العاصمة قبل ذلك توليد . كذلك كانت واشنطن في الماضي في مركز الولايات الـ ١٣ سنة ١٧٩٠ بينما هي اليوم بعيدة جداً من هذا المركز. وفي دولة ساحلية نجد العاصمة تحتل مكاناً مركزياً سهل الاتصال بالبحر: ليشبونيه روما - اثينا - ليما - سنثياجو - سدني كانبيرا.

الجغرافيا السياسية

الموقع الغريب للعاصمة يمكن ان يفسر بتحيز الإقليم الذي كـون بذور الدولة. حينما تمتد مساحة الدولة فوق مساحات مختلفة من المناخ والاقتصاد فإن الحكومة تختار العاصمة في احسن الأقاليم. ولهذا نجد كل عواصم أقاليم كندا توجد في الجنوب من كيبيك حتى فانكوفر. وموقع هلسنكي وستوكهولم واوسلو وادنبره يفسره غنى الإقليم المحدود الذي تقع فيه العاصمة، كانت عواصم ايران دائماً في أحسن مناطق الري : سوسه برسيوبوليس (قرب شيراز) - طهران، عواصم كبرلين وفيينا وبكين تقع قرب الحدود كانت في الأصل قلاع يعيش فيها الحاكم قرب أماكن الخطر (السلاف بالنسبة لبرلين ، الاتراك لفينا المغول والمانشو بالنسبة لبكين).

والفكر السياسي وراء صنع بكين ينعكس في الخطة المنتظمة للمدينة وارتفاع اسوارها القديمة وتقسيم المدينة الى ثلاثة مدن كل منها تحميها قلعة وتقدم العواصم الموانئ نموذجاً آخر عكس الموقع المركزي ويوضح أهمية الملاحة البحرية في اقتصاديات الدول: لندن، لشبونه، اوسلو، بيوتس، ايرس.

يتغير موضع العاصمة بتغير الظروف السياسية والاقتصادية. نقلت ايران العاصمة من أصفهان الى طهران، والمغرب من مراكش الى فاس ثم الرباط اثيوبيا من انكوبر الى انتوتو الى اديس ابابا والآخر ثبتت بعد بناء خط حديد جيبوتي. في الماضي كان نقل العاصمة يعكس إعادة التوازن في الدولة وتغير مركز الثقل. في روسيا كانت العواصم كييف، سوزدال، فلاديمير موسكو - سان بيترسبورج - موسكو ، والسويد ابالا سيجتونا وستكهولم ، والنرويج تروند هايم، كونجھالي Kongchalle واسلو .

نمو أو تقلص المساحة عادة يؤدي الى تغير العاصمة. انتقلت عاصمة اسبانيا من يورجوس الى فالدوليد، توليد و ثم مدريد. في مصر نمت العواصم في الشمال الشرقي مع نمو تجاره المتوسط وانتقل المركز من ممفيس الى بوباستس. وسائس بعد غزو الصين نقل قبلاى خان العاصمة من كراكورم الى خامباليك Khambalik (بكين) في قلب المنطقة التي غزاها.

مع تقلص الدولة او اتساعها تتغير العاصمة: الإتراك غيروا من قونبا الى بروسه الى ادرنه ثم اسطنبول ثم انقره. في أحيان يكون نقل العاصمة راجع الى أسباب اقتصادية أكثر منها سياسية . مثلاً نمو الاهتمامات البحرية في اليابان أدى الى أنتقال العاصمة من Kamakura الى كيوتو ثم طوكيو ١٨٦٨ وكذلك حلت اوسلو محل تروند هايم على اثر اهتمامات النرويج بالبلطيق وتجارة عبر البلطي. وغير بطرس الأكبر العاصمة من موسكو الى سان بيترسبورج ليجعل الدولة ذات اهتمامات بحرية، وبعد ثورة ١٩١٧ أعاد السوفيت اهتماماتهم بالكتلة الأرضية الشاسعة ونقلت العاصمة من لنجراد الى موسكو وهي أقرب واسهل اتصالا ببقية الاتحاد.

ونرى اليوم دول تجعل عواصمها مزدوجة أو تبحث عن مواقع جديدة فمنذ نهاية الحرب استمر ملوك هولندا في لاهاي وانتقلت الحكومة الى امستردام وهي العاصمة القديمة. وحينما نمت مقاطعات ساوباولو وميناس جرايس وبدأت الاستغلال المنتظم لأمازونيا أصبحت ريو بعيدة و هامشية وبنيت عاصمة جديدة برازيليا افتتحت ١٩٦٠. نقل العواصم هورمز لعدم الاستقرار ويشير الى الحاجة الى التعديل السياسي أو تغيرات أساسية في اقتصاديات الدولة.

المواصلات:

عامل موحد للدولة ومشجع على التكامل بين السكان وشعورهم بالانتماء والقومية الى جانب الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية. مصر وطريق النيل - الرومان والطرق الرومانية أعطت ترابط للدولة المترامية أربعة قرون. الفرس أقاموا طرقاً من سوسة الى ساردس وربط بذلك أطراف الإمبراطورية في الاناضول وإيجة. الانكا ربطوا كوزكو العاصمة بالأطراف الشمالية والجنوبية للدولة وفتحوا الروابط بين الهضاب العالية وسهول الساحل. فرنسا نمت بواسطة الطرق المنبثقة من باريس الى أطراف الدولة.

في الوقت الحديث كان للطريق أهمية أيضاً. كولمبيا البريطانية لم توافق على دخول الاتحاد الكندي الا بشرط ربطها بطريق الى أوتاوا. كاليفورنيا لم ينجح ضمها الى الولايات المتحدة الا بعد انشاء سكة حديد " وسترن يونيون" (اسم الشركة والخط ذو دلالة على الهدف الاتحادي الغربي).

في آسيا أنشأت خطوط عابرة رئيسية: سيبيريا ، القوقاز، قزوين، أرال كلن لها دور استراتيجي اقتصادي لتدعيم النفوذ الروسي وتكوين الاتحاد السوفيتي وتدعيم جمهورية روسيا الاشتراكية. في المستعمرات أيضاً سعت الدول الى تدعيم وحدة داخلية للمستعمرة بواسطة الطرق الحديدية التي خلقت مشاعر جديدة لدى السكان المختلفين بالانتماء الى وحدة سياسية معينة ساعدت بدون شك على نشوء الدول الجديدة وانفصالها عن بعضها رغم انها تكون أجزاء من وحدات اقتصادية اوسع واعم كما هو الحال في معظم دول أفريقيا الجديدة.

مهام التنظيم الداخلي للدولة:

والى جانب ذلك تهتم الجغرافية السياسية بدراسة مقدار مجهودات الدولة الداخلية من ناحية فرض نوع معين من الوحدة على الأقاليم التي تضمها حدودها بحيث تصل الى أقرب الصور من الوحدة الدينية الاجتماعية الثقافية السياسية الاقتصادية. كذلك تهتم بدراسة مجهودات الدولة الخارجية وهي العمل على ولاء سكان أقاليمها المختلفة لها وتجعل هذه الولاء يطغي على ما قد يشعر به سكان هذه الأقاليم أحياناً من روح أقليمية ضيقة إذ نادراً ما تقتصر الدولة (الوحدة السياسية) على إقليم يسوده التجانس لذا يتطلب من الدولة بذل الجهود لإنشاء وتوطيد أسس الوحدة الوطنية بين أقاليمها المختلفة. وكثيراً ما يقابلها في ذلك مشاكل قد تكون مشاكل طبيعية كوجود جبال أو صحاري أو تباعد أطرافها أو مناطق خالية من السكان أو مشاكل بشرية مثلاً كتعدد النواحي الاجتماعية الثقافية والتاريخية واللغوية والدينية. وتعتبر المشاكل الاقتصادية أبسط من بقية المشاكل الطبيعية أو البشرية الأخرى.

واهم مشاكل تقابل الدولة هي الوحدة السياسية. فالدولة ليست منطقة ذات حدود سياسية اتخذت لها اسماً واحتلت لها مركزاً في مصاف الدول واعترف بها المجتمع الدولي فحسب، ولكنها وحدة تتشأ وتتبلور بفضل توافر قوى تعمل على توثيق العلاقات بين جهاتها المختلفة. وفي مقدمة هذه القوى فكرة الدولة أو بسبب قيامها ومن هنا ذكر راتزل أنه يجب دراسة الفكرة الفريدة المتميزة التي تكمن وراء قيام أو بقاء أي منطقة من الأرض عامرة بالسكان في صورة دولة.

الجغرافيا السياسية

وعلى الجغرافي ان يتتبع مدى تغلغل هذه الفكرة. فقد تشيع في جزء أو عدة أجزاء من الدولة أو تشمل جميع انحاء الدولة. فحين يشعر سكان منطقة معينة بأن لهم قيم مشتركة في نواحي خاصة بهم ويرون أنه للمحافظة على هذه القيم بل ونشرها يجب ان يتحدوا في شكل دولة متحدة ذات حدود سياسية تفصلها عن جيرانها وتتحول الوحدة السياسية الى دولة قوية، وقد تؤدي الرغبة في التخلص من الحكم الأجنبي الى انشاء دولة بظهور الروح القومية. أو يحدث العكس بحيث ان ظهور الدولة يسبق وجود الروح القومية بين سكانها والمثال على الحالة الأولى ايرلنده التي طالبت بإنشاء دولة خاصة بها، وتمثل الدولة الأفريقية الجديدة في معظمها الحالة الثانية.

وقد تختفي الدولة ولكن تظل الروح القومية موجودة بعد اندثار الدولة كما حدث في بولندا. والواقع ان الروح القومية أو الشعور بالوحدة قد لا يشمل كل أجزاء الدولة التي تعينها الحدود السياسية. وهكذا يمكن ان نتعرف على مقومات القومية في منطقة ما أو بمعنى آخر الأسباب التي أدت الى قيام الوحدة بين أجزاء الدولة ثم ندرس مدى تغلغل هذه الروح القومية في أقاليم الدولة المختلفة فنميز بين حدود الدولة وحدود القومية أو الشعب الذي يحس بالروح القومية فيه. ويتصل بهذا الموضوع محاولة البعض تتبع منطقة المركز أو الوسط والدور الذي لعبته في الدولة لا في تكوينها وامتدادها فحسب بل ظهور وتأصل الروح القومية في جهاتها المختلفة. ولكن ليس من الضروري وجود هذه المنطقة المركزية فحياناً تتقاسم هذه الوظيفية مراكز متعددة كما في الولايات المتحدة أو تكون مركزاً ضعيفاً كما في مدريد. ولا يعني ذلك عن ظهور روح الانفصال في المناطق التي

لا تجتديها هذه المناطق المركزية ومن ثم نلاحظ ان بعض الدول وحكومتها المركزية تقدر مدى التفاوت في مصالح أجزاء الدولة المختلفة فتعمل على الاعتراف في دستورها بنظم خاصة لكل منطقة حتى تتيح للدولة البقاء والاستقرار، مثل إقليم كويبيك في كندا.

الفصل الثالث

حياة الدول

مقدمة :

الدولة - مثل أي كائن عضوي يجب أن تنمو وتتغذى لكي تبقى. وفي الماضي رأينا كيف أشترك النضوج والقوة باستمرار ضم الأراضي الجديد للدولة، وعلى العكس كيف يرتبط أو يلتقي فقدان القوة المادية والروحية باقتطاع الأراضي من مساحة الدولة. وفي عالمنا الحاضر أدت المواصلات إلى اعتماد الدول على بعضها ومن النادر أن نرى دولة مكتفية بذاتها مهما كانت مساحتها، ومن ثم نجد الميل عند الدول المتمدنية أن تندمج في اتحادات أو ائتلافات سياسية أو اقتصادية أو هما معا مع بعض فقدان للسيادة القومية، وخاصة في مجال الجمارك.

النمو في المكان :

أن نمو الدولة سواء كانت سلمياً أو حربياً يعتمد على الوصول إلى هدفين /
تصل اليهما مستقلين أو معا/ وهما :

(١) أرض حرة خالية أو قليلة السكان قادرة على استيعاب هجرة السكان الزائدين.

(٢) طرق تجارة أو مصادر جوهريّة لتدعيم المصادر القومية ويمكن

تحقيق هذين الطموحين بوسيلتين تؤديان إلى تركيبتين سياسيتين مختلفتين:

١- يمكن ضم الأراضي المجاورة إلى مالا نهاية - بمعنى أنه يمكن استمرار الضم لمساحات شاسعة قد تغطي قارة أو بعض قارة. ومثل ذلك الأمبراطوريات القارية القديمة وفي العصور الوسطى الفارسية الرومانية المغولية. وحديثا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

٢- إيجاد مستعمرات عبر البحار أما بواسطة المستوطنين المهاجرين من الوطن الأم إلى الأراضي الخالية. وأما بإنشاء شكل من الحكم العسكري والتشريعي والاقتصادي يؤمن استقلال السكان في المستعمرات لتنمية اقتصاديات الدولة صاحبة المستعمرات، وبهذه الطريقة نشأت الامبراطوريات الاستعمارية الكبرى القديمة والحديثة : الأثينيين ، البرتغال، الاسبان والانجليز (الكومنولث حاليا) والفرنسيين (التجمع الفرنسي Communaute) على وجه العموم نجد أن الدول تنشأ من بدايات صغيرة. فمهد الإمبراطورية الاشورية كان نطاقا ضيقا بين الفرات وجبال زاغروس، ونمت امبراطورية بابل من مدينة بابل والرومانية من اقليم لاتيوم والصينية من واحدة خوتان (على رافد من تاريم في تركستان الشرقية) ويقارن O.Maull الدول الجديدة الولادة بالخلية الحية نواتها هي مراكز السكان المستقرين في الأراضي الزراعية، واعضاءها الغابات والمراعي والجبال.

لا تزال القوانين التي تحكم تدهور الدول غير المعروفة برغم إمكانية تسجيلها تاريخيا. فالدولة الرومانية سجلت ذروتها في أول ق ٢م بضمها داشيا واطراف سوريا والعرب وارمينيا والعراق ثم بدأ تقطيع اوصالها في اسيا الصغرى ولم يمض قرن ان حتى كانت الإمبراطورية قد انهارت تماما. فقبل هجوم البرابرة كان التحلل الداخلي قد بدأ بمدة طويلة. في حوالي ٢٣٥م تحت قيادة

الجغرافيا السياسية

الاباطرة العسكريين كانت الأقاليم تناضل للحصول على القوى السياسية، وهددت الأطراف القلب. وهذا الاتجاه كان يقوى ويضعف، ولم يؤد تقسيم الإمبراطورية على يد Dioclet إلى قلب أو عكس هذا الاتجاه. وفي ٣٩٥ اتخذت خطوة حاسمة للتجزئة بفصل الشرق الهليني من الغرب الروماني في الوقت الذي كان العدو يعبر الحدود من الشمال والشرق.

وبنفس الطريقة انهارت الإمبراطورية العربية بالتجزئة ابتداء من خسارة الاندلس ٧٥٥م والغرب ٧٩٠، وبقية المغرب ٨٠٠ ومصر وبرقة ٨٧٢ - ٨٩١، كروستان والفرس ٩٣٤ الخ...

ومن واقع الملاحظة ان الدول التي تريد أن تبقى كان عليها ان تحصل على مركز هام على طرق التجارة، وان تقوى بذلك اقتصادياتها. معظم الدول حاولت أن تسيطر سياسيا على حقل التجارة وطرقها، وكثير من الدول خصصت جزءا كبيرا من نشاطها للوصول إلى منفذ على البحر.

إن من احد اسباب نمو الميديا Medes وفارس هو رغبة الفرس في التحكم في التجارة البحرية التي يحتكرها الاغريق على بحر ايجيه. وعلى اثر تقسيم دولة شرلمان حاولت الدول الثلاث التي نجمت عن ذلك للوصول إلى منافذ بحرية. وكذلك ناضلت بروسيا للوصول إلى واجهة بحرية: ففي منتصف القرن ١٧ حصل المنتخب الأكبر Grand Elector البروس على ميناء امدن على بحر الشمال، وفي خلال ق ١٨ حصل فردريك الأكبر لبروسيا على ميناء ستتن على مصب الأودر، وعلى جزء من بومرانيا والاودر، وفي منتصف ق ١٩ ضمت بروسيا شلنفيج - هولشتين لتتحكم في مداخل البلطيق جنوبي الدانمرك، للحصول على قاعدة قوية على ركن بحر الشمال.

كذلك ظلت الإمبراطورية النمساوية المجرية تواصل جهودا مستمرة لاطالة واجهتها البحرية بضم البوسنة والهرسك (١٩٠٧) ومحاولة احتلال سالونيك عن طريق ضم أو على الأقل تحويل الصرب ومقدونيا الى محمية لها. وهناك امثلة كثيرة اخرى: بولندا وبلغاريا في أوروبا وبوليفيا في أمريكا. ولكن من الأمثلة ذات الدلالة سعي روسيا المستمر للحصول على منفذ بحري مفتوح متناسب مع حجمها القاري الكبير : أولا زحزحة الاتراك والوصول إلى البحر الأسود، ثم الى البلطيق معترضين بذلك ادعاءات السويد وألمانيا وفنلندا، والى الشمال صوب اركانجل ثم مورمانسك وعلى حساب فنلندا، واخيرا الى الشرق الاقصى للحصول على النطاق الساحلي على بحر اليابان من الصين وبناء فلاديفوستك.

والوصول إلى منفذ بحري غالبا خطوة اخرى للتوسع. فالدولة القوية التي تطل على حوض بحري تسعى الى تقوية قبضتها على كل خط الساحل. وعلى هذا نجد دولة اثينا تمد نفوذها على معظم سواحل وجزر ايجيه، واستولى الرومان على كل البحر المتوسط قبل أن يعبروا الالب شمالا إلى الراين والدانوب. وفي ق ١١ حكم ملوك الدانمرك معظم سواحل بحر الشمال ومد نفوذهم على البلطيق في ق ١٣. وفي منتصف ق ١٧ نجح ملوك السويد في طرد الدانمرك وتحويل البلطيق إلى بحيرة سويدية عمليا.

وتميل الدول القوية - اكثر من ذلك - الى النظر بعين التملك والحيازة الى البحار التي تعبرها اساطيلها وبحارتها. مثلا بيزنطة كانت تنظر الى بحر ايجيه على انه ملكا لها في ق ١٢، وأطلق الرومان على البحر المتوسط اسم " بحرنا Mare Nostrum " ، وكان ملوك انجلترا من ق ١٦ يفضلون أن يسمى بحر

الجغرافيا السياسية

المانش أو القتال الانجليزي باسم " قناتنا " والمضيق الذي يصل المانش بالشمال له تسميتين الانجليزية مضيق ووفر، والفرنسية مضيق كاليه Pas de Calais وهذا يرمز بدون شك إلى نظرة الحياة التي لكل دولة على مياه غير أقليمية واسعة.

وهذه الإدعاءات ونظرات الحياة قد أدت إلى منازعات دولية خطيرة من القرن ١٦ حتى الآن وذلك حينما بدأ البرتغال والاسبان محاولة احتكار التجارة البحرية. وعادة تبدأ السيادة على البحار من دول مطلة على بحار شبه مغلقة كالمتوسط ثم تمتد إلى المحيطات المفتوحة وكانت الجزر تستخدم أيضا كنقطة بداية مثل قبرص للفينيقيين والبطالمة، سالاميس للآثينيين، صقلية وكورسيكا وسردينيا للرومان وإيطاليا. (قبرص وكريت لمصر الفرعونية).

وعادة كانت الخطوة الحاسمة هي تأسيس السيادة على الساحل المقابل للدولة البحرية مثل ساحل آسيا الصغرى بالنسبة للأغريق وساحل فينيقيا بالنسبة لمصر وسواحل غرب المتوسط بالنسبة لقرطاجة. وسواحل المتوسط الغربي ثم الشرق بالنسبة لروما.

وكانت الخطوة التالية هي إنشاء مستعمرات على الشواطئ الجديدة، البرازيل والبرتغال - جنوب أفريقيا والهولنديين - سواحل أمريكا اللاتينية بالنسبة للاسبان ولكن هناك دائما خطوات وسط بين الخطوة الأولى (احتلال الجزيرة) والاخيرة (إقامة مستعمرات على السواحل البعيدة) : الفينيقيين تقدموا من جزيرة الى اخرى - صور - قبرص - رودس - كريت - تيرا - مالوس - باروس - مالطا بنتلاريا قرطاجة - صقلية - سردينيا - البليار.

كذلك احتل النورمان جزر فارو وشتلند وايسلندا وجرينلاند والهيريدر وايرلندا. والبرتغال بدأوا بالأزورس ثم ماديرا ثم جزر كيب فرد على طريق

الأطلنطي التجاري البحري. وفي مرحلة أخرى سيطروا على (سيلون) سيريلانكا ثم ملقا ومولوكوس (مولوكا) بعد ان ثبتوا انفسهم على بعض من سواحل أفريقيا. واتبع الهولنديين النمط نفسه فثبتوا انفسهم في ساوتومي وسانت هيلانه وموريشس وسريلانكا وسومطرة وجاوة وتيمور وفرموزا. وبعد ان ورثت بريطانيا الزعامة البحرية من اسبانيا وهولندا استولت على الجزر والمواقع الاستراتيجية وأسست قلاع لها على البحر المتوسط والاحمر والمحيط الهندي. وفي العصر الحديث نجد توسع الولايات المتحدة كدولة بحرية يبدأ باحتلال جزيرة بورتوريكو وبنما وهاواي وجوام والفلبين.

ولكن في هذا المجال نجد نفوذ الدول الكبرى كثيرا ما يتصارع، أو تنظمه القوانين الدولية التي كان أهم ما فيها الاتفاق على حياد المحيطات وحاولت أن تحدد نفوذ الدولة بالمياه الإقليمية- لكنها من حيث الاتساع غير متفق عليه حتى الآن.

العوامل الاقتصادية :

من الصعب دائما على الدول كثيفة السكان ان تعيش على مواردها المحلية فقط. فالحاجة إلى اسس اقتصادية اوسع من ارض الدولة حقيقة عرفتها الدول القديمة . ف منذ ٤٥٠٠ سنة مضت توسعت مصر إلى ساحل الليفانت لتأمين مصادر الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول المصري، وركزت اهتماماتها على المناطق ذات الظهير الغابي ومن ثم كان اهتمام مصر الفرعونية كثيفا حول منطقة ساحل لبنان الحالي. ولكي يحصل المصريون على النحاس وعدد آخر من

الجغرافيا السياسية

المعادن والاحجار الكريمة وسعوا رقعتهم بصفة مستمرة على سيناء منذ ٣٠٠٠ ق.م.

ونصت معاهده فردان ٨٤٣م التي قسمت مملكة شارلمان بين احفاده الثلاثة (فرنسا، لوترنجيا وجرمانيا) شارل ولوثر ولويس على حدود لكل من الممالك الثلاثة تضمن لكل مراعي للخيول في سهول الشمال الطينية، وحقول القمح على التربة اللومية في الداخل ، وحدائق الكروم على الراين والبحر المتوسط في الجنوب.

وفي ق ١٧ اصرت سويسرا على ان يخصص الفلاحون في الجبال والسهول الأرض لزراعة الحبوب حتى يكفي الإنتاج استهلاك الناس وقيهم شرر المجاعات. وكانت الدولة تلجأ إلى تأمين النقص في أي من أنواع الإنتاج في اقليم من الأقاليم بمد نفوذها على إقليم إنتاجها المجاور وضمه إليها. وهكذا فإن دولة فينسيا توسعت على الادرتيايك من أجل تأمين احتياجات معينة: البوسنة تمدها بالخشب اللازم لبناء الأساطيل ودلماشيا تمدها بالخيول والمناطق الجبلية الالبية الأبقار وجزر ايونيا بالفواكه والنبيد.

وقد أسس الاوربيون مستعمراتهم في ق ١٦ لكي تمدهم - تحت اشرافها - بالسكر والبهارات والاحجار الكريمة والذهب والفضة وغير ذلك. وكان المبدأ الاقتصادي وراء الرق هو العمالة الرخيصة ومن ثم كانت بداية الاحتكاك الحقيقي الأوربي لأفريقيا للحصول على الثروة البشرية وهي اعلى مراحل الثروة الاقتصادية. وكان الذهب والفضة والنحاس وراء التوسع الامريكي صوب الغرب الوحشي، واحتياجها للمنتجات المدارية (قطن، سكر، ارز، بترول) كان وراء

اندفاع المستوطنين الى الولايات الجنوبية المطلة على خليج المكسيك وطرده فرنسا
الاسبان والمكسيك على التوالي منها إضافة إلى وجود الرقيق.

ولقد ازدادت الحاجة بصفة مستمرة ومتزايدة إلى مزيد من المنتجات
المضافة الجديدة منذ ق ١٩ . فحيث أمكن صنع الآت جديدة بصفة مستمرة في
الدول الصناعية تظهر حاجة مستمرة أيضا إلى أنواع مختلفة وجديدة في الخامات
لتصنيعها. وحينما بدأت صناعة النسيج تستهلك أكثر من الأصواف التي تقدمها
أغنام أوربا كان الأنجليز أول من فتحوا افاق المراعي الواسعة في البقاع النائية
في المستعمرات كاستراليا أو أفريقيا ويوضح هذا مدى أهمية هاتين المنطقتين
لصناعة الصوف الإنجليزية. ومع تزايد اعتماد إعداد السكان الأوروبي على
الصناعة وقلة وفاء المنتجات الزراعية لحاجاتهم الغذائية وللخامات الصناعية،
أصبح من الضروري الحصول على هذه الأشياء من الخارج.

ويكمل الدائرة الاقتصادية ان الخامات المستوردة من المستعمرات
والمصنعة في الدول صاحبة المستعمرات تقوم بتوريد جزء من منتجاتها بقوة ما
لديها من حقوق سياسية الى شعوب المستعمرات وبذلك تضمن سوقا لهذه
المنتجات.

في عهدة المركنتالية (الاستعمار الأول) كان الأوروبيون يتركون
للمستعمرات وظيفة مصدر الخامات فقط، ويحتفظون لأنفسهم تماما باحتكار
الصناعة. وقد عبر عن ذلك وليام pit اذ قال " اذا أخذت المستعمرات الأمريكية (
USA حاليا) على نفسها صناعة الجوارب أو حتى حدوة الحصان فإنني سوف
اجعلهم يشعرون بكل ثقل القوة البريطانية " (ص ٤٨٥) . الحاجة الى السوق
جعلت اليابان تحتل كوريا ١٩٠٧ لكن كوريا كانت مزدهمة بالسكان. ومع مرور

الجغرافيا السياسية

الوقت لم تعد الدول تتحكم في المستعمرات بهذه القسوة وبعض المستعمرات بدأت تدخلها الصناعة مثل الهند قبل استقلالها (الصلب / النسيج بدلا من الاستيراد) . ومع ذلك نرى حتى اليوم أن أقوى وسائل تدعيم الائتلاف بين الدول هو ذلك الذي تخلقه الإقتصاديات التي تكمل بعضها ولا تتعارض معا.

أنواع مختلفة من الدول : تطور الدول

يقول الجغرافيون الألمان أن أوضح شكل للدولة هو ذلك الذي يسموه "دولة الخلية" عند المجتمع البدائي، ويتكون من العشيرة أو القبيلة أو القرية، كما كان الحال عند العشائر الأسترالية أو المجموعات المحلية الأسترالية والقزمية التي تتكلم كل منها لغة أو لهجة خاصة. وعند المجتمعات الزراعية المستقرة في غينيا الجديدة أو ماليزيا كانت القرية هي الوحدة السياسية، وفي جنوب الهند كانت القرى داخل الغابات تكون أيضا وحدات سياسية مستقلة. ومثل هذه الإشكال وجدت في أمازونيا وأمريكا كاليفورنيا.

وقد تطور هذا الشكل السياسي من مجتمع القرية إلى مجتمع المدن الصغيرة في العهود القديمة الذي استمر حتى القرون الوسطى، ويمتد ظهوره حتى الآن في صورة مبعثرة مثل إمارات أندورا ، موناكو، سان مارينو. وعلى نطاق أوسع ليختنشتاين ولكسمبورج، وبصورة ما الفاتيكان. بعد " الدولة الخلية" نجد التجمع السياسي الناجم عن ارتباط عدة دول خلايا في مساحات ذات قدر لا بأس به . فدولة اثينا نشأت عن تجمع ثلاث خلايا سياسية في إقليم أتيكا، وظهرت أسبرطة نتيجة تجمع سبع إمارات صغيرة. وكذلك الحال في دولة هاواي ،

وتوحيد ميكروتنيزيا وروما وممالك أفريقيا الزنجية المختلفة، كلها جاءت نتيجة حروب وضم إقليم ودول اخرى الى الدولة الجديدة.

الدول القديمة :

كانت أعقد من هذه العملية لضم اجزاء او إمارات مختلفة، كما كانت تتطوي على أفكار جيدة للتنظيم السياسي. ونحن لا نعرف الكثير عن بدايات ونمو تلك الدول بالدرجة الكافية، وكلها كانت في مناطق جافة واحة الشكل : مصر و العراق والهند والصين، لكنها كلها اتبعت الري في الزراعة بوسائل مبتكرة . ويميز اوتوماول O Maull عدة أنواع من هذه الدول القديمة التي ظلت طوال تاريخها غير متغيرة البناء برغم اختلاف التفاصيل. ولعلنا نعيد اسباب تدهورها إلى هذه الحالة من الجمود في الشكل البنائي وبالتالي نقص تطورها.

هناك "نوع شرقي " من الدول القديمة ذلك الذي أدى إلى نشأة دول النيل والفرات والسند التي تكون ثلاث بؤرات من الحياة المدنية العالية. وكلها كانت ثققلها وتحميها الجبال والصحاري. ويقع سهل العراق في وسط هذا العالم الحضاري - مصر إلى الغرب والسند الى الشرق منه. وفي الالف الثالثة قبل الميلاد كانت بابل قد نظمت وسائل للري أصبحت مركزا للصناعة صدرت منتجاتها إلى الخارج. وكانت تشتمل على عدة مدن كل منها ممالك مدن صغيرة تحارب بعضها، وكانت تسعى إلى توحيد الدول في دولة واحدة تمتد من الخليج العربي إلى البحر المتوسط. وقد صادفت دول العراق القديم الكثير من التقلبات السياسية من مد وتقلص للنفوذ السياسي في هذه المنطقة.

الجغرافيا السياسية

وبوجودها على طول طريق التجارة القديمة بين الشرق والغرب قامت دول العراق بدور الوسيط التجاري في العالم المعروف لمدة ٢٥٠٠ سنة. وبعد أن دخلت المنطقة كجزء من امبراطوريات أوسع كالفارسية والإغريقية والعربية ظلت في هذا الموقع التجاري العظيم الذي مكن دول العراق من الإبقاء على بناء اجتماعي إقطاعي ديني على أسسه الاقتصادية. وكان مصدر العمل أعداد هائلة من الرقيق ومن سكان الهوامش الذين كانت الدول تجلبهم للعمل في الداخل. وكانت بعض أعمال إعادة توزيع السكان وطردهم بداية لحركات من الهجرة لم تكن السلطة السياسية قادرة على الإشراف عليها. فمثلا توغل العرب القادمون من الصحاري الفقيرة إلى داخل الدولة في موجات متتابعة، مما كان يعطي الدولة قوة مضافة لبعض الوقت.

وتعطينا دولة آشور نموذج آخر لنوع الدول القديمة الشرقية. فقد ولدت في سفوح الجبال الشرقية للعراق وكانت بذلك مضطرة من البداية إلى الحرب المستمرة مع سكان الجبال وعصابات البدو المتنقلين الذين كانوا يأتون عبر الممرات الجبلية في أرمينيا وميديا. ولهذا السبب كانت حروب آشور المستمرة مع عيلام وجزاء من أرمينيا لصد هؤلاء الرحل. وعلى عكس بابل يبدو أن آشور قد بنت دولتها على تركيب اجتماعي قوامه إئتلاف الملاك الأحرار الصغار الذين يكونون جيشا متساندا من الفلاحين الملاك. ويبدو أن الصراع مع بابل لم يكن بغرض ضم مساحات جديدة لآشور ولكن بغرض الحصول على مركز بابل في احتكار طرق التجارة الدولية. وقد أكمل سارجون الثاني الإمبراطورية الآشورية التي امتدت فوق مساحة هائلة من الأرض تقدر بأكثر من مليون كم ٢ من بابل إلى المتوسط بما في ذلك سوريا وفلسطين وأرمينيا وأطراف فارس الغربية وشمال

العرب وقبرص واطاف الملك اسرحدون مصر. وقد غيرت هذه الممتلكات الشاسعة التركيب الاجتماعي الذي كان سببا في قوة اشور (كما حدث في روما) فحل جيش المرتزقة محل جيش فلاحى اشور في الوقت الذي بدأت فيه أملاك اشور الخارجية في الثورة وطرد الاشوريون كما حدث في مصر وميديا وبابل.

أما إمبراطورية ميديا وفارس التي ورثت اشور فقد اكتفت في البداية بنقل مركز الثقل السياسي من سهول العراق إلى الهضبة الإيرانية. وقد سارع الفرس بعد ذلك بتوسيع رقعة الدولة أكثر من آشور إلى إن وصلوا إلى الدانوب في الغرب وطوران في الشمالي الشرقي، والسند في الشرق. وفي عصر ازدهارها بلغت فارس من الدانوب إلى السند ومن وسط اسيا إلى برقة في مساحة زادت عن ٥ مليون كم ٢ (اقل بـ ٣٠% من مساحة الولايات المتحدة حاليا).

أما مصر فقد نشأت في مهد زراعي خصيب بين البحر الأحمر والمتوسط وعلى طريق التجارة بين الهند وبلاد العرب والمتوسط. وقد استفادت من ضعف دول العراق فتعد حدودها وسيادتها على سوريا وتصل إلى الفرات في عهد تحتمس الثالث. إلا أنها في المجموع لم تشارك تماما في طريق التجارة الدولي لموقعها المتطرف وقبعت في الوادي الخصيب المحمي فاستمرت حضارتها ازمانا أطول ولم تمد نفوذها إلا في أوقات معينة (أفريقيا كانت الاتجاه الحقيقي عبر النيل).

وفي البنجاب والسند نما مهد حضاري آخر كان يمتد تحت تأثيره الحضارة الغربية (العراق) ثم الشرقية فيما بعد (الصين والهند) . وتحت شكل البناء الاجتماعي الطبقي لم يمتد نفوذ حضارة السند كثيرا خارج منطقة النشأة. ومع ذلك كانت هذه الحضارة مكان نشأة لعدد مؤقت من الدول في جنوب شرق

الجغرافيا السياسية

آسيا أدت إلى توسيع النفوذ الهندي الحضاري الى اعقاب الحضارة الصينية. ففي القرن الأول الميلادي أصبحت مملكة Funan على الميكونج الأدنى فرعاً مزدهراً للحضارة الهندية. وفيما بعد كانت مملكة Champa التي استمرت من ق ٢ إلى ق ١٥ حتى غلب عليها مملكة انام. وفي الوقت نفسه نمت ممالك برماو Pegu وكانت طبقة الحكم فيهما وحياتها هندية. هذا الاستعمار الحضاري المشابه للأغريقي قد اكمله في ق الأول أنشاء مملكة Majapahit التي احتلت سومطرة وجاوه ومعظم اندونيسيا الحالية. وفي منطقة الهند الصينية انصهر العنصر الهندي خلال ق ١٣ بواسطة غزو التاي في المنطقة الوسطى والغربية، والاناميون في المنطقة الشرقية.

النوع الثاني من الدول هو نوع البحر المتوسط الذي مثله الإغريق الرومان. وكانت إمبراطورية الاسكندر مشابهة في الشكل للإمبراطوريات الشرقية لكن البناء الاجتماعي مختلف. فبدلاً من طرد السكان بدأ بناء المدن التي ساعدت على اندماج الحضارات ونشر المدنية الهلنية. ولمدة ألف سنة ظلت سوريا ومصر واسبيا الصغرى جزءاً من حضارات البحر المتوسط أصبحت الإسكندرية وانطاكية مدن إغريقية مزدهرة أكثر من بعض المدن الإغريقية مثل كورنيث واثينا ذاتها. ولم تغير هذه المناطق اتجاهها الحضاري الا بعد انتشار الإسلام وتعريب المنطقة. ولقد قامت الدولة الرومانية أيضاً على أساس حضارة المدينة المتكونة من المواطنين الأحرار وكان الجيش يتكون من هؤلاء أيضاً ومن المزارعين المواطنين الأحرار. ودعم الإمبراطورية سيادتها على البحر المتوسط وطرق التجارة وبناء الطرق البرية. وقد انتشرت روما على مساحة قدرها حوالي خمسة

مليون كم ٢ - اقل بقليل من إمبراطورية الاسكندر وقد انتشرت ايضا خارج حدود البحر المتوسط الى وسط أوروبا.

الدول الأمريكية قبل كولمبس :

نوع آخر من الدول المنظمة وسط مناطق كثيرة من التنظيم السياسي البدائي، وهي في مجموعها تشابه دول العالم القديم. مهد هذه الدول كان الهضاب العالية في النطاق المداري الأمريكي حيث ساعد تعدل المناخ والنمو النباتي المتوسط على الاستقرار الزراعي. نشأة دولة الأزتك في المكسيك الوسطى والآنكا في الأنديز. السمة الأساسية بناء عسكري ديني مما يجعلهم مكونين لنظام سياسي اجتماعي شديد الجمود والصرامة ومن المحتمل انهم اول من أنشأوا دولا ديكتاتورية يضحي فيها بالفرد من اجل المجتمع. فالفرد كان عنصرا صغيرا في العجلة وحياته يقررها المجتمع وما يقدمه له من وظائف. هذا النوع الكامل من الدولة الشيوعية بما يضمنه في دائرته من سلالات ولغات مختلفة استمر فترة طويلة برغم أنه بني على أسس جغرافية واقتصادية ضيقة.

كانت هذه الدول تدعمها جيوش قوية وسلسلة من الحصون لتأمين خلايا الوحدات المتعددة المتباعدة التي كانت تكون الإمبراطورية. وكانت هذه الوحدات مرتبطة بالدولة بواسطة تركيب اجتماعي يشابه تجمع النمل. يضاف إلى ذلك شبكة طرق واسعة مثل الطرق الرومانية هي التي ترمز إلى إمبراطورية الانكا. ويضاف ايضا استخدام لغة Quechua كلغة موحدة لكن هذا التركيب الوحدوي الضخم قد اعطاهم مظهر خادع للتوحيد والترابط والقوة. فلم ينبغ منها وحدة حضارية ولا تقليد قومي او قوى روحية. لقد هلكت هذه الممالك لأنها لم تتخذ

مبدأً تطورياً كان يمكن أن يحقق الدولة بقوى جديدة وتغيرات تركيبية جديدة ولهذا انهارت عند الضغوط الخارجية انهياراً تاماً.

إمبراطوريات العصور الوسطى في العالم القديم :

بعد سقوط الإمبراطوريات القديمة نجد نوعاً جديداً من الدول ينشأ ناجماً أساساً عن تحرك الناس في صورة موجات من الهجرات الواسعة - ويختلف تاريخ هذه الدول في أوروبا عنه في آسيا.

في أوروبا ظهرت ممالك عديدة هامشية التنظيم سريعة الانهيار مثل القوط الغربيين الذين تحركوا من جنوب فرنسا (تولوز) إلى إسبانيا، والقوط الشرقيين الذين دخلوا إيطاليا قادمين من الدانوب. هذه الدول لم تكن قادرة على التطور أو أن تؤمن أساساً ثابتاً لنموها وبنائها. ومثل ذلك ينطبق على ممالك بوجاندي والانجلو ساكسون. وكل منها يريد أن يمد جذوره إلى الدولة الرومانية وما خلفته من أسس للإدارة والحكم في الميدانين الديني والعلماني. وقد كونت في هذه الممالك عدة خلايا ووحدات طفيلية غير قادرة على استيعاب مواردها الاقتصادية أو الإبقاء على هذه الموارد، ولا على سكانها الأصليين، وذلك لعدم وجود جيش كاف.

ولقد اختلفت بسرعة كل القوى والدول الجرمانية في حوض المتوسط بعد غزواتها السريعة للمنطقة لأنها كانت عبارة عن إضافات اصطناعية لمنطقة حضارية لم تكن مستعدة لتقبلهم وضمهم. وهكذا كان حال دول الصليبيين في الشرق.

أما في آسيا فقد نشأت دول أكثر استقراراً وأهمها دولتين ذات دوام طويل
- كما لو أن تقليد الدول الكبيرة قد بقى بين سكان آسيا من خلال البقاء الطويل
للدولة الرومانية الشرقية: البيزنطية. وراء حدود بيزنطية نجح المسلمون في بناء
الدولة على المفاهيم الشرقية التي نشرت التعاليم الإسلامية من الملايو واندونيسيا
الى أواسط أفريقيا، ومن المحيط الهندي الى أواسط آسيا. هذا البناء السياسي
الجديد الذي ما زالت أسسه تعيش معنا، قد ارتبط أوثق الارتباط بالخلفيات الدينية
وقد خرج العرب من الجزيرة في اتجاهين عارمين مسلحين بالدعوة الدينية
الاجتماعية الجديدة: في اتجاه بلاد فارس ووسط آسيا والهند، وفي اتجاه مصر
وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا وفرنسا، وبذلك تمت السيادة على نظم التجارة
الدولية وطرقها البرية والبحرية. وصحيح ان العرب البدو وكانوا طليعة هذا
التوسع إلا أن استقرار الدولة الإسلامية لم يتم إلا بناء على إعادة الحياة
الاقتصادية الزراعية ومشاريع الري والعمران لم يتم بناء طرق التجارة وبناء
الاساطيل.

وبرغم أن دولة الخلافة وخاصة العباسية قد اقتبست الكثير من نمط الدولة
الشرقية في فارس ومقدونيا، إلا أنها أضافت عنصراً سياسياً جديداً. فقوتها كان
مصدرها موقعها الطبيعي بين سهول ووديان البحر المتوسط والصحراء قد أدى
الى توقف غارات البدو التي تقلق الممالك القديمة. ذلك لأن البدو وجدوا أنفسهم
جزء من هذه الدولة - اوهم الذين اسهموا في إنشائها بالنصيب الأوفر، وظلوا
حماة هذه الدولة مع ضم التركمان البدو أيضاً وبذلك فإن الدولة العربية عامة هي
أول وأقدم تجميع لمجوعتين بشريتين متعاونيتين بحكم أسس كل منهما: الرعاة
والزراع.

الجغرافيا السياسية

لكن هذا التكامل لم يكن قوياً لمدة طويلة وبذلك عادت المناطق النائية الى الثورات والانفصال وظهرت دول صغيرة في أوقات مختلفة.

وفي خارج الدولة الإسلامية الكبيرة الشرقية أو الأندلسية نشأت ممالك أخرى إسلامية مبنية على أسس من التركيب الاقطاعي وحياة المدن. ممالك في نطاق السفانا الأفريقي: الفنج غانا مالي ستفاى الفولاني، وممالك محلية الموسى والماندنجو والبورنه وكانم وباجرمي وواداي ودارفور، وممالك تأثرت بالهجرات والحركات السكانية وبعض التعاليم الإسلامية كالاشانتي واليوربا. وفي آسيا نشأت سلطانات عدة بعد انهيار الخلافة العباسية: سلطانات مكسر وجوا (Sula Wesi) Gowa التي أنتشرت من لمبوك وزمباوا وقلورس خلال القرن السادس عشر والسابع عشر.

سقطت خلافة بغداد أمام تيار المغول الذين انشأوا آخر دولة كبيرة قارية الشكل في العالم القديم، ورثتها في الضخامة والانتساع الدولة التركية التي نشأت على انقاض بيزنطية واحتوت العالم الإسلامي في غرب آسيا وشمال أفريقيا وحوض المتوسط. وكان نظام الدولتين المغولية والتركية قائماً على القوة العسكرية وليست لها جذور قوية في الأرض أو الناس . وبذلك تحول الترك الى حكام واداريين لحياة قبلية أو مجتمعات محلية ذات صبغات قومية قديمة. وقد أدى ذلك الى تدمير جذور الدولة العثمانية بانفصال الوحدات السياسية الذاتية الواحدة تلو الأخرى.

وفي أوروبا كان التطور السياسي مختلفاً . فعلى انقاض الدولة الرومانية بدأت إقامة الدولة على أسس القوميات بسرعة، معطياً قيمة للدولة بارتباطها بثرات حضاري سيكولوجي واقتصادي مؤسس على أرض الأسلاف والوطن

واهتمامات بتطوير الاقتصاد ونظمه. وبرغم شكل ايطاليا الجغرافي كشبه جزيرة ذات حدود واضحة إلا أنها بقيت لفترة طويلة مقسمة مجزأة. القسم الشمالي أصبح جزءاً من الإمبراطورية الجرمانية بينما القسم الجنوبي فترة طويلة تحت حكم بيزنطية. أسبانيا هي الأخرى ظلت تحت تأثير الإسلام جزئياً، وكونت مناطق العزلة الجبلية الشمالية في أستوريا وتافارا وارانجون وكاستيل (قشطاله) وليون عدة إمارات مسيحية، ولم ينجحوا في توحيد شبه الجزيرة وطرد المسلمين إلا بعد قرون، ومع ذلك انقسمت الى دولتين.

أما فرنسا فكانت اسرع الدول في تكوين دولة قومية في انتظام. فعلى عكس الدول التي أقامها البرابرة نجد قبائل دولة الفرنك (الفرنجة) تقيم روابط قوية بالأرض التي نشأت عليها. مثلاً أسرة Pepin نشأت في منطقة الميز. كذلك حافظ الفرنجة على روابط وثيقة مع الحضارة الغالية الرومانية والاقتصاد المديني في العالم الروماني. وكانت التوسعات السياسية لدولة الفرنجة غير قائمة على الغزو العسكري فقط بل مبنية على استعدادات مسبقة بواسطة بناء وحدات من الاستقرار الميروفيني Merovingianan داخل بلاد الغال. ويفسر هذا التحول السريع للفرنجة الى المسيحية التي ربطت الغالب والمحكوم معاً. ويمكن دراسة التطور السياسي للفرنجة: في البداية عند نشأة القوة الميروفينية أمنت الحكم طبقة من الفلاحين الأحرار. وفي ظل حكم الكاروليني تحولت الطبقة الحاكمة الى أرستوقراطية علمانية او دينية لها صفة ملاك الأراضي من الطبقة المتوسطة. وخلال التطور البطئ للفرنجة وضع انشقاق واضح بين الأقاليم الرومانية الصبغة مثل Noustria وبرجاند في جانب والأقاليم الجرمانية الصبغة مثل Austrasia . وظهر الاختلاف السلالي في الشئون السياسية وبوضوح في تخطيط الحدود في

الجغرافيا السياسية

الأقاليم . ففي الشرق (وسط أوروبا) ظهرت دويلات سريعة وانهيارات بينما ظلت الدولة لفترة طويلة في الغرب والشمال - وقوى بذلك عنصر سياسي أعد فرنسا لتفصل عن المانيا وايطاليا. وبين هذه القوى ظهرت دول حازمة مؤقتة مملكة برجندي والدول في الإقامات التي تصبح فيها الاختلافات القومية صريحة وجادة. ونلخص هذا بأن الجغرافيا السياسية يجب ان تدرس على ضوء التاريخ فإننا نكسب صورة مبسطة ومجردة بمقارنة الدولة بالكائن الحي الذي يولد ويعيش ويموت، وله احتياجات ضرورية . ظروف الحياة في الدول الكبرى تبعاً للمستويات المادية والخلقية للمجموعات البشرية والتنظيم العام لعلاقات الناس وحياتهم على سطح الأرض في الاوقات المختلفة. والحقيقة ان كل البشرية يمكن مقارنتها بالكائن الحي، والدولة ليست سوى وسيلة مؤقتة تتغير بتغير الظروف ، ووظيفتها في أحيان تأمين السلامة وحماية الوراثة العامة وفي أحيان أخرى المساعدة على نشر تركيب مادي او روعي تثرى التراث.

٥- الدولة الحديثة:

في الشكل المركب السياسي الاقتصادي الحالي نجد ظروفاً مختلفة تماماً عن تلك التي سارت في الماضي والعصور الوسطى. فالدولة الحديثة لديها احتياجات جديدة وطرق أخرى لتغطية هذه الاحتياجات مختلفة عما كانت عليهم الطرق في الماضي.

بعض الدول الحديثة تحتل كتلاً قارية ضخمة وتشغل مساحات شاسعة داخل حدودها بما فيها من الموارد اللازمة للأمم الكبرى. مثال ذلك الاتحاد السوفيتي والصين لقد بدأت الصين تبني نفسها في صورة موحدة في القرن الثالث

ق. م حينما بدأ اباطرة أسرة هان Han في توحيد أقاليم هوانج هو وياتجنسي كيانج وسيكبانج تحت حكمها وبذلك جمعوا في دولتهم محاصيل النطاق المعتدل (القمح) في الشمال ومنتجات النطاق المداري (الأرز والحريير والسكر) في الجنوب. وداخل الصين التي كان يحميها السور العظيم في الشمال، أخذ السكان يتزايدون عن إنتاج الأرض ويطلبون المزيد من أراضي الزراعة. وكان هذا سهل المنال في النطاق الهامشي لاستبس آسيا واخذ الصينيون يكدحون لإنشاء حقول جديدة في منغوليا الداخلية ومنشوريا وقد بلغ المهاجرين الصينيون الى منشوريا اكثر من أربعين مليوناً في السنوات الـ ٣٥ الماضية وبرغم التهديدات والنكبات التي تعرضت لها الصين إلا أنها استطاعت بطريقة أو أخرى أن تحافظ على كل أراضيها التي تمتد في مساحة تبلغ قرابه ٩,٨ مليون كم تحت حكم موحد حتى اليوم.

وحياة هذه الدولة تمثل ظاهرة غير طبيعية فهي تمتد فوق مساحات من النطاقين المعتدل والمداري، ونطاقات ممطرة وأخرى شديدة الجفاف: وتشتمل على هضاب وسهول وإنهار عريضة طويلة واودية نهريّة ضيقة ومستنقعات دلتاوية شاسعة مليئة بالغابات. وتشتمل على عدد كبير من السلالات المغولية الفرعية التي تتكلم لغات مختلفة ولكن الدولة الصينية قد بنيت على أساس واحد جمع كل هذه المتفرقات: فكرة الوحدة الحضارية. ولقد بقيت الصين حتى اليوم مجتمعاً زراعياً شاسعاً ريفياً بكل معنى الكلمة - شديد المحافظة وأحسن مثال لذلك ان الكتابة الصينية - التي ترمز الى الشيء وليس الى الكلمة - قد ساعدت السكان ان يتبادلوا اكثر الأفكار تجريداً وحساسية واعمق المعاني وأن يقرأوا نفس الكتاب دون أن يستطيعوا فهم لغة بعضهم المتطوقة.

الجغرافيا السياسية

هذا الترابط الغريب قد قوى أكثر وأكثر بعد ١٩٤٩ نتيجة وصول الحزب الشيوعي الى حكم، الذي كان يحلم بخلق دولة (ديكتاتورية) جماعية يمكن ان يوجه فيها نشاط كل الناس من قوى مركزية. ولكي ينفذ هذا البرنامج حصل الحزب على كل الصناعات الكبرى لكي يتحكم في الإنتاج ويعطي العمالة للناس. وتنتج الصين كميات ضخمة من المحاصيل الزراعية: فهي اكبر منتج للأرز في العالم وأول وثاني دول العالم في إنتاج القمح، ومع ذلك تكاد تكفي الإستهلاك الداخلي لسكانها الذين يصلون الى حوالي مليار ومئة وخمسون وسبعون مليون نسمة . والى جانب إنتاج عال للقطن والحرير تمتلك الصين بعض عناصر الصناعة الكبيرة وعلى الأخص مواردها الهائلة من الفحم الذي لم يكد يمس بعد (إنتاج ١٩٥٨ كان ١٥٠ مليون طن - ارتفع الى ٩٩٠ عام ١٩٩٠).

اما الاتحاد السوفيتي فقد نشأ عن ضم عدة إمارات في النطاق الغابي من وسط روسيا وأصبح يوماً ما أضخم دولة في العالم مساحة تمتد كالقارة من البلطيق الى الباسيفيك ومن البحر الأسود الى المحيط الشمالي، في مساحة تزيد قليلاً عن ٢ مليون كم^٢. (منها ٦ مليون كم^٢ تدرأ وغابات) ويحتوي على ٢٨٠ مليوناً من الناس من سلالات عدة يتكلمون ١٤٠ لغة رسمية. يكون الروس ٥٨% من السكان. والاتحاد السوفيتي كان سياسياً يتكون من اتحاد عدد من الجمهوريات والجمهوريات الذاتية في داخلها يصبح الناس احراراً في الإبقاء على لغتهم وتقاليدهم وطرق حياتهم. والرابطة التي توحدهم هم ممثلوا الحزب " الوطني الشيوعي الذي يرأس كل الحكومات المحلية وعضو في الهيئة المركزية في موسكو.

ومنذ عام ١٩٢٥ أخذت الدولة على عاتقها التعرف على مساحتها الشاسعة ومواردها واستغلالها. وقد وجدت في سيبيريا أراض جيدة لزراعة الحبوب والقطن، ومراعي لتربية الماشية ومناجم كبيرة للذهب والحديد والفحم والبتترول ومعادن أخرى عديدة والاتحاد السوفيتي سابقاً وأحد من أكبر أثنتين من إنتاج الفحم والمعادن الحديدية وثالثة دول العالم في الألمونيوم والثالثة أو الرابعة في إنتاج البترول وهكذا تمتلك من الموارد ما يمكنها من الانعزال عن العالم إذا رغبت في ذلك. ولا تزال التجارة السوفيتية محدودة، وتستهلك إنتاجها من القمح الذي كان الصادر الأول في العهد القيصري، وتصنع منسوجاتها من مواردها المحلية. وكانت لفترة مستوردة للألات ولكنها اليوم تمتلك صناعة معدنية قوية. يمكنها ان تغطي احتياجات من الجرارات الزراعية والقاطرات والقضبان الحديدية والطائرات والسيارات، وبدأت تجد لها سوقاً لبعض هذه المنتجات الصناعية. وتعتمد الدولة على قوتها الاقتصادية لتحسن تجارتها الدولية أكثر من محاولة مد نفوذها السياسي.

ولقد أدى انشاء الدول الشيوعية (جمهورية الشعب الديمقراطية) في أوروبا الشرقية والصين الى تسهيل التبادل التجاري السوفيتي مع هذا الجزء من العالم. ويمكنها ان تحصل على الفحم (بولندا) والبتترول (رومانيا وهنغاريا) والمصنوعات (تشيكوسلوفاكيا) ونجد سوقاً لمنتجاتها الحديدية والصلب في الصين ولو كانت قد استطاعت ان تجذب الصين الى اتحادها لكنا قد شهدنا أكبر واقوى دولة قارية في التاريخ وقد كان نموذج يوجسلافيا دليل على أن بالإمكان إتباع المبادئ الشيوعية دون الاندماج في نفوذ الاتحاد السوفيتي الاقتصادي. ولقد قلت الروابط الاقتصادية الملزمة بين الاتحاد والدول الأوربية الشرقية في السنوات

الجغرافيا السياسية

الأخيرة، كما ان الصين تتقدم بخطى هائلة نحو التصنع والإنتاج الصناعي. ويمكنها ان تنافس الروس في سوق المشرق الأقصى بسهولة - وهو بذلك يضع حداً للتوسع الروسي.

وتعطينا الولايات المتحدة نموذجاً آخر للدول الاتحادية وتوسعها. فحتى ١٧٩٠ كانت هناك الولايات الـ ١٣ التي استقلت عن بريطانيا، وكلها على الساحل الشرقي يحددها غرباً سلسلة الابلاش ووادي اوهايو ثم تتوسع تدريجاً فوصلت الى المسيسيبي في ٣٠ سنة، ومن ثم الى الباسيفيك في ٦٠ سنة اخرى وقد تم ذلك بخلق ٣٥ ولاية جديدة تحدها حدود هندسية، سبعة منهم كانت أجزاء من المكسيك وقد ظلت الدولة تتكون من ٤٨ ولاية حتى ١٩٤٥ حين ضمت هاواي والسكا. وهكذا نجد الدولة تشغل رقعة تبلغ مساحتها ٧,٨ مليون كم ٢ منها أكثر من خمسة ملايين كم ٢ في صورة كتلة أرضية متصلة ويشغلها أكثر من مائتي وخمسين شخص معظمهم نتيجة تاريخ طويل (نسبياً) من الهجرة المفتوحة من الدول الأوروبية بين ١٨٨٠ و ١٩١٤ قاموا بعمليات الاستيطان الهائل الزراعي الرعوي والصناعي ونتيجة لهذا تنصدر الولايات المتحدة العالم في معظم أشكال الإنتاج: الفحم الحديد والبترول النحاس والقطن والحبوب وكميات كبيرة من اللحوم والألبان والسكر والفواكة. وقد سمحت هذه الموارد الضخمة لأن تعتمد الدولة على نفسها وبدون تفكير في الاقتصاد في ثروتها الهائلة. وحتى ١٨٩٠ كانت الدولة منكبة على أمورها لا تعنيها أحداث العالم الخارجية كثيراً بإستثناء منع أوروبا من الحصول على مستعمرات أو نفوذ اقتصادي في القارة الأمريكية.

لكن في الخمسين سنة الماضية أصبحت أمريكا دولة صناعية كبيرة وكن عليها أن تنظر في الخارج الى الأسواق، كما كان عليهم أن يبحثوا في الخارج عن عدد من الخامات والمواد الأولية مثل المطاط والقصدير والبتروول. وقد أدى هذا الى اتجاه لتدعيم روابطهم التجارية مع مناطق الكثافة السكانية والأسواق الكبيرة في الشرق الآسوي، فضلاً عن أمريكا اللاتينية غير الصناعية لكن مستوى حياتها المدنية تؤهلها لأن تصبح سوقاً رائجة للمصنوعات الأمريكية.

وأدت هذه الإتجاهات الى تأمين مركز وخطوط التجارة مع أمريكا الجنوبية. أشترت جزءاً من الدانمرك في الأنثيل وحفرت قناة بنما على أرض تنازلت عنها جمهورية بنما. وقد ساعدت هذه القناة الأمريكيين على ان يفرضوا سيادتهم واحتكارهم على التجارة التي كانت بريطانيا تحتكرها مع كولمبيا واكوادور وبيرو وشيلي. تضاعفت تجارة أمريكا الشمالية مع أمريكا الجنوبية خمس مرات خلال ربع القرن الماضي واستثمرت البنوك الأمريكية رؤوس أموال ضخمة في المزارع الاحتكارية (بن - كاكاو - فواكه) والمناجم والمصانع والسكك الحديدية. وشبكة الطيران الأمريكية كثيفة، واحتكارية حول أمريكا الجنوبية.

ولقد اقترحت أمريكا أكثر من مرة دمج كل دول الأمريكيتين في اتحاد اقتصادي. ومثل هذا يؤدي الى إنشاء اتحاد أمريكي هائل تكمل فيه أمريكا الجنوبية بإنتاجها المداري والحيواني والزراعي التكامل الاقتصادي الأمريكي المعتمد على أشكال الإنتاج الأرضية في الأقاليم المعتدلة + مركز الثقل الصناعي فيها وبذلك فإن هذا التكامل يخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية أكثر من غيره.

الجغرافيا السياسية

أما الارتباطات السياسية الكبيرة كالكمنولث والكومينيثيه فإنهما قد حلا محل الإمبراطورية الاستعمارية الأوروبية. وفي نهاية ق ١٩ كانت المستعمرات وأصحابها تكون ٤٢% من مساحة الأرض ٣٩% من سكانها (٢٢ مليون ميل ٢ و ٨٥٠ مليون شخص). ونظام إمبراطورية الإستعمار تختلف كثيراً عن الدول القارية الكبرى ، الصين ، روسيا، الولايات المتحدة، إذ إنه كان يضم أراضي في أية أحجام من ميناء واحد (جبل طارق - عدن) الى قارات بأكملها (استراليا)، وكانت المستعمرات مبعثرة في كل قارات العالم وتبتعد أية مسافات عن الدولة صاحبة المستعمرات وكانت هذه الممتلكات تنقسم الى نوعين:

١- النوع الاستيطاني - الذي يستوطن فيه مهاجرين من أصل أوروبي كاستراليا وكندا أو جنوب أفريقيا.

٢- النوع الاستغلالي: الذي يسكنه شعوبه الأصلية ويدار استغلال موارده وسكانه من أصل الدولة الأصلية مثل الهند وكانت أكبر وأغنى للمستعمرات في العالم هي تلك التابعة لبريطانيا وفرنسا وهولندا، وكانت تشترك في صفة واحدة هي أن المستعمرات كانوا أكبر بكثير من الدولة صاحبة المستعمرات، وتركزت المستعمرات الفرنسية في أفريقيا والهولندية في آسيا والإنجليزية انتشرت في كل القارات. وقد تقسمت هذه الإمبراطوريات فيما بعد بواسطة الثورات الوطنية وبوصول بعض المستعمرات المستوطنة الى مرحلة الدومنيون مثل كندا وجنوب أفريقيا واستراليا. ولقد تطور الكومنولث من هذه التحولات التي أحاطت بكل المستعمرات وكانت الرابطة البحرية هي التي اعتمدت عليها بريطانيا في ضم هذه الرابطة، خطوط بحرية منتظمة، قواعد استراتيجية في الجزر أو المضائق، محطات للبرق والفحم. وتنقسم هذه الرابطة سياسياً الى

خمس أقاليم دومنيون استقلت فيما بعد الى دول ذات سيادة، ودول ذاتية الحكم كاتحاد ماليزيا وسيرلانكا، ومستعمرات تحت الإدارة البريطانية المباشرة. ولقب ملك بريطانيا (تتازل عن لقب إمبراطور الهند) لم يكن معترفاً به في كل دول الكومنولث، وهي فعلاً رابطة حرة بين دول ذات سيادة ويعقد في لندن او أي مدينة كبرى اجتماعات دورية يحضرها ممثلوا دول الكومنولث ويرأسها وأحد من رؤساء الوزارات، وذلك لدراسات المشكلات الخاصة بالدفاع والتراث المشترك.

ومنذ ١٩٥٨ تحول الاتحاد الفرنسي الى الرابطة الفرنسية. وفيما قبل الحرب كانت الإمبراطورية الفرنسية تشتمل على عدد من المحميات دول وطنية احتفظت بإشكال الحكم فيها، لكن يسيطر عليها المقيم الفرنسي، مثل تونس والمغرب وكمبوديا ولاوس . وقد تحولت هذه المحميات بشيء من السهولة الى دول مستقلة مع الاحتفاظ بروابط قوية ثقافية واقتصادية مع فرنسا. وكانت هناك أجزاء أخرى من الإمبراطورية الفرنسية في صور مختلفة سياسياً. بعضها أصبح أجزاء من محافظات فرنسا عبر البحار، سكانها لهم نفس حقوق الفرنسيين، وبعضها كان يصطبغ بالحكم الذاتي في درجات مختلفة. وإيا كان الشكل السابق فكل هذه الأقاليم قد اختارت الانضمام الى الرابطة الفرنسية باستثناء غينيا التي انفصلت. وتتص لوائح الرابطة على أن رئيس الجمهورية الفرنسية هو أيضاً رئيس الرابطة وإنشاء مجلس منتخب دائم للرابطة مقره باريس، بينما تعقد مؤتمرات دورية مشابهة لمؤتمرات دول الكومنولث في إحدى عواصم الرابطة ويحضره رؤساء وزارات الدول أو ممثليهم.

ويرى بعض الكتاب ان الرابطة الإنجليزية او الفرنسية كانت حلاً موقفاً جمعت بين الرغبة في الاستقلال من جانب المستعمرات والإبقاء على العلاقات الوثيقة الاقتصادية والسياسة. وبهذا نجد فارقاً بين تقطع اوصال الإمبراطوريات القديمة والحديثة. ويجب ان نضيف الى ذلك ان علاقات العالم بعد الحرب الثانية و ظهور قوى جديدة في الإتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة وادوارها في العلاقات الدولية قد ساعدت على سرعة استقلال المستعمرات + تطورها الاقتصادية الذاتي + رغبة بريطانيا وفرنسا في الإبقاء بصورة أو أخرى على حمايتها لهذه الدول الجديدة ومعظمها دول متخلفة ونامية.

وعلى العموم فإن مجالات النفوذ الاقتصادية في الدول الحديثة لم يعد قاصراً على العلاقات القومية الضيقة، بل تعداه في غالب الأحوال الى علاقات أبعد من الحدود السياسية للدول الأم وللمستعمراتها. وفي وقتنا الحاضر تسيطر المصالح الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية على الحياة السياسية للدولة او الاتحادات الدولية. ولم يعد من المستطاع ضم أراضي جديدة للحصول على ثرواتها حيث أن التوسع يجلب منافع أكثر ومشاكل أقل من الغزو السياسي والعسكري. ويسهل هذا التوسع الاقتصادي اتجاه كل إشكال الصناعة في الدول الحديثة الى فرض قواها الاحتكارية على سلع معينة مع استمرار رقابتها وتحكمها على الخامات الأساسية لهذه السلع وعلى وسائل إنتاجها تصنيعاً، وأخيراً هيمنتها وسيطرتها على السوق.

وعلى هذا الشكل تنشأ الكارتلات والاحتكارات الاقتصادية التي تجمع في يديها السيطرة ورأس المال اللذان هما في أغلب الأحيان أعلى من سلطان الدولة. مثلاً واحدة من أكبر الاحتكارات الدولية هي هيئة الصلب الأمريكية Steel Corportion تجمع كل وسائل إنتاج الصلب: حقول الفحم - مناجم الحديد - مصانع الكول - افران صهر الحديد - معامل الدرفله - معامل صنع الأنابيب + خطوط حديدية وقنوات ومواني خاصة بحرية ونهرية. تستخرج ٤٦% من خام الحديد الأمريكي، تضع ٣٨% من الحديد الزهر، و ٤٠% من الصلب الأمريكي.

ويجد الإنسان احتكارات أخرى كبيرة في شتى المجالات الصناعية والاقتصادية . في مجال إنتاج البترول وتصنيعه نجد شل (رويال داتش) (انجلو داتش) وستاندرد (اريكر) تمتلك حقول بترول في كل ارجاء العالم وشبكة من الأنابيب واساطيل من الناقلات. وفي مجال الإنتاج تحتكر المجموعات الأمريكية ٧٠% وشل ١٨% وتمتلك شركة فورد للسيارات مصانع للسيارات في دول عديدة خارج امريكا بالإضافة الى امتلاكها مزارع مطاط في أمريكا الجنوبية وأفريقيا الغربية. وتمتلك شركة الفواكه المتحدة الأمريكية مزارع ضخمة من الأناناس والمواالح والموز في بيرو، اكوادور ، فنزويلا ، جزر الهند الغربية، امريكا الوسطى وتسيطر باسطولها وشبكاتها التلغرافية على امريكا الوسطى كلها.

لا يوجد في العالم جزء بعيد عن نفوذ الأعمال الاحتكارية التجارية. وتملك الدول الصناعية كل تسهيلات انشاء المصانع والمواني والسكك الحديدية في البلاد النامية، ويمكنها ان تبيع وتشتري وتصنع السلع تحت الظروف المناسبة

الجغرافيا السياسية

لها. مثلاً أنشأت ستاندر د عدة معامل تكرير ضخمة في فرنسا، بينما أنشأت فورد مصانعها في ضواحي لندن وباريس.

وحتى الحرب العالمية الأولى كانت الدول الكبرى تتنافس في إنشاء السكك الحديدية في الدولة العثمانية (المانيا وبريطانيا وفرنسا) وفي الصين (اليابان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) وفي منشوريا (روسيا واليابان). واليوم نجد البنوك الكبرى في أمريكا هي التي تمول شركات الطيران في كافة دول أمريكا الجنوبية.

وقد أدت هذه الاحتكارات والمصالح الى ربط الدول المختلفة وتجميع ميولها وأهدافها (رغم أنها في أحيان) في طريق واتجاه موحد. وبدلاً من المنافسة نجد التعاون والعمل المشترك بين الدول في استغلال موارد معينة وقد أصبحت الدول شديدة الاعتماد على بعضها بهذه الطريقة لدرجة ان أي حرب بينها ستكون مدمرة المنتصر أكثر من المهزوم.

وبرغم ذلك فإن تجميع الموارد على المستوى العالمي لم تصل اليه بعد ولا يزال التجميع قاصر على عدة كتل اقتصادية ذات إرتباطات وثقل سياسي وإقليمي الى حد بعيد. مثل ذلك كتلة البنلوكس Benelux الذي يربط بلجيكا هولندا لكسمبورج، او منظمة التعاون الاقتصادية الأوربي Econ Organization for Europ Cooperation D. E. E C ومجتمع الفحم والصلب الأوروبي European Coal and Stell conumusuty E.C. S.C ومجموعة دول السوق الأوربية. الذي يتكون من فرنسا وإيطاليا والمانيا

ولكسمبورج وهولندا وبريطانيا والدانمرك، قد سعت الى توسع التعاون الاقتصادي الى ما وراء الصناعات المعدنية: الى النقل والتجارة العامة بواسطة السوق المشتركة.

ويمتد التعاون الاقتصادي الدولي الى افاق أخرى غير الجوانب الاقتصادية مثلاً من أجل التقدم في عمليات الطرق الحديدية نجد مجموعات الاتحاد الدولي للسكك الحديدية (٤٨ مجموعة تنتمي الى ٣٧ دولة في أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا، وكذلك نجد اكسبريس عبر أوروبا T. E. E ينظم النقل السريع عبر حدود ثمانية دول أوروبية من اوسلو في الشمال الى جنوا وروما في الجنوب. ويمتد التعاون الدولي الى النقل الجوي حيث نجد رابطة النقل الجوي الدولي Int Air Traffic Assoc والمنظمة الدولية للطيران المدني Int Org. Civil Aviation ولهما لوائحهما التي تلتزم بها ٦٤ دولة.

وتعكس هذه التنظيمات الدولية، على المستوى الاقتصادي، المجهودات المبذولة على المستوى السياسي للأمم المتحدة وهي في حد ذاتها محاولات لإنشاء برلمان فوق القومية.

وبينما يؤكد الساسة والاقتصاديون ان الدول التي تنتمي الى هذه المؤسسات الدولية تفقد بعض حقوق سيادتها، إلا أن مثل هذا يجب ألا يخيف الدول من فقدانها استقلالها او وحدتها القومية. وقد قال أحد الجغرافيين الإنجليز - مع قليل من الفكاهة ان المدن يمكن ان تتشابه في نظم انارتها ووسائل النقل الداخلي فيها واشكال الخدمات، ولكن لن يؤدي ذلك الى ان يرتدي سكانها اللباس ويأكلون نفس الطعام ويستمتعون بنفس أشكال الترفيه.

الباب الثالث

السكان في الجغرافيا السياسية

الفصل الأول : تاريخ السكان

الفصل الثاني: نمو السكان في العصر الحديث ومبدأ

مالتوس

الفصل الثالث : السكان حضاريا وديموغرافيا

الفصل الأول

تاريخ السكان

أهل الأرض فيما قبل التاريخ:

سكان الأرض الحاليين ينتمون الى إنسان يعرف علمياً باسم (الإنسان العاقل Homo- Sapiens) ظهر منذ نحو ٢٥ او ٣٠ الف سنة على الأرجح وقد سبق هذا الإنسان أنواع شبه بشرية من صفاتها عدم اعتدال القامة وسمك عظام الجمجمة وصغر حجم المخ وكبر الأسنان وبروز عظام الوجه واختفاء الذقن وانحدار الجبهة وميل الرأس الى الأمام. وأقدم هذه الأنواع ما عرف باسم إنسان جاوه القرد Pithecanthropus Erectus ظهر في أوائل عصر البليستوسين، وعاش في العراء معتمداً على ما يلتقطه من نباتات.

ومن المرجح انه كان يخرج أصواتاً للتعبير عن انفعالاته ولم يعرف استخدام النار. وتبعه في طريق التطور أنواع بشرية أخرى أهمها (إنسان هيدلبرج Homo-Heidelbergensis او الإنسان القديم Palaeanthropus الذي عاش في أوربا خلال فترة رس - فورم R-V غير الجليدية وفي مناخ يشبه المناخ السوداني في شمال وجنوب غربي آسيا في خلال ما يقرب من نصف مليون سنة. انتشر هذا الإنسان في جهات واسعة الى الجنوب من خط يمتد من انجلترا الى شمال الهند وصنع آلات من الصوان والحجر تنتمي الى صناعتين هما الصناعة الأبيفيلية وهي الأقدم Abbevillian والصناعة الأشولية Acheulian وهي الأحدث. كلتا الصناعتين تميزيا بفأس يدوية صوانية مشظاظ

من الجانبين استخدمت في أعراض عدة. ولقد صاحب هاتين الصناعتين سميت بالكلاكتونية Clactonian وفيها تركز الاهتمام على الشظايا أكثر من الفؤوس اليدوية. وقد أوضحت الحفريات أنه اعتمد في غذائه على ما كان يلتقطه من النباتات والحشرات والحيوانات الصغيرة ويعيش قرب مجاري المياه في العراء أو في الكهوف حسبما يسمح المناخ. أما أعداده على سطح الأرض فكانت متواضعة وكثافة بالتالي شديدة الإنخفاض المناخ. أما أعداده على سطح الأرض فكانت متواضعة وكثافته بالتالي شديدة الإنخفاض. ففي ضوء الدراسات الإنثربولوجية المقارنة كانت كثافته شخصاً في كل بضعة عشرات وربما مئات من الكيلومترات المربعة. ويحلول العصر الحجري القديم الأوسط الذي اتفق مع دور فورم الجليدي (منذ نحو ٤٠ ألف سنة ق. م) انتشر في جهات كثيرة من العالم مخلوق بشري آخر غير عاقل هو إنسان نياندر Homo- Neandertalenis التجأ الى الكهوف والمغارات في المناطق الشمالية الباردة ولكن على مقربة من المجاري المائية. وعاش أغلب حياته في العراء على المدرجات النهرية في المناطق الدفيئة في الجنوب. وتمكن من صنع آلات مختلفة من الشظايا الصوانية والعظام تنتمي الى صناعتين واسعتي الانتشار في أوروبا وأفريقية هما الصناعة الموستيرية Mousterian والصناعة الفلواظية Levalloisia. وفي هذه المرحلة الحضارية بدأ الإنسان النياندري يحتال لصيد الحيوانات الكبيرة خاصة وأنه عرف كيف يستخدم النار. ولكن أعداده في المعمور كانت قليلة وكثافته ربما لم تزد على كثافة الإنسان القديم. ومهما يكن من أمر هذا المخلوق فإنه لم يعمر على الأرض طويلاً فقد اختفى بعد نحو عشرة آلاف سنة منذ ظهر ليحل محله (الإنسان العاقل Homo- Sapeins).

ومنذ ظهور هذا الإنسان وهو جاد في غزو آفاق الأرض المختلفة. فقد انتشر من موطنه الاول - أيا كان هذا الوطن - الى كل بقاع العالم القديم وجَد في هجرته حتى بلغ العالم الجديد ربما عن طريق مضيق برنج ومن شواطئ الصين عبر المحيط. في هذه الأوطان الجديدة عاش الإنسان في جماعات صغيرة رحلاً طويلاً من الزمن (يقدر بنحو ٢٠ ألف سنة) على الجمع والالتقاط والصيد. ويصنع آلات حجرية متنوعة تتباين فيما بينها تبعاً لتباين الأقاليم والنشأة. فلما حدثت الثورة الحضارية في العصر الحجري الحديث (بدأ منذ ٨٥٠٠ ق. م) على أثر اهتداء الإنسان الى استئناس الحيوان والزراعة فاض الغذاء خاصة في الشقوق الأوسط وأصبح أكثر ضماناً فزاد سكان الأرض وارتفعت الكثافة السكانية نسبياً حيثما وجد زراع. وقد سمح هذا الفائض الغذائي بعد حين خاصة في وديان انهار النيل ودجلة والفرات والسند بان يقوم أفراد من المجتمع باعمال أخرى غير طلب الغذاء. ومن هنا كانت بداية ظهور الحياة المدنية أو بداية الثورة المدنية كما يقول ج. شيلد G. Childe فتحوّلت قرى ضيئلة الى مدن اولية زادت سكاناً وغنى على مر الزمن. وتقدم الإنسان خطوة أخرى في سبيل استغلال موارد الأرض عندما دخل المعدن الى حياته، وكان من أثر ذلك زيادة فائض الغذاء وزيادة السكان موة أخرى. بل ان زيادة الفائض كان مقدمة لتبادل المنافع وقيام التجارة بين الأقاليم المختلفة. وواقع الأمر ان مراحل نمو السكان في الماضي كانت متصلة أو ثق الصلة بمراحل التقدم التقني وباطراد نجاح الإنسان في استغلال موارد الطبيعة مما ادى الى إنتاج كميات أكبر من الغذاء وهذا ما يعنيه سور G. Sauer حين يقول:

“ The history of human populations is a succession of higher and higher and higher levels, each rise to a new level being brought about by discovery of more food, either through occupation of new territory or through increase in food producing skill. The act of expansion into new habitats also stimulated food were therefore likely to generate a sustained growth potential and expansiveness”

السلالات البشرية:

وقد بدأت الجماعات البشرية تتباين في صفاتها الجسدية عندما ارتفعتا قليلاً في سلم الحضارة في نهاية العصر الحجري القديم. ولربما ساعدت العزلة ليس من السهل أن نكتب في النواحي الديمغرافية لهؤلاء السكان القدماء وذلك لقلّة ما تحت أيدينا من أدلة. ولمن يمكن بالنظر في أحوال السكان البدائيين في الوقت الحاضر أن نقول بأن متوسط عمر الفرد كان ٢٧ عاماً وأنه نادراً ما جاوز أحد سن الخمسين وأن النساء كن يمتن في سن مبكرة بالنسبة للرجال كما كانت الأسرة صغيرة نظراً لكثرة وفيات الأطفال إذ قدرت بنحو ٢٢٠ في الألف. الجغرافية الطويلة التي عاشت فيها تلك المجتمعات القديمة وكذلك علم الطفرة على ظهور اختلافات جسمية تميز أفرادها بعضهم عن بعض. وعلى الرغم من ازدياد اختلاط السلالات البشرية في العصر الحديث فستظل توجد ولمدة طويلة مجموعات ضخمة من البشر (سلالات) لها صفات جسمانية وخاصة وسائدة وتعيش في أقاليم معينة. فتوجد اليوم السلالة الزنجية ذات البشرة السوداء والشعر المفلفل والشفاه الغليظة والأنف الأفطس والفك البارز وهي تسكن إفريقيا وجزر المحيط الهادي ولكن مواطنها غير طيبة ولا جذابة لذلك فاختلاطها ببقية

الجغرافيا السياسية

السلالات الرئيسية كان على الأرجح بطيئاً جداً طوال التاريخ. ثم هناك السلالة المغولية ذات البشرة المائلة الى الاصفرار والشعر المستقيم والوجنات البارزة وطنها الأصلي في شرق آسيا ولكن دماؤها تسربت نحو الغرب عبر سيبيريا ونحو الجنوب الغربي والجنوب داخل قلب القارة ومن ثم الى الملايو وهناك امتزجت بدماء غريبه. ومن الوطن الأصلي خرجت جماعات مهاجرة من المغول ربما أدكن لوناً متجهة برأ نحو مضيق برنج او بحراً عبر المحيط الهادئ الى أمريكا في العصر الحجري القديم. وانتشرت بمرور القرون في العالم الجديد وظلت لها السيادة في عالمها هذا حتى وصل الأوروبيون. وفي نطاق عريض من الأرض يمتد من أوروبا وشمال أفريقية نحو الجنوب الشرقي عبر الشرق الأوسط والهند منتهياً في استراليا تعيش سلالة رئيسية ثالثة هي السلالة القوقازية. وتمتاز الشعوب القوقازية بشعرها المموج او المجعد وعيونها ذات الالوان الزرقاء والعسلية والسوداء وبشرتها بظلالها من اللونين الأبيض والأسمر: الأبيض في الأقاليم المعتدلة والأسمر في الأقاليم المدارية ودون المدارية.

السكان في بعض فترات التاريخ

محاولات الكشف عن التطور العددي لسكان العالم أو لسكان قطر من الأقطار خلال التاريخ متعددة. وقد استندت هذه المحاولات الى المعلومات المتناثرة في كتب التاريخ والمؤلفات الأثرية والدراسات السكانية والانثربولوجيا الاجتماعية.

ومنها محاولة تقدير عدد سكان القارات المختلفة في أوائل العهد المسيحي وطبقاً لهذا التقدير فقد سكن أوروبا ما يزيد على ٣٤ مليون نسمة وكانت آسيا أكثر

القارات سكاناً فقد عاش فيها ما يقرب من ٣٧ مليون نسمة أما إفريقية فلم تكن أقل في عدد سكانها من اوربا فقد عاش فيها ما يقرب من ٣٠ مليون نسمة تركز أكثر من نصفهم في الإجزاء الشمالية. فعاش في مصر ٨ ملايين وفي بلاد المغرب ٦ ملايين وفي برقه ٥ ملايين. وفي الوقت الذي كان يسكن العالم القديم عشرات الملايين من البشر لم يكن يسكن العالم الجديد وأستراليا وجزر المحيط الهادي الا بضعة ملايين يعيش معظمهم في أمريكا الوسطى والجنوبية. ولا نكون بعيدين عن الصواب إذا قلنا ان المجموع الكلي لسكان العالم في أوائل العصر المسيحي كان يتراوح بين ٢١٠، ٢٥٠ مليون نسمة. وليس تحت أيدينا معلومات ذات قيمة عن تطور سكان العالم بعد ذلك حتى منتصف القرن السابع عشر. وكل الذي نستطيع ان نذكره ان عدد سكان اوروبا أنخفض في القرن السادس الى ٢٠ مليون نسمة وفي الألف سنة اللاحقة كان نمو سكان اوروبا بطيئاً جداً بل ربما توقف بسبب الحروب وانتشار الأوبئة والمجاعات. لذلك لم يزد عدد سكان القارة عن ١٠٠ مليون نسمة سنة ١٦٥٠^١ ويبدو أن نمو سكان العالم الجديد ايضاً كان بطيئاً ربما بنسبة أقل من ١% في السنة خلال تلك الفترة الطويلة. فعند اكتشاف كولمبس لأمريكا في أواخر القرن الخامس عشر لم يكن فيها إلا نحو ١٠ ملايين نسمة.

وقد درس بنت M. Bennett التطور العددي لسكان العالم منذ سنة ١٠٠٠ م حتى ١٩٥٢. وخرج بالنتائج الآتية:

١- تضاعف عدد سكان العالم ٨ مرات ونصف مرة خلال ٩٥٠ سنة

١ - يمثل عام ١٦٥٠م السنة التي تفصل بين عهدين في تاريخ السكان: عهد الزيادة البطيئة فيما سبقها من قرون وعهد الزيادة السريعة فيما لحقها من قرون.

الجغرافيا السياسية

- ٢- كان عدد سكان العالم في سنة ١٠٠٠م ما يقرب من ٢٧٥ مليون نسمة أو أقل من نصف عدد سكان أوروبا في سنة ١٩٥٠.
- ٣- لم يزد السكان في القرن الرابع عشر بل نقصوا
- ٤- في النصف الأول من هذا القرن زاد سكان العالم بحوالي ٨٠٠ مليون نسمة. وهذا العدد يربو على مقدار الزيادة في الفترة بين ١٠٠٠-١٨٠٠م. بيد أن نسبة الزيادة كانت تختلف من مكان الى آخر.
- ٥- كان توزيع السكان حسب الحرفة كما يلي ٥٥% زراع مستقرون، ١٥% زراع متنقلون، ١٠% رعاة، ١٠% صيادون وملتقطون للغذاء، ١٠% يعيشون في المدن ويمارسون الصناعة والتجارة والخدمات الأخرى.
- من هذا يتبين أن زيادة السكان الطبيعية كانت منخفضة جداً قبل ١٩٥٠ إذ ربما لم تزد على ١/٥ في السنة. وتختلف الآراء حول ببطء زيادة السكان فـرأي يعزو ذلك الى انخفاض نسبة المواليد والرأي الثاني يؤكد انه يكمن في كثرة الوفيات. وانخفاض نسبة المواليد عند أصحاب الرأي الأول ترجع الى ما كان سائداً من تقاليد وعادات ومعتقدات. فقلة معاشر الزوجة واستباحه الرق والإجهاض وتحريم الزواج من فردين لأسباب دينية او اجتماعية وتأجيل سن الزواج او العزوف عنه كليه تؤدي الى قلة المواليد وبالتالي انخفاض نسبة الزيادة السكانية. ومن ناحية أخرى يرى أصحاب الرأي الثاني أن الأوبئة والأمراض المتوطنة والمجاعات والحروب والكوارث الطبيعية وواد البنين والبنات وما ينجم عنها من هلاك للأنفس أهم من المعتقدات والتقاليد في تفسير بطء زيادة السكان في العصور وما قبلها. والرأي الذي نقبله هو ان هذه العوامل مجتمعة كانت مسئولة عن بطء زيادة السكان وإن كان بعضها زاد أثره في مكان وفي قرن عن

آخر. فوآء البنين والبنات مثلاً حرم بعد ظهور السميحية والإسلام ولم يكن افناء الحروب للجماعات والجوش على درجة واحدة طوال التاريخ وفي جهات الأرض المختلفة كذلك أباح الإسلام تعدد الزوجات وفي نفس الوقت حرم الإجهاض.

الفصل الثاني

نمو سكان العالم في العصر الحديث ومبدأ مالتوس

أخذ عدد سكان العالم في الزيادة منذ أواسط القرن السابع عشر بيد أن هذه الزيادة اتسمت بالبطء النسبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وبالسريعة العظيمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ولكنه يجب أن نميز بين النمو الذي يرجع أساساً إلى الزيادة الطبيعية والنمو الذي يرجع إلى اشتداد تيار الهجرة الوافدة. ويمكن القول أن نمو سكان العالم القديم كان بسبب تيار الهجرة الوافدة. ويمكن القول أن نمو سكان العالم القديم كان بسبب زيادة طبيعية بينما يرجع نمو سكان العالم الجديد واستراليا إلى الهجرة الوافدة في الدرجة الأولى. والتي لم تشتد إلا في القرن التاسع عشر الفترة ويتضح كل ذلك من الجدول رقم التالي الذي يبين تقديرات سكان العالم بالمليون في الفترة بين ١٦٥٠-٢٠٠٠. جدول رقم (٤)

الفترة	١٦٥٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٤٠	١٩٥٠	٢٠٠٠
أمريكا الشمالية	١	١	١	٦	٢٦	٨١	١٤٣	١٦٦	٢٨٥
أمريكا الوسطى	٦	٦	٥	١٠	١٢	٢٥	٤٢	٥١	٢٠٠
أمريكا الجنوبية	٦	٦	٦	٩	٢٠	٣٨	٨٩	١١١	٢٦٤
أوروبا	١٠٠	١١٠	١٤٠	١٨٧	٢٢٦	٤٠١	٥٤٣	٥٥٩	٦٠٨
آسيا	٣٣٠	٤٠٠	٤٧٥	٦٠٢	٧٤٩	٩٣٧	١١٨٦	١٣٠٢	٢,٤٢١
أفريقيا	١٠٠	٩٨	٩٥	٩٠	٩٥	١٢٠	١٥٧	١٩٨	٢٧٥,٠
الأوقيانوسية	٢	٢	٢	٢	٢	٦	١١	١٣	٢٥,٠
مجموعة سكان العالم	٥٤٥	٦٢٣	٧٢٤	٩٠٦	١١٣٠	١٦٠٨	٢١٧١	٢٤٠٠	٥,٧٠٢
نسبة الزيادة في ٥٠ سنة	%١٦,٨	%١٦,٨	%٢٤,٤	%٢٩,٢	%٢٩,٢	%٢٩,٢	%٢٧,٣	%٥٣,٩	

وبذلك نجد أن عدد سكان العالم تضاعف في النصف الثاني من القرن العشرين بما يزيد عن الضعف وذلك نتيجة لتقدم التكنولوجيا والرفاه والتطور وتقدم العلم وقله معدلات الوفيات وزيادة نسبة المواليد وخاصة في قارة آسيا التي يسكنها ما يزيد عن ثلثي سكان العالم.

وإذا تمعنا في الأرقام ابتداء من سنة ١٨٠٠ سنجد ان سكان العالم كانوا
زيادة مطردة وأن عددهم تضاعف بما يقرب من ثلاث مرات خلال ١٥٠ سنة
(١٨٠٠-١٩٥٠) وأن أمريكا الشمالية تضاعف عدد سكانها بضع مرات فيما بين
١٨٠٠-١٨٥٠ لسبب تحول تيار الهجرة اليها بعد ان كان متجها نحو امريكا
اللاتينية وأن سكان الاقيانوسية وإفريقية لم يزدوا إلا منذ بداية القرن العشرين .
ويفسر ذلك بأن أستراليا ظلت قرون عدة لا تستهوي المهاجرين من البريطانيين
بسبب بعدها وصعوبة الحياة فيها. وأن سكان إفريقية (الزنجية) تعرضوا خلال
تلك القرون لمحن جلبها الاستعمار الأوروبي. فقد شرد الكثير منهم ووقع في
الأسر ليعمل رقيقاً في خدمة الرجل الأبيض في العالم الجديد.

سكان العالم في النصف الثاني من القرن العشرين:

قدر مجموع سكان العالم في منتصف ٢٠٠٠ بنحو ٣٥٠٠ مليون نسمة
أي تضاعف عددهم تقريباً منذ ١٩٢٠. وبلغت كثافتهم الحسابية ٢٦ نسمة في
الكم ٢ على أساس أن مساحة اليابس تبلغ ١٣٥ مليون كم ٢ باستثناء القارة المتجمدة
الجنوبية. أما زيادتهم السنوية فتبلغ نحو ٥٦ مليون نسمة يقع القسم الأكبر منها في
جنوب شرق آسيا. فأسرع القارات نمواً هي أمريكا اللاتينية ويقدر أن عدد سكانها
سيضاعف قبل نهاية القرن العشرين فيصبح نحو ٥٠٠ مليون نسمة. وتقف
أوروبا على نقيض أمريكا اللاتينية فمعدلات النمو فيها تبلغ أقل من ثلث المعدلات
في أمريكا اللاتينية بل لا تكاد تبلغ نصف المعدل العالمي. لقد بلغت أوربا في
القرن العشرين مرحلة تقرب من الثبات الديموغرافي بعد ان اجتازت فترة من
النمو السريع استغرقت القرن التاسع عشر. وتأتي آسيا (باستثناء روسيا) بعد
أمريكا اللاتينية ستبلغ خلال الجزء الباقي من هذا القرن ٦٧% وتأتي أفريقية بعد

الجغرافيا السياسية

أمريكا اللاتينية ستبلغ خلال الجزء الباقي من هذا القرن ٦٧% وتأتي أفريقية بعد آسيا في هذه الناحية فسيزيد سكانها بنسبة ٦٢% تقريباً. أما موقف أمريكا الشمالية فهو وسط بين أوروبا وأفريقية. وفيها يلي تقديرات لسكان القارات المختلفة في نهاية القرن العشرين كما أعلنتها مصادر الأمم المتحدة.

العدد بالمليون	القارة
٣,٤٢١	آسيا (باستثناء الاتحاد السوفيتي)
٦٧٥	إفريقية
٦٠٨	أوروبا
٢٨٥	أمريكا الشمالية
٤٧٠	أمريكا اللاتينية
٢٥	أستراليا وجزر المحيط الهادي
٥,٧٠٩	المجموع

ولكن ما سبب هذه الزيادة العظيمة وهذا النمو السريع في سكان العالم؟ كل الدلائل تشير الى أن ذلك كله هو نجاح الإنسان في التغلب على كثير من أسباب الموت والهلاك أيا كانت هذه الأسباب مع بقاء معدلات الخصوبة على ارتفاعها. فقلت الوفيات وارتفعت نسبة الزيادة الطبيعية وطال أمد الحياة نسبياً. أما كيف حدث ذلك فأمر متصل أساساً بالتقدم الطبي والاقتصادي فضلاً عن التطور التكنولوجي والاجتماعي. فمما لا شك فيه أن الثورة الصناعية في غربي أوروبا مهدت لهذا التقدم وأثرت بطريق غير مباشر في زيادة السكان ليس في غربي

كالهند واندونيسيا. وكان تقدم الإنسان وإرتفاع مستواه التقني يعني مزيداً من إنتاج الأرض ويعني إنتشار التعليم وقدرة على مكافحة الأوبئة وتغييراً في العادات والتقاليد التي لا تلائم العصر. ويؤدي ذلك بالضرورة الى زيادة السكان زيادة سريعة أول الأمر ثم بطئها في آخر الدور السكانية عندما تبلغ الدولة مرحلة تقرب من الثبات. حدث ذلك في غرب أوروبا عندما تحول الاقتصاد فيها من الزراعة إلى الصناعة ثم حدث في البلدان التي أخذت بالصناعة بعد ذلك وحدث أيضاً في بعض الأراضي الجديدة التي عمرها مهاجرون أوروبيون كاستراليا ونيوزيلندا وكندا. وليس معنى ذلك أنه لا بد من قيام صناعة أو قدوم مهاجرين أوروبيين ليزداد السكان زيادة كبيرة. فهناك أقطار زراعية مثل الصين والهند وجاوة يصل الازدحام فيها حداً لا يقل عن ازدحامهم في الدول الصناعية الأوروبية إن لم يفقه. ويمكن أن نعزو هذه الزيادة المفرطة الى تحسين الأحوال الصحية بعض الشيء وقلة خطر المجاعات وتحسين طرق المواصلات واستتباب الأمن وتقديم طرق استغلال البيئة بصفة عامة.

ونمو المدن نمواً سريعاً على حساب الريف ظاهره تميز العصر الحديث كذلك. ففي عام ١٨٠٠ لم يزد عدد سكان المدن على ٦٤ مليون نسمة (من مجموع ٩٠٦ مليون) عاش أقل من نصفهم (٢٧ مليون) في مدن يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠٠٠ نسمة ونحو ثلثهم (٢٢ مليون) في مدن يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠ ألفاً وعاش الباقي (١٥ مليوناً) في مدن كبيرة نسبياً يزيد عدد سكان الواحدة منها على مائة ألف نسمة. وبعد ١٥٠ سنة أي في ١٩٥٠ تضاعف سكان المدن ٢٨ مرة فقد بلغ عددهم نحو ١٨٠٠ مليون نسمة من أصل ٢٤٥٠ مليون نسمة عاش منهم في المدن الصغيرة (٥٠٠٠ فاكتر) ٧١٧ مليون أي نحو ٣٠%

الجغرافيا السياسية

من مجموع سكان العالم وعاش منهم في المدن الأكبر نسبياً (٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر) ٥٠٢ مليون أي ٢١% من جملة سكان العالم هذا بالإضافة الى ٥٨ مليون في المدن التي تزيد عدد سكان الواحدة منها على ١٠,٠٠٠ نسمة ونحو ١٠٠ مليون في المدن المليونية. وإذا علمنا ان حجم سكان العالم في خلال نفس الفترة لم يتضاعف إلا بنحو ٢ ونصف مرة لتبيننا مدى أثر الهجرة من الريف الى المدن في تضخم حجم سكانها بهذه الصورة الخيالية.

هذه الزيادة العظيمة في سكان العالم وهذا النمو السريع في سكان المدن على حساب الريف تدفعنا الى النظر في مشكلة اكتظاظ الأرض بسكانها، فترة ليثار من جديد في العصر الحديث. وكان أول من قدم ملاحظات عن السكان هو جرونت J. Graunt الإنجليزي في النصف الثاني من القرن السابع عشر. فقد كتب رسالة مليون نسمة يعيشون بالقرب من لندن. وقد استطاع هذا العالم أن يحسب نسبة الوفيات والمواليد. رغم عدم اكتمال الاحصائيات وحاول أن يضع جداول للحياة رغم عدم وجود أعمار المتوفين. كذلك تبين أن الوفيات لا تحدث بطريقة عشوائية وإنما وفق نظام معين يخضع للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة وأن الولادة والرغبة في الإنجاب مرتبط بعوامل بيولوجية كما يخضع هو الآخر لرغبات شخصية واعتبارات اجتماعية وأخلاقية. ويتبع جرونت سوسملش Sussmilch البروسي (القرن الثامن عشر) في محاولة تفهم مدلولات الاحصائية الحيوية واستنتاج عدد من العلاقات كالعلاقة بين نسب الزواج ونسب المواليد وبين الخصوبة وسن الزواج ونسب الوفيات وعمر الإنسان.

مالتوس:

وربما كان مالتوس T. Malthus (١٧٦٦-١٨٣٤) هو أول من كتب في السكان والغذاء وأنصت له الناس على الرغم من انه لم يكن أول من كتب في هذا الموضوع. فقد أثار كتابه (في مبدأ السكان) Essay on the Principle of population (١٧٩٨) خلافاً ومناقشات احتدمت فترة من الزمن وظهر له مناصرون ومعارضون. ولقد طور أنصار مالتس من بعده آراءه وأطلقوا عليها المالتوس الحديثة Neo-Malthusian وهي تقف على طرفي نقيض مع (الجدوينية الجديدة) التي تدين بوجودها الى وليام جودوين احد المصلحين الأحرار في القرن الثامن عشر. وتتخلص نظرية مالتوس في أن السكان يتزايدون بسرعة أكبر مما يتزايد به الطعام اللازم لهم او بمعنى آخر بينما يتزايد السكان بمتولية هندسية يتزايد غذاؤهم في أحسن الأحوال بمتوالية حسابية. وقد توصل مالتوس لهذه النتيجة على أساس آراء اقنع بها فيما يتصل بحاجات الإنسان المادية وغرائزة الجنسية وإمكاناته التناسلية فالرغبة الجنسية راية لا يمكن السيطرة عليها ومن ثم فإن الاستجابة لها تؤدي الى انجاب أطفال لا يجدون حاجتهم من الطعام. وهكذا ينشأ صراع خفي بين حاجات الجسم للطعام حتى يعيش وينمو ورغباته ودوافعه الجنسية. وبعد صياغة جديدة لنظريته لخص مالتوس آراءه في:

- ١- السكان مقيدون بأساليب حياتهم.
- ٢- يتزايد السكان بإطراد إذا ما توافر الغذاء إلا إذا وقعت دون ذلك عوائق ايجابية قوية كالحروب والأمراض والمجاعات والفيضانات ووآد الأطفال
- ٣- يمكن التخلص من هذه العوائق بالوازع الأخلاقي أو المانع الوحيد وذلك بتأجيل سن الزواج والتسامي بالغريزة قبل الزواج. ولما كان مالتوس يشك في

الجغرافيا السياسية

مقدرة الطبقات الدنيا على التعليم والزهة الجنسي فإن هذه الطبقات ستظل تحت رحمة العوائق الإيجابية القوية وستموت جوعاً أو بالحروب والمرض.

ولقد واجهت نظرية مالتوس معارضة قوية من جانب المتفائلين بمستقبل البشرية والمؤمنين بتطور الشعوب وبقدرة العلم على حل كل مشاكل الجماهير. فيردون على مالتوس وأتباعه بأن عدد السكان لا يزداد باستمرار فهو يكاد يقف عن زيادة في بعض الجهات والأحوال. فقد انخفضت الزيادة الطبيعية في غربي أوروبا في القرن العشرين بالنسبة لما كانت عليه في القرن التاسع عشر وقل عدد المواليد في كثير من دول أوروبا وقت الحرب العالمية الثانية. إذن فالإنسان حر وقادر على التقليل من نوعه ليس خوفاً من الموت جوعاً أو مرضاً ولكن رغبة في رفع مستوى معيشة أحفاده. أما إن السكان يزدون وبنسبة أكبر من نسبة زيادة غلة الأرض ولذلك تسوء حالهم ويزداد فقرهم فأمر لا يؤيده الواقع ولا الإحصائيات. فقد ازداد سكان العالم الغربي في القرن التاسع عشر زيادة ضخمة ومع ذلك فقد ارتفع مستواهم المعيشي وزاد إنتاج الأرض. حتى في الهند التي زاد سكانها في النصف الأول من القرن العشرين زيادة كبيرة ولم تزد مساحة الأرض بنفس القدر لم ينخفض مستوى المعيشة فيها ليصير أقل مما كان عليه في القرن التاسع عشر.

ويبدو أن مالتوس وأنصاره أخطأوا في تقدير أثر التعليم في الطبقات العاملة وفي تقديم ما يمكن أن يقوم به العلم في مجال الغذاء وكشف مصادر له جديدة لم تخطر على بال أحد. حقاً إن سكان العالم ينمون بسرعة كبيرة في الوقت الحاضر بيد أن أحداً لا يستطيع أن يتنبأ بأن زيادتهم ستستمر إلى ما لا نهاية.

وحتى الموانع القوية التي تضبط أعداد البشر إذا لم يضبطوا نموهم فقدت تأثيرها المانع منذ بداية القرن العشرين. فقد أمكن التغلب على انتشار الأوبئة وزالت أخطار المجاعات بفضل تقدم وسائل الاتصال والنقل ووجود فائض من الغذاء في مناطق من العالم في أي وقت من السنة وإن كان الفقر يزداد لتصبح جهات واسعة على حافة المجاعة بسبب عوائق مالية أو سياسية يقيمها الإنسان وتمنع وصول الغذاء.

ويعترف المالتوسيون الجدد بأن مالتوس لم يكن يقدر مدى الزيادة في الطعام في الأراضي البكر في العالم الجديد ولا التقدم التقني في الزراعة ومثل السكان إلى العيش في المدن وانتشار الوعي بتنظيم النسل وضبطه. هذه العوامل على أية حال أجلت كما تدعي المالتوسية الجديدة وقوع الموانع الإيجابية قرناً ونصف قرن وسوف تحل هذه الموانع وتهدد سكان العالم إذا لم يضبطوا عددهم. وقد أثارت آراء أنصار المالتوس الجديدة من أمثال فوجت W. Voget وأسبورن F. Osborn جدالاً عنيفاً وقامت بعض الهيئات وبعض الخبراء بالرد عليهم وتوضيح أن مخاوف المالتوسية الجديدة فيما يتصل بانجراف التربة وضيق الأرض الصالحة للزراعة ووصول التربة إلى حدها الأقصى في الإنتاج وبالتالي نقص الغذاء بسبب زيادة السكان - لا أساس لها من الصحة. فالطبقة السطحية التي تتجرف من التربة لا تعوق زراعتها وأن الإساليب الزراعية المتطورة يمكن أن تزيد الإنتاج رغم عدم خصوبة التربة وهذا يمكن من إعالة أعداد أكبر من البشر وأن الأرض الزراعية لم تستنفذ كل إمكانياتها حتى الآن رغم زراعتها لمدى مئات بل آلاف من السنين. وإذا كانت المالتوسية الجديدة تمثل إلى المبالغة في التشاؤم فإن الجدوينية الحديثة تبالغ في التفاؤل بالنسبة للغذاء والناس.

الجغرافيا السياسية

فالحجديونيون المحدثون يدخلون في اعتبارهم إمكانية زراعة الأراضي الواسعة في الأقاليم المدارية والعروض العليا وزراعة قاع المحيط ورفع غلة الفدان في البلدان المتخلفة بتحسين أساليب الزراعة وتركيب المواد الغذائية كيميائياً والزراعة في محاليل مائية بدل الزراعة في التربة. ومن الواضح أن هذه كلها ممكنات. بيد أن العقبات التي تحول دون توفير الغذاء للملايين الجائعة هي في الأساس الأول عقبات سياسية واقتصادية وحضارية ترتبط بالسياسة العالمية والقدرة الشرائية وبالنظم الاجتماعية والتقاليد. وقد يجوع الهندي ويموت لأنه لا يملك شراء ما يحتاجه من غذاء يملك منه الأمريكي والكندي الشيء الكثير. ونحن لا نقلل من خطر المشاكل السكانية ولا نتغافل عما يعانيه الجزء الأكبر من سكان آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية من شقاء وتعاسة. ولكن لا شك أنها لن تستعصي على الحل إذا اجتمعت كلمة العالم على حلها. وحلها فيه خير للأغنياء والفقراء على حد سواء.

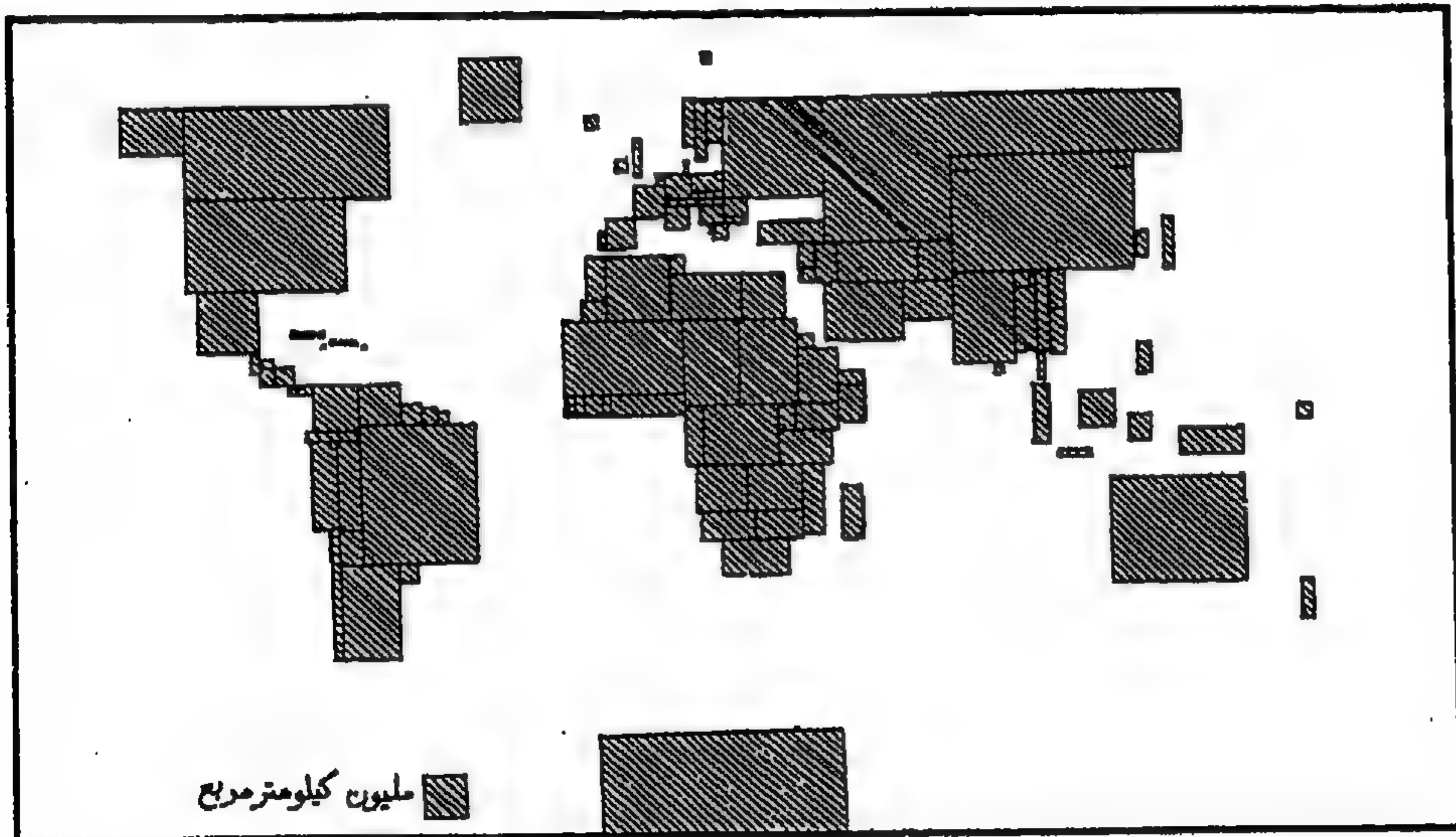
توزيع السكان

بمقارنة الكرتوجرام الذي يمثل مساحة دول العالم بالكرتوجرام الذي يمثل عدد سكان كل منها سنتبين مدى الاختلافات في توزيع البشر في أجزاء العالم المختلفة. فمن بين ٣٥٠٠ مليون نسمة سكان العالم عام ١٩٧٠ يعيش أكثر من نصفهم في آسيا ونحو ثلاثة أرباعهم في أوروبا ويضم العالم القديم ٨٦% منهم. سيتضح أيضاً أن ٢/٣ السكان يعيشون في ١/٧ المساحة الكلية لليابس وأن نحو ٣٠٠٠ مليون أو ١١/١٢ المجموع يسكن نصف الكرة الشمالي الذي يعتبر أرحب وأفضل من النصف الجنوبي. فنحو ٩٣,٥% من سكان العالم القديم يعيشون في الشمال من خط الاستواء ونحو ٧٢% من سكان الأمريكتين فضلوا السكن هنا

أيضاً. هذا ويتركز معظم سكان العالم على مستويات أقل من ٤٠٠ متر فوق سطح البحر.

ولا يقف اختلاف التوزيع عند هذا الحد فالسكان يتوزعون بشكل غير متعادل ولا منظم في العروض المختلفة. فالبرغم من اتساع اليابس الى الشمال من خط عرض ٦٠ ش كما في أمريكا الشمالية لا يوجد من السكان الا القليل جداً.

خارطة رقم (١١)



كارتوجرام يقارن بين مساحات دول العالم

ولعل أعظم احتشاد سكاني في العالم هو لذي يوجد بين خطي عرض ٢٠-٦٠ ش أي في المنطقة المعتدلة وأطراف المنطقة المدارية. ولكن أعظم اقليم يكتظ بسكانه في هذا النطاق هو جنوب وشرق آسيا ففيه يحتشد ما يزيد عن ١٥٠٠ مليون نسمة أو ما يقرب من ثلث سكان المعمورة. وبلي هذا الأقاليم في الاكتظاظ والتزاحم شبه الجزيرة الأوربية بما فيها روسيا الأوروبية حتى حدود الأورال. فهنا يعيش ١/٥ البشرية أو ما يقرب من ٦٠٠ مليون نسمة. وإقليم التركيز السكاني الثالث هو القسم الشرقي من أمريكا الشمالية وفيه يعيش ١٢٠ مليون نسمة أو نحو ٣ ١/٢ % من جملة سكان العالم.

معنى ذلك كله ان اقليمي الاحتشاد الأول والثالث (ويقعان في المنطقة المعتدلة) مضافاً اليهما مركز النقل السكاني في جنوب وشرقي آسيا تستأثر بنحو ٥٠ % من سكان المعمورة. ولا ننسى ان نذكر ان في المنطقة المعتدلة توجد ايضاً مراكز ثانوية مثل الأطراف الشمالي والجنوبية الأفريقية وجنوب شرقي استراليا وإقليم لابلاتا في أمريكا الجنوبية والأقاليم الغربية في الولايات المتحدة. ونضيف أنه بينما يوجد نوع من التدرج في توزيع سكان المنطقة المعتدلة. فإن النطاق المداري تفاوت واضح في التوزيع. فهنا تكدس في مكان وفراغ في أماكن أخرى.

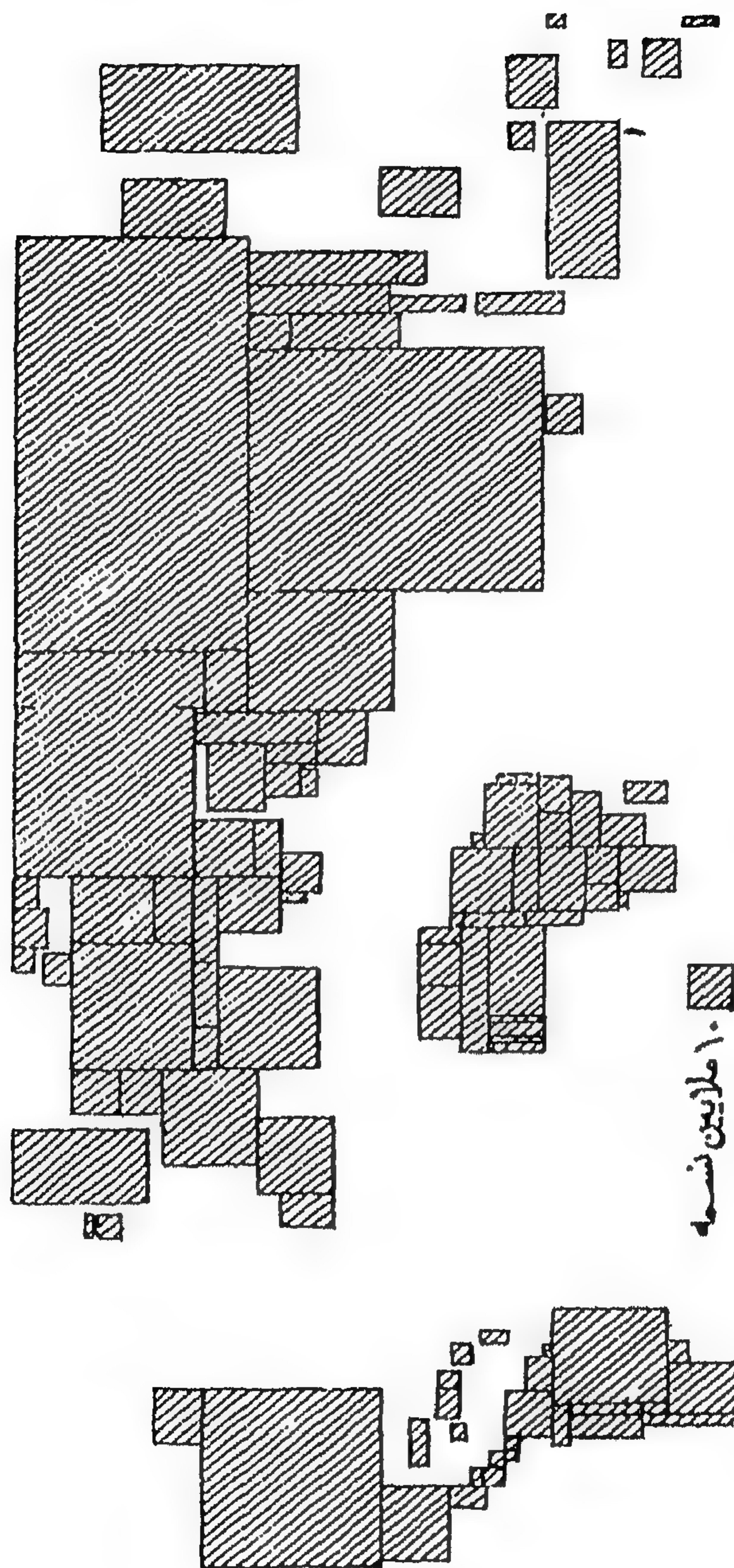
هذه هي المراكز السكانية الكبرى والثانوية. ويكمل الصورة التوزيعية للبشر نوى صغيرة واشرطة رفيعة تحتشد بالناس وتوجد موزعة في القارات المختلفة. نذكر منها الأحواض العليا في المكسيك والسواحل الشرقية والشمالية الشرقية للبرازيل وإقليم ساوباولو ووادي النيل الأدنى وبعض سواحل غربي

افريقية وجزيرة زنجبار وإقليم بحيرة فكتوريا والأراضي الخصبة ومنابع البترول مساحات شاسعة من العالم: الصحاري الجليدية والحارة وسلاسل الجبال والغابات المدارية الكثيفة في امازونيا.

رأينا ان عدم تجانس توزيع السكان على سطح الأرض من الحقائق الأساسية في جغرافية الإنسان. فهناك المناطق المكتظة بملايين السكان كوديان الصين الخصبة والبلاد الصناعية في شمال غربي أوروبا وهناك المناطق القليلة السكان كالصحراوات الحارة والباردة والجبال العالية وخاصة في العروض الوسطي والعليا والغابات المدارية المطيرة. وهذا يدعونا ان نسأل ما هي الأسباب او العوامل التي أدت الى عدم التجانس والاختلاف في توزيع البشر؟ وما هي مراكز القوى السياسية التي خلفها توزيع السكان مما كان له أكبر الأثر في توضيح خارطة الجغرافيا السياسية واعتبار نمو وتوزيع السكان على سطح المعمورة من المسببات الرئيسة في رسم وتوضيح معالم الجغرافيا السياسية التي هي موضوع كتابنا هذا.

كارتوجرام يقارن بين سكان العالم

خارطة رقم (١٢)

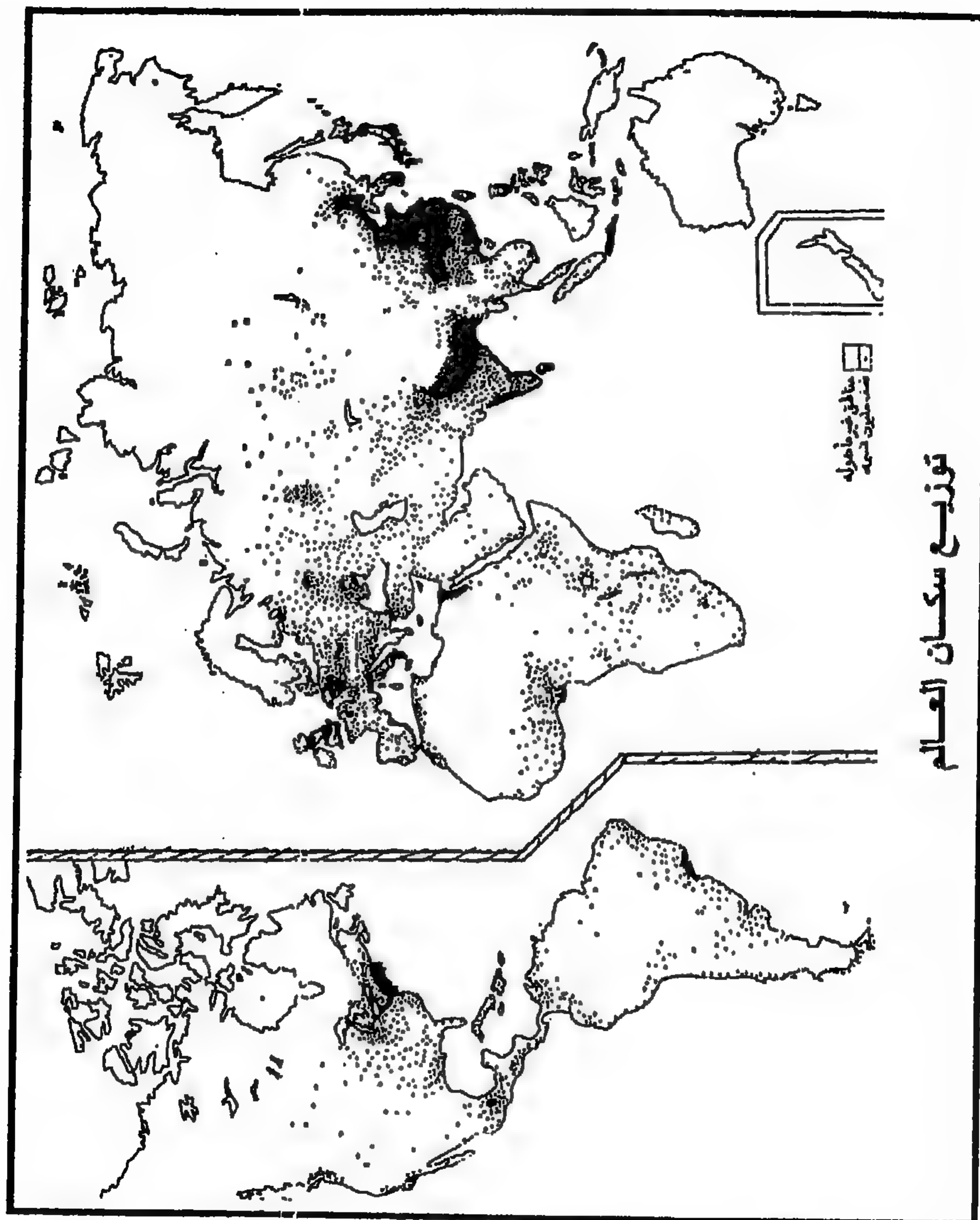


قدرة الإنسان على التكيف:

وقبل أن نبحث في الأسباب قد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الطبيعة زودت جسم الإنسان بقدرة على التكيف بعد فترة من الزمن قد تطول أو تقصر. فالعناصر البيضاء قد كيفت نفسها للعيش في البيئات المعتدلة والباردة. وكذلك فعلت الشعوب السوداء فقد تكيفت ألوانها وأجسامها لظروف البيئات الحارة. فاللون الأسود يمكن الإنسان من العمل وهو شبه عار وكثرة الغدد العرقية تعمل على تخليص الجسم من الحرارة الزائدة. بيد أن انتقال العناصر البيضاء للعيش في الأقاليم الحارة وهجر العناصر السوداء للعيش في الأقاليم المعتدلة والباردة قد يتسبب عنه بعض المتاعب والإعراض مما قد يضطر المهاجر إلى العودة إلى وطنه الأصلي في بعض الأحيان.

وقد تبين أن مقدرة الأجسام على التكيف للظروف الطارئة يتوقف على الصحة والسن ونعومة الحياة وخشونتها. فالجسم السليم المعافى أقدر على التكيف من المريض الهزيل والأطفال أقدر على التكيف من الكبار وخشونة الحياة تساعد على تكيف الأجساد. لذلك ربما يكون الأحفاد المنعمون أقل مقدرة على التكيف في بيئة استطاع العيش فيها الآباء والأجداد. كذلك أثبتت الدراسات البيولوجية أن عنصر البحر المتوسط أقدر على العيش في البيئات الحارة من بقية العناصر البيضاء. وأن السود في الجهات المعتدلة لا يعانون كما يعاني البيض (وخاصة النورديون) في الأقاليم الحارة المطيرة. وربما تدين بعض الدول الأفريقية المدارية لهذه الظاهرة بالاستقلال الذي إنزعته من أمريكية بيضاء لم تقدم على المقاومة في ظروف بيئية غير طيبة.

خارطة رقم (١٣)



الفصل الثالث

السكان حضارياً وديموغرافياً

السكان حضارياً:

تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة السكان الذين يدينون بالولاء للدولة وتهتم بناحيتين:

- الأولى: الناحية الحضارية او الانتروبولوجية وتشتمل على السلالة والمقومات الثقافية او الحضارية التي تجعل منهم أمة وأكثر خاصة اللغة والدين.
- الثانية: الناحية الديموغرافية وهي تعطي فكرة عن عدد السكان وبالتالي عن مقدار قوة الدولة وحيويتها وقيمتها في المجال الدولي وهذه الدراسة تقوم على الاحصاء.

أما عن الناحية الانتروبولوجية فسبق أن أشرنا أن الدولة تطور تاريخي بمعنى ان جماعة من الناس التصقت بوطن من الإوطان وكونت شعباً معيناً وأقامت دولة وتطورت تطوراً حضارياً أو ثقافياً معيناً وكونت تقاليد خاصة بها أو لهجة مختلفة عن جيرانها وكونت عاطفة معينة نفوس أفرادها نحو هذا الوطن بحيث أصبحوا شخصية متميزة تطلق على نفسها اسم أمة. وقد يكون لهذه الأمة دولة أو تتطوي تحت لواء دولة أخرى.

١- اللغة:

وتتمثل مقومات الأمة وخاصة النواحي الحضارية منها التي أهمها اللغة والدين بجانب الأصول المشتركة، بنسب مختلفة في تكوين الأمم. ويمكننا القول أن اللغة أهم مقومات الأمة والحاجز اللوني أهم الحواجز التي تفصل السلالات بعضها عن بعض فاللغة العربية مثلاً هي الرباط الهام الذي يربط شعوب العرب ويجعلهم أمة واحدة تمتد من المحيط الى الخليج.

ونشأة اللغة البرتغالية ميزت البرتغاليين وفصلتهم عن الإسبان وحتى في اسبانيا هناك شبه قوميتين قائمتان على اللغة القطلونية واللغة الفشتالية.

في الجزر البريطانية سادت اللغة الإنجليزية على اللغات الغالبة القديمة بعد أن فرض الأنجلو سكسون أنفسهم سادة وحكاماً على سكان الجزيرة، مما أدى الى اندثار بعض اللغات الغالية القديمة مثل لغة كورنول. واتفاق المهاجرين الأوروبيين الى أمريكا الشمالية في لغة واحدة هو في النهاية الأساس الذي تكونت عليه الأمة الأمريكية. وقد عملت القوميات الحديثة التي كونت دولاً بعد الحرب الأولى على عدم قوميتها بجعل لغتها هي اللغة الرسمية الوحيدة وفرضها على الإقلييات اللغوية والقومية الموجودة داخل حدودها. ونلاحظ على أن بعض الدول عملت على أحياء لغتها القديمة كإحياء اللغة العبرية في إسرائيل أو اللغة الكلتيّة^١ في أيرلندا الحرة، ومحاولة الفرنسيون أحياء اللغة البربرية في الجزائر وإنشاء قومية بربرية تتاهض بها القومية العربية السائدة في شمال أفريقيا.

وقد اعترفت الدول بوجود أكثر من لغة بها ففي اتحاد جنوب أفريقيا تعتبر لغة البوير (وهي هولندية قديمة) اللغة الرسمية بجانب اللغة الإنجليزية. وفي كندا تعتبر اللغة الفرنسية لغة رسمية بجانب الإنكليزية، وفي بلجيكا لغتان رسميتان: لغة الفلمنك ذات الأصل الجرمانى في الشمال ولغة الوالون ذات الأصل اللاتينى في الجنوب.

وتوجد في سويسرا أربع لغات هي الفرنسية والألمانية والرومانشية والإيطالية ويصل عدد اللغات أقصاه في الهند حيث توجد أكثر من ٢٠٠ لغة مختلفة، وفي الملايو اثني عشر لغة آسيوية ومن ثم كان لا بد من إيجاد لغة عامة متفق عليها تسمى اللغة الشائعة أو لغة التخاطب Lingua Franca

٢- الدين:

رغم أنه عنصر هام في بناء المجتمع إلا أنه في المجتمعات المتطورة ليس عاملاً حاسماً في تكوين القومية بل ربما كانت اللغة ابلغ أثراً في التمييز بين الشعوب وتكوين القوميات من الدين. ولا يشد عن هذه القاعدة سوى اقتران الدين اليهودي بالقومية الصهيونية من ناحية واقتران الدين الإسلامى بالقومية الباكستانية من ناحية أخرى وهاتان هما الدولتان الوحيدتان في العالم اللتان تقومان على اساس الدين في الوقت الحاضر باستثناء الفاتيكان وهي مقر البابا الرئيس الروحي للكنيسة الكاثوليكية في العالم. ولا شك ان العاطفة الدينية تربط الشعوب بعضها ببعض الآخر عبر الحدود السياسية المرسومة فهناك عاطفة قوية تربط دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية بالدول الكاثوليكية بأوروبا، والبابا نفوذ سياسي لا شك فيه في كثير من الدول الكاثوليكية مما جعل بعض الدول تعمل

الجغرافيا السياسية

على فصل الدولة عن الكنيسة مثل فرنسا، وفي بلجيكا التي حولت ابعاد الكنيسة الكاثوليكية. غير ان عوامل القومية قد تغلبت في بعض الأقطار القومية على الدين، والإسلام يعتبر قوة دينية كبيرة في العالم وهو يتكثف وينتشر من المحطلي الاطلسي غربا حتى غرب الصين شرقا ومن البحر الأسود وقزوين شمالا الى خط الأستواء جنوبا وهذه القوة نمت بالتدريج من نواتها الأولى في شبه جزيرة العرب وبعد قرن من الزمان كانت قد امتدت وشملت العالم العربي كما نعرفه في الوقت الحاضر، ومنه أنتشر الإسلام بالتدريج شمالا وشرقا في آسيا كما انتشر عبر الصحراء الكبرى في أفريقيا الى إقليم الحشائش ومن شرق أفريقيا وجنوب الجزيرة العربية انتشر عبر المحيط الهندي مع التجار العرب الى جزر اندونيسيا ولم يعرف هذا العالم الإسلامي الكبير الوحدة السياسية الكاملة في تاريخية الطويل، غير أن أجزاء كبيرة منه عرفت تلك الوحدة في فترات من تاريخها مثلا أثناء الدولة العباسية. ويعتبر العالم الإسلامي بقوميته المختلفة (وهي العربية الإيرانية والتركية، والاندونيسية) وحدة ثقافية من ناحية الدين والتقليد وأن اختلفت اللغات.

ومن الدول التي تكونت في الوقت الحاضر " حديثا" على اساس الدين الإسلامي الباكستان واندونيسيا رغم أن اندونيسيا لم تزعم انها استقلت على اساس الدين ولكن فكرة باكستان قامت على اساس فصل الإقلية المسلمة الكبيرة التي بلغت ١٥% من سكان الهند بثقافتها ولغتها عن الإغلبية الهندوكية.

أن الدول التي تكون الغالية العظمي من سكانها أي ٩٠% فما فوق من دين واحد لا توجد فيها عادة مشاكل إقليمية دينية. فمصر وشمال أفريقيا حتى السودان وشبه جزيرة العرب والدول العربية الآسيوية ما عدا لبنان، وتركيا

وإيران وأفغانستان وباكستان واندونيسيا ذات اغلبيات عظمي إسلامية واسبانيا والبرتغال وايطاليا وفرنسا وجمهورية أمريكا واسبانيا والبرتغال وايطاليا وفرنسا وجمهوريات أمريكا الوسطى واللاتينية تتكون من غالبيات كاثوليكية ودول اسكندناوه واستراليا وجنوب افريقيا اغليبتها العظمي بروتستانتية. اما دول البلقان فغالبيتها العظمي ارثوذكسية.

أما الدول ذات الأغلبية الكبيرة من الناحية الدينية فهي التي يتكون ٦٠- ٨٠% من سكانها من دين واحد، فالولايات المتحدة الأمريكية توجد بها أقلية كبيرة كاثوليكية تتركز في شرقي الولايات المتحدة وفي الولايات الجنوبية القريبة من المكسيك، اما في أوروبا فهناك نطاق يعتبر منطقة انتقال بين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية هذا النطاق يمتد من بحر الشمال الى بحر البلطيق شمالاً حتى جبال الألب. وهناك اقلية كاثوليكية في الجزر البريطانية بينما معظم الايرلنديين كاثوليك والفلمنك في بلجيكا بروتستانت بينما الوالون كاثوليك. وهناك اقلية كاثوليكية كبيرة ايضاً في المانيا.

هذا بينما يوجد ٢٧% من السكان بروتستانت في المجر الكاثوليكية توجد اقلية بروتستانتية كبيرة في شمال ايرلنده. اما بولندا فهي معقدة الى حد كبير فنجد اغليبتها الكبيرة كاثوليكية ثم ١٢% ارثوذكسية و ٢% بروتستانت. وكان هناك ١٠% يهود ولكن معظمهم هاجر الى فلسطين. والإقليات الإسلامية الموجودة في أوروبا هي التي بقيت بعد انسحاب الأتراك من البلقان: هؤلاء من السكان المحليين الذين دخلوا الدين الإسلامي اثناء الحكم الإسلامي للبلقان او من بقايا الحكام والجنود- والتجار الذين آثروا البقاء في البلقان واتخذوه وطناً لهم. واعظم فئة اسلامية في البلقان تتركز وسط البانيا حيث يكونون ٧٠% من السكان ويحيط

الجغرافيا السياسية

٢٠% من الارثوذكس في الشمال و ١٠% من الكاثوليك في الجنوب كما توجد اقليات اسلامية قديمة في كل رومانيا وبلغاريا واليونان وخاصة في مقدونيا. أما يوغسلافيا فهي تشبه بولندا في تكوينها الديني إذا ان الكروات قد تأثروا بالكاثوليك ويكونوا ٣٧% من السكان بينما الصرب ارثوذكس ويضاف الى ذلك اقلية اسلامية كبيرة تبلغ ١٦% من السكن في منطقتي البوسنة والهرسك.

وفي أفريقيا ينتشر الإسلام في الشمال والصحراء الكبرى واقليم السفانا، كما يتوغل الى أطراف الغابات المدارية والأتواية في غرب أفريقيا. وتتراوح نسبة المسلمين بين أكثر من ٨٠% في الصومال وحوالي ٥٠% في نيجيريا وتعود الى الارتفاع الى حوالي ٧٠% في السنغال وغينيا وسيراليون. وكذلك في شرق القارة مظهر اقليات اسلامية في كينيا واوغندا وتنزانيا، واعداد أقل في موزمبيق ومدغشقر.

وعلى العموم يمكن أن نقسم أفريقيا الى ثلاثة نطاقات الشمالي مسلم والجنوبي وثني فيما عدا المستوطنين الأوروبيين، والوسط توجد فيه العقائد الثلاث بدرجات متفاوتة.

أما آسيا فتوجد اقليات مسيحية في دول الشرق العربي ففي سوريا ٢٠% مسيحيون و ٨٠% مسلمون وفي لبنان تتساوى الفئات الإسلامية والمسيحية، أما فلسطين فلها وضع خاص حيث كانت نسبة اليهود ١٠% في بداية الانتداب البريطاني ثم أصبح ٣٠% في نهاية الانتداب وقد زاد هذا نتيجة لسياسة الهجرة اليهودية التي نفذتها بريطانيا في فلسطين وقد اقتطعت اجزاء من فلسطين وتشمل السهل الساحلي والجليل وصحراء النقب ومرج ابن عامر وكونت ما يعرف بدولة

اسرائيل ولكن عدد اليهود تطور من ٣٨٦ الف سنة ١٩٣٧ الى ٢,٣٧٦,٠٠٠ الى ٢,٥٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٦٥ وبعد حرب ١٩٦٧ نشطت الهجرة اليهودية الى فلسطين حيث بلغ عدد اليهود في فلسطين سنة ١٩٩٠ حوالي أربعة ملايين يهودي جاءوا من انحاء العالم بينما بقي عدد العرب في فلسطين لا يتجاوز مليونين نسمة.

وفي بعض الجمهوريات السوفيتية اغلبيات إسلامية كبيرة مثلاً ٦٥% القزاق (قوزاق) وفي تركستان الروسية ٧٥% من السكان مسلمون. اما الصين ففيها اقلية إسلامية تبلغ ٢٠ مليون نسمة معظمهم في الولايات الغربية وفي جنوب شرق آسيا ٥٠% من سكان الملايو مسلمون و ٩% من سكان الفلبين مسلمون ويعتبر هؤلاء أطراف الأغلبية الأحيان بالقومية، ونفصل عنها في أحيان أخرى فالقومية الصهيونية دينية في الأصل وهي المسؤلة عن إنشاء إسرائيل أما في البلاد العربية فالثقافة إسلامية والدعوة القومية تقوم على أساس اللغة.

٣- السلالة:

يقسم العلماء سكان العالم الى سلالات رئيسية لكل منها صفاتها الجسمانية الخاصة والتي تميزها كمجموعة وتفصلها عن غيرها من السلالات الأخرى وأهم هذه الاسلالات الرئيسية البشرية هي القوقازية، المغولية والزنجية وقد ذكرنا صفات كل سلالة في الفصل السابق بجانب بعض سلالات أخرى ثانوية. وتنقسم السلالات الرئيسية الى سلالات فرعية عديدة مثلاً السلالة الرئيسية القوقازية التي تنقسم الى السلالة النوردية والسلالة الألبية وسلالة البحر المتوسط.

وقد اختلطت هذه السلالات منذ فجر البشرية بوسائل الاختلاط الكثيرة عن طريق الغزوات والهجرات والزواج وأصبحنا حالياً لا نجد سلالة بشرية نقية الا

الجغرافيا السياسية

فيما ندر بين اشد الشعوب بدائية وعزلة مثل الأقزام في داخل الغابات الاستوائية. ولا بد ان نميز بين السلالة بمفهومها البيولوجي وهي عبارة عن جماعة تتصف بصفات جسمانية معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى وبين الاصطلاحات الأخرى اللغوية أو الدينية أو القومية التي حصل خلط بينها وبين مفهوم السلالة. مثال ذلك الاصطلاحات التي انتشرت لفترة من الزمن السلالة الآرية أو السامية أو السلالة اليهودية أو السلالة العربية وهذا خطأ لأن هذه الاصطلاحات كما سبق وأشرنا اصطلاحات حضارية (لغوية أو دينية) ولا شك أن الدين يصرون على استعمال الخطأ لهذه الاصطلاحات هم دعاة العنصرية والقومية السياسية.

و الواقع انه نتيجة الاختلاط الشديد الذي حصل بين السلالات نجد الشعوب مكونة من اختلاط أكثر من سلالة ولذا لا توجد مشاكل سلالية الا حيث توجد جماعات من سلالات مختلفة يسهل التعرف عليها بسرعة وتعيش معاً في دولة واحدة كما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد المشكلة الزنجية وكما في جنوب أفريقيا حيث تظهر بشدة مشكلة الملونين وفي استراليا قوانين الهجرة القائمة على اساس التميز العنصري.

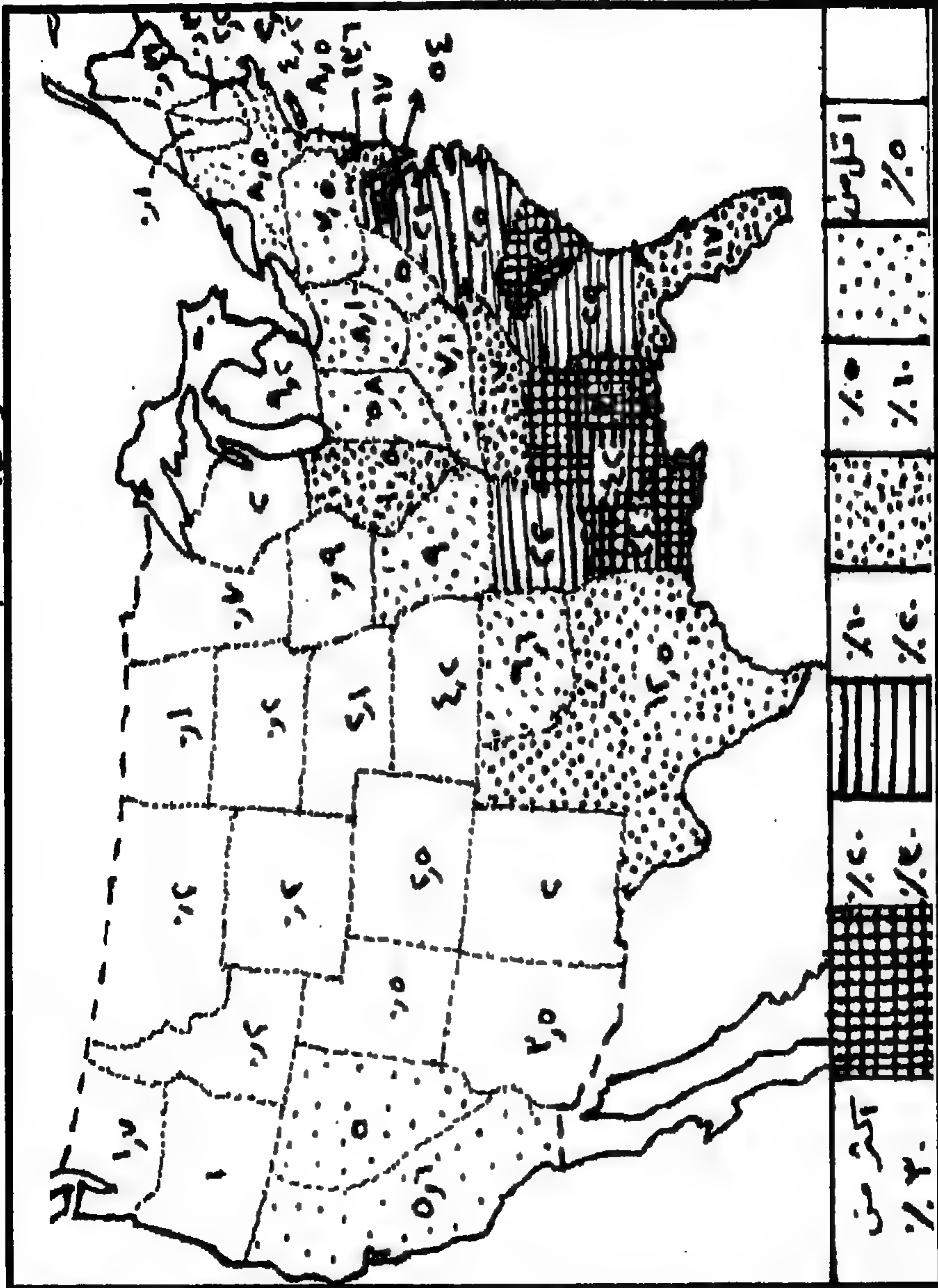
المشكلة السلالية في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية:

ان سكان الولايات المتحدة - برغم ان غالبيتهم الساحقة من الأصول الأوروبية- يكونون خليطاً كبيراً من السلالات العالمية الرئيسية. فهناك ٣٥٠ ألفاً من سلالة الامرنيد (الهنود الحمر) وهم السكان الأصليين لأمريكا والذين ابادت الحروب البيضاء معظمهم لكن اكبر المشاكل السلالية هي الناحية عن وجود المغول والملونين.

والخوف الأكبر للبيض ليس راجعاً فقط الى الخوف من الاختلاط السلالي وفقدان لون البشرة الأبيض والصفات القوقازية الأخرى. إنما ما يثير الخوف هو ان ازالة كافة أنواع التمييز العنصري سوف يؤدي الى منافسة قوية لكل الملونين في أشكال الحياة الاقتصادية والسياسية، وبذلك ينزل الأبيض الفقير من مكانته الاجتماعية التي يكتسبها لمجرد لون بشرته.

وفي الولايات المتحدة حوالي ٢٥ مليوناً من الزنوج (١٩٩٠) غير أولئك الذين تسربوا داخل كتلة السكانية البيضاء. وهم يتركزون أساساً في عدد من الولايات الجنوبية ويكون أكثر من ثلث سكان هذه الولايات عامة، بينما تقل نسبتهم الى مجموع سكان الولايات الأخرى كلما اتجهنا شمالاً. (انظر الخريطة رقم ١٤) ويتضح هذا التتابع على الساحل الشرقي بوضوح شديد فنسبة الزنوج في كارولينا الجنوبية ٣٥% تتخفيض الى ٢٥% في كارولينا الشمالية، والى ٢١% في فرجينيا ١٦% في ديلاوير و ٨,٥% في نيوجرسي ونيويورك و ٤,٢% في كونيتيكت و ٢,٢% في ماساتشوستس و ٠,٣% في نيوها مشايرومين. ويتكون ٢٠% من سكان السكا من الامريند والاسكيمو، بينما ٣٢% فقط من سكان ولاية هاواي هم من الأوروبيين. والى جانب ذلك توجد اقلية صينية ويابانية مركزة في منطقة الساحل الغربي الأمريكي. لكن التمييز العنصري موجه بعنف ضد الزنوج أكثر منه ضد غيرهم، ويرجع ذلك الى كثرتهم العددية التي تساوي في مجموعها حوالي ١٠% من مجموع سكان الولايات المتحدة ككل.

خارطة رقم (١٤)



الزواج في الولايات المتحدة (نسبة الزواج المثوية إلى عدد سكان كل ولاية)

ولا شك ان مشكلات الإقليات عامة والزواج خاصة تميل الى أضعاف التضامن والتوحد السياسي العام أمريكا. ويرى البيض ان حل المشكلة يكمن في بقاء الزنجي مستقلاً اجتماعياً بينما هو مندمج اقتصادياً في العمل الأمريكي. لكن الزواج يرفضون هذا الاستغلال الاقتصادي، وتتادي هيئاتهم السياسي المتطرفة باستقلالهم في ولاية واحدة مثل كارولينا وجورجيا.

اما أمريكا اللاتينية فهي تختلف عن ما تقدم اذ حدث فيها اختلاط كبير بين سلالات متباينة يمكن ارجاع عناصر السكان الى ثلاث مجموعات هي:

١- الهنود الأمريكيون (الامرنيد)

٢- الأوروبيون

٣- الزنوج.

ويتركز الهنود الأمريكيون في الجمهوريات الشمالية الغربية من أمريكا اللاتينية حيث كانت تقوم مدنات هندية قديمة ففي جمهورية المكسيك كانت حضارة الازتك وفي جمهورية جواتمالا حضارة المايا وفي الاكوادور وبيرو وبوليفيا كان حضارة الانكا. والهنود يكونون أغلبية عددية في كل من بوليفيا وجواتمالا ونصف سكان بيرو ولهم اقلية كبيرة في المكسيك اما الأوروبيون فاعليهم من سكان جنوب أوروبا واقدمهم الاسبان والبرتغال وهم يكونون طبقة كبار ملاك الأراضي ويتركز هؤلاء بالأرجنتين وبارجواي ويوجد معهم عدد كبير من السوريين واللبنانيين وكذلك في شيلي. وتكاد هذه الجمهوريات الثلاث تكون خالية من الهنود او الزواج ويفوق عدد الأوروبيون فيها عدد العناصر المختلطة (المستيزو) كذلك يفوق عدد العناصر الأوروبيي العناصر المختلفة والهندية في اورجواي وفي كوستاريكا.

الجغرافيا السياسية

اما الزنوج فتركز عددهم في الجمهوريات الاستوائية الحارة في البرازيل وفنزويلا كذلك في جزر البحر الكاريبي في بنما وجامايكا وهايتي وتقل نسبتهم في بقية جمهوريات أمريكا اللاتينية وقد اختلط الزنوج بالبيض لأن البرتغاليين لم ينفروا من الزواج كما نفروا الأوروبيون الآخرون. ويقبل سكان هذه الجمهوريات أصولهم الزنجية بنفس الروح التي يقبل الأمريكي في الولايات المتحدة أصله الإيطالي أو التشيكي. ونشأ عن اختلاط الزنوج بالأوروبيين عناصر المولاتو وعددهم في العالم الجديد حوالي ٨ مليون نسمة كذلك حدث اختلاط بنسبة قليلة بين الزنوج والهنود الأمريكيين وحدث اختلاط أكبر بين الأوروبيون والهنود الأمريكيون والعناصر الجديدة هي التي تسمى بالمستيزو. وتسود عناصر المستيزو في بعض الجمهوريات فهي في باراغواي ٩٧% من السكان وفي فنزويلا ما بين ٧٠، ٩٠% مستيزو وعددهم في أمريكا الجنوبية حوالي ١٦ مليون ويقدر بعض الكتاب نسبة الأسبان والبرتغاليين الخالص بحوالي ١٠% من لسكان. وتدل القرائن على أن القارة قد انصهرت فيها عناصر مختلفة واختلط فيها أيضاً النولدون. وقد تنتهي هذه العملية بسلالة واحدة يغلب فيها صفات الأوروبيين والهنود الأمريكيين فتصبح أمريكا اللاتينية المثل الصالح للتسامح العنصري ولا سيما إذا اقترن هذا برفع مستوى الطبقات الفقيرة التي يحتشد فيها الهنود الأمريكيون والزنوج والمولدون والمستيزو.

الدول الناضجة عنصرياً:

ونختم هذا الموضوع بالإشارة إلى أن الدول التي تكون من سلالة واحدة قليلة العدد في الوقت الحالي وتختلف الدول من تجانسها السلالي فقد يكون التكوين

للدولة من الناحية السلالية من ناجية تجانسيها بسيطاً او ملتئم او مركب فالتكوين البسيط هو الذي لا يلحظ فيه الغريب اي تنافر سلالي في الشعب الذي يكون الدولة فمثلاً المصريون فمتجانسون اتم تجانس رغم تعدد السلالات التي دخلت في تكوينهم إذا استطاعت البيئة المصرية على مدى القرون ان تتمثل جميع العناصر التي دخلتها بحيث أصبحت جميعاً مصرية وتشبه هذه الحالة ايضاً الأمة الفرنسية فهي امة متجانسة رغم وجود ثلاث سلالات اوربية رئيسية ممثلة داخلها فقد حدث الانصهار والتمثيل وخلال تاريخها الطويل بين العنصر الغالي الكلتى والعناصر النوردية وامتزجت الثقافتان وكون أصول الثقافة الفرنسية الحديثة رغم وجود عنصر الباسك في الجنوب الغربي والبريتون في شبة جزيرة برتني.

ويتمثل التكوين الملتئم في جمهوريات العالم الجديد إذا أن من السهل التعرف على عناصر السكان المختلفة دون عناء كبير في اي وحدة سياسية فيه ويمكن اعتبار البريطانيين تكويناً ملتئماً فهناك ثلاث قوميات لكل لغتها المتميزة. وهي الانجليزية والغالية والاسكتلندية، هذا رغم وحدة اللغة والتقاليد ووحدة المصالح المادية والفرص الواحدة المتساوية امام هذه القوميات جميعاً في العمل والحكم وكانت كلها عوامل تمثيل قوية تؤدي الى وحدة قومية واحدة.

أما التكوين المركب فهو لا يميز الا الدول التي لم تتضح قومياً وهذا التكوين يشبه تكوين العناصر التي لم تمتزج الى جانب احتفاظ بعضها ببعض كل منها بشخصية الحضارية بل وولادة القومي ومن ثم كان هذا التكوين مصدر ضعف للدولة ومن ثم ايضاً كانت المشكلة التي يطلق عليها مشكلة الاقليات. وتنقسم الاقليات الى اقلية قومية واقليات غير قومية والاقليات القومية هي التي تدخل في تكوين القومية الأصلية في الدول مثل الفرنسيون في كندا والإيطاليون

الجغرافيا السياسية

في الأرجنتين والألمان في البرازيل وشيلي، كذلك اقلية قومية سلافية مثل الزنوج في الولايات المتحدة واليابانيون في البرازيل والباسك في فرنسا والأتراك في بلغاريا واللاب في السويد أما الاقليات غير القومية فبعضها قانع راضي بوضعة في الدولة التي وجد نفسه فيها وبعضها له ميول للانفصال والانضمام الى بقية قويمتها خارج الحدود. من الأمثلة على القنوعين الدانمركيين والهولنديون في المانيا وعددهم قليل، كذلك الكروات والسلوفين الموجودين في جنوب شرق النمسا وكلاً وكلاجنفورت في جنوب النمسا والارمن في تركيا وفي سوريا، والايطاليون في ساحل دالماشيا (الساحل الشرقي لبحر الادرياتيک) وفي اعقاب الحرب الأول عقدت تركيا عدة اتفاقيات مع اليونان ورومانيا اعيد بمقتضاها الاتراك الموجودة في اليونان ورومانيا الى تركيا. وخطر الإقليات جميعاً هي التي تامل في الانضمام الى الدولة الأم ولقد استغل القوميون المتطرفون هذه الإقليات توسعية فالحزب النازي المسئول عن احياء حركات الانفصاليين في بولندا والسوديت وكانت المانيا العظمى في نظر الحزب تشتمل كل مكان يكون فيه الماني بغض النظر عن القوميات الأخرى. والالمان موجودون خارجها لأن حدودها لاسباب اقتصادية وتاريخية وسياسية عديدة لم تستطع ان تضمهم جميعاً فهناك الالمان في شلزويج (جنوب الدنمارك) والالمان الموجودين في بلجيكا في اقليم مالميدي وفي التيرول الايطالي وفي سويسرا وفي اقليم بانات في رومانيا ويوغسلافيا والالمان الذين كانوا يسكنون في دول البحر البلطي مع الالمان الذين يسكنون شرق نهر الأودر قد نقلوا عبر الحدود الى المانيا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وهي احدى عمليات نقل السكان الكبيرة التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية فلم يبقى الالمان في ممل او بروسيا الشرقية او الممر البولندي القديم او سيليزيا العليا.

وتوجد اقلية مجرية في اقليم الزنكلر في رومانيا وقد طلب هؤلاء الانضمام الى المجر عندما خضعت للغزو الالمانى خلال الحرب العالمية الثانية، وتعمل المبادئ الماركسية على اذابة الخلافات بين الاقليات، وخاصة في البقاء يمتلى باقليا لغوية ودينية كثيرة في رومانيا ويوجسلافيا على وجه التحديد. ولم يحن الوقت الكافي لمعرفة نتائج السياسة الجديدة وانعكاساتها على التركيبات السكانية المخالفة داخل الدول - سواء كانت سلافية او لغوية او حضارية؟

السكان ديموغرافيا

يبلغ عدد سكان العالم الآن حوالي ٥,٥ مليار من الأشخاص، وقد كان عدد سكان أقل من مليارين في عام ١٩٢٥ م .

وتوزيع سكان العالم بطريقة غير متعادلة على اجزاء العالم . فهناك ٦٠% من مجموع السكان مركزين في ثلاث مناطق محدودة هي:

١-الصين واليابان

٢- الهند وباكستان وبنجلادش

٣- أوروبا.

وهذه المناطق الثلاث تساوي ١٥% من مساحة اليابس الأرض فقط. وحتى في داخل هذه المناطق الثلاث لا يتوزع السكان بعدالة. فالازدحام السكاني الهائل في سهل الهندوستان عامة لا يوازي الكثافة المعتدلة لسكان هضبة الدكن. والحال مثل ذلك في سهل الصين والسهل الأوروبي بالقياس الى بقية المنطقتين. والى جانب هذه المناطق الثلاث نجد تجمعات كثيفة للسكان في مناطق محدودة من بقية العالم. فهناك مئة مليون يزدحم اكثرهم في جنوب اليابان ووسطها، وبضع عشرات من الملايين يتكاثفون في جزيرة جاوة او في وداي النيل في مصر، او في شمال شرقي الولايات المتحدة او نيجيريا الجنوبية والغربية.

ومساحة اليابس الأرضي - باستثناء قارة انتركيتكا - ١٣٦ مليون كيلو مترا مربعا، والكثافة السكانية العالمية في ١٩٨٩ (موزعة على هذه المساحة) كانت ٣٧ شخصاً للكيلو متر مربع- بافتراض ان كل مناطق العالم مسكونة. لكن

النظر الى خرائط توزيع السكان توضح لنا أن هناك مساحات شاسعة تكاد ان تكون خالية ومناطق اخرى يبلغ فيها التكاثر البشري ما بين شخص وشخصين للكيلو متر المربع، ومناطق ثالثة ترتفع فيها الكثافة الى اضعاف اضعافها بالنسبة للكثافة العالمية.

وإذا كانت الكثافة تعبر عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة فإنها تعبر - من ناحية اخرى - عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد حالية واحتمالات مستقبلية. ولكن الكثافة ليست عنصراً ثابتاً بل هي عنصر متغير باختلاف نسبة الزيادة الطبيعية سنة عن اخرى وجيلاً عن جيل. ولهذا فإن التغير السكاني عنصر ديناميكي يجب أن يحسب له حسابه في دراسة القوى السكانية للدولة وعلاقة ذلك بالموارد المتاحة.

وعلى هذا النحو فإن ما يهم الجغرافيا السياسية من الموضوع الديموجرافي ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١- عدد السكان

٢- الكثافة السكانية بانواعها المختلفة (عامة وفيزيولوجية)

٣- التغير السكاني وتأثيره على تركيب الدولة في شتى نواحيه الاقتصادية والعسكرية والبنائية - بما في ذلك الهجرة باشكالها الداخلية والدولية.

الجغرافيا السياسية

جدول رقم (٥)

الدول العشر الكبرى سكانا - ١٩٩٨ -

الدولة	عدد السكان بالمليون	الكثافة العامة
جمهورية الصين الشعبية	١,١٧٥	١١٥
الهند	٩٠٠,٥٤٣	٢٧٤
الولايات المتحدة	٢٥٨,٠٠٠	٢٦
اندونيسيا	١٩٥,٠٠٠	٩٤
البرازيل	١٥٨,٠٠٠	١٢
روسيا	١٤٩,٥٢٧	١٩
اليابان	١٢٤,٤٦٠	٣٢٤
الباكستان	١٢١,٦٦٤	١٥
بنغلادش	١١٩,٠٠٠	٨
نيجيريا	١٠٥,٠٠٠	٨٢

ويوضح هذا الجدول ان الدول العشر الكبرى في اعداد السكان في الوقت الحاضر تختلف في كثافة السكان - وبعبارة اخرى ان امكانيات الزيادة المستقبلية في الدول المزدهمة (الهند واليابان واليابان وبريطانيا) اقل بكثير من تلك التي نجدها في دول اخرى وخاصة البرازيل والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ومن ثم فان مشكلة الضغط السكاني على الموارد تظهر حادة في الدول كثيفة السكان. وهذا مما يسبب ضرورة اعتمادها على التجارة والعلاقات الحرة بين الدول (باستثناء الهند التي يمكن ان تتجه الى أنشطة اقتصادية كثيفة العمالة - كالصناعة والخدمات).

وتتغير الصورة كثيراً بدراسة ارقام التغير السكاني الحالية. ويظهر منها ان نمو السكان يبلغ صورة حادة في البرازيل والهند ونيجيريا واندونيسيا اكثر منها في البلاد الأخرى- علماً بان متوسط التغير السكاني العالمي هو في حدود ٢٠ في الألف. وتوضح الأرقام التالية احتمالات الزيادة السكانية في أربع دول خلال قرن محسوبة على اساسين:

١-اضطراد الزيادة الحالية

٢- نسبة زيادة معدل ومتناقصة:

جدول رقم (٦)

عدد السكان بالمليون							
الهند ٣,٢%		البرازيل ٢,٤%		الولايات المتحدة ١,٤%		بريطانيا ٠,٧%	
السنة	زيادة مضطردة معدلة	زيادة مضطردة معدلة	زيادة مضطردة معدلة	زيادة مضطردة معدلة	زيادة مضطردة معدلة	زيادة مضطردة معدلة	زيادة مضطردة معدلة
١٩٦٦	٥٥	٥٥	٨٦	٨٦	٢٠٠	٢٠٠	٥١٠
١٩٨٦	٦٣	٦٢	١٥٦	١٤٦	٢٥٢	٢٦٠	٧٦١
٢٠٠٦	٧٣	٦٧	٣٠٢	٢٢٩	٣٠٤	٣٤٤	١٢٨٩
٢٠٦٦	١١٠	٦٧	١٩٣٧	٤٢٦	٣٧١	٧٩١	٥٣٤٧
عدد مرات التضاعف السكاني	٢	٤	٢٣	١٠			

ملاحظات على الجدول:

١-تمثل بريطانيا والولايات المتحدة نمط الدول التي يظهر فيها التغير السكاني بمعدل أقل من المتوسط العالمي، بينما تمثل البرازيل والهند النمط الآخر المعاكس.

الجغرافيا السياسية

٢- يتضح من الجدول ان التغير السكاني سوف يؤدي الى عدم توازن في طاقة الدول البشرية، تحتل بمقتضاه الدول النامية الصدارة ويصبح الفرق شاسعاً بينها وبين الدول المتقدمة عامة.

٣- هل يترتب على هذا اختلاف آخر في موازين القوى والنشاطات الاقتصادية على المستوى العالمي؟ خاصة وان الدول النامية هي مجالات الاستثمارات الكبرى الراهنة.

٤- يجب ملاحظة ان هذا التنبؤ خاضع لثبات نسبة التغير السكاني وهو أمر لا يمكن التكهّن به إطلاقاً. فالتغيرات تطرأ على المتغيرات بصفة دائمة. ويكفي ان نشير الى ان السكن المدني (الناجم عن نمو الصناعة والخدمات في الدول النامية) يؤدي بطبيعته الى تقليل النمو السكاني. وبرغم ذلك فإن القاعدة العريضة لسكان الدول النامية تسمح بان يزيد عدد سكانها كثيراً خلال القرن القادم عن الدول الكبرى الحالية.

وأيا كان الأمر في المستقبل فإن مجرد القوة العددية للسكان ليست في حد ذاتها العنصر الوحيد في علاقة السكان والدولة. ففي احيان كثيرة يصبح الازدحام السكاني عائقاً اما التنمية الاقتصادية. وعلى اى الحالات فإن درجة الازدحام السكاني مسألة اعتبارية محضة لا تصدق إلا على فترة زمنية معينة بالارتباط النشاط الاقتصادي السائد في تلك الفترة. فالكثافة العامة في المانيا الغربية اعلى منها في الصين. لكن المشكلة السكانية في الصين تكون ضغطاً واضحاً على سياسات الصين الداخلية بينما ازدحام الالمان لم يصبح مشكلة ضغط على كافة اشكال الموارد الصناعية والتجارية.

ولهذا فإن مشكلة السكان والدولة يمكن ان تقاس بمقياس اكثر صدقاً (في حدود) من مقياس الكثافة . ذلك المقياس هو نصيب الفرد من قيمة الإنتاج القومي العام G N P كما يوضحة الجدول التالي:

نصيب الفرد من الإنتاج القومي العام (بالدولار الأمريكي) (١٩٩٠)
والنسبة المئوية للسكان غير الزراعيين (ارقام ١٩٩٠)

الدولة	نصيب الفرد بالدولار	% سكان غير زراعيين
الولايات المتحدة	٢٣,١٠٠	٩٤
الكويت	١٨,٣٨٠	٩٩
السويد	٢٥,٨٦٣	٨٨
سويسرا	٣٤,٠٤٠	٩٠
كندا	٢٠,٠٢٠	٨٩
نيوزيلندا	١٢,٨٠٠	٨٧
لكسمبورج	٢٢,٨٥٦	٨٩
استراليا	١٥,٤٤٠	٩٠
الدانمرك	٢١,٥١٠	٨٥
ايسلندا	٢٤,٠٦٦	٦٥

جدول رقم (٧)

ويتضح من هذا الجدول ان الدول الكبرى باستثناء الولايات المتحدة لا تظهر بين الدول العشر الأولى في العالم في ترتيب انصبه الفرد من الإنتاج القومي العام. وربما كان ذلك سبباً من اسباب عدم موضوعية هذا العنصر في التقييم السياسي لعلاقة الدولة والسكان. ومع ذلك فإنه مؤشر واضح من مؤشرات الرخاء الاقتصادي اذا ربطناه بعامل آخر مثل نسبة السكان الذين لا يعملون في

الجغرافيا السياسية

قطاع الزراعة، ففي اليابان ٧٣% غير زراعيين وفي روسيا ٧٠% ايضاً غير زراعيين وفي كلاهما نجد نصيب الفرد من الإنتاج القومي العام ٢٤,٠٠٠ و ٣,٢٢٠ دولاراً على التوالي.

وتظهر هذه الارتباطات بشدة في الدول النامية كما يتضح من الأرقام التالية:
١٩٩٠ جدول رقم (٨)

الدولة	نصيب الفرد بالدولار	% سكان غير زراعيين
الصين	٣٦٠	٣٧
الهند	٣٥٠	٣٠
اندونيسيا	٤٩٠	٣٤
باكستان (١٩٩٠)	٣٨٠	٣٦
نيجيريا	٢٥٠	٣٠
مصر	٦٣٠	٥٥
جنوب افريقيا	٢٤٦٠	٧١
البرازيل	٢٥٤٠	٤٨
شيلي	٢٨٠٠	٧٤
الأرجنتين	٢١٣٤	٨٢

يمكننا ان نلخص دور السكان في بناء الدولة في النقاط التالية:

- ١- العدد الكبير للسكان يكون في حد ذاته قوة في المجالات العسكرية حتى يرغم الحرب الحديثة. ولا شك ان ذلك ينطبق بنوع خاص على الماضي حين كانت الجيوش البرية تحدد مصير المعارك بين الدول.

٢- العدد الكبير للسكان يعطي للدولة طاقات اقتصادية كثيرة في مجال استغلال الموارد المتاحة ومجال التسويق. وفي هذا نستطيع ان نقارن بين استراليا بمساحتها الضخمة واعداد سكانها القليلة بدولة اخرى كهولندا تشابهها في عدد السكان (١٣، ١٣،٥ مليوناً عل التوالي) بينما تزيد عنها استراليا في المساحة نحو ٢٣ مرة - ومع ذلك فان نصيب الفرد من الإنتاج القومي متشابه (١٥،١٤٠، ١٦،٠١٠ دولاراً على التوالي).

٣- يكون العدد الكبير للسكان في الدول النامية عبئاً كبيراً على انفاقات الدولة في جانب الخدمات الصحية والتعليمية. ومن المشكلات التي تواجهها هذه الدول سوء التغذية ومكافحة الاوبئة والأمراض المتوطنة وتقليل نسبة الوفيات عامة وقد ترتب على نجاح كثير من لدول في هذه الخدمات ارتفاع متوسطات الأعمار، ومن ثم يمكن أن ترتفع فترة العمالة المنتجة في حياة الأفراد.

٤- ولكن انخفاض الوفيات لم يقابله انخفاض نسبة المواليد بسرعة موازية لانخفاض الوفيات مما أدى الى وجود قاعدة كبيرة من الأطفال ورفع بذلك نسبة الاعالة وفي الوقت نفسه أدى ارتفاع متوسطات الأعمار الى ضغط السكان على الموارد الاقتصادية المحدودة في الدول المتخلفة.

٥- في الدول المتقدمة نجد توازناً واضحاً بين الوفيات القليلة والمواليد المضبوطة. وباستثناء حالات قليلة جمد فيها النمو السكاني على نسبة ضئيلة (٠،٥% في النمسا و ٠،٦% في بريطانيا، ٠،٧ - ٠،٩% لغالبية دول سكندنافيا وفرنسيا وبلجيكا وايطاليا)، فإن مجموعة الدول المتقدمة لا تعاني المشكلات السكانية لعنيفة التي تعانيها الدول المتخلفة. وقد أدى هذا الى زيادة المصاعب أمام التنمية الاقتصادية امام الدول المتخلفة وتسبب في ظهور ضعف اساسي جديد في بناء هذه الدول من النواحي الاقتصادية والسياسية معاً.

الجغرافيا السياسية

٦- برغم ان عدداً من الدول المتقدمة قد فتحت أبوابها للعمالة من بعض الدول المتخلفة (كدول السوق الأوروبية التي تحتاج الى ايدي عاملة من اليونان وتركيا وجنوب ايطاليا واسبانيا والبرتغال الخ....) إلا ان هذه الدول لا تستطيع امتصاص الزيادة السكانية لمثل هذه الدول المتخلفة، وإنما تستوعب أعداد محدودة في جوانب العمالة غير الماهرة فقط.

٧- أدت الاوضاع السكانية الى صورة من عدم التكافؤ في التوزيع الجغرافي لم يكن لها مثل من قبل. فقد أصبح ٥٥% من سكان العالم مركزين في آسيا. الشرقية والجنوبية وحوالي ٢٥% في اوروبا والاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط والباقي موزعين على اجزاء العالم الاخرى بتركيز واضح في مناطق محددة وخاصة الولايات المتحدة. وتتوزع هذه الكتل الرئيسية في السكان على المعسكرات السياسية السائدة على النحو التالي:

جدول رقم (٩)

التوزيع الاسمي للكتل السكانية الرئيسية على المعسكرات السياسية (ارقام ١٩٨٨)

القارة والأقاليم	الكتلة الغربية	الكتلة الشرقية	العالم الثالث والمحاي
اوروبا والاتحاد السوفيتي	٣١٠	٣٥٥	٤٨
امريكا الشمالية	٢٢٠		
امريكا اللاتينية	٢٤٠	١٨	
اسيا الشرقية والجنوبية	٣٧٥	٧٦٥	٦١٥
الشرق الأوسط والعالم العربي	٥٨		١٢٠
بقية افريقيا وأوشينيا	٥٢		١٦٠
المجموع	١٢٥٥	١١٣٨	٩٤٣

والمقصود بالتوزيع الاسمي هنا أن الاعتماد قائم على التحديد الرسمي لسياسة الدول، وليس على الانتماءات الفعلية . ومما يوضح ذلك أن الكثير من دول الحيلد

والعالم الثالث مرتبطة اقتصادياً (ومن ثم في واقع الأمر) بدول متعددة من العالم الغربي الأوروبي والأمريكي.

٨- لقد كان الضغط السكاني في أوروبا يجد له متنفساً في الهجرة إلى العالم الجديد ومناطق المستعمرات الأوروبية في إفريقيا الجنوبية وأستراليا. ولكن بعد تقسيم العالم ونشأة الدول القومية فإن مجالات الهجرة أصبحت خاضعة للكثير من القيود المرتبطة بالمصالح القومية عامة، وتكاد أن تقتصر على هجرة أبناء الشعوب الأوروبية بوجه خاص.

لهذا نجد أن المشكلة السكانية تتفجر لتحل الصدارة في مشكلات الدولة كثيفة السكان في آسيا وإفريقيا. ولكن الضغط السكاني لم يظهر بعد على السطح كمشكلة من بين المشكلات السياسية التي تعانيها دول كالصين والهند ومصر. ولا شك أن هذه المشكلة تحتاج إلى مرونة كبيرة في علاقات الدول المستقبلية للمهاجرين وإلى تطوير خاص في البناء الاقتصادي للدول التي تشكو الازدحام السكاني.

الباب الرابع

الحدود في الجغرافيا السياسية

الفصل الأول : تعريف الحدود وأقاليم التفرع

الفصل الثاني: الحدود المرتبطة بالظواهر الطبيعية

الفصل الثالث : الحدود والظواهر البشرية

الفصل الأول

تعريف الحدود وأقاليم القجوم

توضح خريطة العالم السياسية مجموعة من خطوط الحدود الفاصلة بين الدول المختلفة. وتجرى هذه الحدود على اليابس في شتى الاتجاهات مرتبطة في أحيان بظواهر طبيعية كالجبال والأنهار والغابات والمستنقعات، ومتعارضة في أحيان أخرى مع هذه الظواهر الطبيعية لكي تحدد ظواهر بشرية مختلفة أو توضح مجهودات القوة العسكرية للدول في تخطيط حدودها. لكن الحدود في الواقع لا تنتهي عند ساحل البحر أو المحيط. فهناك حدود للدول تمتد فوق المسطحات المائية المختلفة، وهي لا تظهر على الخرائط السياسية العادية، كما لا تظهر مرسومة إلا حين تظهر مشكلة من مشاكل استغلال المسطحات المائية: الثروة السمكية أو المعدنية.

وقد ثارت كافة الحروب بين الدول من أجل تعديل الحدود على اليابس، ولم تقم حتى الآن حرب واحدة من أجل تعديل الحدود فوق المسطحات المائية. ولكن الحروب الاقتصادية بدأت بين بعض الدول مثل أيسلندا وبيرو ضد أساطيل الصيد البريطانية والأمريكية على التوالي. فهل تتحول الحرب الاقتصادية إلى

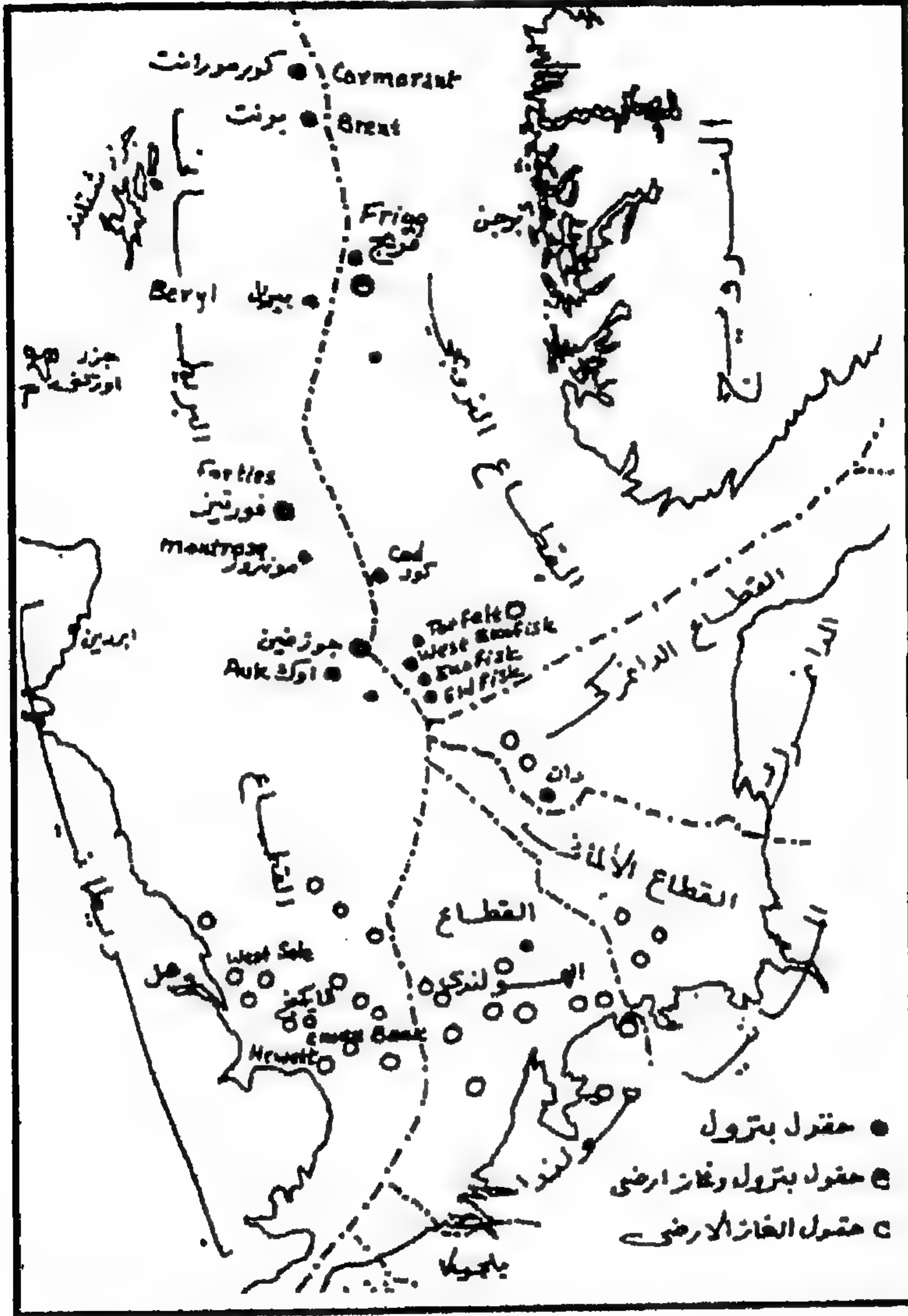
حرب ساخنة في فترة لاحقة - خاصة حينما يشتمل الأمر على استغلال الثروة المعدنية عامة والبتروول خاصة ؟

وفي الوقت الحاضر - في عصر حركة الطيران المتكاثفة - لم تعد الحدود مقتصرة على تلك الملامسة لليابسة وسطوح الماء. بل أصبحت هناك حدود للدول ترتفع في الغلاف الغازي فوق رقعات الدول المختلفة. فالى اي مدى ترتفع سيادة الدولة على اجوائها. وما المشكلات المترتبة على سيادات الدول على الغلاف الغازي؟ وهل يمكن ان تؤدي بدورها الى نزاعات وحروب؟

على هذا النحو يتضح لنا ان الحدود مشكلة معقدة لم تعد تمتد في بعد واحد مرتبط بالتنظيم الأرضي للدولة، بل تعددت ابعاد الحدود الى مسطحات الماء واعماقها، وامتدت الى أغوار لفضاء الذي يغلف كرتنا الأرضية. (انظر الخريطة رقم ١٥)

الجغرافيا السياسية

الخريطة رقم (١٥)



الحدود السياسية الحديثة في بحر الشمال

ارتباط الحدود الجديدة باستغلال مصادر الغاز الأرضي في القسم الجنوبي من بحر الشمال، وبالبترول والغاز الأرضي في الوسط، وبحقول البترول الممتازة في القسم النرويجي والبريطاني في شمال ذلك البحر.

مشكلة تعريف الحدود وأقاليم الحدود أو التخوم:

أيا كان تعقد مسألة الحدود في الوقت الراهن فإن مشكلة الحدود البرية قد أثارت ومازالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول. كما انها راسخة في الأذهان كافة - المتخصصين وغير المتخصصين، لأنها تمثل الإطار الذي تمارس فيه الدولة سيادتها الفعلية. ذلك لأن الحدود البرية للدول هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول وتحتك فيها كتل الناس وتتفرق فيها المصالح الاقتصادية بتوجيه الدولة. ولهذا أثارت الحدود البرية مشكلات كثيرة خاصة بتعريفها : هل هي خط الحدود ام نطاق الحدود والتخوم.

وقد كان فريدريك راتزل من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود. وفي كتابه " الجغرافيا السياسية " (١٨٩٥) ذكر راتزل عدة ايضاحات لهذه المشكلة. فهو يقول: ان نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة اما خط الحدود فليس سوى تجريد لهذا النطاق (ص ٥٣٨). ويقول ايضا: في مناطق الحدود يقع جزء كبير من ثقل التوازن السياسي (ص ٥٨٤). وفي مكان ثالث يؤكد ان نطاق الحدود هو المكان الذي يشير الى نمو او تقلص الدول. ففي الدول القوية يظهر ارتباط وثيق بين نطاقات الحدود وقلب الدولة. فإن أي ميل الى ضعف هذا الارتباط يؤدي الى ضعف الدولة والى خسارة جزء من اراضيها وعلى الدول ان تسعى الى الحصول على اقصر خطوط للحدود لأنها اقواها، واحسنها، وأن تقيم استحكامات عسكرية على طول مناطق الحدود، وهذا يتدعم باتخاذ الجبال والأنهار مناطق للحدود.

الجغرافيا السياسية

لكن راتزل لم يغفل مقومات اخرى للحدود الجيدة. فالى جانب ارتكاز الحدود على بعض الظاهرات الطبيعية يتكلم راتزل عن نوع السكان والموارد المتاحة والبناء السياسي داخل الدولة كمقومات للحدود الجيدة. وقد كان راتزل يسوق نهضة المانيا السياسية وتغير حدودها وتوسعها كمثال للحدود المتغيرة تعبيراً عن نظريته العضوية للدولة .

وقد ظهرت في الكتابات اللاحقة لراتزل نقاط ضعف في النظرية العضوية للدولة. لكن من المدهش ان الكثير من مفهومات راتزل عن الحدود بقيت دون ان تهدم. ولعل ذلك راجع الى ان راتزل حاول ان يؤسس قوانين لنمو وسلوك الحدود. ولا شك ان تعميم مثل هذه القوانين امر خاطئ. فكل حد سياسي له ظروفه وخلفيته وخلفية مما يجعله ظاهر خاصة. ومع ذلك فإن قوانين راتزل عن الحدود يمكن ان تطبق على بعض الحدود بشيء كثير من الصحة.

ومن امثلة قوانينه التي يمكن ان تطبق على كثير من الحدود قوله: أن القانون العام " المكان " التاريخي هو أن حدود المنطقة الأكبر تنمو على حساب حدود المنطقة الأصغر. وكذلك قانونه القائل: ان تطور الحدود هي مسعى الى تبسيطها، وان التبسيط هو السعى الى تقصير (أطوال) خط الحدود. ولا شك في صحة هذه القوانين فالخط المتعرج المتداخل طويل ضعيف بينما الحد القصير أقوى في الدفاع والهجوم.

وقد أيد عدد من الكتاب أفكار راتزل في عدد من النقاط، وخاصة تلك التي تفصل بين نطاق الحدود وخطوط الحدود. وفي ذلك قالت الين سمبل (١٩١١): ان الطبيعة تكره خطوط الحدود والانتقالات الفجائية، بل أن كل القوى الطبيعية تتكاثف ضد مثل هذه الخطوط.... وإذا حدث فاصل طبيعي لسبب من

الأسباب فإن القوى الطبيعية تبدأ على الفور في إزالة هذا الخط بخلق أشكال انتقالية وبذلك تنشئ منطقة الحدود. وكذلك قال الكولونيل ت. هـ هو لديك (١٩١٦): الطبيعة لا تعرف خط حدود. وحقاً للطبيعة تخومها (نطاقات انتقال) لكنها تكره الخطوط، وخاصة الخطوط المستقيمة.

والى خبير الحدود المعروف اللورد كرزون الفضل في التمييز بين "الحدود الطبيعية" - وهي تلك المنبئية على مظهر من المظاهر الطبيعية ويين مجموعة "التخوم الطبيعية"، وهي تلك التي تدعيها الامم حدوداً طبيعية - بدافع من الرغبة في التوسع او تحت الحاح عواطف قومية. ويقول لورد كرزون ان محاولة تحقيق مثل هذه التخوم الطبيعية كانت المسئولة عن الكثير من الحروب والمآسي في التاريخ (١٩٠٧).

وقد رأي المحامي الفرنسي ب دى لا برادل (١٩٢٨) ان الحدود والتخوم أمران مختلفان. فهو بذلك يتفق مع راتزل في أن الحدود لا يمكن فصلها عن إقليم الحدود او التخوم ويرى ان التخوم قائمة كأمر واقع قبل تحديد الحدود، وأنها لها صفاتها الخاصة السياسية والاقتصادية والقانونية. فالتخوم عنده هي بيئة انتقالية ويقسمها الى ثلاثة أقسام:

١- المنطقة الحدية *torritoire limitrophe* وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود.

٢- نطاق الحدود *Frontiees* وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها لقوانين الدولة لتي تنتمي اليها.

٣- الحوار *Le Voisinage* وهي المنطقة كلها التي تشتمل على القسمين السابقين.

أما الجغرافي الفرنسي جـ أنسل J. Ancel فيقول أن دراسة الحدود ومناطق الحدود ليست مثمرة قد دراسة محتوى العلاقات الدولية. فهو يقول ليس الإطار هو المهم بل المهم هو ما يحتويه. وكذلك يقول: لا توجد مشكلة حدود وتخوم، بل المشكلة هي مشكلة أمم (١٩٣٨) ويستند في ذلك الى أمثلة من الشعوب البدائية مؤكداً - على سبيل المثال - ان القبائل البادية ليس لها حدود وان السيادة على ارض ما مرتبطة بالمجتمع البدوي اكثر من ارتباط ذلك بالارض نفسها (لكن لا شك ان البدو يدعون ملكية ارض معينة).

ويقول أنسل أن هناك نوعان من الحدود: الحدود الثابتة والمتحركة ويعارض آراء راتزل التي تؤكد ان الحدود عضو من اعضاء الدولة يعكس قوة أو ضعف الدولة، ويؤكد ان الحدود عبارة عن خط توازن بين قوتين. لكن هذا الرأي في واقعة لا يختلف عن توصيف راتزل للحدود. فهي خط يفصل بين العضوين الخارجيين لدولتين متجاورتين.

وقد تعرض آخرون لتعريف الحدود والتخوم مثل س. ب. جونز (١٩٣٢) ، أ. أ. مودي (١٩٤٣) ، ١ فيشر (١٩٤٩) وغيرهم. وبرغم بعض الاختلافات فإن الاتفاق سائد بين الدراسين حتى الآن على التمييز بين الحدود التي تمثلها الخطوط الفاصلة بين سيادتين مختلفتين ، وأقاليم الحدود أو التخوم أو الجوار التي تمثل نطاقاً انتقالياً بين الدولتين المتجاورتين.

ويمكننا ان نلخص مجمل الآراء في تعريف الحدود ان كل خط من خطوط الحدود هو في الواقع خلق متعمد عبارة عن خط تجريدي يفصل بين

دولتين او جهازين عضوين (على حد تعبير راتزل) وبالتالي يعرب عن نبض كل من الدولتين.

أن هذا الشكل التجريدي من الحدود الخطية الفاصلة لم تصل اليه القوى السياسية والقومية الاى مؤخراً نتيجة تضاعط المصالح والقوى في كل دولة. وعلى هذا فإن الحدود السياسية الحالية تمثل طغيان حديث على مناطق الحدود والتخوم القديمة، التي قال بها غالبية الجغرافيين ابتداء من فريدريك راتزل، غالبية واقتسام هذه المناطق الحدية الى آخر شبر يمكن ان تصل اليه القوى الضاغطة من جانب واحد او من الجانبين.

في الماضي كان المتبع ترك مناطق حدية فاصلة - تخوم - بين المجتمعات القبلية او الدول القديمة. وهذه المناطق هي ما نعرفه حالياً باسم " الشقة الحرام No man's Land " التي تلجأ اليها الدول المتحاربة في أحيان في محاولة لتقليل فرصة الاحتكاك بين هذه الدول. مثال ذلك الأرض منزوعة السلاح بين فيتنام الجنوبية والشمالية. وهذه الشقة الحرام كانت عبارة عن اراضي مهجورة من السكان تتكون غالباً من بيئة صعبة مثل التلال أو المستنقعات او الغابات والاحراش. وفي الماضي ايضاً كان يمكن انشاء دويلة او امارات صغيرة كمنطقة حاجزة بين دولتين او مجتمعين متحاربين وذلك ايضاً من اجل تحقيق الحد الأدنى من الاحتكاك العسكري. ومن الأمثلة المشهورة على ذلك سويسرا التي

الجغرافيا السياسية

قامت كدولة حاجزة بين فرنسا والمانيا وامبراطورية النمسا في منطقة التخوم الجبلية الفاصلة.

وتعطينا خريطة ١٣ نموذج لأنواع الحدود عند مجتمعات قبلية ودول قديمة في نيجيريا. وأهم ما توضحه الخريطة تعدد انواع حدود الاتصال والانفصال في الدولة الواحدة فامبراطورية الفولاني (التي تتمثل في الخريطة في دولتين سوكونو وجاندو) ترتبط وتتفصل عن الدول والقبائل المجاورة بشتى أنواع الحدود. على سبيل المثال الحدود الشمالية معظمها حدود فاصلة تعبر مناطق شبه جافة تفصلها عن امارات زندر وجوبير وغيرها من امارات الهوسا، بينما حدودها الجنوبية عبر نهر النيجر مع ممالك اليوربا الصغيرة حدود اتصال وعدم استقرار في منطقة ايلورين كدليل على اتجاه التوسع الفولاني صوب نطاق الغابات الاستوائية الغنى في جنوب نيجيريا. كما ان حدودها مع مملكة بورنو كانت مناطق تخوم وغابات في الجنوب وقبائل وثنية في الشمال وامارات صغيرة في الوسط. وعلى هذا تتضح مرونة الحدود القديمة بالقياس الى تصلب الحدود الفاصلة الحالية الناجم عن الضغوط السكانية والاقتصادية الحديثة.

خريطة رقم (١٦)



أنماط من حدود الاتصال والإنفصال

تأثير الحدود السياسية الحديثة على مناطق الحدود

يؤدي مجرد وجود الخط السياسي الفاصل بين الدول الى احداث تغييرات جغرافية في اقليم الحدود، كما يؤدي في احيان اخرى الى خلق وحدات جغرافية صغيرة عبر حدود الدولتين..

ففي الحالة الأولى نجد ان الحدود السياسية تصبح عوائق اقتصادية تؤدي في احيان الى اختلافات غريبة في المنطقة التي يقسمها خط الحدود الى قسمين فمثلاً خط الحدود الفرنسية البلجيكية يظهر منطقتين مختلفتين: في الجانب الفرنسي من اقليم الحدود نجد نطاقاً من حقول القمح بينما لا يظهر ذلك بنفس الصورة على الجانب البلجيكي. ولا يرجع ذلك الى ملاءمة او وجود التربة في الجانب الفرنسي وانما يرجع الى التوجيه العام للإقتصاد الفرنسي. فالقمح يتمتع في فرنسا بالحماية الجمركية، ومن ثم فإن زراعته تصبح زراعة نقدية مؤمنة بالنسبة للفلاح الفرنسي بينما لا توجد مثل هذه السياسة الاقتصادية في بلجيكا، ويصبح القمح البلجيكي معرضاً لمنافسة القمح المستورد.

وتؤدي ارتباطات مناطق الحدود بمواصلات جيدة الى داخل الدولة الى امكان قيام استثمارات وتحسينات في موارد اقليم الحدود الإنتاجية، بينما تحرم المنطقة من ذلك إذا خلت من الطرق الحديثة. ففي إقليم الحدود الفرنسية الاسبانية في منطقة البرانس نجد ان المنطقة الفرنسية من هذه الحدود مخدومة بالسكك الحديدية في بعض اجزائها بينما المنطقة الاسبانية محرومة من معظم اجزائها من مثل هذه الخدمة. وقد ترتب على ذلك ان المناطق الفرنسية من هذا الاقليم القريبة

من الخطوط الحديدية تزرع محاصيل السوق، وعلى رأسها الخضروات المبكرة التي تنقل بالخطوط الحديدية الى اسواق استهلاكها في فرنسا. اما المناطق الاسبانية فإنها تمارس زراعة الحبوب التقليدية لاستهلاكها ونقل بعض الفائض بوسائل النقل العادية الى سوق برشلونه الصناعي. وعلى هذا النحو تتغير مناطق وأقاليم الحدود بعضها عن البعض الآخر نتيجة عدد كبير من العوامل البشرية.

ولكن يقابل ذلك التغير في أقاليم بعض الحدود أقاليم أخرى يحدث فيها تشابه كبير على جانبي خط الحدود- خاصة في المناطق كثيفة السكان. وهذه هي الحالة الثانية من التأثيرات الجغرافية التي تحدث وتؤدي الى خلق أقاليم متشابهة برغم وجود خطوط الفصل السياسية.

فعلى الحدود الفرنسية السويسرية عند لسان جنيف نجد ان هذه المدينة تكون سوقاً رائجة للمنتجات الغذائية الفرنسية القريبة لأن موقع جنيف بعيداً عن مناطق الإنتاج السويسري يجعلها معتمدة على المنطقة الفرنسية المجاورة. والحال نفسه في منطقة بازل السويسرية المرتبطة باستيراد الغذاء في اقليم الالزس الفرنسي وعلى الحدود الفرنسية البلجيكية يعمل البلجيكيون بكثرة في مصانع النسيج الفرنسية وحقول الفحم بينما هم يسكنون داخل الحدود البلجيكية. وهكذا يعبر هؤلاء العمال الحدود يومياً مرتين للذهاب الى أعمالهم داخل الأرض الفرنسية دون ان تقف هذه الحدود عقبة دون اتصال سكان اقليم الحدود.

وعلى هذا النحو نجد في مناطق الحدود كثيفة السكان تشتد حركة عبور الحدود بين سكان اقليم الحدود، خاصة اذا كان هناك مجال سهل للعمل واجور اعلى مما تقدمها إمكانات احدى الدولتين المتجاورتين. وبطبيعة الحال هنالك شروط

الجغرافيا السياسية

اساسي هو حسن العلاقات السياسية بين الدولتين المتجاورتين، والا قطعت الحدود كل الطرق على الاتصال بين سكان المنطقة.

تصنيف الحدود:

كان اللورد كرزون (١٩٠٧) هو أول من أشار الى تصنيف للحدود: طبيعي واصطناعي وقد تبعه في ذلك فوست (١٩١٨) وبوجز (١٩٤٠) اللذان اضافاً الكثير من الدراسة التفصيلية لأنواع الحدود وصنوفها.

وقد قسم كرزون الحدود الاصطناعية الى ثلاثة أقسام:

١- الحدود الفلكية astronomical وهي تلك التي تتبع خطوط عرض أو طول مثل جزء كبير من الحد الأمريكي الكندي الذي يتبع خط العرض ٤٩ شمالاً او كثير من الحدود في افريقيا.

٢- الحدود الرياضية mathematical وهي تلك التي تربط بين نقطتين معينتين بخط مستقيم.

٣- حدود المنحنيات Referential وهي تلك التي تربط عدة نقاط في صورة اقواس وخطوط مستقيمة. وهذه تظهر في تحديد الخطوط في مناطق محدودة.

وكذلك اهتم كرزون اهتماماً بالغاً بأثر الحدود فجعلها قسمين: الحدود الحاجزة او الفاصلة، وحدود الاتصال والحركة (انظر الخريطة ١٣) وقد تبعه في ذلك فوست وبرسكوت (١٩٦٥). وقد هاجم فوست فكرة ان هناك حدوداً طبيعية واخرى اصطناعية ولكن هجومه لم ينطو على الغاء هذه او تلك. فالحدود تتطور وتتغير وقد تلتحق في بعض مساراتها بظواهر طبيعية كالأنهار والجبال. وهو بذلك يهاجم اصطلاحي حدود طبيعية واخرى اصطناعية مؤكداً ان تطور الحدود

كلها امر طبيعي لأن وظيفة الحدود الاساسية حماية الدولة عسكريا وتجارياً، كما انها منطقة التقاء الدولة بالأخرى، وهي بذلك منطقة الاتصال والتبادل ويرى فوست انه حينما ترتبط الحدود بمنطقة حاجزة طبيعياً (كالجبال) فإن ذلك يؤدي الى نشاء حدود الانفصال.

ويفصل فوست ثلاثة اتجاهات في تطور الحدود السياسية:

- ١- اتجاه الى تدقيق شديد في تخطيط الحدود ومساراتها
- ٢- اتجاه الى ترابط شديد بين الحدود السياسية والحدود اللغوية (خاصة في اوروبا).
- ٣- اتجاه الى رسم الحدود في مناطق وأقاليم حدود الانفصال.

وباستثناء الاتجاه الأول فأننا نجد ان الحدود السياسية وان اتجهت الى التقارب من الحدود اللغوية الا أن معاهدات الصلح بعد الحربين العالميتين قد دفعتا بالحدود الالمانية والنمساوية بعيداً عن حدودهما اللغوية. ولتجنب مشكلة الاقليات الالمانية النمساوية اعيد توزيع السكان من جديد وهجر الالمان من بولندا والسوديت والتيرول الايطالي. فالضغط السياسي هنا كان اقوى من الاتجاه الطبيعي للحدود لكي تشمل المتكلمين بالألمانية. كذلك فإن رسم الحدود في مناطق حدود الانفصال لم يؤد إلى تقليل الاحتكاكات بين القوميات. فخط الحدود الذي رسم في عام ١٩١٩ للنمسا في منطقة انفصال حدية بينها وبين ايطاليا، التيرول الايطالي، قد اقتطع اقلية نمساوية كبيرة في هذه المنطقة الجبلية وبالمثل فإن انشاء دولة تشيكوسلوفاكيا وتخطيط حدودها مع المانيا في مناطق انفصال متمثلة في جبال غابة بوهيميا وجبال الارتر قد اقتطع المان السوديت عن المانيا وادخلهم

الجغرافيا السياسية

تشيكوسلوفاكيا. وكانت تلك ذريعة هامة من ذرائع هلتر في توسعة في وسط أوروبا.

والى جانب هذه الأنواع من الحدود نجد الكولونيل هولديك (١٩١٦) والجنرال هاوسهوفر (١٩٢٧) يؤكد ان اهمية الحدود الاستراتيجية قوية التحصين وفي ذلك قال هولديك: يجب ان تكون الحدود عوائق. وهي اذا لم تكن كذلك جغرافيا وطبيعياً فيجب ان تكون قوية صناعيا بالقدر الذي تمكنه لنا الوسائل الحربية. اما هاوسهوفر فقد دعا الى انشاء ما اسماه " حدود عسكرية " wehrgrenze في صورة إطار خارجي يحيط بحدود الحضارة الالمانية من بعيد ليجنبها الغزو وضرب المدفعية. وقد تناول هاوسهوفر موضوع الحدود من زاوية الدولة، وصنفها بذلك صنوفاً مختلفة، حدود الهجوم، حدود الدفاع، حدود النمو، حدود التدهور والتآكل.

وبرغم الاختلافات الكثيرة في تصنيف الحدود فإنه مما لا شك فيه أن الحدود السياسية الحالية ترتبط في مسارتها بثلاث مجموعات من الظواهر الجغرافية الرئيسية هي:

- ١- الحدود التي ترتبط بالظواهر الطبيعية: جبال - انهار - بحيرات - بحار - غابات - مستنقعات - صحارى.
- ٢- الحدود التي ترتبط بالظواهر البشرية: لغات وحضارات وديانات.
- ٣- الحدود التي ترتبط بالظواهر الفلكية: خطوط هندسية غالباً في مناطق التقسيم السياسي الجديدة. وفيما يلي دراسة موجزة لهذه الأشكال الرئيسية من الترابط في الحدود السياسية.

الفصل الثاني

الحدود المرتبطة بالظواهر الطبيعية

يميل الناس الى الاعتقاد بأن حدود القوميات تقف عند عوائق طبيعية معينة مثال ذلك جبال الهملايا بين الهند والتبت، والبرانس بين فرنسا واسبانيا، ونهر الدانوب بين البلغار والرومانين وجبال الالب بين اللاتين والجرمان. لكننا نستطيع ان نعدد امثلة اخرى كثيرة لا تقف فيها الحدود القومية عند عقبات طبيعية بل تتعدها وتمتد حولها وعبرها. ذلك لأن الجبال في احيان كثيرة - باوديتها وسفوحها - غالباً هي موطن قومية منعزلة او قوميات. فالأكراد يحتلون المنطقة الجبلية الوعرة من شرق الاناضول الى زاجروس. وغابات السويد الشمالية كانت عائقاً امام القومية السويدية، وفي الوقت الذي كانت فيه مسرحاً لنشاط الفن واللاب. والأنهار في غالب الأحيان لا تكون فاصلاً بل رابطاً بين اجزاء الوادي الذي يجري وسطه النهر ولذلك فان جريان الحدود السياسية بمحاذاة مجري النهر يؤدي الى تقطيع اوصال اقليم متكامل جغرافياً بكل معاني الاقليم الجغرافي. مثال ذلك حدود فرنسا والمانيا وسويسرا الحاذية لنهر الراين، او حدود امريكا وكندا على طول سنت لورنس والبحيرات العظمى. وفي مثل هذه الحالات لا تعرف اين تبدأ المانيا أو سويسرا أو كندا وامريكا الا عند مخفر شرطة الحدود.

الجبال كحدود طبيعية:

ان المدقق في الأمثلة التي يسوقها الباحثون عن الفواصل الطبيعية المتفقة مع الحدود السياسية والقومية يجد انها كلها مليئة بالاستثناءات. فجبال البرانس في

الجغرافيا السياسية

مجموعها فاصل بين القوميتين الاسبانية والفرنسية. لكن أطرافها الغربية تسكنها قومية منفصلة هي الباسك وأطرافها الشرقية تعبرها (شبه) قومية هي القطلونية المتحدة من شمال شرق اسبانيا الى جنوب فرنسا. وفي الوسط نجد امارة اندورا التي يعود استقلالها الى عام ١٢٧٨م. وكذلك الحال في جبال الهملايا لا تكون الحد الفعلي للقومية الهندية او الصينية. فهناك تسرب كثير للمغول على السفوح الجنوبية للهملايا مما جعل معظم الهملايا خارجة عن الحدود القومية للهند. ولكن في هذه المناطق المنعزلة قامت عدة امارات وممالك حازرة مثل كشمير ونيبال وبوتان. وهنا اختلاط شديد بين الهندوكية والبوذية واللامائية. إذن اين الحدود الطبيعية؟

أن جبال الألب لم تكن حدوداً للإمبراطورية الرومانية الا في اوقات محدودة وسرعان ما نفذ الرومان عبر ممرات الألب الى بافاريا والنمسا. ولقد صعد نوع من القومية الايطالية جبال الألب ويعيشون فوقها في منطقة جنوب سويسرا (الرومانش) بينما هبط النمساويون في التيرول صوب السفوح المشمسة الجبلية المطلة على سهل لمبارديا الايطالي.

وفي الواقع نجد ان هناك اختلافات كثيرة حول مسارات الحدود المتوازية مع الجبال. هل ترتفع الحدود الى خطوط تقسيم المياه - اي الى اعالي الجبال؟ ام يمكن ان تسير الحدود بموازاة السفوح؟ وما هي المشاكل الاستراتيجية والاقتصادية المرتبة على كل منهما؟ وقد يبدو من الطبيعي ان تسير الحدود مع خطوط تقسيم المياه بحيث تضمن لكل دولة حرية التصرف في منابع انهارها - خاصة وان مناطق المنابع مؤهلة لتكوين مصادر عظيمة للطاقة الكهرومائية. لكن

الأمر لا تسير دائماً على هذا المنوال. فالجبال ليست اراضي خالية من السكان في معظم الاحيان ولهذا لا يمكن التصرف فيها بدون مراعاة لانتماءات السكان اللغوية والحضارية.

لكن الأمور السياسية لا تسير وفق الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية ، بل حسب قوة الدول في زحزحة ادعاءاتها على الأراضي. او حسب الاتفاقات التي يمكن تصل اليها الدول. وإذا عدنا الى جبال البرانس مرة اخرى نجد أنها في حقيقة الأمر لا تكون حدوداً فاصلة بين فرنسا واسبانيا. فالرعاة الذين يسكنون الجبال غالباً ما يتنقلون بقطعانهم على السفوح الشمالية والجنوبية حسب المواسم المواتية، ولهذا ظلت مشكلة حدود البرانس معلقة بين فرنسا واسبانيا منذ عام ١٦٥٩ برغم ان الاتجاه كان نحو تثبيتها على قمم الجبال (خط تقسيم المياه). وفي أواخر القرن ١٩ أتفقت الدولتان على ما كان سائداً منذ القرن ١٣ وهو السماح للرعاة بالتنقل على السفوح المختلفة. وبذلك فإن البرانس ليست حداً فاصلاً ، إنما هي منطقة اتصال حدية : تخوم.

الغابات والمستنقعات ونشأة الدول الحاجزة:

تتكون الغابات والمستنقعات اشكالاً مختلفة من العقبات والعوائق الطبيعية ضد سهولة الاتصال عبرهما. ولا شك ان المستنقعات - خاصة اذا كانت تمتد في مساحات كبيرة - تشكل عقبة كؤود امام تقدم الجيوش الزاحفة، وبذلك فإنها تحتاج الى تكتيك حربي خاص بها، لكن اسهل منه الالتفاف حولها ان امكن. وبذلك فإن الحدود التي تجتاز مستنقعات كانت في الماضي حدوداً دفاعية جيدة. مثال ذلك حدود روسيا القيصرية في منطقة مستنقعات البريبت بينها وبين بولندا. وكذلك

الجغرافيا السياسية

مستنقعات بحيرة كيوجا وما جاورها التي كونت حماية طبيعية لمملكة بوجندا القديمة من الناحية الشمالية. وهناك عشرات الأمثلة على دور المستنقعات في دلتا الراين، فقد نمت القومية الهولندية وسط عشرات المجارى والمستنقعات في إقامة حدود دفاعية قوية بالنسبة لكثير من المجتمعات البدائية، وإمارات ودولة العصور القديمة والوسطى، كما ان مستنقعات شمال الدلتا المصرية قدمت المصرية حماية طبيعية للدلتا الغنية من جهة الشمال بحيث ان مصر لم يجر غزوها من الشمال الا في حالة واحدة:

الحملة الصليبية على المنصورة ودمياط التي فشلت ايضاً نتيجة الدفاع المملوكي والاستعانة بمياه الفيضان معاً.

وما من شك في ان تكتيك الحروب الحديثة قد وجد حلاً لمعارك المستنقعات متمثلاً في دبابات وسيارات وصواريخ موجهة من نوع خاص، وقوارب قيمتها تماماً. ولا ادل على ذلك من أن مستنقعات دلتا الميكونج في فيتنام الجنوبية ظلت مسرحاً لنشاطات الفيتكونج العسكرية طوال عشرات سنوات من الحرب ضد التكتيك العسكري الأمريكي البري والجوي، والمتنوع والمستفيد دائماً من خبرة المعارك. ذلك ان حرب العصابات تشكل نوعاً جديداً من الحروب التي تستفيد دائماً من العقبات الطبيعية، خاصة الجبال والغابات والمستنقعات.

والغابات هي الأخرى عقبة طبيعية ضد حدود الاتصال. ومما يزيد هذه العقبة قوة ان الغابات في النطاق المعتدل البارد تنمو في المناطق الجبلية الوعرة قليلة الاستخدام والسكن. وبذلك تتضافر عدة قوى طبيعية على جعل مناطق الغابات حدود انفصال واضحة. ولهذا نجد الكثير من المناطق الغابية تشكل امرات

صغيرة خاضعة بصورة من الصور لحكم ذاتي يستمد قوته في احيان من قوى اخرى مجاورة تذية وتساعد على البقاء كنوع من الدول الحاجزة. وفي احيان اخرى كانت الدولة تتشيع اقطاعاً لامراء في مناطق الحدود الغابية ، ومن ثم نشأت مصطلحات قديمة بهذا المعنى مثل " مارك " وقد نشأت عنها القاب نبالة قديمة مثل المركيز (صاحب المارك) ومارك جراف (بالألمانية ايضاً صاحب المارك).

فالمارك كان جزءاً من اقليم الحدود ينظم دائماً على اساس شبه عسكري من أجل المحافظة على الحدود. وقد نظم شارلمان واوتو عدداً من هذه التنظيمات العسكرية على الحدود لمنع الزحف السلافي الى وسط أوروبا. وقد تطورت هذه " الماركات" فيما بعد لتصبح دولا ذات قومية خاصة توسعت في المستقبل وكونت إمبراطوريات وممالك في وسط أوروبا. ومن أهم هذه "الماركات" مارك براند بندج الذي كان نواة الإمبراطورية البروسية، والقومية الألمانية ، ومن الماركات الأخرى بوهيميا، موافيا (في تشيكوسلوفاكيا حالياً) وصوريا (الصرب قاعدة الوحدة اليوجسلافية فيما بعد) ومارك بريثاني (في غرب فرنسا) ومارك اسبانيا في جنوب فرنسا. وبذلك طوق شارلمان مملكته بامارات حاجزة لحمايتها من الشرق والجنوب الشرقي والغرب.

ولقد تطورت فكرة " المارك" الى فكرة المحميات في العصر الاستعماري. والمحمية هي دولة ذاتية الحكم تستند في بقائها الى قوة الاستعمار المجاورة وتقوم بوظيفة منع الاحتكاك المباشر مع القوى الأخرى. ومن أشهر الأمثلة على المحميات دولتي بوتان وسيكيم اللتان تفصلان جانباً من الحدود الهندية مع التبت

الجغرافيا السياسية

فقد ظلتا محميتين بريطانيتين، وبعد استقلال الهند ظل هناك مندوب هندي يساعد في تصريف الأمور. وعلى هذا النحو يمكن ان نفسر بقاء سيام (تايلاند حالياً) دولة حاجزة بين النفوذيين الاستعماريين الانجليزي (في بورما) والفرنسي (في الهند الصينية - فيتنام وكمبوديا ولا ووس حالياً). وبالمثل كانت نشأة جولة اورجواي على مصب لابلاتا اتفاقاً بين النفوذيين الاسباني (في الارجننتين والبرتغالي (في البرازيل) لمنع الصدام بينهما في هذه المنطقة الحساسة: كذلك كان انشاء المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة السعودية عازلاً دون احتكاك مصالحهما.

وفكرة المناطق المحايدة او الحاجزة فكرة قديمة مارستها الجماعات البدائية كما سبق ان ذكرنا. فعند المجتمعات البدائية كانت الحدود عبارة عن مناطق غير مأهولة بين مناطق الاستقرار والتجمعات البشرية. وبذلك فإن هذه الحدود تشابه مناطق اللامعمورين الدول - الشقة الحرام - وهي على هذا النحو لم تكن خطوط اتصال على الاطلاق، بل نطاقات فصل. فحيث ينتهي السكن تنتهي حدود المجتمع. وقد اخبرنا الرحالة الالماني بارث وغيره من الذين جابوا افريقيا خلال القرن ١٩ أن مناطق اللامعمور هي حدود الجماعات، وفي خلال فترات الحروب تمتد هذه النطاقات الحاجزة مسافات اوسع كنوع من نطاقات الأمان كانت تصل في احيان الى اكثر من مائة كيلو متر اتساعاً: مثلاً تلك بين دولة الفولاني وبورنو في شمال شرق نيجيريا، أو بين الازاندي والبونجو في السودان الجنوبي. وفي اسكندنافيا كانت حدود السلاف والجرمان والفن مماثلة لتلك في افريقيا، كما كانت حقول الثلج الشاسعة تفصل بين السويد والنرويج. والى الشمال من تروند هايم كانت الأرض في أقاليم ترومز ونورلاند تعد ارضاً

مشتركة بين النرويجيين والسويديين والروس، وكان السلب المتنقلون يدفعون ضرائب صغيرة لهذه الدول الثلاث. وقد ظلت هذه المساحات الواسعة بدون سكان مستقرين حتى القرن السابع عشر حينما استقرت جماعات من الفن في نورلاند. وهكذا نجد عنصر الفن اللاب يتداخل بين السويد والنرويج اللتان لم تتفقاً على حدود فاصلة بينهما الا في ١٧٥١، كما خطت الحدود بين النرويج وروسيا في ١٨٦٢.

مثل هذه المناطق الخالية كانت تعتبر لمدة طويلة احسن وسائل الدفاع عن الدولة، لأن العدو يخترق اراضي غير مواتية مسافة طويلة قبل أن يهاجم الدولة. ومن المعروف أن بعض القادة كان يعتمد ترك مناطق خالية حاضرة. مثال ذلك أن الزعيم اتيلا طلب من بيزنطة ان تترك نطاقاً بعرض مائتي كيلو متر جنوب الدانوب خالية من السكن والزراعة. وكذلك ترك البارونات الانجليز مساحات غير مستغلة على طول الحدود بين انجلترا واسكتلندا لتأمين الحماية. وعلى حدود لتوانيا ترك الأمراء التيوتون نطاقات من الغابات غير المأهولة يتراوح عرضها بين مائة ومائتي كيلو متر عند منطقة ممل التي يمر فيها ثلاثة طرق محصنة بالقلاع تتجه الى جرودنو وكوفنو واونتلسبورج. وهذا معناه ان فرسان التيوتون الذين احتلوا لتوانيا في منتصف القرن السادس عشر قد تركوا أكثر من نصف المساحة التي احتلوها فراغاً حاجزاً لتأمين املكهم الجديدة ضد السلاف.

وأغرب أنواع الحدود المهجورة كانت تلك بين الصين وكوريا، فقد طرد السكان من نطاق عرضه حوالي مائة كيلو متر، ودمرت كل القرى والمزارع الموجودة داخل هذا النطاق، وهددت السلطات كل من يقبض عليه داخل هذا

الجغرافيا السياسية

النطاق المهجور بالموت الفوري. وكانت التجارة بين الدولتين تسلك طريقاً واحداً مصرح من قبل السلطات. وزيادة في الحيطة والحذر لم يكن هذا الطريق مفتوحاً طوال العام، بل كان يؤمر بفتحه ثلاث مرات في العام لمرور القوافل.

وفي أغلب الظروف كانت هذه المناطق المهجورة كنطاقات حاجزة بين الدول والمجتمعات البدائية تفقد قيمتها لأسباب كثيرة على رأسها حدوث غزو أو تحسين العلاقات بين الدول المتنازعة، أو تضطر الدول والمجتمعات إلى ألغائها نتيجة للضغط السكاني الداخلي والحاجة إلى أرض وموارد جديدة. ولكن هذه المناطق كانت تتحول قبل ذلك بالتدريج إلى مأوى وملجأ للمجرمين والفارين من الدولتين المتجاورتين أو إلى مأوى للثوار على أنظمة الحكم. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك أن المناطق غير المأهولة على طول الحدود الأمريكية المكسيكية كانت مأوى للخارجين على القانون خلال العشرات الأولى من هذا القرن. ولما استفحل أمرهم اضطرت الحكومة الأمريكية إلى تجريد حملات عسكرية واستخدام الجيش والوسائل الحربية للقضاء عليهم.

ولا شك أن المناطق الخالية عمداً - تلال أو غابات أو مستنقعات أو أراضي جيدة غير معمورة - صالحة لقيام نطاقات حاجزة بين الدول في حالة وجود مزيد من الأرض وقليل من السكان، ومع اقتصاد زراعي أو نشاطات اقتصادية أولية، ولكن مع نمو الحضارة الصناعية والنمو السكاني الحديث مع النزعات القومية وظهور الدول القومية بأشكالها الحديثة، لم تعد الحاجة إلى هذه التخوم المهجورة قائمة، بل على العكس ظهرت الحاجة إلى مزيد من الأرض ومزيد من الموارد، ومن ثم اختفت هذه المناطق الحاجزة تماماً من خريطة أوروبا

وغيرها من الدول الا من بقايا تاريخية قديمة كامارات لكسمبورج وليختنشتاين
واندروا ونبال . واتخذت المناطق الحاجزة وضع المناطق المحايدة في الاراضي
قليلة السكان ذات الموارد المحتملة ريثما يتم اتفاق الدول على تقسيمها في ظل
ظروف سياسية مواتية.

المسطحات المائية والحدود السياسية:

تشكل المسطحات المائية- انهاراً وبحيرات وبحار- عقبات طبيعية أمام
الاتصالات البرية المعتادة، ويلزم وسيلة خاصة لعبورها (قوارب وسفن وجسور)
وبذلك فإنها في الحقيقة نوع من أنواع الحدود الاستراتيجية المانعة. ولكن الأنهار
والبحيرات مشكلات خاصة تختلف عن البحار والمحيطات، ومن ثم يجب
التفريق بينهما.

أ- الأنهار والبحيرات:

منذ القدم كانت الانهار تعد عائقاً طبيعياً تستقر بموازاته الحدود
الاستراتيجية للدول مثل الراين قديماً (الرومان) وحديثاً (فرنسا والمانيا وسويسرا)،
وريجراند بين الولايات المتحدة والمكسيك وأمور بين الصين والاتحاد السوفيتي
والكنغو بين زائيري وجمهورية كنگو برازافيل والزمبيزي بين روديسيا وزامبيا
واروجواي بين الأرجنتين من ناحية واروجواي والبرازيل من ناحية اخرى.

وهنا يجب أن نميز بين الحدود الطبيعية والاستراتيجية. فالنهر - كمسطح
مائي - عقبة استراتيجية ومن ثم يصلح حداً عسكرياً ملائماً. ولكنه ليس حداً
طبيعياً في كل الحالات. ويعتمد ذلك على نوع النهر: هل يجري في سهل أو
وادي واسع أم في منطقة وعرة أو اخدودية؟ هل هو نهر عريض هادئ أم ضيق

الجغرافيا السياسية

متدفق التيار؟ هل هو دائم الجريان ام موسمي المياه؟ هل يغير مجراه ام ثابت المجرى؟ وعلى ضوء تحديد النهر في اجزائه المختلفة يمكننا ان نقول في النهاية هل هو حدود اتصال ام انفصال.

أن النهر في اجزائه العليا غالباً غير صالح لتحديد خط سياسي طبيعي لأنه يكون مجموعة من الروافد الصغيرة المنحدرة سريعاً المتأثرة كثيراً بالامطار او الثلوج او الينابيع. وفوق هذا يجري فإنه فوق منطقة مرتفعة مضرسة غالباً هي في حد ذاتها منطقة انتقال حدية واسعة. ولهذا فان الغالب ان مسارات الانهار في مجاريها الوسطى والدنيا - حيث يتحدد النهر في مجرى واحد، هي الاجزاء التي يمكن أن تتخذ حدوداً استراتيجية . وهي بالفعل كذلك تاريخياً. فالراين ليس الحد السياسي بين النمسا وسويسرا في مجراه الأعلى الا عند قرب خولة بحيرة بودن (كونستانزة) . وبعدما ينظم جريان مائية النهر منذ خروجه من تلك البحيرة نجده يكون في معظمه الحد التاريخي بين سويسرا والمانيا، وبين المانيا وفرنسا.

والدانوب لا يكون حداً سياسياً في مجراه الأعلى. فهو لم يكن الحد الشمالي لمملكة بافاريا قديماً، ويجري عبر المانيا الجنوبية حالياً. وهو يخترق شمال النمسا دون ان يصبح حداً سياسياً خارجياً او ادارياً. ويكون جزءاً من حدود المجر وتشيكوسلوفاكيا وجزء آخر من حدود رومانيا من جانب ويوجسلافيا وبلغاريا من جانب آخر، وأخيراً يكون في دلتاه جزءاً من حدود رومانيا والاتحاد السوفيتي.

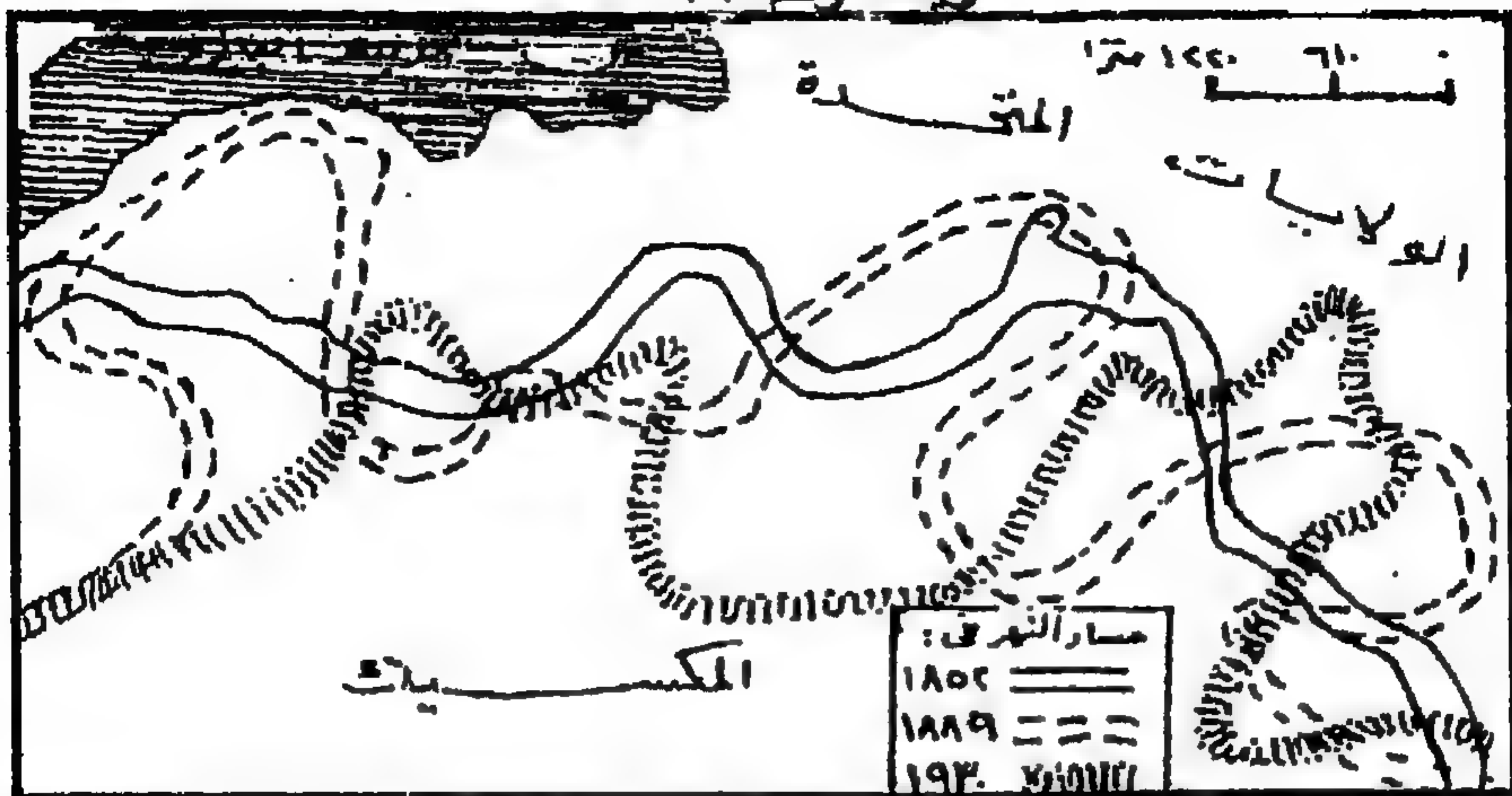
وبعض الأنهار تغير مسارتها في اجزاء محدودة وأخرى في اجزاء واسعة. ومن الأمثلة على ذلك أن بلدة برايزاخ القديمة (على الراين الأوسط في اقليم بادن الألماني) كانت اصلاً على الضفة اليسرى للنهر - اي داخل اقليم الألزاس حتى القرن ١٦، ثم غير النهر مجراه فأصبحت على الضفة اليمنى

فدخلت بذلك في الجانب الألماني. وفيما بين سويسرا والنمسا وغير الراين ومجراه بعد ١٨٩٢ ولكن الدولتين اتفقتا على ابقاء الحدود بين البلدين على اساس المجرى القديمة. وقد اتفق مؤتمر فيينا ١٨١٥ (بعد الحروب النابليونية) على اتخاذ مجاري الأنهار حدوداً - لكن أحد في هذا المؤتمر لم ينتبه الى ظاهرة تغيير مجاري الأنهار. وإذا كانت هذه الحالة التغيير البسيط في مجاري الأنهار فلما هي الحالة لو كان الأمر يرتبط بتغيرات عديدة واسعة المدى.

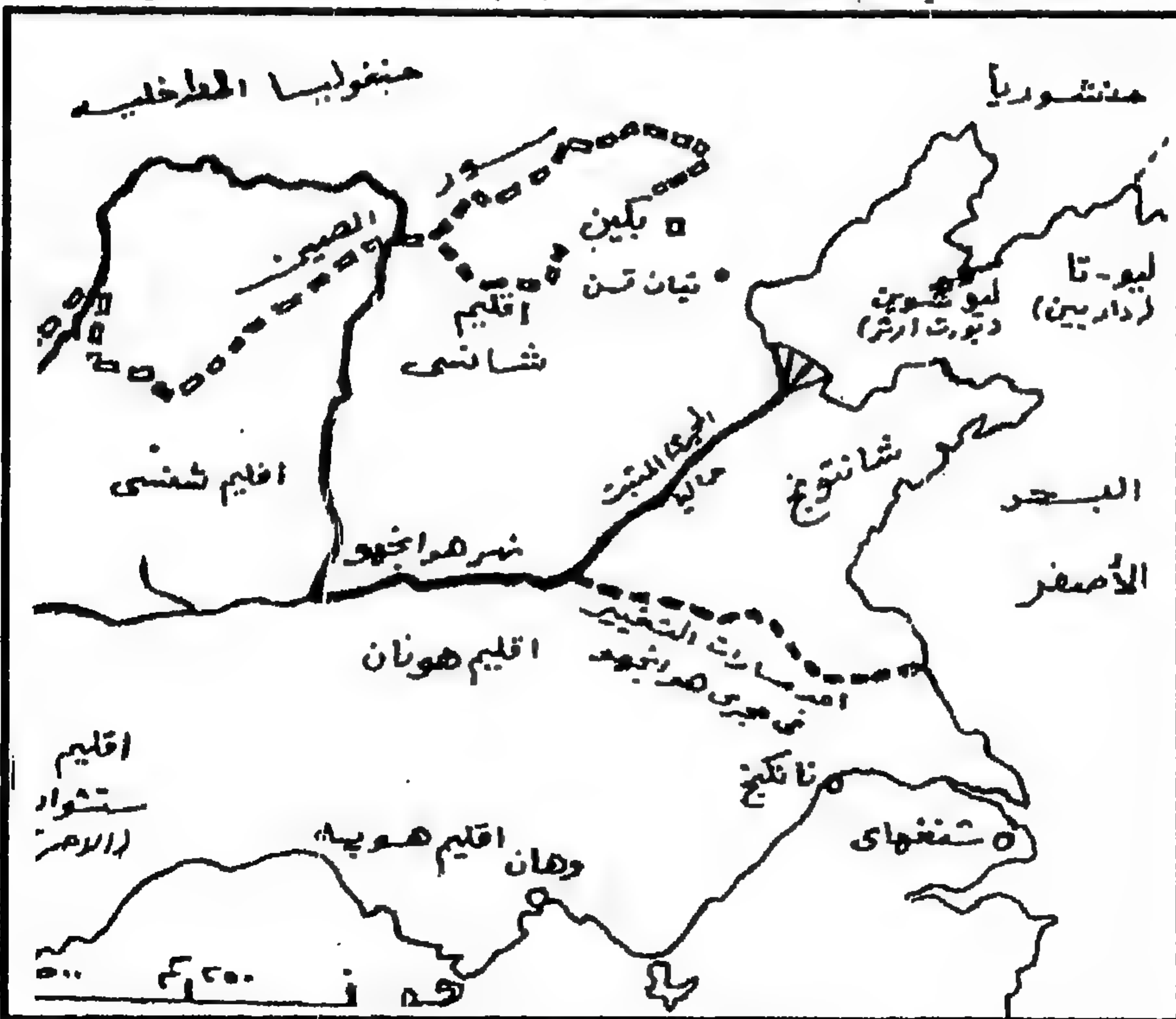
كانت الحدود الأمريكية المكسيكية المرتبطة بمسار نهر ريو جراند مشكلة من مشاكل تغير مجرى النهر. (وتوضح الخريطة ١٧) جزءا من مسار النهر عند مدينة البازو الأمريكية وكيف تغير المجرى مرات عديدة سنوات ١٨٥٢، ١٨٨٩، ١٩٣٠. وما هذه الخريطة الا نموذج للتغيير الذي كان يكتنف مسار النهر كله. وبطبيعة الحال كان خط الحدود يتغير مع مسار النهر ويطول او يقصر مع كثرة الثبات المستحدثة. ولهذا قررت الحكومة الأمريكية في عام ١٩٣٣ انشاء هيئة لضبط فيضان ريو جراند وتقدير المسار بحفر مجرى مستقيم عند الثبات وبذلك تقصر أطوال الحدود التي ثبتت في وسط المجرى العميق. وفي عام ١٩٦٣ تنازلت الولايات المتحدة عن مساحة قدرها ٤٣٧ فدانا الى المكسيك كانت في جنوب النهر حتى عام ١٨٦٤ ثم أصبحت شماله بعد ان غير النهر مجراه. وإذا تصورنا ان حدا سياسيا كان يرتبط بمسار هوانجهو في شمال الصين، فإن تغير مسار النهر في مجراه الأدنى كان سوف يؤدي الى كارثة سياسية لأنه كان يبتعد عدة مئات من الكيلومترات في بعض السنوات عن مساره الأول (انظر الخريطة ١٧) .

المخاطر السياسية

خريطة رقم ١٧



نهر ريو جراند بين المكسيك والولايات المتحدة عند البازو



نموذج للتغيرات في مسارات الأنهار

وقد امكن في الوقت الحاضر ضبط مسار النهر على النحو الظاهر في الخرائط ليس تجنباً للكوارث السياسية، وإنما الكوارث الاقتصادية والسكانية الهائلة التي كانت تحدث بصفة مستمرة.

والى جانب التغيرات التي تحدث في مسارات الأنهار، فإن هناك مشكلة اخطر. فالغالب ان أودية الأنهار في مساراتها الوسطى والدنيا هي مناطق عامرة بالسكان على كلا جانبي النهر وغالباً ما يرتبط العمران بعضه ببعض الآخر وترتبط المصالح الاقتصادية بين سكان الضفتين، ويصبح النهر وسيلة للربط والاتصال بدلاً من الفصل. ويترتب على ذلك في غالبية الأحوال أن تصبح مناطق الأودية النهرية من عوامل تكوين حضاري اقتصادي متشابه. فإذا ما جرى الحد السياسي. وسط هذه المنطقة الحضارية الواحدة فإن ذلك لما يؤسف له.

وبرغم كل هذه العيوب نجد ان الأنهار كثيراً ما تتخذ حدوداً سياسية من أجل الراحة والتسهيل السياسي. مثال ذلك ان القوى الاستعماري في افريقيا وأمريكا اللاتينية قد استخدمت الأنهار بكثرة لتحديد مناطق النفوذ لأنها ظاهرة طبيعية موجودة وواضحة ومن ثم كان يسيرا على هذه القوى ان تتفق فيما بينها على حدود لا تخطئها العين. ولكن مثل هذه الحدود سببت كثيراً من التفرقة بين المجتمعات فقسمتها بين نوعين من الاستعمار كما كان الحال حينما وجد الباكونجو انفسهم مقسمين الى ثلاث تبعيات استعماري: البرتغال في انجولا وكابندا، والبلجيكيين في زائيرى الحالية والفرنسيين في الكونغو.

ولا شك في أن مسار النهر يصبح حداً سياسياً طيباً إذا ما تصادف أنه حد لغوى او اتنولوجي. ولكن ذلك قليل مثل حدود البلغار والرومان على جانبي الدانوب. ولهذا تلجأ الدول التي تصل بحدودها الى نهر ما الى محاكاة التطور الحضاري البطيماً بأسلوب سريع، ذلك هو تهجير السكان الأصليين من مواطنهم

الجغرافيا السياسية

وتوطين ابناء الدولة محلهم، وبذلك يصبح مسار النهر مرتبطاً بالحد السياسي والقومي. مثال ذلك إعادة توطين الاتراك واليونانيين شرق وغرب نهر مارتيزا بعد ان هزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى وقرر الحلفاء مد حدود اليونان في تراقيا الى ذلك النهر. ومثل ذلك تهجير الألمان من معظم المنطقة التي تقع شرق نهر الأودر ورافده نيسه بعد الحرب العالمية الثانية وتوسيع حدود بولندا غرباً الى مسار هذا النهر.

وفي احيان تتخذ البحيرات اجزاء من مسارات الحدود. وتعد سويسرا من الدول القليلة التي تمتد اطوال كثيرة من حدودها في البحيرات: بحيرة بون بين النمسا وسويسرا والمانيا، بحيرة ليمن بين فرنسا وسويسرا وبحيرتي ماجوري ولو جانو بين سويسرا وايطاليا. وتمتد الحدود الكندية الأمريكية في جزء منها بطول البحيرات العظمي كلها عدا بحيرة مشجان. وفي افريقيا تماثل اوغندة سويسرا فهناك حدودها الطويلة على بحيرة فكتوريا وبحيرتي ادوارد والبرت. وتمتد الحدود التانزانية باطوال كبيرة داخل بحيرات فكتوريا وتنجانيقا ونياسا. والأمثلة كثيرة في افريقيا (تشاد - نياسا - بنجويلو الخ) وبرغم ان البحيرات اصلح من الأنهار كحدود سياسية، بحكم اتساع مسطحها كما ان معظمها يقع في مناطق جبلية وعرة، إلا ان لها مشاكلها الأخرى. فتقسيم البحيرات بين وحدات سياسية غالباً ما يحرم الدول من القيام باعمال هندسية كبناء السدود ورفع مستوى المياه من اجل توليد الطاقة الا باتفاقات مسبقة وكذلك لا يمكن استغلال الثروة السمكية او المعدنية (ان وجدت) الا باتفاقات مسبقة ايضاً. فضلاً عن ذلك فإن البحيرات تكون مجالاً للتهريب (البضائع والأشخاص) لا يسهل التحكم فيه.

ب- سواحل البحار والحدود السياسية:

تشكل السواحل البحرية خطوطاً طبيعية مناسبة لامتدادات السيادة القومية للدول- ربما اكثر وضوحاً وتحديداً من الجبال والأنهار. فساحل البحر، ولو أنه في

حد ذاته منطقة انتقالية طبيعية وليس خطأ فاصلاً إلا أنه في الواقع فصلاً واضحاً بين نوعين منفصلين من البيئة: اليابس الأرضي والمسطح المائي المالح. أما الجبال فهي ظاهرة تضاريسية انتقالية عريضة داخل اليابس، ولا تختلف عن اليابس في تكوينها إنما الاختلاف يكمن في ارتفاع مناسيبها عن الأرض المحيطة بصورة تدريجية أو شبه فجائية. والأنهار مجاري مائية محدودة العرض تحتل مناطق ذات مناسيب منخفضة نسبياً عن الأرض المحيطة وغالباً ما يكون الانخفاض تدريجياً بحيث تكون أودية الأنهار نطاقات انتقالية تدريجية في الظواهرات الجغرافية الطبيعية والبشرية. أما البحار فهي تكون فعلاً مناطق انقطاع تامة بين إيكولوجيتين مختلفتين تماماً: الحياة الأرضية حيث يعيش الإنسان وتتكون الدول والقوميات، والحياة البحرية حيث لا يعيش الإنسان إلا انتقالياً لفترات محدودة جداً من العمر.

مواقع البحار وعلاقته ببساطة وتعقد الحدود السياسية البحرية:

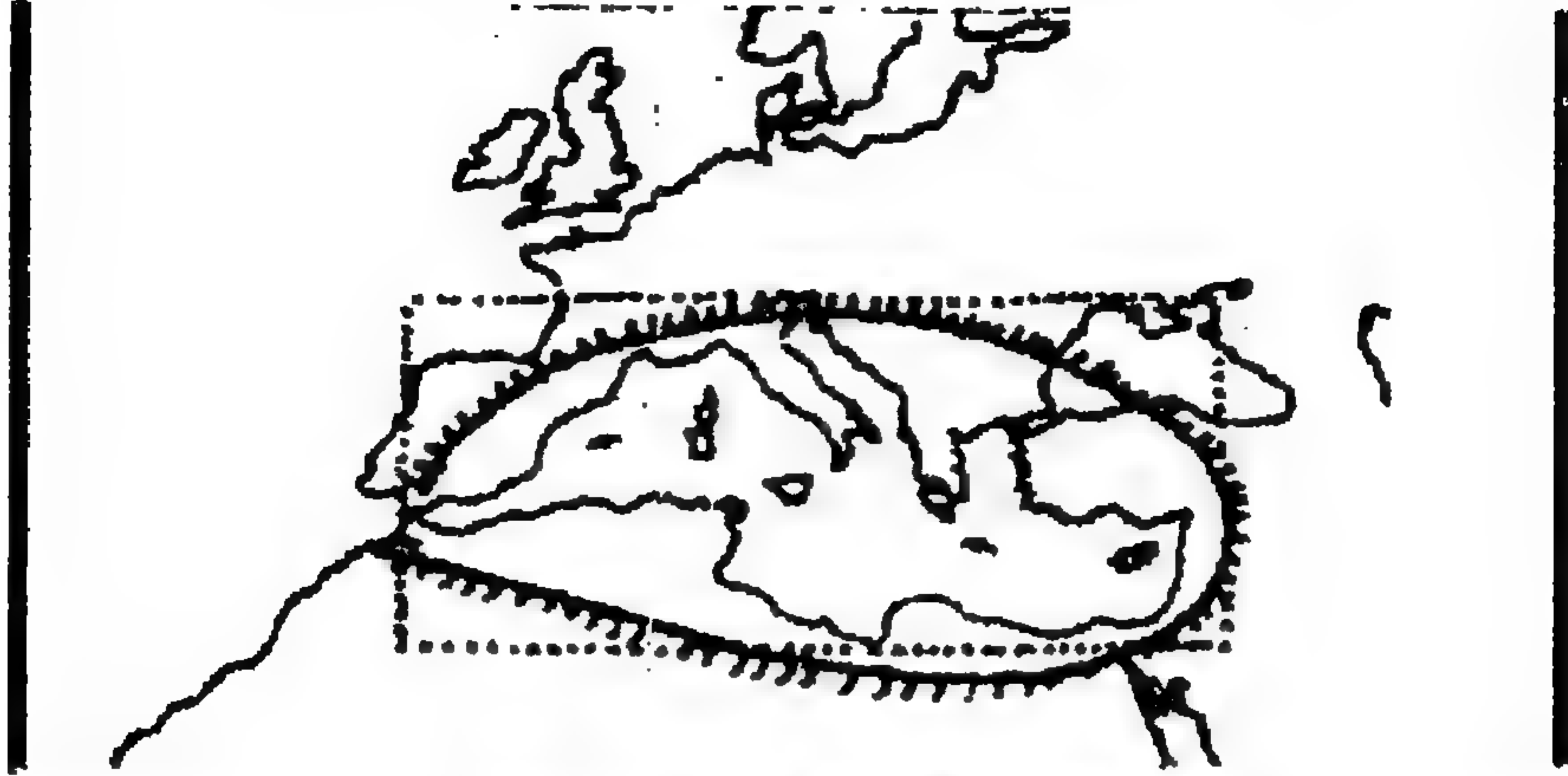
على هذا النحو فإن سواحل البحار هي عادة حدود طبيعية طيبة. ولكن جودة مثل هذه الحدود تكمن في تناسب علاقة اليابس والبحر ونوعيه البحار المطلة عليها أراضي الدول. وبذلك فإن هناك بحار اتصال وبحار انفصال.

أ- بحار الاتصال:

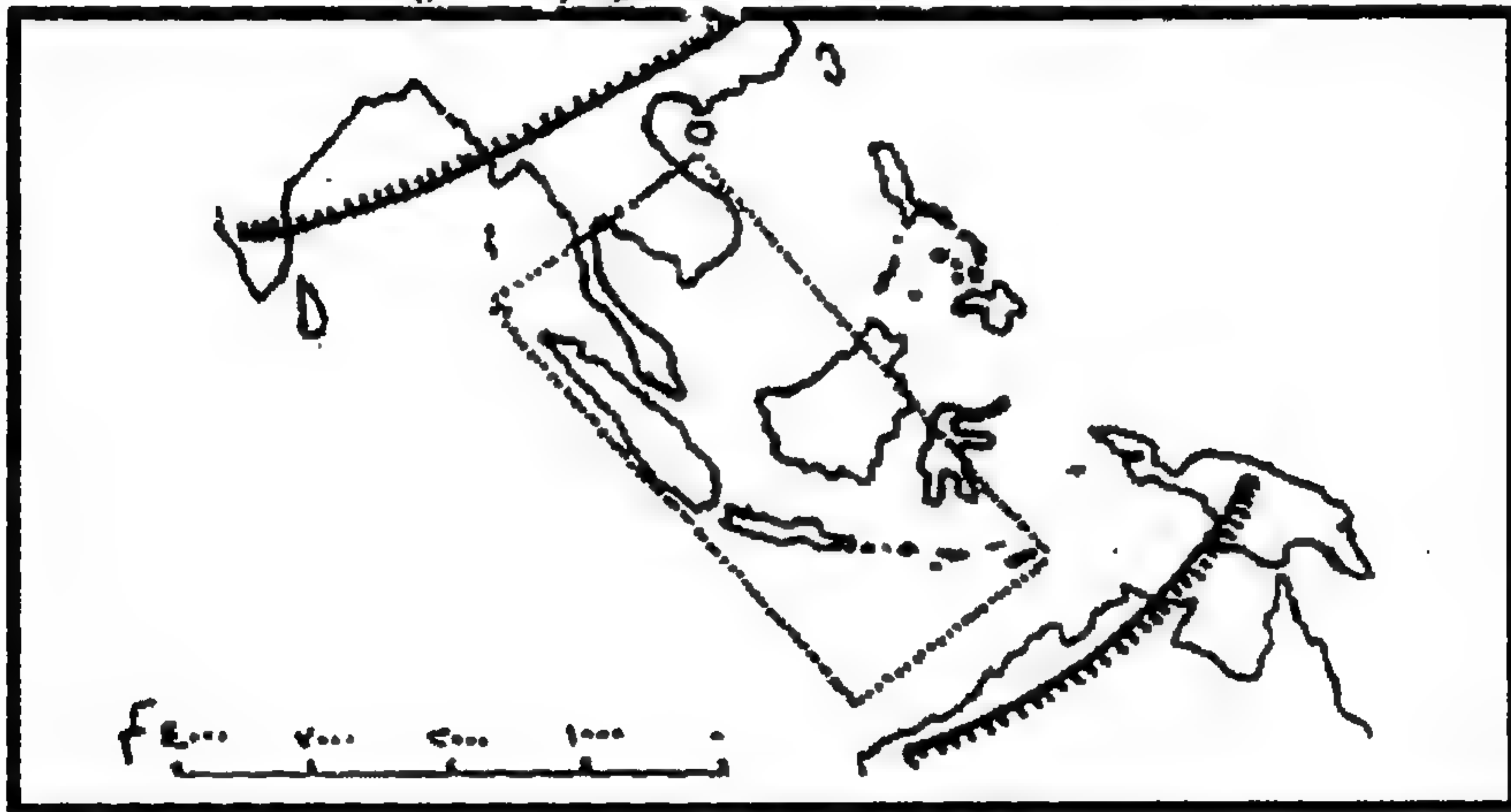
في الغالب نجد بحار الاتصال هي تلك البحار الداخلية الهادئة نسبياً، ذات المجموعات الجزرية في أغلب الأحيان. وفي هذه المجال يمكننا ان نميز ثلاث بحار متوسطة في العالم كان لها دور الوصل أكثر من الفصل في تاريخ وعلاقات الشعوب والحضارات ومن ثم كانت اقدارها السياسية متشابكة. وهذه البحار المتوسطة هي: (انظر الخريطة ١٨).

الجغرافيا السياسية

خارطة رقم (١٨)



البحر المتوسط الأوروأفريقي (القديم)



البحر المتوسط الآسيوي



البحر المتوسط الأمريكي

البحر المتوسط الاوروا افريقي الممتد بين القارات الثلاث اوروبا وافريقيا وآسيا، والمتمركز في قلب العالم الحضاري القديم والاوسط والذي يكون حالياً مجالاً حيوياً للحركة التجارية بين العالم الغربي وعالم الخامات والقوميات الجديدة في الشرق الأوسط وافريقيا والمحيط الهندي. ولا نريد أن نعيد الى الأذهان هذا البحر كان الطريق الأكثر اماناً للحركة والتجارة بالقياس الى اليابس المحيط به منذ اقدم العصور. فعلاقات مصر الفرعونية مع ساحل الليفانت وقبرض وكريت تكرست وازدهرت عبر مياه البحر. وكذلك كان ازدهار المدن الفينيقية والاغريقية مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالبحر المتوسط. وبالمثل كانت علاقات الرومان البحرية والسياسية في البحر المتوسط الركيزة التي مكنتها من امتداد نفوذها إلى أوروبا الغربية وكذلك كان سعي ممالك العراق القديم والفرس للوصول الى واجهة البحر المتوسط في فينيقيا والاناضول عبارة عن استكمال للسيطرة على طريق التجارة الرئيسي براً (وسط آسيا وهضابها الغربية) وبحراً (البحر المتوسط). وبالمثل كانت الدولة الإسلامية في دمشق وبغداد والقاهرة قوى مرتبطة بشدة بعالم البحر المتوسط، شريان الاتصال الحضاري والاقتصادي في عالم آنذاك. وقد اعاد نابليون - بافكاره الجيوبوليتكية البارعة- الحياة الى البحر المتوسط بحملته على مصر والشرق، بعد أن طال ركود هذا البحر بانتقال التجارة الى المحيطات الواسعة. وأخيراً فإن قناة السويس كان لها الفضل في إعادة ما كان لهذا البحر من أهمية سالفة. وتمثل الصراعات السياسية المعاصرة على هذا البحر أهميته كمنطقة اتصال حيوية بين بلاده وبلاد كثيرة في العالم: الصراعات الإنجليزية والفرنسية، ثم الصراعات الإنجليزية والفرنسية من جانب ضد الصراع الايطالي

الجغرافيا السياسية

الالمانى من جانب آخر، أخيراً صراعات الكتلتين الشرقية والغربية والقوى في الشرق الأوسط.

٢- البحر المتوسط الآسيوي: ويتمثل هذا في مجموعة بحار جنوب شرق آسيا بين الصين الجنوبية والهند الصينية والهند من ناحية واليابس الأسترالي الشمالي من ناحية ثانية. هنا نجد عدة بحار متداخلة: بحر الصين الجنوبي (وخليجي تونكين وسيام) وبحر اندمان بين لسان الملايو في الشرق وجزر اندمان ونيكوبار في الغرب وساحل بورما في الشمال.

ولهذا البحر امتداد كبير شديد الحيوية هو مضيق ملقا بين سومطره والملايو. وفضلاً عن هذين البحرين هناك المسطحات البحرية العديدة الفاصلة بين جزر الهند الشرقية والتي تتخذ أسماء بحار عدة مثل بحر جاوه وبحر سلبيس وبحر مولوكا وأخيراً أرافورا الذي يفصل شمال أستراليا (ارتهايم لاند) عن بقية الجزر.

والبحر المتوسط الآسيوي، وإن كان يختلف عن البحر المتوسط القديم في أنه يتكون أولاً من مجموعة جزرية هائلة المساحة بالنسبة لجزر البحر المتوسط القديم، وثانياً في أنه ليس بحر شبه مغلق بكتل اليابس القارية، إلا أنه يشابهه في دوره الحضاري والتجاري، فلقد كان هذا البحر المعبر الذي انتقلت عليه بعض أشكال الحياة النباتية والحيوانية من آسيا إلى أستراليا، كما أنه كان المعبر الذي انتقل عليه الأستراليين الأصليين إلى أستراليا أيضاً. وفي جزر هذا البحر اختلطت الحضارات والديانات الهندوكية والبوذية والإسلامية على مسرح الديانات الوثنية، واليه أيضاً امتدت أساطيل التجارة الصينية والعربية والهندية والبرتغالية

والاسبانية والهولندية والإنجليزية والفرنسية والأمريكية واليابانية في كافة مراحل
التاريخية حتى اليوم.

ويختلف البحر المتوسط الآسيوي اختلافاً جوهرياً عن البحر المتوسط
القديم في أنه مصدر هام لعدد من الخامات والمنتجات السلعية الأولية منذ القدم
وبذلك كانت منطقة البحر المتوسط الآسيوي هدفاً نهائياً لخطوط الحركة التجارية
والسياسية، وليست شريان مواصلات رئيسية كما كان البحر المتوسط الأورو
أفريقي كما يتميزبان جزره مجالاً لسكن كثيف ومحط لهجرات سكانية (الهنود
العرب قديماً والصينيين حديثاً) ومع التنظيم الاقتصادي يمكن ان يتسع المجال
العمرائي في داخلية الجزر الكبرى: بورنيو وسومطرة وإيران وهذا عكس جزر
البحر المتوسط القديم فجزره في معظمها تكون بيئات طارده للسكان بينما
التكاثف السكاني يحدث في جيوب صغيرة على شواطئ البحر الأودية الصغيرة
المنتهية اليه من محيطة الجبلي (في أوروبا وآسيا) والصحراوي (أفريقيا وآسيا).

٣- البحر المتوسط الأمريكي: هو ذلك البحر الممتد من جنوب الولايات المتحدة
الى سواحل فنزويلا وجمهوريات أمريكا الوسطى، ويشتمل على مسطحين
بحريين كبيرين هما خليج المكسيك في الشمال والبحر الكاريبي في الجنوب.
وهو يشابه البحر المتوسط الأورو أفريقي في أنه مغلق في الغرب بامتداد
اليابس بين الأمريكيتين مما دعا الى فتحه بواسطة قناة بنما (كما حدث بالنسبة
لقناة السويس) لكنه يختلف في أنه يتصل بالمحيط الاطلنطي بعشرات الفتحات
الواسعة والضيقة بين جزره العديدة. فهو إذن من هذه الناحية يمثل مرحلة
وسط بين البحر المتوسط الأورو أفريقي والآسيوي. وبالمثل فإن مجموعاته

الجغرافيا السياسية

الجزرية أقل ضخامة وسكاناً من جزر البحر المتوسط الآسيوي لكنها تشكل ميزان الثقل في الاقتصاديات الأولية في هذا البحر - بالإضافة الى مصادر البترول في فنزويلا والمكسيك وتكساس.

وفي بداية الكشوف الجغرافية والعقود الكثيرة التي تليها كان هذا البحر بسواحله كلها مسرحاً للنفوذ الاسباني ثم تتابعت القوى الأخرى: فرنسا وهولندا وبريطانيا وأخيراً أمريكا. وباستثناء الوجود الأمريكي الفعال فإن الوجود الإنجليزي والفرنسي والهولندي قد تحول الى وجود رمزي في جزر صغيرة من مجموعة الانتيل الصغرى. وإلى جانب القوميات اللاتينية المختلفة، فإن تحول دولة كوبا الى النظام الاشتراكي قد ادخل عنصراً جديداً من عناصر الصراع السياسي لم يكن له وجود في هذا البحر الأمريكي قلباً وقالباً.

والى جانب هذه البحار التي تيسر الاتصال وتكون طرقاً الحركة مستمرة، هناك بحار أخرى أصغر حركة في مرحلة من مراحل التاريخ مثل بحر الشمال والبلطيق و البحر الأحمر. وذلك مرتبط بظروف طبيعية مختلفة مثل اضطراب بحر الشمال المستمر ومعاداته للملاحة القديمة في أحيان كثيرة، وتجمد البلطيق في مواسم معينة، ووعورة وجذب شواطئ البحر الأحمر عامة.

أما البحار الفاصلة فهي تلك التي تشكلها المحيطات الواسعة مع استثناء جزء كبير من المحيط الهندي بين مدغشقر وشاطئ افريقيا الشرقي والبحر العربي وخليج بنجال وجزر الهند الشرقية.

لكن الفصل والاتصال مسألة نسبية مرتبطة بوجود علاقات تجارية وحركة مستمرة فالاطلنطي الجنوبي بين شواطئ افريقيا وأمريكا الجنوبية كان

مسطحاً فاصلاً فترة طويلة لكنه تحول الى مسرح حركة ملاحية كبيرة بعد الكشف الجغرافية وأصبحت موانئ خليج غانه وجنوب أفريقيا مزدهره بالحركة التجارية المارة من الهند الى اوروبا. وبعد شق قناة السويس قلت الحركة في هذا الجزء من المحيط ولم تعد تعبره سوى السفن المتجهة الى استراليا وافريقيا الغربية والجنوبية. ومع هذا التغير هبطت الصراعات الدولية (البرتغالية والانجليزية والفرنسية والالمانية) في هذه البحار الجنوبية. كذلك كان الاطلنطي الشمالي " بحر الظلمات" قبل الكشف الجغرافية، لكنه يستأثر الآن باضخم حركة ملاحية في العالم وبالعلاقات سياسية متشابكة ومعقدة.

وخلاصة القول ان بحار الاتصال تنتابها تيارات سياسية متشابكة:

أولاً: سياسات الدول القومية المطللة على تلك البحار

ثانياً: الدور المؤثر لسياسات القوى الكبرى على مصير واستراتيجية القوى في تلك البحار.

وتحليل التيارات السياسية في البحار المتوسطة الثلاثة خير دليل على ذلك. فعلى سبيل المثال نجد البحر المتوسط الأورو أفريقي تنتابه التيارات السياسية التالية منذ مطلع القرن العشرين: فرنسا كانت تعد الحوض الغربي للبحر المتوسط بحراً فرنسيا تحف به الأراضي الفرنسية من الشمال (فرنسا) والجنوب (فرنسا عبر البحار في شمال أفريقيا) وايطاليا تعد الحوض الاوسط كله بما في ذلك الإديرياتيكي بحر ايطاليا (وفي عهد موسوليني اعتبرت كل البحر بحيرة ايطالية لكن محك التجربة اثبت غير ذلك) وبريطانيا كانت تمارس نفوذها الفعال في شرق

الجغرافيا السياسية

البحر المتوسط (مصر وفلسطين وقناة السويس كما كانت تتحكم في مفاتيح البحر الهامة في جبل طارق ومالطة.

ثم جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية وتكوين حلف الاطلنطي الذي دخلت فيه فرنسا وايطاليا واليونان وتركيا. وبذلك أصبح البحر المتوسط بحيرة غريبة يسيطر عليها الاسطول الأمريكي السادس بالاشتراك مع الاساطيل القومية الأخرى ايطاليا واليونان وتركيا - أما فرنسا فقد انسحبت من ذلك الحلف) . ثم جاءت انتفاضات الدول العربية وحركات الاستقلال على طول الشواطئ الشرقية والجنوبية من البحر المتوسط، وحرّم الغرب من قواعد استراتيجية هامة على طول الجبهة العربية: وهدان - بنزرت - طرابلس - السويس، وذلك فيه نفس الوقت حلت في قوى غربية جديدة في الركن الجنوبي الشرقي: اسرائيل . وتدرجياً تصاعدت حدة التوتر واغلقت قناة السويس. وبذلك ركبت الحركة السياسية ركوداً مؤقتاً في البحر المتوسط، ولا نعرف ماذا يمكن ان ينتهي الأمر اليه في ظل التيارات السياسية العالمية الراهنة المتجهة الى " تبريد" المناطق الساخنة في العالم. وما الغارات التي يشنها حلف الناتو على بلغراد حالياً لهو خير دليل على ذلك.

ب- تغير أهمية البحار:

تتغير أهمية الفصل والاتصال في البحار نتيجة السياسات المختلفة التي يتبناها القادة والزعماء، ونتيجة التغيرات التكنولوجية في ادوات الحرب البحرية. فالمياه لا تزال وكما كانت، حاجزاً قوياً من حواجز الحدود. لكن السفن الحربية المزودة بالوقود الذري والقذائف الصاروخية فوق سطح الماء وتحتّه قد قللت

كثيراً من أهمية البحر كحد دفاعي يمكن الاعتماد عليه بصفة مطلقة. ويمكننا ان نعطي هنا مثالين: بريطانيا وأمريكا.

كثيراً ما قيل أن موقع بريطانيا في جزرها كان عاملاً من عوامل استقرارها ونجاحها في الحروب. لكن ذلك يدحضه ان بريطانيا تعرضت مرتين لغزو عسكري وحضاري استقر في هذه الجزر المنيعه: الغزو الروماني قبل بداية التاريخي المسيحي بقليل. والغزو النورماندي في القرن الحادي عشر الميلادي. وفي مقابل ذلك لم يتمكن نابليون وهتلر من اخضاع بريطانيا. والحقيقة انه الى جانب ما يعطيه البحر من قوة دفاعية فإن هذه القوة تصبح قوة مانعة في حالة وجود اسطول انجليزي قوى قادر على صد الاعداء او جعل الغزوة أمر مخوف بالمخاطرة الجسيمة. وفي حالة فقدان الاسطول الانجليزي فإنه يصعب علينا ان نتصور كيف تتجح بريطانيا في صد اي هجوم يقع عليها. والى جانب هذه الحقيقة فإن هناك عاملاً بشرياً آخر كان يلعب دوره لحساب بريطانيا. ذلك ان بريطانيا في حربها مع نابليون لم تكن وحيدة الا لفترة محدودة، وفي معظم العصر النابليوني كانت لها حلفائها وخاصة امبراطورية النمسا والمجر، فضلاً عن انهاك موارد فرنسا العسكرية في متاهات السهول الروسية المتجمدة. والحال نفسه كلن في العهد الهتلري، صحيح ان حلفاء بريطانيا سقطوا بسرعة إلا ان القوة الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية قد دعمت بريطانيا طوال سنى الحرب، فضلاً عن سقوط قوات هتلر الفعلية في حملتها الفاشلة في مساحات الاتحاد السوفيتي الشاسعة.

الجغرافيا السياسية

وإذا كانت بريطانيا جزيرة صغيرة لا يفصلها عن مكامن الخطر الأوربية سوى شقة بحرية ضيقة فإن الولايات المتحدة تمتلك هذه الميزة البريطانية على صورة أضخم عشرات المرات.

فالولايات المتحدة في حد ذاتها مساحة شاسعة مشحونة بموارد هائلة اولية وصناعية فضلاً عن أنها في حقيقة الأمر الأمره الناهية في معظم ارجاء القارتين. الأمريكيتين. والولايات المتحدة كدولة ذات حدود وسيادة محددة. وكقوة رئيسية في الأمريكيتين تمثل جزيرة ضخمة تفصلها عن اخطار اوروبا وآسيا أكبر مسطحات محيطية في العالم. وقد قبعبت الولايات المتحدة في " جزيرتها" الأمريكية ربحاً طويلاً من الزمن، شاعرة بالامان الذي يعطية اياه عزلتها الجزرية.

في تلك الفترة كانت الولايات المتحدة عاكفه على تدعيم نفسها اقتصادياً، وهي نفسها الفترة التي كان السياسيون الأمريكيون ينظرون الى المحيط على انه عامل دفاع لا يكاد ان يقهر. ولكن الولايات المتحدة دخلت مرحلة اقتصادية سياسية اخرى قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة حينما خرجت رؤوس الأموال والاستثمارات الأمريكية الى آسيا الشرقية واوربا وافريقيا والشرق الأوسط. وفي هذه المرحلة تكاثفت الحركة التجارية الأمريكية عبر البحار، وخاصة عبر الاطلنطي الشمالي الى اوروبا والباسيفيك الى آسيا. وهكذا لم تعد البحار الواسعة عامل فصل ودفاع، بل تحولت الى طرق حركة للأموال والسلع والمصالح الأمريكية. وهنا فقدت أمريكا عزلتها وفقدت المحيطات التي تلفها

منعتها الدفاعية. وأصبحت أمريكا ترى حدودها الآمنة في وسط أوروبا وشواطئ آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية.

وبعبارة أخرى نلخص الموقف الخاص بقوة الحدود البحرية على النحو التالي:

١- المسطحات البحرية في حد ذاتها عائق أمام الغزو، وبذلك تكون حدوداً دفاعية طبيعية.

٢- تعتمد جودة هذه الحدود البحرية على عدة شروط أهمها وجود قوة بحرية تدعم هذه الأمكانية الدفاعية الطبيعية.

٣- تتغير إمكانات الدفاع البحرية بتغير أساليب الحرب البحرية ومبتكراتها.

٤- تتغير قيمة البحار كحدود مع تغير السياسات الاقتصادية والعلاقات الدولية التجارية.

٥- الحدود البحرية المطلّة على بحار اتصال وحركة أعقد وأكثر من الحدود المطلّة على بحار واسعة أقل حركة. وبذلك فإن الحدود المطلّة على بحار الاتصال أضعف كحدود دفاعية من النوع الثاني من الحدود.

مواضع الحدود البحرية وفكرة المياه الإقليمية:

رأينا كيف تؤثر مواقع البحار على جودة الحدود السياسية البحرية فتجعلها حدوداً ذات مشكلات سياسية متداخلة أو بسيطة . والآن لنبحث في موضع خط الحدود الساحلي لتحديد النفوذ السياسي الذي تمارسه الدولة على سواحلها ومياهها الإقليمية.

المغرافيا السياسية

برغم وجود الدول القديمة في الماضي الا ان قلة السكان عامة، وبطء وسائل المواصلات وعدم وجود اجهزة انذار، وكون الحدود عامة (برية وبحرية) عبارة عن مناطق انتقال وليست خطوط فاصلة واضحة، فإن الحدود السياسية البحرية القديمة كانت في الغالب حدوداً مفتوحة أمام الغزوات البحرية المفاجئة وأمام غزوات القراصنة ولهذا كانت وسيلة الدفاع الأولى هي ترك " شقة حرام" بمعنى ترك اراضي مقفرة بين خط الساحل والمدن والعمران في الداخل كي تصبح تلك الأراضي عاملاً من عوامل انذار السكان ولتتمكنهم من التجمع للدفاع ضد الغزوة المفاجئة. وهذه هي نفس الخطة التي اليها الناس لجأ في تخطيط حدودهم البرية. ولهذا نجد ان المدن التجارية والبحرية لم تكن تبني على الشواطئ مباشرة الا حيث تسمح الظروف الدفاعية . فروما كانت تقع على بعد ٢٠ كم من الساحل، واثنينا على بعد ثمانية كيلو مترات وطرواده على مبعد خمسة كيلو مترات من معبر الدردنيل الهام. وعلى عكس ذلك كانت صور وقرطاجنة والاسكندرية وفنيسيا التي كانت تتحصن كل منها وراء جزيرة قلعة. أو شبة جزيرة تحميها قلاع من الداخل والخارج. وبذلك كانت على ساحل البحر مباشرة. ومع نمو الاساطيل البحرية السريعة ووسائل الانذار والمواصلات الجيدة لم تعد الحاجة قائمة الى انشاء شقة حرام، خاصة ان ذلك يعوق التجارة البحرية وكما تقدمت الحدود البرية عبر النطاقات الحدية الانتقالية الى تشكيل خط سياسي واضح متفق عليه، تقدمت الحدود السياسية البحرية الى ما عبر خط الساحل وأصبحت هناك حدود سياسية تجرى على سطح الماء واعتبرت المياه بين الحدود الساحل مياها إقليمية تعارض فيها الدولة سيادتها كما تفعل على اليابس.

وتاريخ المياه الإقليمية وتطورها كفكرة تطبيقية في الحدود السياسية طويل ومعقد وغير متفق عليه من كافة الدول . وتبدأ هذه الأفكار منذ القرن ١٣ حينما أصدرت النرويج أمراً بمنع السفن من دخول مياه النرويج شمال ميناء برجنن الا بعد الحصول على تصريح ملكي. وكانت دوقية فينسيا تعتبر الادرياتيكية مياه إقليمية تابعه لها، وفي فترة الكشف ادعت اسبانيا والبرتغال ملكية مياه المحيطات.

وعلى عكس هذه الإدعاءات الواسعة أخذت الدول تنتظر الى المياه التي تحف بسواحلها على أنها مناطق سيادة للدولة، وظهرت اراء في أول ق ١٧ نقول انه لا يمكن اعتبار المسطحات البحرية ملكاً لأحد الا في حالات الخلجان والمضايق وفي القرن ١٨ ظهر رأي آخر يقول أن الإدعاءات على المياه الساحلية لا يمكن تدعيمها الا بإنشاء سلسلة من الحصون تحمي سيادة الدولة. وبذلك ظهرت فكرة تخطيط حدود المياه الإقليمية على اساس مدى قذيفة المدفع. وعلى عكس مبدأ قذيفة المدفع ظهرت فكرة أخرى ترى وجوب تحديد نطاق او منطقة ذات عرض محدد تمارس فيها سيادة الدولة فيما يختص بالسماكة والحياد الخ. من وظائف الدولة. وكانت الدانمرك أول من ينفذ هذا المبدأ فأعلنت حول شواطئها منطقة محايدة مساوية لمدى الرؤية بالعين (١٦٩١) بينما أعلن الإنجليز منطقة عرضها، ١٢ ميلاً مياهها الإقليمية (١٧٣٦).

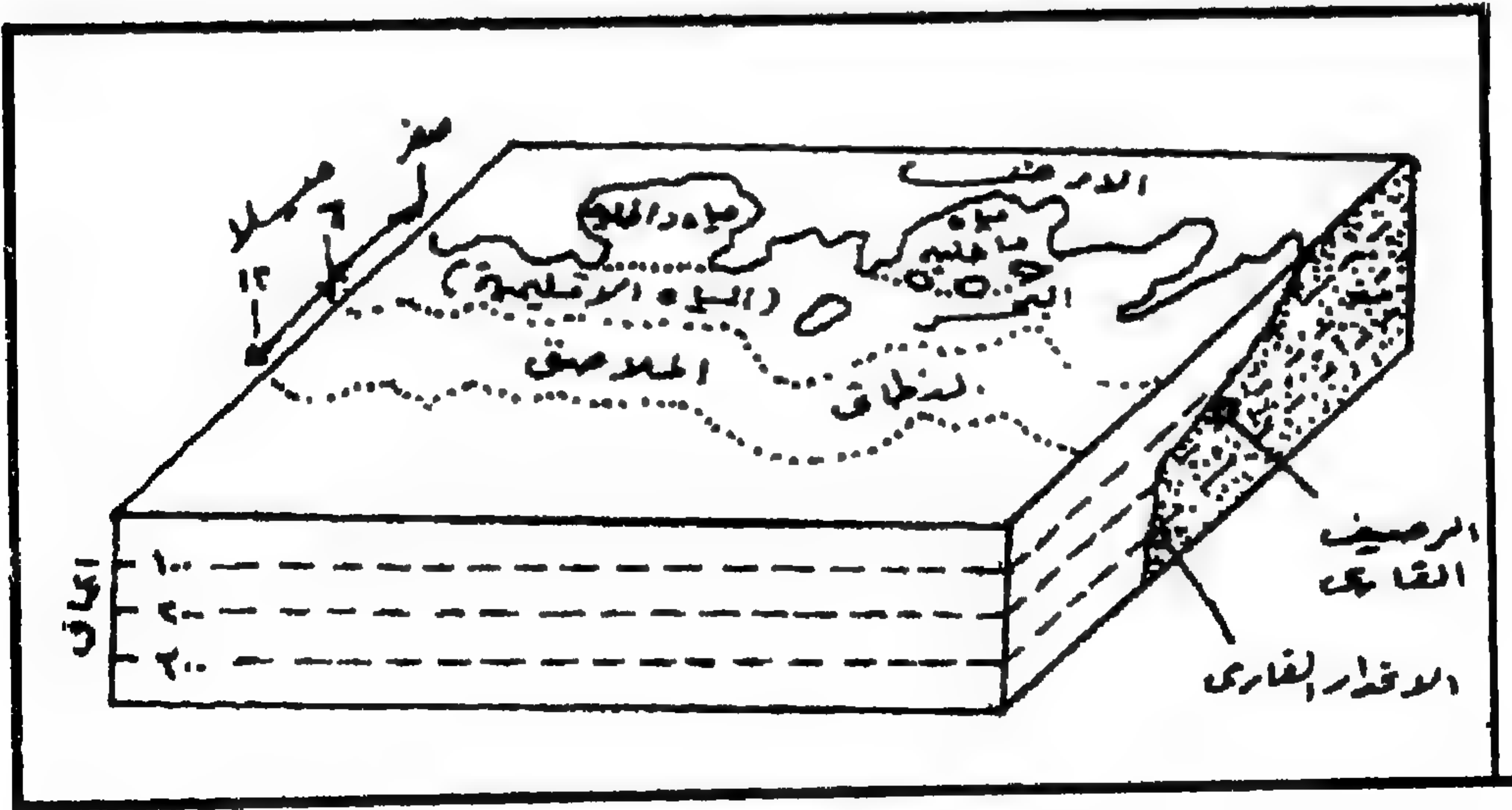
وفي ١٧٨٢ أعلن قانوني ايطالي مبدأ تحديد المياه الإقليمية بعرض ثابت في كل الدول وطالب ان يكون هذا العرض ثلاثة اميال. وقد حدد هذه الاميال الثلاثة باعتبار انها ابعد مدى ممكن لقذيفة المدفع. كما طالب ان يكون هناك نطلق محايد وراء المياه الإقليمية بعرض مساوي لضيق عرض المياه الإقليمية وفي

الجغرافيا السياسية

١٧٩٣ أعلنت أمريكا مبدأ إنشاء نطاق محايد في المياه بعرض ثلاثة أميال فقط. وبدأت الدول تأخذ بهذا المبدأ فيما بعد. وفي الحقيقة لم يكن هناك ارتباط فعلي بين الأميال الثلاثة وطلقة المدفع لأنه حتى ١٨١٤ لم يتجاوز مدى المدفع الميل إلا بقليل.

وقد لاقى التنفيذ الفعلي لمبدأ الأميال الثلاثة صعوبات كثيرة في التنفيذ. فأولاً هل هناك قوة تجبر كل الدول على تنفيذ هذا المدى من المياه الإقليمية. وثانياً هل يمكن مد سيادة الدولة على مناطق ذات أهمية أبعد من الأميال الثلاثة.

وفي ١٩٤٦ بدأت محكمة العدل الدولية في لاهاي العمل من أجل تشريع دولي باسم "قانون البحار" وقررت من عملها ١٩٥٦. وفي مؤتمر جنيف ١٩٥٨ قبلت ٨٦ دولة معظم توصيات القانون الجديد. وتظهر مشكلات المنطقة الشاطئية جلية من خلال تداخل وتعقد الظواهر الطبيعية (انظر الشكل ١٩)



خريطة رقم (١٩)

قطاع يوضح مظاهر المنطقة الشاطئية

وتقسم هذه المنطقة الى:

١-نطاقات المياه الداخلية

٢- المياه الإقليمية

٣- المنطقة الملاصقة

٤-منطقة الانتشار المائي والرصيف القاري.

ولا يوجد ادنى شك في سيادة الدول على مياهها الداخلية (خلجان ومصببات تهرية ومرافئ).

أما المياه الإقليمية فهي تلك التي تمارس فيها الدولة سيادة معينة، ولا يمنع فيها مرور سفن أجنبية لأغراض بريئة (اي مجرد المرور الذي أصبح حقاً لكافة السفن في العالم). اما النطاق الملاصق للمياه الإقليمية فيجوز للدولة ان تمارس فيها اشكال الرقابة التي تراها لمنع عمليات التهريب الجمركية وتهريب الأشخاص والحماية الصحية. وباستثناء هذه الأغراض فإنه ليس للدولة حقوق أخرى على تلك المياه التي تعتبر جزءاً من أعالي البحار - حرة لعل السفن والحدود الخارجية للمياه الملاصقة عادة ١٢ ميلاً بعيداً عن الشاطئ. فإذا ما ادعت دولة مياه إقليمية بعرض ١٢ ميل - كما هو الحال في ادعاءات الاتحاد السوفيتي - فإنه في هذه لا توجد مياه ملاصقة لتلك المياه الإقليمية.

وفيما بعد النطاق الملاصق توجد منطقة غير محددة بالاتفاق تسمى منطقة الانتشار. لكن بعض الدول ادعت على هذا النطاق حقوقاً معينة مثل منع الصيد البحري ومرور السفن الحربية الأجنبية لأغراض دفاعية. ومن الأمثلة على عدم وضوح وتحدد هذا النطاق ان بيرو وشيلي تدعيان نطاقاً من هذه المياه عرضه ٢٠٠ ميل من الشواطئ تمنع فيهما اساطيل الصيد الأجنبية من ممارسة السمكة.

الجغرافيا السياسية

وبالمثل ادعت اكوادور وكوستاريكا نطاقاً مماثلاً. وادعت كوريا نطاقاً عرضه مائلاً ميل. وفي عام ١٩٤٦ أعلنت الأرجنتين سيادة الدولة على حل المياه بالرصيف القاري الممتد على شواطئ الأرجنتين، وبذلك شملت هذه المياه نطاقاً بلغ عرضه ٢٨٠ ميلاً في منطقة جزر فوكلاند البريطانية. وفي عام ١٩٣٦ كانت دول الأمريكيتين قد اتفقت على نطاق عرضه الأدنى ٣٠٠ ميلاً على شواطئ الاطلنطي باسم نطاق الأمان Security zone تمنع فيه كل السفن الحربية الأرجنتين للدول المتحاربة كتأمين لنصف الكرة الغربي.

ولا يوجد نص في الاتفاقات الدولية على ما يسمي بنطاق الانتشار لكن الدولة تعمل به في حدود قوتها وإمكاناتها، وبذلك فإن لكل دولة إذا اردت منطقة انتشار تحددها وتمارس فيها اعمال سيادتها بحكم الواقع وليس بحكم القانون. وهذا هو الذي يدفع بعض الدول الى اتخاذ اجراءات القبض على السفن ومصادرتها أو التعويض عنها داخل ما تدعيه من مياه - مثل بيرو وايسلندا.

وتوضح حالة ايسلندا ادعاءات المياه الإقليمية غير المتفق عليها في أجزاء كثيرة من العالم. وفي ١٩٤٤ - بعد استقلال ايسلندا - حددت الدولة خط قاعدة للساحل خارج الرؤوس وأشباه الجزر ثم مدت مياهها الإقليمية أربعة أميال ابتداء من خط القاعدة هذا. وقد احتجت بريطانيا على ذلك لأنه يحرم السماكين الإنجليز من مساحة كبيرة كانوا يرتادونها باستمرار منذ وقت طويل. الا أن المحكمة الدولية وافقت على خطوط القاعدة المستقيمة فيما اختص بالنرويج والنزاع الانجليزي النرويجي السابق (انظر خريطة ٢٠). وفي سنة ١٩٤٨ مدت ايسلندا حدود مياهها الإقليمية إلى عمق ١٢ ميلاً ورفض الإنجليز الاعتراف بذلك وارسلوا سفناً حربية لحماية مراكب الصيد الإنجليزية. ولا يزال النزاع الإنجليزي

الايسلندي قائماً بعدما طالت ايسلندا مؤخراً بمد نفوذها على مسطحات أكبر من ذلك بكثير - اسوة بدول امريكا اللاتينية.



خريطة رقم (٢٠)

خط القاعدة المستقيم الذي يحدد بداية المياه الإقليمية في شمال النرويج كما
قررت المحكمة الدولية

وقد كانت هناك حالة مماثلة بين امريكا وكندا وقد حدث اتفاق على اعتبار ستة اميال من خط القاعدة حق من حقوق كندا على أن يسمح للسفن الأمريكية الصيد في هذه المياه لمدة عشر سنوات بعد الاتفاق حتى لا تصاب اساطيل الصيد التي تعودت القيام بنشاطها في منطقة معينة بضربة اقتصادية مفاجئة. خلاصة القول ان مناطق صيد الاسماك الغنية (الاطلطي الشمالي بين النرويج وجزر

الجغرافيا السياسية

فارو وايسلندا وجرينلاند ولبراد ونيوفوند لاند، ومنطقة الاطلنطي المغربية السنغالية، ومنطقة الباسفيك الممتد في امريكا الوسطى الى شيلي) هي مناطق نزاع دولية، ومن حق بعض الدول التي تعيش في جزء كبير من مواردها على الاسماك ان تطالب بحماية المياه التي يعيش منها جانب من سكانها كايسلندا وبيرو. ولكن الادعاءات التاريخية لاساطيل الصيد الاخرى تقف عقبة امام تنفيذ حقوق الدول - خاصة أنها دول صغيرة تقف امام مجموعة من الدول الكبرى ذات الإسطيل المجهزة بإحدث وسائل الصيد الحديثة.

والى جانب مشكلات المياه الاقليمية والنشاطات الاقتصادية المختلفة تظهر مشكلة المياه الاقليمية ايضاً بين الحين والحين في حق مرور السفن الحربية - خاصة خلال فترات الحروب وتحتدم هذه المشكلة في مناطق المضائق مثل البسفور والدردينيل (تركيا والاتحاد السوفيتي) ومضائق ثيران (بين الدول العربية واسرائيل) والاتفاق العام هو ان من حق الدول في حالة الحرب منع السفن الحربية او التجارية المعادية في المرور في المضائق التي تدخل ضمن المياه الاقليمية. لكن تنفيذ كافة الحقوق كان دائماً مشروطاً بالقوة التي تمكن او تحول دون تنفيذ هذه الحقوق.

الأهمية النسبية للواجهات البحرية للدول:

لكل دولة اوضاعها الخاصة الناجمة عن علاقات الموقع والمكان، وعلاقاتها السياسية الدولية مما يؤدي الى تغاير زمني واضح في القيمة النسبية الواجهات البحرية لكل دولة على حدة. وهذا بطبيعة الحال الى جانب عوامل اخرى اسلفنا قولها مثل نوع البحار التي تطل عليها الدول، فضلاً عن الأهمية

المجردة لوجود واجهة بحرية من اي حجم للدول المختلفة - وهذا امر ليس سهلاً على كل دولة تحقيقه.

وفي الحقيقة تتبع الأهمية النسبية للسواحل من علاقات الدولة السياسية. وبما ان هذه العلاقات ليست ثابتة زمنياً، فإن أهمية السواحل تختلف من عنصر الى آخر وبنفس قوة تأثير العلاقات السياسية نجد في الظروف الجغرافية عاملاً آخر من عوامل تحديد الأهمية النسبية للواجهات البحرية. ونعني بالظروف الجغرافية هنا تكامل التفاعلات الجغرافية من طبيعة الشاطئ وطبيعة خلفيته الى كم التفاعلات السكانية والاقتصادية والتجارية. وبذلك فإن الأهمية النسبية للواجهات البحرية يمكن ان تصبح ذات قيمة ثابتة غير متغيرة بفعل اشكال الشاطئ الطبيعية وخلفيته التضاريسية والمناخية والايكولوجية . ولكن تفاعلات المظاهر البشرية الجغرافية (عمران ونشاطات اقتصادية متغيرة وخطوط مواصلات) بحكم تغيرها زمانياً تؤدي بدورها الى احداث أنواع من التغير في بعض الأشكال الثابتة للمظاهر الطبيعية الشاطئية في صورة شتى الأعمال الهندسية التي تقام في مناطق المستنقعات واللاجونات والشطوط الرملية والسواحل المفتوحة امام تأثيرات البحر المختلفة من أجل بناء الموانئ الصناعية.

إذن تتغير أهمية الجبهات البحرية للدول او للدولة الواحدة حسب ظروف بشرية بحثه: العلاقات السياسية وانجاهات الدولة في سياساتها الخارجية والاقتصادية والتجارية من ناحية، ونتيجة تغير خلفية السواحل عمرانيا واقتصادية من ناحية ثابتة.

وربما كانت فرنسا خير ما نسوقه من أمثلة على قيمة المتغيرات السياسية والاقتصادية في تحديد الأهمية النسبية لواجهاتها البحرية الثلاث، الشمالية

الجغرافيا السياسية

المطلة على بحر المانش والغربية المطلة على خليج بسكي والمحيط الاطلنطي، والجنوبية المطلة على البحر المتوسط. وتقدم لنا الدراسات الزمانية تغير في مركز الثقل السياسي الاقتصادي الفرنسي، ومن ثم تبعه تغير مماثل في أهمية الجبهات الساحلية على النحو الملخص التالي:

أولاً: برزت الجبهة الجنوبية بروزاً واضحاً في خلال العصور القديمة حتى انتهاء العصر الروماني بحكم ان العلاقات البحرية والتجارية والحضارية كانت اكثف ما يكون في البحر المتوسط خلال تلك العصور التاريخية المبكرة. وفي خلال العصر الروماني ايضاً برزت أهمية الساحل الشمالي لفترة لا بأس بطولها إيلن الحكم الروماني لبريطانيا، بينما كانت الجبهة الغربية غير ذات أهمية واضحة. ثانياً: في خلال العصر النورماني كانت الأهمية النسبية للسواحل الشمالية المواجهة لبريطانية على أكبر جانب من الأهمية بعد أن تقسمت فرنسا الى دويلات وإمارات صغيرة (القرن الحادي عشر)، وكذلك نتيجة لحرب المائة سنة (١٣٣٨-١٤٥٣) بين انجلترا وفرنسا.

ثالثاً: تلا ذلك تدعيم آخر للجبهة الساحلية الشمالية والغربية خلال القرن الثامن عشر بعد انشاء الإمبراطورية الفرنسية في أمريكا الشمالية: كندا ولويزيانا (فقدت فرنسا كندا لصالح بريطانيا في ١٧٦٣) وأملكها في البحر الكاريبي وغيانا (ما زالتا تحت الحكم الفرنسي).

رابعاً: ابتداء من ١٨٣٠ (احتلال الجزائر) بدأت الجبهة المتوسطية الفرنسية تصبح عاملاً فعالاً في التعبير عن اهتمامات فرنسا بإمبراطورية جديدة في أفريقيا الشمالية والغربية. وقد زادت أهمية هذه الجبهة بعد فتح قناة

السويس واصبح البحر المتوسط معبر بحري هام لتجارات العالم المـداري
في المحيط الهندي الآسيوي الأفريقي.

وبعد ان تقلصت فرنسا عبر البحار الى مناطق محدودة جداً (الممتلكات
الفرنسية في الكاريبي والصومال الفرنسي وبعض جزائر الباسفيكي الجنوبي)
فإننا نرى كل جبهاتها البحرية الثلاث تعمل في ما يشبه التوازن النسبي ولم يعد
هناك ثقل سياسي معين يدعو الى زيادة في أهمية جبهة عن أخرى. ولكن برغم
ذلك فإن مواقع الجبهات الثلاث يعمل دوره في رفع قيمة واحدة عن الأخرى. هذا
فضلاً عن التأثيرات السياسية النابعة عن تكوين مقدمات الاتحاد الأوروبي وانشاء
دول السوق الأوروبية التسع.

وعلى هذا فإن الواجهة الشمالي الفرنسية أصبحت تقع على ممر الملاحة
الأعظم بين أوروبا الغربية وأمريكا عبر الاطلنطي الشمالي. وخلفيتها الصناعية
ابتداء من السين ونورماندي تجعلها امتدادا لاضخم امتداد صناعي أوروبي غربي
وشمال فرنسا وبلجيكا وهولندا وغرب ألمانيا الاتحادية). اما الواجهة المتوسطية
فقد أصبحت منفذاً بحرياً عظيم القيمة - ليس لفرنسا فحسب - وإنما للتكتل
الاقتصادي الأوروبي القاري (فيما عدا إيطاليا)، وذلك عبر وادي الرون الى الراين.
فمرسلها بحكم موقعها الجنوبي هي ميناء هام لكثير من المنتجات المدارية
الأفريقية التي يعاد تصديرها بحراً الى أمريكا وبراً الى بقية أوروبا. وهي في
الوقت نفسه الميناء الهام الذي يستقبل بترول شمال أفريقيا والشرق الأوسط،
والغاز الأرض من شمال أفريقيا. اما الواجهة الغربية فإنها أقل أهمية بالقياس الى
سابقتيها، وان كانت بدورها حيوية لبعض أشكال التجارة، خاصة وأن خلفيتها
الزراعية تؤهلها لذلك.

الجغرافيا السياسية

وبالمثل نجد أن الأهمية النسبية لسواحل الولايات المتحدة الثلاثة كانت متغيرة زمانياً. فالساحل الشرقي كان وما زال أكثر هذه السواحل قيمة للدولة الأمريكية بحكم وقوعه على الاطلنطي الشمالي في مواجهة أوروبا. وبحكم خلفيته المتعددة الأنشطة الاقتصادية. وكان الساحل الجنوبي المطل على خليج المكسيك ذو أهمية خاصة بالنسبة لتجارة الولايات الزراعية ثم زادت قيمته بما ينتجه من بترول وبالأهمية السياسية التي تعلقها الولايات المتحدة على علاقاتها السياسية بأمريكا الوسطى وقناه بنما. وكان الساحل الغربي أقل هذه السواحل أهمية إلى أن بدأت الولايات المتحدة عبور الباسيفيك إلى هاواي والفلبين وشرق آسيا وزادت هذه الأهمية بصورة واضحة نتيجة العلاقات السياسية والجيوبوليتيكية الأمريكية مع اليابان وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وكثافة التجارة الأمريكية اليابانية وبالعكس عبر مياه الباسيفيك الشاسعة.

وقد كان لمواجهة السويد على البلطيق أهمية خاصة عندما توسعت مملكة السويد عبر البلطيق إلى فنلندا وسواحل البلطيق الشرقية والجنوبية الشرقية حتى القرن السابع عشر. وبعد تلك الفترة بدأ عهد التوجه الغربي إلى بحر الشمال وأنشأت ميناء جوتبورج التي تحتل المكانة الأولى بين موانئ السويد تعبيراً عن أهمية الساحل الغربي بالنسبة لسواحل الدولة. وبالمثل انتقلت أهمية السواحل الألمانية من البلطيق إلى الامتداد الساحلي القصير على ركن بحر الشمال عند مصبات الألب والفيزر تبعاً لاتساع رقعة الدولة من مجرد مملكة شرقية (بروسيا) إلى دولة اتحادية (ألمانيا قبل الحربين العالميتين). والأمثلة بذلك كثير على تأثير التوجيه السياسي والتجاري للدول على إقدار جبيهااتها الساحلية المختلفة.

وتؤثر الأشكال الطبيعية للشواطئ وخلفيتها بدورها تأثيراً شبيه ثابت على الأهمية النسبية للواجهة أو الواجهات البحرية للدولة. وتتعدد هنا العوامل الطبيعية التي تتضافر على تقليل أهمية الواجهة البحرية للدولة. فالتضاريس العنيفة للشواطئ ومناطقها الخلفية - وإن كانت حاجزاً دفاعياً طيباً - إلا أنها تحدد أشكال النشاط الاقتصادي والعمران بصورة تجعل من المنطقة وإقليمها نطاق عزلة قليل الأهمية باستثناء جيوب صغيرة ينحت فيها الإنسان لنفسه مواطئ عمران ونشاط محدود. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك غالبية شواطئ النرويج وإيسلندا وما شابههما من سواحل الفيوردات في السكا وغرب كندا وجرينلاند وتيراد لفويجو وشيلي الجنوبية (وساحل دلماشيا اليوجسلافي بصورة مخففة).

وحيثما تشترك الظروف المناخية المعادية للسكن البشري (البرودة الشديدة أو أقاليم الجفاف) مع أشكال التضاريس الوعرة، تصبح قيمة السواحل قليلة جداً. مثال ذلك سواحل خليج العقبة ومعظم سواحل البحر الأحمر، أو سواحل الجزيرة الجنوبية من نيوزيلندا وعلى نحو آخر تقل أهمية السواحل في مناطق اللاجونات (المستنقعات الساحلية) والسواحل المتميزة بالشواطئ الرملية، وشواطئ "السيرف" (الأمواج العالية المتكسرة على الشواطئ أبداً) مثل سواحل غرب إفريقيا.

غم أن هذه الظروف الطبيعية قوية التأثير فإن ظهور الموارد الاقتصادية من أي نوع يؤدي بالإنسان إلى إقامة منشآت مكلفة لتصحيح المعالم الطبيعية موضعياً. وتشهد على ذلك سكة حديد كيرونا - نارفيك لتصدير خام الحديد السويدي عبر جبال وفيوردات النرويج، وسكة حديد ليرادور (شيفرفيل - ست ايل، جانبيون - بوركارتيه) والطرق البرية المصرية على طول ساحل البحر الأحمر وإلى وادي النيل (خامات معدنية وبتروول) والطريق بين إيلات وساحل البحر المتوسط في

الجغرافيا السياسية

اسرائيل، ومجموعة الطرق الحديدية في موانئ غرب افريقيا الصناعية الى مناطق الإنتاج الأولية الزراعية والتعدينية.

وعلى هذا فإن اشتراك العوامل الطبيعية والبشرية يؤثران بطرق مختلفة على اقدار الشواطئ وقيمتها الفعلية . فالشاطئ الشرقي للولايات المتحدة يمكن ان يقسم الى قسمين: الشمالي والجنوبي. والقسم الشمالي اصلح طبيعياً لقيام المرافئ وخلفيته واسعة تمتد الى حوض سنت لورنس الكندي (شئاء) والأمريكي، بما في ذلك منطقة البحيرات العظمى الأمريكية ومنطقة بنسلفانيا الفحمية . وكلها خلفية متنوعة الموارد التعدينية والصناعية، كما انها مهيمنة على عالم الخدمات في أمريكا. أما القسم الجنوبي فهو في مجموعة أقل صلاحية من الناحية الطبيعية لقيام الموانئ (لكثرة المستنقعات والرؤوس الرملية) وخلفيته - برغم امتدادها السهلي الواسع - أقل تنوعاً في الموارد الصناعية ومرتبطة بالموارد الأولية والزراعية بصفة عامة. ومن ثم تظهر في القسم الشمالي موانئ عديدة لامعة كثيفة الحركة عالية الأهمية (على رأسها نيويورك وبوسطن ونيوآرك) بينما لا تتردد اسماء الموانئ الجنوبية الا في حالات خاصة (مثل تورفولك وتشارلزتون وسفانا).

والأهمية النسبية للسواحل المصرية الطويلة محدودة القيمة بسبب الوعورة والجفاف والمستنقعات الا في مناطق محدودة باكيومين ضيق (موارد تعدينية وبتروولية). وتقتصر المناطق المهمة من السواحل المصرية على منطقتي خليج وقناة السويس، والأسكندرية اللتان تفتحان طبيعياً على الاكيومين المصري الرئيسي في الدلتا وحيث تتنوع الموارد الأولية والصناعية. وبالمثل فإن السواحل

الكندية هائلة الطول قليلة الأهمية الا في منطقتين محدودتين هما. مصب سنت لورنس (خلال الصيف فقط) وفيوردات منطقة فانكوفر الغربية والأمر نفسه ينطبق على السواحل السوفيتية الطويلة والتي لا تظهر قيمتها الا في نقاط محدودة بصفة دائمة (مورمانسك والبلطيق والأسود وبحر اليابان)، او بصفة مؤقتة (شتاءً على طول خط الملاحة الشمالي من مورمانسك الى كمتشكا وفلاد يفوستوك).

وسواء كانت السواحل ذات قيمة طبيعياً واقتصادياً، او ليست بذات قيمة وأضحة، فان الدول تسعى سعياً حثيثاً الى امتلاك واجهات بحرية لما لذلك من أهمية فعلية في النقل البحري - وهو ارحص أنواع النقل وأكبرها حجماً حتى الآن. لكن ذلك ليس كل ما في الأمر . فان الدول تسعى ايضاً للحصول على منافذ بحرية حيث تتوقع أهمية مستقبلية لتلك الشواطئ ، مهما كان حجم تلك المنافذ وأياً كانت صورتها الطبيعية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حصول اسرائيل على منفذ ضيق صحراوي على رأس خليج العقبة. وقد حققت بذلك ثلاثة مبادئ.

١- المبدأ السياسي الاستراتيجي: فصل العالم العربي الى ارضين واتخاذ اللسان البري الفاصل قاعدة انطلاق توسعية - او ، على الأقل، قاعدة انطلاق مؤثرة بشتى الوسائل على المناطق المحيطة.

٢- مبدأ تعدد الواجهات البحرية الذي هو في حقيقة أمر صحي للدول سياسياً واستراتيجياً.

٣- المبدأ الاقتصادي الذي يجعل من ايلات نهاية جسر لاحتتمالات وإمكانات تجارية مستقبلية مع عالم المحيط الهندي الأفرو اسيوي: بترول وماس وخامات اولية وتجارة مصنعات صادرة وواردة.

الجغرافيا السياسية

ولا شك في ان بلغاريا كان يمكن ان تصبح في مركز اقوى فيما لو استبقت منفذ على بحر ايجيه. وكانت بولندا دائماً في موقف ضعيف (فترة ما بين الحربين العالميتين) الى ان حصلت على واجهة بحرية طويلة نسبياً على البلطيق. وجمهورية زائيري (الكنغو كينشاسا سابقاً) في مركز ضعيف اقتصادياً وعسكرياً بسبب ضيق جبهتها البحرية ضيقاً متتاهياً بالقياس الى مساحتها الضخمة. ويضطررها ذلك الى الاعتماد على موانئ تسيطر عليها البرتغال في انجولا بدرجة كبيرة. وميناء دار السلام التنزاني بدرجة اقل.

وبرغم صغر الواجهات البحرية لبعض الدول الا أنها ما زالت احسن حالاً من الدول الداخلية المحبوسة بحيرانها - خاصة إذا لم تكن علاقات الجيران طيبة اوتسو في فترة من الفترات. سويسرا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر امثلة طيبة من اوروبا على الدول المعتمدة اعتماداً ضرورياً على علاقات حسن الجوار. وجمهورية مالي وجدت نفسها في مأزق حينما ساد العداء علاقاتها بالسنغال واضطرت الى ترك الطريق الجغرافي المفتوح عبر السنغال والالتجاء الى طريق مكلف وعر وموسمي الى منفذ في ميناء كوناكري (جمهورية غينيا). وتوجه زامبيا مأزقاً اشد وانكي. فهناك حكومتان معاديتان تعترضان طريقها الحديدي الحالي إلى البحر: حكومة البيض في روديسيا وحكومة الاستعمار البرتغالي في موزمبيق. وقد اضطررها ذلك الى اللجوء الى طريق طويل وشاق وغير طبيعي عبر مساحتها الشمالية الشرقية الخالية من السكان اوتكاد، وعبر تنزانيا كلها حتى تصل الى ميناء دار السلام. وقد احتاج خط حديدي اشد تكلفة. فما أصعب الواقف التي تتكامل فيها العوائق الطبيعية والحرمان من واجهة بحرية مع العداء السياسي، وما أشد تأثيره على الحياة الطبيعية للدول !!.

الفصل الثالث

الحدود المرتبطة بالظواهر البشرية

اتضح من الدراسة السابقة ان الحدود حواجز اصطناعية يقوم الإنسان بتحديدتها وزحزحتها حسب الظروف الزمانية وعلاقات القوى القومية والدولية، وكما انه كانت هناك دعاوى تؤكد ضرورة وصول القوميات الدول الى حدود طبيعية وهي التي يقال ان ريشيليو كان مبتدعها - فإن هناك دعاوى اخرى تطلب اتفاق الحدود السياسية بحدود بشرية مختلفة كالسلالة واللغة والحضارة والدين.

وقد تكون هذه الدعاوى اقرب الى المنطق من دعاوى الحدود المرتبطة بالظواهر الطبيعية. فحيث ان الحدود السياسية تحدد اراضي واملاك قومية معينة فمنطق ان تضم - او تسعى لضم - كل ابناء هذه القومية داخل حدود واحدة من اجل اعطاء توازن حقيقي للدولة مبنى على تجانس الرعية (قدر الامكان).

وسواء كان هذا امرا منطقياً او غير ذلك ، فانه برغم فائدة هذا المنطق لحياة الدول إلا ان ذلك لا يمكن تطبيقه على الدوام في كل الحالات و الى الابد. وهناك مجموعة من الأسباب تفسر لنا استحالة مثل هذا التطبيق في كافة الحالات منها:

١- ان توحيد ابناء قومية واحدة (متجانسة سلاليا او لغوياً او حضارياً او اقتصادياً) لا يتم الا بواسطة صراع سياسي وعسكري تعكس نتيجة القوة المنتصرة وفي هذه الحالة لا نجد رادعا حقيقيا امام اطماع المنتصر. فهو لا يلجأ فقط الى محاولة ضم ابناء قوميته التي كانت توجد خارج حدوده، بل ان

الجغرافيا السياسية

الانتصار يثمله فيلجاً الى شتى التبريرات للأستحواذ على مزيد من الأرض على حساب غيره. ويلجأ الى خلفية تاريخية قد ترجع الى عقود او قرون او الاف مؤلفة من السنين ويلجأ الى مبدأ تأمين حدوده الجديدة بالاستيلاء على اراض خارجية عن ادعائه السابق، وهو في اضعف الحالات يطلب نزع سلاح شقة حرام على طول الجبهة المواجهة لحدود ادعائه السياسية الجديدة، وفي حالات اخرى يعطي لنفسه وصايا على الدولة المهزومة. وفي اقصى الحالات يفتت وحدة الدولة المهزومة او يحتلها كلها اذا امكنه ذلك. والشواهد على هذه الاتجاهات عديدة ولا تدع للشك مجالاً. فالمانيا النازية طالبت بحدود قومية: احتلت النمسا عسكرياً فيما اسمته "بتوحيد الأوصال في عام ١٩٣٨ وفي السنة ذاتها ضم الالمان اقليم السوديت التشيكوسلوفاكي وتدرجياً سقطت جمهورية تشيكوسلوفاكيا في صورة حكومتين المانية بدايته كانت مشكلات الاقليات الالمانية في بولندا وفرنسا والدنمراك وبلجيكا هي مثار الاعداد للحرب وقيامها - هذا طبعاً بالإضافة الى عوامل اخرى كثيرة على رأسها الطبيعة العدوانية للحزب والنظرية النازية والرغبة في حل مشكلات المانيا الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي بتنازعها مع كبار محتكري العالم آنذاك بريطانيا وفرنسا.

وبعد سقوط المانيا في الحربين العالميتين قطعت كثيراً من وحدتها الأرضية بواسطة الحلفاء المنتصرين وخاصة حينما قسمت بقية المانيا بعد ١٩٤٥ الى دولتين اصبحتا بحكم الامر الواقع دولتين معترف بهما من غالبية المجتمع الدولي فضلاً عن اعتراف كل هاتين الدولتين الألمانيةيتين ببعضهما. حتى عادتا إلى الوحدة ثانية بعد هدم سور برلين عام ١٩٩١ .

والقضية الفلسطينية شاهد آخر من عالمنا على استحالة تطبيق مبدأ الحدود القومية. فمنذ بداية هذا القرن والحركة الصهيونية تسعى لإيجاد وطن قومي لليهود. وباستدعاء سند تاريخي متناهي القدم حصلت هذه الحركة على ما عرف باسم وعد بلفور عام ١٩١٧ (لا نريد ان ندخل في تفاصيل الجهود الصهيونية والخدمات التي قدمتها للحلفاء، ولا الأسباب التي دعت بريطانيا لإصدار مثل التصريح - انما الهدف هنا هو مجرد تسلسل الأحداث للاستدلال على ضعف الحجج النظرية الداعية الى كافة اشكال الحدود السياسية البشرية) وحتى ١٩٤٨ أصبح لليهود وجود عددي لا بأس ووجود سياسي تنظيمي عسكري قوى في فلسطين. وفي تلك السنة اعترف المجتمع الدولي المؤثر بقيام اسرائيل التي تخطت حدود خطتها لها الأمم المتحدة في اقتسام فلسطين بدعوى الانتصار في حرب ما بين الهدنتين ووضع اليد على اراضي اخرى كان اهمها استراتيجيا النقب وبذلك تحقق تكامل ارضي لاسرائيل وتمزق ارضي لفلسطين العربية. وفي ١٩٥٦ حققت اسرائيل مكسبا حيوياً هو حرية المرور في مضيق تيران وبذلك بدأ نزاع قانوني على المياه الاقليمية. وفي ١٩٦٧ حققت اسرائيل اتساعاً ارضياً شاسعاً بالنسبة لها مؤسس على مبدأ الحدود الامنة. وبطبيعة الحال فإن الصراع العربي الإسرائيلي قد اتسم منذ البداية بعنصرين متلازمين أولهما قوة اسرائيل العسكرية المتزايدة وضعف الالتقاءات العربية مما مكن اسرائيل من ايجاد الحجج الواهية التي تصحب عادة القوة العسكرية المنتصرة. وثانيهما أن صراع هذه المنطقة لم يكن صراعاً محلياً فقط، بل لا يزال صراع تشارك فيه القوى الدولية المؤثرة مشاركات مختلفة الأحجام ومتغيرة في القدر والنوع برغم قصر فترة النزاع العربي الإسرائيلي. فقد اشترك المعسكران الغربي والشرقي في دعم اسرائيل عند

الجغرافيا السياسية

ولادتها. ثم ظهر تأثير القوى الغربية أكثر فعالية ودعماً ووصل إلى قمته بالاتفاق الثلاثي الانجليزي الفرنسي الاسرائيلي في عام ١٩٥٦. ولا ينفي ذلك استمرار الدعم الأمريكي لكن الدعم الأوروبي الغربي كان ستاراً مريحاً لأمريكا (خاصة دور ألمانيا الغربية في فترة ما بعد ١٩٥٦) وبعد ١٩٥٦ مباشرة ظهرت تفاعلات الكتلتين الغربية والشرقية على مسرح الشرق الأوسط، لكنها لم تطفو على السطح إلا بعد ١٩٦٧ حينما توارت أو قلت أهمية الدعم الأوروبي الغربي (خاصة فرنسا) وبدأ لو أن الصدام هو مباشرة بين أمريكا والسوفييت أو هكذا تصور العالم. وإيا كانت أو تكون حقائق الأمور فإن ما يهمنا هنا تقرير حقيقة القوة - بغض النظر عن مصدرها المحلي والدولي - في ادعاءات الحدود.

٢- وبما أن الظواهر البشرية متغيرة وليست ثابتة مثل الظواهر الطبيعية ثباتاً نسبياً، فإن الحدود التي تسعى للالتزام بالظواهر البشرية هي حدود مؤقتة زماناً وتتغير بتغير تلك الظواهر.

السلالة

مفهوم كثير الظهور في العلاقات السياسية. ويعترف العلماء أن السلالة في حدود وقوالب جامدة لا وجود لها، وإنما هي عبارة عن ظاهرة انتقالية بحثه لعدد من الصفات المورفولوجية. فالعنصرية الآرية كانت تصف الآري النقي بصفات محدودة مثل الشقرة وطول القامة. ولكن أشد دعاء العنصرية في التطبيق، أو ولف هتلر لم يكن أرى الصفات والأفكار العنصرية الخاص بالنقاء اليهودي يدحضها، الاختلاف الشاسع مثلاً في مورفولوجية الأنف عند يهود روسيا وألمانيا وفرنسا ويهود المغرب والشرق الأوسط والحبشة واليهود السود في أمريكا. وإذا كان هذا حال الاختلاط السلالي داخل المجموعة القوقازية فإن الحال ليس أيسر

في نطاقات الاحتكاك بين السلالات الرئيسية الكبرى. فإذا أخذنا معاملاً واحداً للتفريق السلالي - كاللون مثلاً - فإنه قد يمكننا ان نميز نطاق انتقالي بين الزنوج والقوقازيين في أفريقيا، ومع ذلك نجد مجموعات قوقازية وزنجانية متوغلة جنوب وشمال هذا النطاق الانتقالي. وبما ان السلالة لا تقوم على معامل تفريق واحد فإنه يتضح لنا بجلاء ان السلالة عنصر غير علمي، وانها على أحسن الفروض تجمعات انتقالية لصفات بشرية، في صورة نطاقات مماثلة لنطاقات الجبال وغيرها من المظاهر الطبيعية. وبذلك فإن السلالة لا يمكن ان تعطي خطأ محدوداً لرسم حد سياسي.

وقد تكون اللغة احسن حالاً من السلالة في التحديد القومي. لكن اللغات في تصنيفها التفصيلي تتكون من لهجات مختلفة، وأن اللهجات اللغوية التاخمة لحدود لغوية تغزوها. بكثرة مفردات واستخدامات لغوية مشتركة من اللغتين . حال ذلك اللهجتين الالزاسية واللوترنجية اللتان تتداخل فيهما الالمانية والفرنسية. وتختلف اللهجة الوالونية عن الفرنسية بتأثير جرمانى ايضا. واللهجات الالمانية في مناطق التيرول المنعزلة تتداخل مع الرومانشية واللاتينية العتيقة. في شرق العراق تداخل لغوي عربي فارسي تركماني كردي وقس على هذا كثير في اوروبا الشرقية وآسيا وافريقيا.

ومثل هذا ، بل على نطاق اعقد ، نجد تداخل الأديان والطوائف بحيث تصبح مناطق بأكملها نطاقات انتقالية، وتشهد على ذلك منطقة الجبال الالتوائية وفي شرق البحر المتوسط حيث تتواجد الأديان الثلاثة الكبرى وتتعدد تداخلاتها وطوائفها تعقيدا يهدم من الجذور أفكار الدولة والدين، لدرجة ان اسرائيل - احدى الدول القليلة التي قامت على فكرة الانتماء الديني - تتداخل فيها الديانات الثلاثة

الجغرافيا السياسية

وطوائفها تداخلا كبيراً - وذلك برغم تهجير واخلاء مناطق واسعة لأرباب اليهودية فقط.

وخلاصة القول ان الحدود الأتولوجية - سلالية او لغوية او دينية - لا رجود لها في صورة خطوط فاصلة الا في اضيق الحدود ولا تظهر الا بمعاونة عوازل جغرافية مانعة. وإنما تظهر في الغالبية الساحقة من الأحوال في صورة نطاقات انتقالية مترواحة الاتساع والضييق. وان هذه النطاقات الانتقالية تحدد مساحات أرضية تسود فيها نسبة لا بأس من التجانس الديني ونسبة اعلى من التجانس اللغوية.

٣- هذا التجانس الاتولوجي النسبي لا يظل ثابت الوجود، بل يتغير تدريجياً وزمانياً نتيجة تفاعلات داخلية وخارجية. مثال ذلك انتشار البروتستانتية بإشكالها المختلفة على مسرح الكاثوليكية في المانيا او بريطانيا. وقد كان هذا الانتشار تلقائياً داخلياً في أحيان ويتأيد القوى السياسية في أحيان أخرى. وانتشار اللغة العربية اختلف كثيراً عن انتشار الديانة الإسلامية وكلاهما حدث مترامن ومصدرهما واحد.

ولا شك ان اتجاه الظاهرات الاتولوجية عامة هي الى الانتشار والتفاعل لأن الإنسان - حامل الصفات الاتولوجية - عنصر دائم الحركة. ولكن لا شك ايضاً في ان الاتجاه الى تجميد الظاهرات الاتولوجية في قوالب مكانية في سطح الأرض راجع الى التعمد الإنساني في صورته كمجتمع سياسي. وقد كان للقومية - وخاصة نموها السريع المتعصب في اوربا منذ منتصف بضعة قرون - فعل واضح الأثر في تجميد الصفة الإنتشارية الطبيعية في الظاهرات الاتولوجية . وقد استخدمت ادوات عديدة لهذا التجميد. تعليم اللغة وانتشار لهجة مركز السيادة

فيها على حساب اللهجات الأخرى بواسطة الأدب الرسمي على حساب الأدب الشعبي، نشر المشاعر القومية وفصولها الى قمة التركيز الرمزي في صورة الانشودة القومية والراية واجبار الإقلييات على الاندماج حضارياً او الهجرة السلمية او التعسفية. وفوق هذا كله رسم حدود سياسية هي خطوط فاصلة بين القوميات عامة، وبين المصالح الاقتصادية خاصة.

وفي الحقيقة فإن هذا التجميد لا نسياج الناس وانتشار الظاهرات الحضارية يرجع في احيان الى فترات قديمة. وأكبر شواهد، إقامة الحوائط والأسوار الضخمة في الصين والدولة الرومانية لوقف الظاهرات البشرية الانتقالية وتجميدها عند حد معين. وسور الصين العظيم هو اطول أسوار الدنيا الصناعية، إذ يزيد طوله عن ٢٥٠٠ كم شمالي سهل الصين من المغول الرحل في صحراء منغوليا . وفي اوروبا بنى الرومان " السور الألماني" الذي بنى من نوفييد على الضفة الشرقية لنهر الراين قرب مدينة كوبلنتز) إلى كيلهايم (على الدانوب) وفصل بذلك بافاريا والدولة الرومانية عن القبائل الجرمانية. وكذلك بنى الرومان سور " هادريان" في شمال انجلترا (بين نيوكاسل وكارليزل) عام ٢٢م، وكان يحتوى على ٨٠ قلعة و ٣٢٠ من ابراج الحراسة، واستطاع ان يصد غزوات البكتس ثلاثة قرون. وهناك أيضاً الأسوار الدانمركية التي بنيت عام ٨٠٨م. ولا شك أن ماجينو الذي بناه الفرنسيون على الحدود الفرنسية الألمانية، وخط سيجفريد الذي بناه الألمان في مواجهة ماجينو عبر الراين كانا تعبيرين عن تغير تكنولوجية الحروب الثابتة ورضيا، مع استمرار فكرة السور والحائط العازل.

الجغرافيا السياسية

خريطة رقم (٢١)



تغيرات الحدود السياسية في البلقان ١٩٤٨-١٩٣٨

- ١- إقليم بيسارابيا (جمهورية مولدافيا السوفيتية حاليا) إقليم شمال بوكوفينا. وقد ضم الاتحاد المنطقتين عام ١٩٤٠ بعد أن كانتا ملكا لرومانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.
- ٢- إقليم روتينيا: ضمته المجر إليها عام ١٩٣٩ بعد أن كانتا ملكا لرومانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

٣- نطاق ألمان السويدت سلخته المانيا من تشيكوسلواكيا ١٩٣٨ ، وأعيد لها بعد ١٩٤٥.

٤- ترانسلفانيا الشمالية : أقتطعت من رومانيا وضمت للمجر ١٩٤٠ بموافقة المانيا، أعيد لرومانيا ١٩٤٥.

٥- سلوفاكيا الجنوبية : أحتلته المجر ١٩٣٨ ثم أعيد إلى تشيكوسلواكيا ١٩٤٥.

٦- شمال يوجوسلافيا : أحتله المجر ١٩٤٠ ، وأعيد إلى يوجوسلافيا ١٩٤٥.

٧- دبروجيا الجنوبية : ضمت إلى بلغاريا عام ١٩٤٠ وإلى الآن ضمن حدود بلغاريا.

٨- تراشيا الغربية : ضمنها بلغاريا ١٩٤٠ ثم أعيدت إلى اليونان ١٩٤٥.

٩- إلى ١٥ تقطيع أوصال يوجوسلافيا خلال الاحتلال النازي . الأقليم الجنوبي قسم بين بلغاريا ١٠ والبانيا ١١- وإيطاليا ١٥-، وأنشأت ثلاث دول اسمية خاضعة للحكم الألماني هي : ١٣ دول الجبل الأسود، ١٤ دول كرواتيا ، ١٢ دولة الصرب ١٦- إقليم جوليان ضم إلى يوجوسلافيا بعد اقتطاعه من إيطاليا عام ١٩٤٧.

الحدود السياسية الحالية

وبرغم ضخامة هذه الأسوار ومئاتة قلاعها، أو الخطوط العسكرية الحديثة وما تقتضيه من شتى اشكال الابنية والدشم والتحصينات والخنادق المتوغلة في عمق الأرض - برغم كل ذلك فإن مهمة أسوار التجميد هذه لا تخدم إلا فترة زمنية محدودة وسرعان ما تنهار أمام الحركة البشرية التي تصر دائما على اقتحام العقبات التي تقف أمام خطوط الحركة الحرة بالمعنى المادي (غزو أو

الجغرافيا السياسية

هجرة أو ارتباط اقتصادي اجتماعي) وبالمعنى المعنوي (أيديولوجيات وأفكار وأنظمة حكم وغير ذلك) . وغزا المغول الصين وحكموها برغم السور العظيم ، وأجتاحت القبائل الجرمانية أسوار الرومان والعوائق الطبيعية (الألب ونهر الراين) وانهوا حكم اكبر امبراطورية قديمة من امبراطوريات البحر المتوسط. وهزم الألمان فرنسا برغم خط ماجينو، وهزم الحلفاء ألمانيا برغم تحصينات سيجفريد. وفي كل مرة تنتهي موجة الغزو بأحداث تغييرات عميقة في الدول المغلوبة على امرها. وأحدث اشكال التغييرات العميقة هو ظهور افكار اوروبا الغربية المتواحدة في شتى المجالات بعد أن مزقتها الحروب المدمرة وفرقتها حدود سياسية قومية جامدة (١٨٧٠-١٩١٤ ، ١٩٣٩).

الحدود السياسية في التطبيق

مهما كانت الأدلة التي تستند إليها الأفكار المحبذة للحدود في أن تخطط بالارتباط بالظواهر الطبيعية أو البشرية ، وأيا كان منطقتها النابع من شواهد وأمثلة، إلا أن كل حد سياسي هو حد جيد أو فاشل بالنظر إلى الظروف والأوضاع الجغرافية والسياسية القائمة. وبهذا يمكن أن يتحول الحد المعين من الجودة والهدوء إلى الفشل نتيجة الضغوط البشرية المختلفة. ويؤدي ذلك بنا إلى الاعتراف بأنه لا توجد قاعدة واحدة سليمة يمكن تطبيقها في حالتين مختلفتين مكانا أو زمانا- ناهيك بانطباق قاعدة أو عدة قواعد على كافة الحدود السياسية. أذن التعميم أمر خاطئ يتولد عنه الكثير من الأخطاء في علاقات الدول والجيران. ولكن مع ذلك يمكننا أن نرى - حتى الآن- عاملا واحد يمكن تعميمه على تخطيط الحدود : ذلك العامل العام هو فرض الحد السياسي بالقوة المباشرة أو تحت ضغط القوة في غالبية الأحوال. ويمكن أن نضيف إلى ذلك عنصر التحكيم الدولي في أحيان أخرى. فقد اتسعت حدود الولايات المتحدة على حساب المكسيك بحكم القوة. وانكمشت حدود الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى بتأثير القوة واتسعت هذه الحدود مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية وفوز الخلفاء السوفيت. وانكمشت حدود ألمانيا مرتين بعد الحربين العالميتين أيضا بحكم القوة وفرض الأمر الواقع.

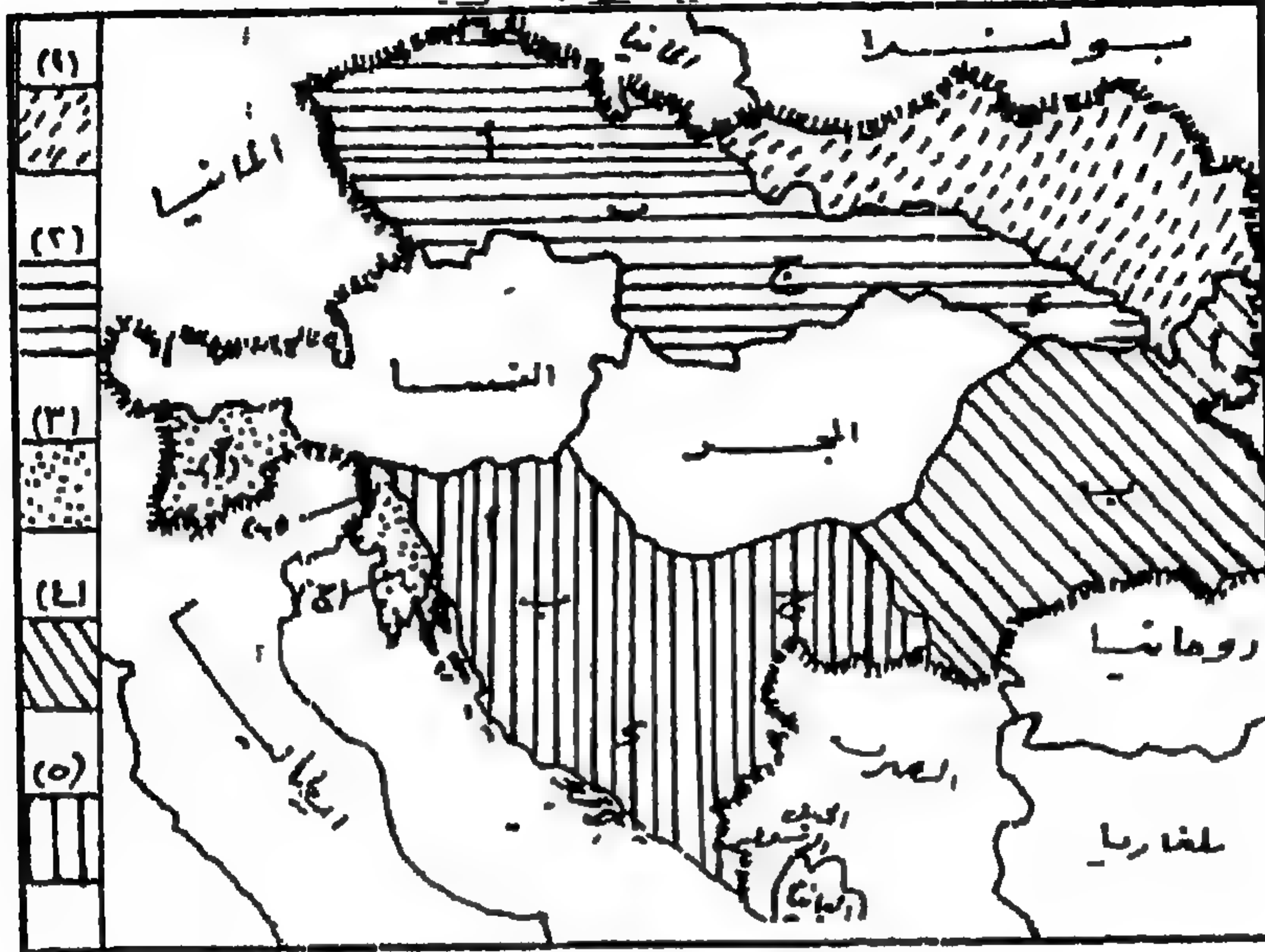
ويستوي الأمر في اتخاذ حدود تسير مع الظواهر الطبيعية أو البشرية مع وجود عامل القوة والأمر الواقع كعنصر مؤثر في المواقف السياسية. وبعبارة أخرى فإن الحدود المسماة طبيعية أو أتولوجية قد اثبتت المرة تلو الأخرى أنها حدود فاشلة طالما أن هناك عوامل أخرى (استراتيجة أو اقتصادية أو توسعية)

الجغرافيا السياسية

تلعب دورا ظاهراً ، أو يظل دورها كامناً إلى أن تأتيه الفرصة ليتحرك على سطح الأحداث لتتغير الحدود.

وهناك أمثلة عديدة نذكر منها حالة رومانيا . فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى رأت لجان تخطيط الحدود في البلقان، والمعاهدات الدولية التي أقرت دول البلقان الجديدة، أن تتبع المظاهر الطبيعية لتخطيط حدود رومانيا الجديدة، في الجانب البلغاري واليوجسلافي اتخذ مسار الدانوب حدوداً لرومانيا مع مد خط الحدود إلى البحر السود في اتجاه مشابه لمسار الدانوب وبذلك اقتطع الحد السياسي الجديد البلغار في إقليم دبروجا وادخلهم الأراضي الرومانية. وامتدت الحدود الرومانية عبر القسم الشرقي من سهل المجر قضت بذلك إقليماً كبيراً بسكنه المجرىون في ترانسلفانيا وعبرت الحدود جبال الكربات لتمتد بموازية نهر الدينست وتقتطع بذلك إقليم بسارابيا من الاتحاد السوفيتي وفي ١٩٤٠ أحدث الألمان تغيرات جوهرية في حدود رومانيا ، فمضت دبروجا الجنوبية لبلغاريا ، وجزءاً كبيراً من ترانسلفانيا للمجر . وكان هذا التعديل قائماً على محاولة تخطيط حدود انتولوجية . وفيما بعد الحرب الثانية ظلت دبروجا ملكاً لبلغاريا وأعيدت ترانسلفانيا إلى رومانيا وأقتطع منها إقليم بسارابيا الذي أعيد إلى الاتحاد السوفيتي (يكون الآن جمهورية مولدافيا السوفيتية) ، وكذلك ضم شمال إقليم بوكوفينا إلى الاتحاد السوفيتي . ومعنى ذلك أن أسساً طبيعية (الأنهار) وانتولوجية (حدود لغوية وحضارية بين السلاف والرومان) قد اتخذت في إعادة تخطيط رومانيا . ومع ذلك ظلت مشكلة المجر في ترانسلفانيا دون حل ، بحيث يكونون الآن أقلية داخل رومانيا . وعلى هذا النسق نجد كافة التغيرات التي انتابت البلقان مرتبطة بالقوى السياسية التي تلتزم أحياناً بمظاهر طبيعية وأحياناً أخرى بمظاهر بشرية حسبما يتفق ذلك مع المصالح التي تلعب دورها وقت تخطيط الحدود . وهذه الحقائق بما لا يدع مجالاً للشك .

وتم تقسيم إمبراطورية النمسا والمجر نهاية الحرب العالمية الأولى وتكوين دول جديدة كبولندا وتشيكوسلوفاكيا وإضافات إقليمية واسعة أنظر الخارطة رقم (٢٢).
خريطة رقم (٢٢)



نموذج لتقسيم دولة مهزومة

تقسيم إمبراطورية النمسا والمجر بعد الحرب العالمية الأولى

- ١- ما أعطي لتكوين جزء من دولة بولندا : إقليم جاليسيا
- ٢- ما أعطي من الإمبراطورية لتكوين كل دولة تشيكوسلوفاكيا :
(أ) إقليم بوهيميا ، (ب) إقليم مورافيا ، (ج) إقليم سلوفاكيا ، (د) روثينيا
- ٣- ما أعطي من الإمبراطورية وأضيف إلى دولة إيطاليا :
(أ) التيرول الجنوبي ، (ب) إقليم جوريتزيا ، (ج) إقليم إيسيريا
- ٤- ما أعطي من الإمبراطورية وأضيف إلى دولة رومانيا :
(أ) إقليم بوكوفينا ، (ب) إقليم ترانسلفانيا
- ٥- ما أعطي من الإمبراطورية وأضيف إلى دولة الصرب لتكوين دولة يوغسلافيا :
(أ) إقليم كارينولا (حاليا يعرف باسم _ سلوفينيا) ، (ب) إقليم كرواتيا
(ج) إقليم سلافونيا (حاليا جزء من شمال الصرب) ، (د) إقليم البوسنة والهرسك .
إلى دولة صغيرة كروماتيا والصرب (يوجوسلافيا) .

الجغرافيا السياسية

وقد كانت حدود الإمبراطورية النمساوية والمجرية في مجموعها حدودا تسير مع كثير من الظاهرات الطبيعية ، وتفصيلها كالآتي :

- ١- حدود النمسا وألمانيا تسير بمحاذاة السفوح الشمالية لجبال الألب .
- ٢- حدود النمسا وإيطاليا تسير بمحاذاة السفوح الجنوبية لجبال الألب الدينارية الشمالية في إقليم جورتنيا . وبذلك فإن القسم الغربي من النمسا كان عبارة عن إقليم الألب الجبلي الأوسط والشرقي في صورة إقليم انتقالي فاصل بين سهول لمبارديا الإيطالية في الجنوب ومقدمات الألب الشمالية في بافاريا الألمانية . وبعبارة أخرى كانت النمسا تكون التخوم الفاصلة بين المجموعة الحضارية اللغوية اللاتينية (إيطاليا) والمجموعة الجرمانية (ألمانيا والنمسا).
- ٣- حدود الإمبراطورية الفاصلة بين ألمانيا وإقليم بوهيميا (تشيكوسلوفاكيا الغربية حاليا) كان يسير مع خطوط مرتفعات واضحة : جبال غابة بوهيميا وغابة بافاريا شمالي مسار الدانوب ، وجبال فيختل والأرتز بين بوهيميا الغربية والشمالية وإقليم سكسونيا الألماني ، وجبال إقليم السويدت الشرقي الفاصلة بين بوهيميا ومورافيا وبين إقليم سيليزيا الألماني .
- ٤- امتدت حدود الإمبراطورية عبر جبال الكريات إلى سهول بولندا الجنوبية وهضابها قليلة الارتفاع بعد تقسيم بولندا بين النمسا وألمانيا وروسيا .
- ٥- التزمت الحدود النمساوية الروسية بجبال الكريات كحاجز بين إقليم روتينيا وسهول أوكرانيا .

٦- التزمت الحدود النمساوية بامتداد الكربات وجبال ترانسلفانيا كفاصل بينها وبين دولة رومانيا التي كانت تحتل سهول والاشيا المنحصرة بين الدانوب وجبال ترانسلفانيا .

٧- ابتداء من البوابة الحديدية على الدانوب (الخانق الذي يعبره الدانوب بين جبال ترانسلفانيا وجبال البلقان) اتبعت الحدود النمساوية مسار الدانوب حتى قرب النقائه بإقليم البوسنة الجبلي . وبذلك كانت الحدود فاصلا بين سهول المجر العظمى وبين هضاب الصرب الوسطى والجنوبية .

امتدت الحدود الإمبراطورية فوق إقليم البوسنة والهرسك الذي كان تابعا من قبل للدولة العثمانية وانتهت الحدود على ساحل دلماشيا عند حدود اماره الجبل الأسود. وبذلك كانت الامبراطورية دولة من دول البحر المتوسط بحكم جبهتها البحرية على الادرياتيك. لكن اهمية هذا الساحل كانت تكمن في المنطقة الشمالية منه حيث مينائي تريستا وفيومي.

هذه المجموعة من خطوط الحدود الطويلة الملتزمة في معظمها بالظواهر الطبيعية. فشلت في حماية الامبراطورية ليس من الخارج فحسب، وانما من الداخل ايضاً. ففي داخل المساحة الكبيرة التي شغلها الامبراطورية كانت هناك عدة مجموعات حضارية رئيسية:

١-الجرمان الذين يكونون شعب النمسا، وكانوا السادة والحكام.

٢-المجيار الذين يسكنون سهول المجر الكبرى ويكونون مجموعة حضارية متماسكة وصلبة. وقد ادت ثوراتهم المتكررة في النهاية الى اشراكهم في حكم الامبراطورية التي اعطيت اسما مزدوجاً تعبيراً عن المشاركة وكان ذلك علم ١٨٦٧ لكن في الحقيقة ظل النمساويون الحكام الفعليين لكافة ارجاء الدولة

الجغرافيا السياسية

بينما كان المجريون حكماً محليين لجزء من الدولة - تماماً كما نقول ببريطانيا العظمى واسكتلندا. وعلى هذا النحو يفسر القانونيون الوضع الدستوري بأن الامبراطورية لم تكن تتكون من النمسا والمجر، وإنما كانت تتشكل من المجر وارضى اخرى، بعبارة اخرى ظلت الاوضاع غير متكافئة بين أكبر مجموعتين حضارتين داخل الامبراطورية مما كان يدعو الكثيرين الى اعطائها اسماء مختلفة تجنباً للوقوع في المشكلات القانونية. وكان من بين هذه الاسماء " مملكو الهابسبورج" (البيت المالك النمساوي) أو " مملكة الدوناو " (الطونة أو الدانوب) أو " المملكة المزدوجة " (بعد ١٨٦٧).

٣- المجموعات السلافية الحضارية كانت كثيرة لكنها متفرقة: السلاف الغربيون (يتشكلون من مجموعة البولونيين، والسلوفاكيين والتشيك)، والسلاف الجنوبيون (يتألفون من السلافيين والكرواتيين والصرب) بالإضافة الى مجموعات حضارية اخرى تحتل مناطق العزلة الجبلية في البوسنة والهرسك وساحل دلماشيا.

وحيثما بدأ الحلفاء في تقسيم هذه الامبراطورية الضخمة في وسط وشرق أوروبا اتخذ المقياس الانتولوجي الحضاري بصورة اساسية في اقامة الدول الجديدة على النحو التالي :-

١- اعطيت المجموعة الجرمانية حدودها في النمسا الحالية

٢- اعطيت معظم المجموعة المجرية حدودها الحالية

٣- ضم البولونيين في جاليسيا الى بقية البولونيين لتكوين دولة بولندا الجديدة.

٤- ضم التشيك والسلوفاك لتكوين تشيكوسلوفاكيا التي ظهرت لأول مرة على مسرح التاريخ كدولة.

٥- ضم السلاف الجنوبيين كلهم الى الصرب لتكوين دولة يوجسلافيا.

٦- ضمت ترانسلفانيا وبوكوفينا بمن فيها من مجر والمان الى رومانيا.

لكن هذه الحدود الانتولوجية لم تلتزم بالمقياس الانتولوجي في كافة الحالات بل اقتطع عن عمد مجموعات انتولوجية داخل حدود الدول الجديدة على النحو التالي:

١- اقتطع الجرمان النمساويين في التيرول الجنوبي وضموا الى ايطاليا مما اثار مشكلات طويلة بين النمسا وايطاليا ما زالت آثارها قائمة حتى الآن برغم التسوية التي صنعها هتلر وموسوليني.

٢- ضم كل جرمان السوديت في جبال السوديت والارتز وغايه بوهيميا داخل تشيكوسلوفاكيا مما اثار المشكلات مع المانيا النازية وكان من مسببات تصفية دولة تشيكوسلوفاكيا بين ١٩٣٨-١٩٤٤ (احتلال السوديت، وبوهيميا واقامة حكومة موالية للألمان في سلوفاكيا، وضم جنوب سلوفاكيا وروتينيا للمجر).

٣- ضم ترانسلفاتيا كلها لرومانيا اثار مشكلة الاقلية المجرية الكبيرة من قسمها الشمالي والغربي، مما أدى الى اقتطاعها واعطائها للمجر خلال الحكم النازي.

٤- ضم بعض المجرين في شمال يوجسلافيا ادى الى اقتطاع هذا الجزء خلال الحكم النازي ايضا. هذا التعمد في مد حدود القوميات الجديدة على حساب اقليات غير متجانسة كان سببه الاساسي هو علاقات الدول خلال الحرب

الجغرافيا السياسية

العالمية الأولى. فامبراطورية النمسا والمجر كانت ضالعة مع المانيا في الحرب ضد الحلفاء. ولهذا نالها هذا التجزئ الكبير. كذلك وقع على المجرمين غرم كبير بتقطيع اجزاء من حدودهم الاثنية واعطائها للدول المجاورة (تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوجوسلافيا) باعتبار ان المجر شريكه في الحرب ضد الحلفاء . وقد كان الجرمان السوديت جزءا من امبراطورية جرمانية. وحينما انشأت تشيكوسلوفاكيا كان من الصعب على الحلفاء اعطاء السوديت الى المانيا بحكم انها دولة منهزمة، وكان من الصعب اعطاء هذا الاقليم النمسا بحكم انها منهزمة ايضا، وبحكم الشكل الهالتي الذي يشكل اقليم السوديت حول حوض بوهيميا. وفي الوقت ذاته فإن ابقاء السوديت داخل تشيكوسلوفاكيا يعطي هذه الدولة حدوداً طبيعية جبلية في مواجهة المانيا.

وهكذا فإن الحدود الانتولوجية لم تؤد وظيفتها مثلما فشلت الحدود الطبيعية وذلك لأن هذا النوع أو ذلك من الحدود قد فرض عمدا لأسباب اخرى تتعلق بالمواقف الدولية.

ويكفي للتدليل على ان الحدود التي توضع وراء كل حرب يظهر فيها تقل عناصر القوة والعلاقات الدولية اكثر من قوة الحدود الانتولوجية او الطبيعية، ان نشير الى ان الدول كثيراً ما تلجأ الى عمليات تهجير أو مبادلات سكانية كوسيلة لحل جرثومة الخلاف الناشئة عن تغير حظ الحدود بوجود اقلية غير متجانسة داخل الحدود الجديدة. وفيما يلي - كمثال - بيان بعمليات تهجير السكان في بعض مناطق اوروبا في الفترة بين ١٩١٢-١٩٥١:

أولاً: الفترة بين ١٩١٢ و ١٩٣٩ (شملت حوالي عشرة ملايين شخص
١-حرب البلقان ٩١٢-٩١٣ (بين تركيا واليونان حول مقدونيا وترافيا:
عدد الأشخاص الذين هجر و (بالآلاف)

عدد الأشخاص بالآلاف

٤٢٥	يونانيين
٤٠٠	اتراك
٦٥	بلغار
٨٩٠	المجموع

٢- الحرب اليونانية التركية بعد الحرب العالمية الأولى وطرد اليونان من منطقة ازمير
التركية. توقيع اتفاقية ١٩٢٣ لتبادل السكان وتهجيرهم، استيلاء اليونان على تراقيا
الشرقية البلغارية بعد الحرب الأولى مباشر:

عدد الاشخاص بالآلاف

١٤٥٠	يونانيين
٤٨٠	اتراك
٢٥٠	بلغار
٢١٨٠	مجموع

الجغرافيا السياسية

٣- سقوط الدول الوسطى (المانيا وحليفاتها) في حرب العالمية الأولى ترتب عليه:

أ- تهجير الالمان من مناطق خرجت عن حدود المانيا:

٨٠٠	من المنطقة الشرقية
١٢٣٠	٣٠٠ من شلزيغ الشمالية
١٣٠	من الالزاس واللورين
٩٠٠	ب- بولنديون عائدون الى بولندا
١٦٠٠	٥٠ ج- فرنسيون عائدون الى فرنسا
٤٠٠	د- مجيار عائدون الى المجر
٢٥٠	هـ- رومانيون عائدون الى رومانيا
١٠٠٠	و- اعادة توطین بولنديون وسكان الدول البلطية الجديدة
	من الاتحاد السوفيتي

ز- اعادة توطین روس داخل الاتحاد السوفيتي او خارجة

ح- هاربين من الدول الفاشية:

٤٠٠	من المانيا
٧٨٠	٢٠٠ من اسبانيا
١٨٠	من ايطاليا
٩١٥٠	مجموع الاشخاص الذين شردوا وهجروا وتبدلوا في تلك الفترة:

ثانيا : فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩/١٩٤٥

(شملت حوالي ٢٧ مليون شخص)

١٩٧٠	١- الالمان الذين اخلوا مساكنهم نتيجة الحرب الجوية
٢٣٧٠	٤٠٠ المان الفولجا هجرهم السوفيت الى سيبيريا

٢- تبادل السكان بين فلندا والاتحاد السوفيتي بعد تعديل الحدود

٨٨٠	٤٠٠	روس
	٤٨٠	فنلنديين
٣- تقسيم بولندا في ١٩٣٩ بين المانيا والاتحاد السوفيتي ادى الى تهجير		
٣٧٠٠	٣٥٠٠	بولنديين
	٢٠٠	ومن سكان البلطيق
٤- التغييرات السياسية التي احدثها النازي في اوروبا الشرقية اعادت توطيين:		
	٣٢٥	رومانيين
	٣٠٠	صرب
	٢٢٥	مجيار
١٢٠٠	١٨٥	بلغار
	٩٠	يونان
	٧٥	كروات
٥- عمال اجانب و هاربين الى المانيا من دول اوروبا الغربية		
٨٠٠٠	٢٥٠٠	من روسيا و اوكرانيا
	٢٠٠٠	من بولندا
	٥٠٠	من بلقان وشرق اوروبا
٦- تقدير عدد اليهود الذين اجبرهم النازي على الهجرة		
١٥٠٠		من المانيا وفرنسا و هولندا و بلجيكا و المجر و بولندا الخ.
٢٦٦٥٠	١٥٠٠	مجموع الاشخاص الذين اعيد توطينهم و تهجيرهم فسي تلك الفترة
ثالثا: فترة ما بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥١ (شملت حوالي ٢٦ مليون شخص)		
	١٢٥٠٠	١- الالمان المطرودين من مناطق الاحتلال بعد الحرب
١٤٠٧٥	١٥٠٠	الالمان الذين فروا من المانيا الشرقية الى الغربية
	٣٠٠	٢- لاجئين من دول البلطيق الى اوروبا الغربية
٦٠٠	٣٠٠	اعادة توطيين في منطقة البلطيق السوفيتية
	٢٣٠٠	٣ توطيين السوفيت في جمهوريات البلطيق وروسيا

الجغرافيا السياسية

الشرقية

١٢٧٥	وبولندا الشرقية اعادة توطین اوكرانيين
٤٧٠٠	٤- توطین بولنديين في المنطقة الالمانية سابقاً (تترك
٤٧٠٠	(الاور)
١٩٢٠	٥- توطین التشيكيين في منطقة السويد
٢١٢٠	٢٠٠ تبادل المجيار السلوفاك بين الدولتين (مائة الفلك منهما)
٨٠	٦- تبادل المجيار والصرب (٤٠ الفا لكل منهما)
٢٠٠	٧- توطین رومانيين محل المان زيبنبورج في ترانسلفانيا
١٤٠	٨- طرد الايطاليين من منطقة ايستريا بعد ضمها
	ليوجوسلافيا
٢٥٠	٩- تبادل الاتراك والبلغار
٢٦٤٥٠	محموع الاشخاص الذين اعيد توطینهم وتهجيرهم في
	تلك الفترة

وتوضح هذه الارقام انه في خلال ٥٠ سنة من تغيرات الحدود في اوروبل الشرقية والوسطي حدث تبادل للسكان وطرد وتهجير ٦٣ مليون من البشر. كما تعطينا خريطة (٢٣) صورة فعلية لتغيرات الحدود المتكررة في اوروبا الوسطي والشرقية والشمالية خلال اقل من نصف قرن. وهي صورة تعبر عن فداحة الخسائر التي تحدث لمجرد نقل الحدود والناس من ديار اعتادوها فترة من الزمن، فضلاً عن فداحة الخسائر التي يمتنى بها البشر من تخريب ودمار وقتل لخيرة الناس خلال الحروب. هذه الحقائق كلها - بغض النظر عن التغيرات الاقتصادية الناجمة عن تغير الحدود وتهيئة الدول لاتجاهات جديدة في مواقعها الجديدة- تعبر كلها عن عدم ثبات الدولة القومية وان الضغوط السياسية الاقتصادية الداخلية والخارجية تفرض بالقوة حدوداً تعتبرها مناسبة لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بغض النظر عن التزام الحدود بظواهرات طبيعية او اتولوجية.

خريطة رقم (٢٣)

A hand-drawn map of Europe and North Africa, oriented with North at the top. The map shows the outlines of major landmasses and uses dashed lines to delineate national borders. Numerous regions are labeled in Arabic script. In the north, Scandinavia is partially visible. To the west, parts of Ireland, Great Britain, France, and Portugal are shown. Central Europe includes labels for Germany (ألمانيا), Poland (بولندا), Czech Republic (سلوفاكيا), Slovakia (سلوفاكيا), Austria (النمسا), Hungary (المجر), and Switzerland (سويسرا). Southern Europe features Italy (إيطاليا) and Greece (اليونان). In the east, Russia (روسيا) is indicated. North Africa includes Tunisia (تونس), Algeria (الجزائر), Libya (ليبيا), Egypt (مصر), Sudan (السودان), Ethiopia (إثيوبيا), Somalia (الصومال), and Mauritania (موريتانيا). The Mediterranean Sea (البحر المتوسط) is labeled in the center. The Red Sea (البحر الأحمر) is at the bottom right. Various islands like Cyprus (قبرص), Sicily (سبيلدا), Corsica (كورسيكا), and Crete (كريتا) are also depicted. Some areas have numerical codes or abbreviations next to them, such as 'IA-2' near Poland or 'IAVA' near Bulgaria.

العالمية الثانية

الحدود الهندسية ومشكلات الدول الجديدة

ومن المشكلات التي تثيرها عمليات تخطيط الحدود تلك الخطوط الهندسية التعسفية - سواء كانت فلكية أو غير فلكية- التي اتبعت في تعيين مناطق النفوذ الاستعمارية في فترة تبرعم الاستعمار أو نمو دول جديدة داخل مناطق المستعمرات السابقة. والأمثلة على الحدود الهندسية كثيرة، والولايات المتحدة على راس قائمة دول تشتد فيها هذه الظاهرة التعسفية. فالجانب الغربي من حدود أمريكا وكندا (خط عرض ٤٩ شمالاً)، وحدود أمريكا والمكسيك حدود فلكية وهندسية على التوالي.

وحدود الولايات في داخل أمريكا غالبيتها الساحقة خطوط فلكية وهندسية معاً. ولو تصورنا أن هذه الولايات كانت دولا مستقلة فإن ذلك يعطينا على الفور عظم الخسائر الناجمة عن مثل هذا التقسيم المفتعل. والحال نفسه ينطبق على حدود السكا وكندا (خط طول ١٥١ غرباً) وحدود الولايات الأقاليم الكندية باستثناء خط تقسيم المياه في حدود يوكن وكولمبيا ونهر أوتاوا بين أونتاريو وكوبيك.

والعالم العربي ملئ بالحدود الهندسية: خط ٢٢ شمالاً بين مصر والسودان وخط ٢٥ شرقاً بين مصر وليبيا، وأطوال من الخطوط الهندسية تحد سوريا والعراق والأردن والسعودية وليبيا والسودان والصحراء الجزائرية وموريتانيا والصحراء الإسبانية ولا تخرج هذه الحدود عن أشكالها الهندسية إلا في مناطق العمران والنطاقات الاستراتيجية مثل حدود الجزائر مع تونس، أو حدود اليمن مع عسير السعودية. بينما تختفي خطوط الحدود تماماً في مناطق اللامعمور مثل الحدود اليمنية السعودية وغيرها كثير.

وفي افريقيا مجموعة من الخطوط الهندسية تتكامل مع مجموعة من خطوط الحدود الملتهمة بالانهار او بعض خطوط تقسيم المياه. وهذه او تلك قطعت الاتصال بين ابناء مجموعة حضارية واحدة مثل الزاندي بين السودان وزائيري، والبقاره بين السودان وتشاد، والباكونجو بين زائيري والكنغو (برازافيل) وانجولا وكابندا (البرتغاليين) وقبائل الايوى بين غانا وتوجو، وعشرات الامثلة الأخرى في غالبية الدول الافريقية.

لم تكن خطورة هذه الحدود التعسفية كامنة وقت تخطيطها بالدرجة التي نراها اليوم متضخمة ومتازمة في عهد الاستقلال. ويعود ذلك الى عدة اسباب منها.

١- في ابان الحكم الاستعماري تضافر حكومات الاستعمار على سياسة اقرار الأمن وقمع كل المشاعر القبلية التي تظهر بين الحين والآخر، وتركز على تأمين مناطق الحدود حيث تتصل القبائل ببعضها او حيث تظهر عشائر متقاربة لغوياً واسطورياً. وهكذا تقوم حكومات الاستعمار في المستعمرات المتجاورة بتأمين الحدود المشتركة من الجانبين للمحافظة على "السلام الاستعماري".

٢- في خلال الحكم الاستعماري تربط المستعمرة داخل حدودها التعسفية بعجلة الاقتصاد الرئيسية للدولة صاحبة المستعمرة. ويصبح هناك حد ادنى من النمو الاقتصادي خارج الحدود المرسومة له بواسطة قوى الاستعمار. ومن ثم لا توجد مشكلات اقتصادية تضغط على المستعمرة في اتجاه التكامل الارضي صوب المستعمرات المجاورة. ويؤمن هذا التوازن الاقتصادي مع احتياجات

الجغرافيا السياسية

القوى الاستعمارية، ان وسائل الحركة والاتصال الحديدية والبرية والنهرية توجه كلها من داخلية المستعمرة الى موانئها، وتبتعد عن الارتباط بشبكة الحركة في الدولة او المستعمرة المجاورة.

٣- حينما تحصل المستعمرات على استقلالها فإنها تصبح دولة داخل الحدود التعسفية التي رسمت ابان العهد الاستعماري وبخروج القوى الاستعمارية المتضافرة في حماية الأمن وقمع مشاكل الاقليات على الحدود، فإن اوضاع الاقليات والقبائل المقتسمة بواسطة الحدود القومية الجديدة تصبح متفجرة وفي حاجة الى ممارسات دبلوماسية كثيرة ودقيقة لمعالجة مثل هذه المواقف. لكن لم تحل الدبلوماسية الهادئة غالبية هذه المشاكل. ففي الصومال استعمرت الحرب والاشتباكات الدموية مع اثيوبيا من اجل تعديل خط الحدود الذي يفصل قسماً كبيراً من الصوماليين داخل حدود اثيوبيا. ومشكلة الايوى - سكان توجو - ما زالت مكمناً خطراً ونزاعاً مستقبلياً بين توجو وغانا، وذلك برغم ضم الايوى نهائياً في دولة غانا. وقد حل الاستفتاء مشكلة تقسيم الكمرون الانجليزية بين طرفي النزاع : نيجريا (حصلت على القسم الشمالي) والكمرون (حصلت على القسم الجنوبي)، وفي افريقيا مشكلات اخرى كامنة ويمكن ان تتفجر اذا تلازم لموقف لاية اسباب.

٤- الاشكال الاقتصادية للدول الجديدة في المستعمرات السابقة اصبحت تقسم - على الاقل نظرياً - برغبة ملحة واكيدة في التقدم والتنمية القومية. لكن يعوق هذه التنمية التوجيه السابق لخطوط الحركة في اتجاه الموانئ الاستعمارية الرئيسية من ناحية، وارتباط بعجلة الاقتصاد الاستعماري السابق من ناحية

ثانية. وقد ادى هذا الى تنافس شديد بين الدول المستقلة الجديدة التي تنتج محاصيل او خامات اولية متشابهة مما يضعف من طاقة هذه الدول على رفع اسعار صادراتها. وفي الوقت نفسه نجد ان اقتطاع الحدود التعسفية للأقاليم التي يمكن ان تتكامل اقتصاديا يؤدي الى مزيد من الضعف ومزيد من التنافس بدل التكامل.

٥- زاد من حدة التنافس الاقتصادي ان الدول الجديدة- بدلا من التكامل الاقليمي - وقعت في مزيد من التنافس بارتباطاتها مع التكتلات الاقتصادية التي نشأت مؤخراً في دول اوروبا الاستعمارية السابقة. فمجموعة الدول التي كانت فيما سبق مستعمرات فرنسية وقعت في حوزة الاقتصاد الفرنسي وتكتل السوق الاوروبية ومجموعة المستعمرات الانجليزية السابقة وقعت ضمن اتفاقات الكمنولث البريطاني اقتصاديا وسياسيا. ولنا نعرف ما سيؤدي اليه دخول بريطانيا كتلة السوق الاوروبية الى مزيد من الضعف في موقف الدول الافريقية عامة - سواء منها تلك التي كانت مستعمرات فرنسية او انجليزية - بحكم وقوعها كلها ضمن دائرة نفوذ اقتصادية واحدة تشمل كل اوروبا الغربية، ومما يشهد على ضرورة الروابط الاقتصادية بين القوى الأوروبية والدول الافريقية الجديدة ان دولة غينيا التي اختارت الخروج من المجموعة الفرنسية عقب حصولها على الاستقلال مباشرة تعاني موقفاً متجمداً في صورة حرب اقتصادية باردة ومتعمدة شنتها عليها فرنسا.

وخلاصة القول ان الحدود التعسفية في مناطق المستعمرات السابقة قد ادت الى مشكلات عديدة: مشكلات حدود واقلية، مشكلة تنمية اقتصادية عاجزة

الجغرافيا السياسية

عن التقدم دون موافقة رؤوس الأموال الغربية (مثل مشكلة تمويل سد الغولتا في غانا التي تحولت الى قضية سياسية اقتصادية اودت بحكومة نكروما) . وبالتالي فإن الدول الجديدة وجدت نفسها في مأزق حرج: حدودها غير منطقية وتحمل في طياتها مشكلات كامنة او متفجرة ، ومصالحها القومية الاقتصادية مفروض عليها وصايات مختلفة خارجية. والمفروض ان تعمل هذه الدول في اطار قومي متعارض تماماً مع ما هو كائن من تناقضات ضد تكامل هذا الإطار القومي.

وقد اقترح بعض الزعماء الافريقيين - للخروج من هذا التناقض بين كيان الدولة كما يجب ان تكون، وبين اطاراتها الحدية المفتعلة والمشحونة بالمشكلات وجذورها الاقتصادية المتنافسة والمناهضة لجوهر التنمية القومية الاقتصادية الاجتماعية - اقترحوا صيغا مختلفة للتكاملات الاقليمية في صورة وحدات سياسية كبرى او ائتلافات اقليمية في صور سياسية او ادارية او تجمعات اقتصادية. لكن مثل هذه الاراء كانت سابقة لأوانها تاريخياً لأن

- ١-الكثير من القادة الجدد كانت تربطهم بالقوى الاستعمارية مصالح مشتركة.
- ٢- ان القادة الجدد غير المرتبطين احكم رباطهم فيما بعد او ازيلو من الوجود عندما كانوا يتخذون مواقف متصلبة وحل ومحلهم قادة مرنين. وتشهد على الحالة الاولى حكومة نيجيريا التي اعقت الاستقلال وقبل ان تطيح بها ثورة والثورة المضادة لها. فقد كانت الحكومة الاتحادية النيجيرية. وحكومات الأقاليم الثلاثة تتكون من كبار الملاك والمساهمين في النشاطات الاقتصادية. فضلاً عن كونهم اعضاء مجتمعات وعشائر الرئاسيات التقليدية . ويشهد على الحالة الثانية اراحة لومومبا من الحكم عقب استقلال زائيرى (كنغو

كنشاسا سابقاً) وتولى حكومات مرنة القيادة مثل حكومة سيريل ادولا، أو حكومات منحازة للقوى الاستعمارية مثل حكومة مويس تشوبي).

وفي الحالات التي تم فيها ائتلاف اقليم مثل اتحاد مالي (مالي والسنغال) فإن القوى الاستعمارية قد ساعدت على تفكيكه فيما بعد مستغلة عدم وجود قومية ناضجة، بل على العكس تفرق في الولاء بين القبيلة والتجمع الحضاري واللغوي والولاء غير المفهوم لنظام الدولة الحديثة. ومشكلة تعدد الولاء بين المجتمع المحلي والدولة الجديدة من المشكلات الكبيرة التي تواجه الدول الأفريقية وتزيد من ضعف وجودها. فالدولة في غالبية إفريقيا المدارية ليست متجانسة قومياً، وهي تكاد أن تكون إطاراً سياسياً خارجياً يحدد مساحة من الأرض تسكنها مجموعة من الأقليات (التجمعات القبلية واللغوية) ولا يوجد فيها - إلا في أحوال قليلة - مجموعة حضارية سائدة عديداً ومنتشرة مكانياً. وهناك حالات متعارضة كثيرة نذكر منها حالة السودان وزائير. ففي السودان عدة مجموعات حضارية لكن تسودها المجموعة الشمالية والوسطى المتكونة من العرب المسلمين، بينما في الجنوب عدة مجتمعات حضارية مختلفة لغة ونظاماً سياسياً سلفياً ودينياً (اختلاط إسلامي وكاثوليكي وبروتستانتى على خلفية وثنية قوية وسائدة). ومن ثم فإن السودان تلون بلون المجموعة الحضارية الكبرى وينعكس ذلك في تمرکز الحكم في الخرطوم العربية، وارتباط السودان بجامعة الدول العربية ويؤيد ذلك كله خلفية تاريخية من الحكم العربي ابتداء من ١٥٠٤، وتركز النشاط الاقتصادي الحديث والمكون لعصب الدولة السودانية في داخل النطاق العربي الأوسط. وقد شعر الجنوبيين - من تلقائهم ونتيجة إيعازات خارجية وأخطاء داخلية - بدور

الجغرافيا السياسية

صغير في حياة السودان القومية - ومن ثم جاءت ثورتهم الطويلة (بمساعداً خارجية) والتي وجدت لها مؤخراً حلاً مقبولاً في صورة شكل من الحكم الذاتي انهى هذا الموقف المتأزم.

أما في زائيرى فإنه توجد عشرات من المجتمعات الحضارية التكافئة قوة وانتشار وان كان يبرز من بينها الباكونجو في الغرب والبانجالا في الشرق والبالوبا واللوندا في كاتنجا والجنوب الشرقي والنجالا في الشمال. ومن ثم الحكم المركزي - ما لم يكن قوياً - سوف يواجه ظهور النزعات الاستقلالية على السطح في مكان آخر من هذه المساحة الشاسعة. ويجب ان نضيف الى ذلك ان القوى الاجنبية لها دورها الفعال في الابقاء على تكامل زائيري الاقليمي او اثاره الحركات الثورية الانفصالية متى كان هذا او ذاك مناسباً لمصالحها.

وبالمثل كان موقف باكستان الشرقية (بنجلادش) والغربية متازماً برغم رابطة الدين. فقد كان كل شيء يعاكس الوحدة: عدم تكامل ارضي، لغات مختلفة واتجاهات اقتصادية مختلفة وسيطرة الغربيين على الحكم واستثمارهم به في كل باكستان والى جانب هذه الدوافع للانفصال جاء دور الهند التي لا تريد ان تكون جارتها وشريكها في شبه القارة الهندية دولة كبيرة قوية - مما كان له اكبر الأثر في الاسراع بتفكيك دولة باكستان الى دولتين.

الحدود السياسية والقوى القومية والتكتلات الاقليمية

إذا عدنا الى ما سبق ان ذكرنا من ان التصنيف النوعي يقسم الحدود الى حدود الاتصال وحدود الانفصال. فاننا نرى ان هذا التقسيم ينطبق على كافة اشكال الحدود في ازمة مختلفة. ففي عهود السلام يمكن ان تصبح اشد أنواع الحدود وعورة وابتعاداً حدود اتصال وتتقلب الآية فتصبح اكثر الحدود وصلأ وتقريباً حدود انفصال مانعة فترات العداء والحروب فالفصل إذن عمل ارادي متعلق بارادة الدول. لكن علينا الا نتناسى ان هناك فعلاً مناطق وتخوم تساعد بطبيعتها على الفصل ، وهي اذا تركت على حالها دون انشاء الطرق التي تسير عليها الحركة فإنها تصبح طبيعياً وبشراً نطاقات فاصلة. وهذه مرحلة من مراحل وظائف الحدود. وترتبط بتوجيه الدولة. ويتضح هذا جلياً في حدود الانفصال القائمة بين البرازيل وجيرانها مثل كولمبيا وبيرو حيث تعمل الغابات الشاسعة في امازونيا على اقامة تخوم عازلة. ويساعدها في ذلك سلاسل الأنديز الوعرة المرتفعة التي تقيم نطاقاً آخر من العزلة بين الجيران. ومن ثم فإن البرازيل تتجه صوب مناطق الحركة والموارد السهلة على الشاطئ الشرقي. بينما تدير بيرو وكولمبيا ظهرها للبرازيل متجهة بتقلها الى سواحلها على المحيط الهادئ ووديانها العليا المنتجة لموارد صادراتها الأولية النباتية المعدنية، لكن التنمية الاقتصادية والضغط السكاني يؤدي ببطء الى اتجاه مركز ثقل الدولة الى نطاقات العزلة الداخلية. ولعل نقل عاصمة البرازيل من الساحل الى الداخل تعبير عن هذا التحول في توجيه الدولة. وفي المستقبل نتوقع ان تتحول سهول امازونيا البرازيلية وامتداداتها في بيرو وكولمبيا مناطق اتصال وحركة بدلاً من وظيفتها

الجغرافيا السياسية

الحاجزة الآن. وإذا كانت هناك الآن بعض المشكلات على الحدود في أمريكا الجنوبية عامة، فإن المستقبل سوف يشهد مشكلات أكبر حينما يصبح الاحتكار أكثر على مناطق غنية بمواردها غير المعروفة الآن.

وهذا المثال هو الذي تكرر المرات تلو المرات في تاريخ العالم منذ العصور الحجرية وتصارع المجتمعات على مناطق الصيد الوفير او تصارع القبائل على المراعي الغنية، او تصارع الدول المبكرة على موارد الخامات اللازمة لاقتصاديات الزراعة واحتياجات حياة المدينة والسيطرة على طرق التجارة الرئيسية، او صراع القوميات الحديثة على السيادة الإقليمية والمجالات الحيوية ومصادر الخامات واسواق الاستهلاك وطرق التجارة. وفي كل هذه الحالات - قديمة ومعاصرة - تتحرك الصراعات نتيجة النمو والضغط السكاني، والنمو والضغط الاقتصادي. وكلاهما يؤدي الى تحريك الحدود عبر نطاقات الحجز والتخوم الفاصلة نتيجة لظروفها الطبيعية او لأن الناس هجروها لاسباب مختلفة سياسية او اقتصادية او استراتيجية.

وبما ان نطاقات الفصل والعزل محدودة المساحة، فإن الوقت يأتي الذي تقف فيه القوى المتوسعة وجها لوجه عبر خط حاد يفصلها عن بعضها. صحيح ان القوى المتوسعة من مركزين او أكثر ليس محتوماً ان تلتقي لتتصارع في كل نقاط التماس. لكن أكثر نقاط التماس حساسية (لاسباب استراتيجية او اقتصادية) هي مثار المشكلات الرئيسية بين الدول. ومن الأمثلة على ذلك وادي الراين الأوسط كمنطقة تماس بين القوى الجرمانية المتوسعة غرباً والقوى الفرنسية

المتوسعة شرقاً سببت حروباً طويلة بين الدولتين، بينما استقرت منطقة التماس
الجرمانية الفرنسية في النطاق الجبلي في سويسرا دون ان تسبب ازمات خطيرة.

في الماضي البعيد كان هناك متسع من الأرض تنتقل فيها الجماعات من
مكان لآخر في صورة هجرات واسعة حينما كان التماس بين مجتمعين يهدد
بمواجهات مميتة. وفي الماضي غير البعيد كان الصراع بين دولتين او اكثر
يؤدي الى تسلط الغالب على المغلوب باحتلال عسكري (او حضاري) وسلب
للحريات.

وفي الوقت الحاضر لم يعد في الأماكن الالتجاء الى ممارسات الماضي
البعيد والقريب فلم تعد هناك اراضي تتحرك فيها الجماعات بعيداً عن مكان
الخطر، ولم تعد حدود الدول مفتوحة لحرية الحركة القديمة. فقد تم اقتسام اراضي
اليابس الى آخر شبر. وتحديد الحدود واحكم اغلاقها الا لمن تسمح له القوانين
الدولية بالدخول والخروج. فقد نضجت المشاعر القومية خلال القرن الماضي
والحالي نضوجاً لا مزيد عليه. فكل حفنة من التراب القومي استحالَت الى كم
معنوي مشحون بعواطف وطنية متأججة ملتهبة - حتى لو كانت هذه المعاني
خالية من المحتوي النفعي. وبذلك استحالَت في عالمنا الدولي المعاصر فكرة
الاحتلال بالقوة برغم استخدام الغاشمة من جانب القوى المتوسعة. وبرغم هزيمة
مادية ملموسة حاقت بشعب ما. ولهذا لا يكتسب الاحتلال اية صبغة شرعية طالماً
قاوم المهزوم مشيئة الغالب بكل اشكال المقاومة.

الجغرافيا السياسية

ويبدو ان القومية بمعناها الراهن قد نشأت في أوروبا خلال تبلور العصر الصناعي ومقدماته. وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاستعماري وظهور افكار وكتابات عن " المجد" القومي، والتوسع والسيادة لتحقيق " مهمة حضارية " في العالم. وقد ادى التطور الصناعي والقومي باوروبا الى اشتبكات دامية . ويكاد تاريخ احداث اوروبا الحديثة ان يكون سلسلة من الحروب والدمار والتوسع وتعديلات الحدود، بحيث ان كل دولة تحاربت في وقت ما مع كل دولة اخرى، وتحالفت في وقت اخر مع كل دولة اخرى. تحاربت النمسا وبروسيا، وتحاربت فرنسا وانجلترا اكثر من مرة، وتحارب السويسريون مع النمساويون. وحارب نابليون كل اوروبا وحاربت المانيا كل اوروبا مرتين، وفي المرتين يكاد ان يكون العالم قد جر الى الحرب. وفي كل مرة تنتهي الحرب بغالب ومغلوب ومعاهدات واتفاقيات وحدود جديدة او عود الى حدود قديمة وتغير جذري لحياة السكان في مناطق الحدود، وتغيير للإوطان والجنسيات والتوجيه الاقتصادي والثقافي واللغوي والحضاري. ويكفي للتدليل على ذلك ببعض التواريخ المهمة منذ منتصف القرن السابع عشر:

الحروب الأوروبية الرئيسية منذ ظهور القوميات

١٧١٥-١٦٤٣	حكم لويس ١٤ وحروبة لضم برجانيا الاكزاس لفرنسا وحروبه ضد النمسا (١٦٦٧) لضم الغلاندرز الفرنسية (كانت بلجيكا تابعه لاملاك اسرة هابسبورج النمساوية) وحروبة ضد اسبانيا (١٦٥٩). معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) والبرانس (١٦٥٩) واكس لا شابل (١٦٦٨)
١٧٢٥-١٦٨٢	حكم بطرس الأكبر في روسيا والتوسع الروسي الى البلطيق
١٦٧٨-١٦٧٢	حرب الاراضي المنخفضة (هولندا) و معاهدة نيميچ
١٦٩٧-١٦٨٨	حرب اتحاد او جيبورج (جنوب المانيا) ومعاهدة ريزفيك

١٧١٣-١٧٠٠	حرب الوراثة الاسبانية ومعاهدة او ترخت
١٧٣٨-١٧٣٣	حرب الوراثة البولندية ومعاهدة فيينا
١٧٤٨-١٧٤١	حرب الوراثة النمساوية ومعاهدة اكس لا شابل
١٧٦٣-١٧٥٦	حرب السنوات السبع ومعاهدة باريس
١٧٩٥-١٧٩٢	حروب الثورة الفرنسية في بلجيكا والراين
١٧٩٨-١٧٩٥	حروب نابليون في ايطاليا ومصر
١٨١٥-١٨٠٤	حروب الامبراطورية نابليون ضد النمسا (اوسترلينز ١٨٠٥)
	ومعاهدة بومبورج وضد بروسيا (١٨٠٦-١٨٠٧ ومعاهدة تلزييت)
	وضد النمسا (معركة فاجرام ، ١٨٠٩ ، ومعاهدة فيينا). وفي اسبانيا
	ضد الانجليز (١٨٠٨-١٨١٤) ، وضد روسيا (١٨١٢) وضد المانيا
	(١٨١٣) واخيراً واترلو (١٨١٥)
١٨٣٠-١٨٢١	حرب المورة وتكون دولة اليونان (ائتلاف دول اوروبا ضد الدولة العثمانية)
١٨٥٩-١٨٤٨	حرب القرم بين تركيا وروسيا وائتلاف دول اوروبا ومن نتائجها اول ظهور لتقسيم البلقان (أصبحت مولدافيا (شمال رومانيا) والصرب والجبل الأسود امارات ذات حكم ذاتي ضمن الاملاك العثمانية.
١٨٦٤	الحرب الالمانية الدانمركية، و ١٨٦٦ الحرب الروسية النمساوية
١٨١٧-١٨٧٠	الحروب الالمانية الفرنسية : حرب السبعين
١٨٧٨-١٨٧٧	الحرب الروسية التركية: استولت روسيا على ارمنيا، وأصبحت هناك مملكة مستقلة باسم روماسنا (ائتلاف امارتي مولدافيا وفالاشيا في (١٨٨١) ومملكة الصرب (١٨٨٢) واستقلال امارة الجبل الأسود عن تركيا - واستيلاء النمسا على البوسنة والهرسك (١٨٧٨) فيما يشبه الاتفاق)، واستيلاء مملكة اليونان على اقليم تساليا (١٨٧٨). وكذلك اصبحت بلغاريا ذات حكم ذاتي (١٨٧٨) وفي ١٨٨٦ استولت بلغاريا

الجغرافيا السياسية

على إقليم الروميلي الشرقي. وباختصار كانت هذه الحرب بداية النهاية للدولة العثمانية.

الحرب العالمية الأولى (المانيا - النمسا - تركيا ضد فرنسا وبريطانيا وأمريكا) معاهدة فرساي

الحرب العالمية الثانية (المانيا وإيطاليا ضد أوروبا والاتحاد السوفيتي وأمريكا).

وهذه الحروب التي شنتها القومية الأوروبية في أوروبا يبدو أنها كانت تمثل مرحلة من مراحل تكوين الدولة التي وصلت الى طريق مسدود نتيجة تكرار النزاع والاقليمية الكبرى كطريق للخروج من مازق القومية الأوروبية.

وأفكار الأقاليم الكبرى قديمة. طبقها الاسكندر الأكبر والدولة الفارسية والرومانية وكان اوسع تطبيق لها الدولة الاسلامية. ومن بين التراكيب السياسية التي قامت على مبدأ الأقاليم الكبرى الدولة العثمانية وامبراطورية الصين والامبراطورية النمساوية والامبراطورية الاستعمارية الاستيطانية الاسبانية والبرتغالية. اما الامبراطوريتين الاستعماريتين الفرنسية والانجليزية فكانت تركيبات اخرى غير الفكرة الاقليمية. وبصورة من الصور كانت الامبراطورية الروسية شكلاً من أشكال الأقاليم السياسية الكبرى ويعيب هذه الأفكار الاقليمية الكبرى أن التوازن السياسي لم يكن موجوداً بين الحكام الذين يستندون الى شعب واحد الرومانيين والاغريق والأتراك العثمانيين والنمساويين الالمان والاسبان

والبرتغاليين والروس - وبين بقية شعوب الامبراطورية. وهذا الذي نعهده اليوم عيباً ونقيصه لم يكن الا جزءا من طبيعة الأمور في الماضي.

أما الأفكار الاقليمية في البناء السياسي الحديث فإنها - نظرياً - تقوم على مشاركة متساوية للقوى السياسية داخل التكتل السياسي. ولكن مثل هذا التطبيق المثالي لم يحدث بعد. فلا تزال هناك فروق بين القوميات والشعوب التي يمكن ان تشكل بناء سياسياً اقليمياً. إذ أنه في الغالب يحدث تميز لقومية لسبب او مجموعة من الأسباب: القوة العددية، درجة التعليم، الانتماء الى المجموعة المحركة للبناء السياسي الاقليمي، من بين اسباب اخرى عديدة. ولا شك انه لا تزال هناك بعض الفوارق بين قوميات الاتحاد السوفيتي الحالية. وإذا كان ذلك في بناء سياسي متعدد القوميات، فإن الموقف يصبح اكثر دعوة الى اليأس حينما نرى قومية واحدة انجلو امريكية في الولايات المتحدة، ومع ذلك فان المشاركة السياسية المتكافئة غير متوافرة لأقلية من الرعاية الأمريكية بسبب لون البشرة. فالزنجي الامريكيون ليسوا قومية مثل القوميات التي نجدها في الاتحاد السوفيتي ليست لهم ارض خاصة، ولم يكن لهم وطن محدد داخل امريكا ادمج فيما بعد داخل الدولة الأمريكية. وليست لهم لغة خاصة بهم ولا تقليد حضاري يحتفظون به منذ تواجدهم في الارض الامريكية. وليست لهم ديانة خاصة يلتفون حولها. وباختصار فإن الزنجي الامريكيين ليسوا كالاوزبك او القرجيز او الياكوت من قوميات الاتحاد السوفيتي. بل هم جزء لا يتجزأ من التجمع الحضاري الانجلو امريكي.

الجغرافيا السياسية

قد يبدو اذن ان التفريق والتمييز من طبائع البشر، أو من طبيعة الحياة ولكن كثيراً ما تغيرت بعض الطبائع الفردية تحت ضغوط الحياة الجمعية النشائية الانسانية، وبذلك اصبح لكل مجتمع قوالب وانماط سلوكية تحدد - بصورة عامة - طريقته في الحياة. فإذا اعتبرنا الدول والقوميات افراداً في تجمع عالمي فالأرجح ان عددا من القوالب والانماط سوف تتبلور لتحدد السلوك العام لهاته القوميات الافراد في داخل المجتمع العالمي. وكما ان الأفراد لا يفقدون شخصياتهم وتفردهم في المجتمع البشري فإننا نتوقع الا تفقد القوميات شخصياتها داخل المجتمع العالمي. وإذا كان المجتمع العالمي مطلباً بعيد المنال فإن المجتمع الاقليمي اقرب الى التحقيق واكثر تمشياً مع ظروف الجغرافيا الطبيعية والبشرية عامة.

ليست الدعوة الى تراكيب سياسية اقليمية نابعة من مجرد الخروج من مأزق القومية الضيقة الأفق. بل أن مثل هذه الدعوة ما هي الا انعكاس للدافع الاقتصادي المعاصر. وقد ذكرنا ان ظهور القومية ارتبط بنشأة ونمو الاقتصاد الصناعي في القرن الماضي. وفي خلال القرن الحالي تغير الاقتصاد الصناعي تغيراً كما يتغير التكنولوجيا في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي ونمو قطاع الخدمات بصورة مذهلة. وقد ترتب على ذلك تغير جوهري في تركيب وتوظيف القوى العاملة في الدول المتقدمة، قلت العمالة الزراعية بصورة مذهلة مع تزايد القدرة الإنتاجية نتيجة الآلية واللاتوماتية في العمل الزراعي. وفي ذات الوقت نجد اتجاهاً مستمراً في زيادة حجم الحيازات الزراعية (سواء كانت ملكيات فردية او شركات زراعية او مشروعات تجميع زراعي او مزارع تعاونية او

تباينة للقطاع الحكومي) وانكماش مقابل في عدد الحيازات الزراعية الصغيرة وعدد المزارعين - ملاكاً واجزاء ومن الأمثلة الدالة على ذلك ان الريف الأمريكي يفقد سكانه باستمرار وتتضائل اشكال السكن القروي ويتجه الناس الى السكن المدني والعمالة المدنية متعددة الأنواع.

هذا جانب واحد من جوانب التغير في المجال الاقتصادي. وقس على ذلك ما يحدث في مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى. وكلها قد تضافرت على أحداث التغيرات الجذرية العديدة من البناء الاجتماعي. ومن ثم السياسي، داخل الدولة.

وخلاصة التغيرات الاقتصادية المعاصرة هو اتجاه الى معالم ارتباط كبير ومتزايد بين اطرار مكانية ارضية واسعة وبين تكثيف الإنتاج وتنوعه وتقل متزايد على خطوط الحركة في شتى اشكالها واعتماد متضاعف على التبادل التجاري واتساع هائل في سوق الاستهلاك، وأخيراً ارتباطات وثيقة بين اسواق المال والاستثمار.

هذا الترابط بين الاقتصاد الحديث والمكان الجغرافي الواسع يتعدى بطبيعة الحال الحدود السياسية الراهنة للدول، ويسعى الى تفكيك هذه الحدود والقوالب لوحدة الدولية لتسهيل حركته وتشتد مرونته. وهو في هذا المنحى يشابه سعي الصناعات الأولى لتغير قوالب الاقتصاد والمجتمع القطاعي الزراعي الحرفي الذي كانت تركز عليه الدولة قبل الثورة الصناعية. فالثورة الصناعية الأولى قد نمت - او نمت مع - الدولة القومية كبناء اجتماعي سياسي يحمي الصناعة. والثورة الاوتوماتية التي نعيش مقدماتها تجد في الدولة القومية المعاصرة ما يقيد

الجغرافيا السياسية

حرياتها وانطلاقها. ومن ثم فإن التكتل الاقتصادي في أوروبا الغربية أو أوروبا الشرقية ما هو إلا تعبير من نوع ما عن الرغبة في إيجاد صيغة جديدة لتعايش البنائين الاقتصادي والسياسي معاً.

ومما يعجل بالسعي إلى إيجاد أشكال متناسقة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية أن التيارات الثقافية والفكرية وانتشار نمط التعليم الحديث من بين عدد آخر من العوامل الحضارية قد أخذت تغزو أجزاء العالم مما يزيد من التقارب بين الشعوب والقوميات ويعطي العوامل الاقتصادية دوافع أخرى تتركز عليها وتدعمها في سبيل إيجاد التراكيب السياسية الإقليمية.

وأخيراً لا ينبغي أن نغفل مؤشراً آخر من مؤشرات التقارب الدولي في صورة كتل. ذلك هو أن الحدود السياسية للدول المندمجة في تنظيمات دفاعية قلت أهميتها كثيراً. لأن استراتيجية مثل هذه التنظيمات والدول المتحالفة تأخذ حدود التحالف الأرضي والجوي والبحري في إطار متكامل بغض النظر عن الفردية. فحدود ألمانيا الغربية والشرقية المشتركة أكثر أهمية وحساسية لدول حلف الأطلسي أو حلف وارسو من حدود فرنسا أو حدود بولندا. وإلى جانب ذلك فإن تكتيك الحرب الحديثة قد جعل من المستحيل - أو يكاد - على دولة واحدة أن تحمي نفسها بنفسها دون أن يكون هناك اتفاق عالمي على حيادها وعدم المساس بها. وفي الحقيقة أصبح من الواجب إعادة النظر في قيمة الحدود الدفاعية على ضوء متغيرات عدة على رأسها تكنولوجيا الحرب والائتلافات والتكتلات الدولية التي توجد الآن على مستوى أعلى من مستوى الدولة القومية التقليدية.

الباب الخامس

الحديث في الجغرافيا السياسية

الفصل الأول : مشكلات الشرق الأوسط

الفصل الثاني: النظام العالمي الجديد

الفصل الثالث : لمن القرن الحادي والعشرين

الفصل الأول

مشكلات الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط من مناطق السخونة السياسية في العالم المعاصر حيث تعمل حدة المشاكل السياسية بها إلى أن تواجه الدول العربية بعضها البعض في ساحات القتال ، و إلى أن تلتقي الدول الإسلامية وجها لوجه في ميادين الدم وفي معارك الدمار العمراني و الاقتصادي . و منطقة الشرق الأوسط هي منطقة التوسط الجغرافي في العالم القديم، و هي المنطقة التي ارتبطت تسميتها بالاستراتيجيات العسكرية في خلال الحرب العالمية الثانية و ذلك تميزا لها عن منطقة الشرق الأقصى التي كانت تشمل على الأراضي الواقعة في جنوب شرق آسيا. و قد عني العسكريون بمصطلح الشرق الأوسط حينذاك كل المنطقة التي تقع في جنوب غرب آسيا بما فيها إيران و تركيا و منطقة شمال إفريقيا بدولها العربية المعروفة. و قد توسع بعض العسكريين في تعريف المنطقة التي يحتويها مصطلح الشرق الأوسط فضموا إليها جزر بحر إيجه و شبه جزيرة البلقان، غير أنه في مجال استخدامنا لهذا المصطلح سوف يقتصر تحديده على الأراضي التي تقع في حوزة الدول الإسلامية في شمال أفريقية و جنوب غرب آسيا.

و تعد منطقة الشرق الأوسط شريان الحياة الرئيسي بالنسبة للعالم الغربي. و لذا فقد لعبت دروا بارزا في الاستراتيجية الدولية عبر السنين. فهو يتوسط جميع الخطوط البحرية و الجوية الرئيسية المتجهة من الغرب إلى الشرق أو من الشرق إلى الغرب، كما أنه يحوى الموانئ و المطارات اللازمة لإيواء قوافل الانتقال البرية و البحرية عبر المسارات العالمية. و يؤكد الباحثون هذه الأهمية في مجال دراستهم و يبرزوا أن هذه المنطقة التي كثر عنها الحديث على

السنة الخبراء تكمن أهميتها بصورة خاصة في منطقة الخليج العربي إذ أن هذا الخليج هو قلب الشرق الأوسط جغرافيا ، و بابه السحري، و صندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب . و كذلك يذكر البعض أمثال ريموند أوسى Raymond O'Shea ((أن الدولة التي تستولي على الخليج الفارسي و على ساحل عمان تستطيع أن تحكم جزيرة العرب و العراق و إيران و إفريقيا، و تستطيع أن تغلق قناة السويس، و أن تقطع خطوط المواصلات الجوية و البحرية إلى الهند و إفريقيا)).

و منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي شهدت عبر تاريخها الطويل النقاء سياسيات متضاربة، و ايدولوجيات متنوعة، و قوى متصارعة رغبت في وقت من الأوقات أن تستقطب دول هذه المنطقة أو تبسط نفوذها على جزء منها. ففي العصور القديمة كانت هذه المنطقة - كما هو عليه الآن - مسرحا للتنافس بين القوتين الأعظم اللتان اختلفتا في مسمياتهما عن القوتان الأعظم المعاصرتين حيث كانت الإمبراطورية الفارسية رمزا لقوة الشرق و الإمبراطورية الرومانية كناية لقوة الغرب. فقد نجح الرومان في أن يجعلوا البحر الأحمر بحيرة رومانية في حين أكد الفرس سيادتهم على منطقة الخليج العربي و جزءا كبيرا من منطقة الشرق الأوسط و التي تمثل في الوقت الحاضر محورا للصراع الدولي و حيث تتنازع عليها الايدولوجيات الاشتراكية مع الايدولوجيات الرأسمالية، و حيث يمثل الذهب الأسود مغناطيسا ينجذب إليه المستغلين من خارج منطقة الشرق الأوسط.

و تعد منطقة الخليج العربي من أقدم مناطق الشرق الأوسط التي شهدت صراعا دوليا منذ القدم إذ كانت هذه المنطقة هدفا للمطامع السياسية الفارسية كما

الجغرافيا السياسية

هي اليوم هدفا للمطامع الايرانية. فقد كانت البحرين التي عرفت قديما باسم تيلوسى Tylus أو ارادوسى هي أكثر مناطق الخليج العربى أهمية، و هي المنطقة التي أطلق عليها العرب اسم (أرال) كجزء من المنطقة التي كانت تمتد من شبه الجزيرة قطر، قطر إلى البصرة. و قد استمرت تحمل هذا الاسم حتى العصور الوسطى. هذه المنطقة كانت أول المناطق التي نجح الفرس في إقامة قاعدة بحرية لهم بها و ذلك في عام ٦٣٨ ق.م حيث نجحوا بعد سقوط عمان و اليمن في أيديهم بعد ذلك من السيطرة على الخليج و شاطئ البحر العربى لما يقرب من قرنين من الزمان.

و قد كانت هذه السيطرة هي الدافع وراء الاسكندر الأكبر لكي يتقدم نحو الشرق غازيا لبلاد فارس. و قد كان الاسكندر الأكبر فضل الكشف الأول عن شواطئ الخليج العربى، كما أن قائده نيارخوس تمكن في عام ٣٢٤ ق.م. من أن يتقدم في رحلته البحرية من الهند إلى شط العرب في رحلة استغرقت ما يقرب من أربعة شهور و نصف حيث اتجه بعدها عبر نهر تاورن في بلاد فارس ليلتقي بالاسكندر الأكبر عند مدينة ((سوره)). و بذلك اكتشف نيارخوس الشاطئ الفارسى للخليج العربى، و لذا أطلق على الخليج اسم الخليج الفارسى.

و قد كان النشاط لتجاري مزدهرا في منطقة الخليج في غضون القرن الثالث ق.م. حيث وجدت مدينة جرها Gerra الكلدانية على ساحل الإحساء و التي مثلت نهاية لطرق القوافل التي كانت تتجه إلى بلاد العرب السعيدة، و إلى مدينة سلوقية على تهر دجلة و إلى أسواق تيريدون و ما جاورها عند مصب الفرات. و

من ذلك التاريخ تحدث المؤرخون عن السائل الأسود الذي استخدمه البابليون في إشعال مصابيحهم و الذي لم يستغل الاستغلال الحقيقي إلا في القرن العشرين.

و في منتصف القرن الثالث ق.م. استقلت منطقة الخليج عن فارس و تبعتها بعد ذلك منطقة عمان بفضل أمراء هرمز. و في أواخر القرن الثاني الميلادي في عام ١٩٠م. حدث حرب في شبه الجزيرة العربية فاشتدت هجرة العرب إلى منطقة الخليج، و لكن حين قامت الإمبراطورية الساسانية في عام ٢٢٠م. مدت نفوذها إلى الشاطئ الغربي للخليج حيث أبعدت حكام البحرين و أقامت ابن الملك الساساني وليا على المنطقة بعد أن أسسوا عدة مدن بها. و لكن ما لبث أن انتهز العرب الفرصة المواتية فاستقروا على سواحل الخليج و أقاموا فيه منذ بداية القرن السابع الميلادي.

و في عام ٦٥٠م. قاد ملك القدس حملة بحرية إلى منطقة الخليج تمخض عنها طرد كثير من العرب من المنطقة و إحلال مهاجرين من القدس بدلا منهم. و تبع ذلك أن دخلت كل المنطقة الساحلية العربية تحت سلطان فارس بما فيها عمان و عدن و اليمن، كما أخرج الأحباش المسيحيين من اليمن بعد أن استقروا فيها منذ عام ٥٢٥م. و من ثم مكثوا النفوذ الروماني في المنطقة.

و لم يستمر هذا الوضع كثيرا حيث نجح المسلمون في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي من فتح ميلاد ما بين النهرين و الساحل الجنوبي لجزيرة العرب و أجزاء أخرى في بلاد جنوب و غرب بلاد فارس حيث خضعت جميع هذه الأراضي لسلطان الخلفاء الأمويين ثم العباسيين.

الجغرافيا السياسية

و لم تخضع منطقة الخليج لأي سيطرة أجنبية منذ القرن الحادي عشر الميلادي و حتى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي إذ مع بداية القرن السادس عشر سيطر البرتغاليون على الخليج العربي غير أن غزو البرتغاليين لهذه البلاد ظل يعاني الانتفاضات و الثورات الوطنية و من ثم اشتدت أعمال الانتفاضات على البرتغاليين مع نهاية القرن السادس عشر و ساعد في هذا الفرس الذين تعرضت مصالحهم للدمار.

و في عام ١٦٢٢ تم جلاء البرتغاليين عن هذه المنطقة لكنها لم تلبث أن وقعت تحت سيطرة الطامعين من الهولنديين ثم البريطانيين، كما حاول الفرس فرض سيطرتهم عليها، غير أن العرب حاولوا ان يتخلصوا من النفوذ الفارسي و تم لهم ذلك في عام ١٧٨٣ على يد بني عتيبة في البحرين و ما جاورها. و قد استمر الاستعمار البريطاني في توطيد تركزه في منطقة الخليج أبان القرن التاسع عشر و ذلك بعد أن قضى على منافسة فرنسا في المنطقة. و في بداية القرن العشرين استقر النفوذ البريطاني على بلاد الخليج و جنوب الجزيرة و معظم بلاد المشرق العربي. غير أن كل دول هذه المنطقة قد استقلت بعد الحرب العالمية الثانية و في خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وهكذا نجد أن مشكلة تسمية الخليج بالخليج العربي أو الخليج الفارسي هي إحدى وجوه المطامع الفارسية أو الإيرانية في المعاهدة في منطقة الخليج العربي حيث تتصور إيران أن التمسك بتسمية الخليج باسم الخليج الفارسي هو كسب لحقوق لها وإرضاء لأحلامها القديمة بأن يصبح الخليج بحيرة فارسية أو إيرانية

وسط إمبراطورية فارسية. إن إطلاق اسم الخليج الفارسي على الخليج العربي مرده كما سبق الذكر إلى اكتشاف الاسكندر المقدوني الساحل الفارسي الأصغر لهذا الخليج أولاً ثم معرفته للساحل العربي أو البحر الأدنى مقابلاً للبحر الأعلى و هو البحر المتوسط. أما البحر الأحمر و كان يطلق عليه اسم ((يم مصر ايم)) أي بحر مصر ثم أطلق عليه اسم البحر العربي في العصور اليونانية و الرومانية.

و الواقع أن تشبث الإيرانيون باستخدام مصطلح الخليج الفارسي و محاولة العديد من الدول تأييدها في هذا الموقف من أجل محاولة إثبات حقوق من ورائها هو المبرر الوحيد الذي يجعلنا أن نتعرض لهذه المشكلة باعتبارها فكرة قد تتطور إلى قرار ثم حركة وقد يتعدى حدودها الحرب مع دولة مجاورة.

أن الاعتماد على المنطق الإيراني في هذا الإدعاء قد يدفعنا للسؤال هل يمكن أن تدعى الهند على البلاد الآسيوية و الأفريقية المترامية التي تطل على ساحل المحيط الهندي أو تدعى من على جميع البلاد التي تقع على البحر الأحمر لكون أن هذا البحر قد سمي قديماً باسم ((بحر مصر)). إن تسمية الخليج نشأت أصلاً من اكتشاف قواد الاسكندر للخليج. إذ بدا بالساحل الشرقي، و إن العرب قد اتخذوا من الخليج منذ القدم ميداناً لرحلاتهم البحرية مثلما اتخذوا من الصحراء مجالاً لتقلاتهم البرية فمن الخليج خرجت السفن الغربية حاملة منتجات شبه الجزيرة العربية إلى بلاد الهند و الصين، هؤلاء هم الوسطاء Mic'clemen الذين كان لهم دوراً فعالاً في نقل التجارة إلى بلاد الشرق الأقصى و هؤلاء هم الذين هاجروا في تاريخ لاحق إلى الساحل الفينيقي حيث استقروا هناك فقد كانت السفن العربية و الصينية تجوب البحر بين المشرق و الخليج جيئة و

الجغرافيا السياسية

ذهاباً، و ان استقرار العرب على الساحل الايراني أكد للخليج صفته العربية من الجانبين، ((و أن شخصية الخليج العربية قد دعمتها في عام ٦٤٤م معركة السلاسل بالبصرة على الحدود العربية الفارسية التي انتصر فيها العرب المسلمون، وقررت نهاية سلطان الأكاسرة و بداية الحقبة الذهبية الساطعة التي لا تنسى من تاريخ الخليج العربي.

و إذا كانت المطامع الإيرانية في الخليج العربي قد يغلفها تسمية الخليج باسم الخليج الفارسي فان هذه المطامع هي أحد عوامل التوتر السياسي بين دول الخليج العربي و التي قد يأتي في مقدمتها دولة البحرين و دولة الإمارات العربية و لا سيما في أن شرعية من قاطني تلك الدول قد يعودوا بارومتهم الشيعية إلى الجانب الشرقي من الخليج.

و يأتي في مقدمة الادعاءات الإيرانية ادعائها بأن البحرين هي جزءاً من الأراضي الإيرانية و لعل إعلان الحكومة الإيرانية في عام ١٩٥٨ بانضمام البحرين إلى أراضيها باسم الأقليم الرابع عشر من الأقاليم الفارسية خير دليل على مقدار الشكوك التي تتواجد في سياسيات الدول الخليجية إزاء المواقف الإيرانية أن البحرين قد خضعت لفارس قبل ظهور الإسلام، و أن إيران قد استولت على هذه الجزر من البرتغاليين في خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر إلى أن أقصاهم العرب عنها في عام ١٧٨٣، و ان أحد ولاه البحرين قد اعترف بالسيادة الإيرانية على البحرين في عام ١٨٦٠ و ذلك بالإضافة إلى أن وزير خارجية بريطانيا قد اعترف بنفس هذه السيادة و ذلك بعد مضي تسع سنوات من الاعتراف الاول.

غير أن البحرين أعرق تاريخاً من إيران إذ تشير الأدلة الأثرية إلى أن بعض محلاتها العمرانية تعود إلى الألف الرابعة ق م كما أن النقوش السومرية تبين أنها كانت مركزاً تجارياً هاماً في العصور القديمة كما أنها كانت ذات نشاط ملحوظ في العصر الفينيقي. وتشير الأدلة التاريخية أيضاً أن عرب البحرين ظلوا يألّفون الغارات على سواحل فارس و الهند إلى ما بعد الإسلام، و أن العرب قد انطلقوا من البحرين منذ النصف الأول من القرن السابع الميلادي و غزوا فارس حيث قضوا على الامبراطورية الساسانية و دخلت فارس في المجتمع الإسلامي و من ثم لم يكن لها وجود سياسي مستقل إلى القرن السادس عشر حيث لم تكن سوى إقليم جغرافي. و معنى ذلك أنه إذا كانت الآثار الحضارية لدولة ما قد تكون حقوقاً لها في بلاد أخرى فإن إيالة تعتبر مدينة للعرب أساساً باعتناقهم الدين الإسلامي كما أنه لو صح منطق الإدعاء بذلك لكان لها أن تطالب بسائر بلاد الخليج الأخرى و ساحل الأحساء و مسقط عُمان و العراق لأنها وقفت جميعاً في وقت من الأوقات إبان حكم الأكاسرة إلى النفوذ الفارسي أو الإيراني.

على أي حال لا يوجد على ساحة الخليج في الوقت الحاضر بصورة علانية مثل هذا الإدعاء أو غيره من الادعاءات التي قد تطالب بامتيازات إقليمية و ذلك في ظل الحرب التي دارت الآن بين إيران و العراق و لكن رغم ذلك فهذه الفكرة و غيرها من الأفكار هي لب المشكلة بين إيران و جاراتها الخليجيات كما أن أساس هذه الادعاءات لا يختلف كثيراً عن أساس الصراع بين إيران و العراق حول شط العرب حيث أن ادعاءاتها في هذه المنطقة العراقية لا تستند إلى أي مبدأ قانوني أو سند شرعي.

الجغرافيا السياسية

و قد ارتبطت مشكلة شط العرب بين العراق و إيران بمشكلة الأكراد في شمال العراق تلك الجماعات التي قدمت أساسا من وسط آسيا في الألف الثانية ق.م. و كانت تتحدث اللغة الهندوأوربية و استقرت في السفوح الجبلية في كل من تركيا و العراق و إيران في وطن امتد من شمال غرب الموصل في أعالي نهر دجلة إلى شمال كركوك و ديار بكر و كرمشانة. و الأكراد من الجماعات السنية المسلمة و تتلخص مشكلتهم في أنهم جماعات بدوية مرتحلة تقطن مناطق الحدود بين تركيا و إيران في منطقة كردستان التي قطعت أراضيها بين حدود البلدين فشطرت بين سكانها الذين تعرضوا لمعاملة مختلفة من قبل الدولتين المسيطرتين على أراضيها و قد حاولت تركيا في بعض الأحيان و لا سيما في أواخر القرن الثامن عشر أن تبيدهم إلا أن الأكراد حاولوا في فترات متعددة خلال القرنين التاسع عشر و العشرين أن يكونوا دولة مستقلة لهم تجمع الشتات المتفرق من بني جنسهم في العراق و إيران و تركيا. و لكن هذه الفكرة لم تتمكن من التحقيق و لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى و بعد نجاح ثورة كمال أتاتورك في تركيا.

و قد حاول الأكراد في شمال العراق مع بداية الثمانينات أن يطالبوا بإقامة دولة مستقلة لهم في شمال العراق يكون هدفها الأكبر هو التوحيد مع أكراد إيران و تركيا و قد حاولت حكومة العراق آنذاك أن تخفف من وطأة ثورتهم و لا سيما أن إيران كانت عاملا مشجعا لهم على هذه الثورة بغية إضعاف السلطة العراقية واستمراراً لدور إيران في تشجيع القلاقل بالنسبة للدول الخليجية جاراتها العربيات حاولت العراق أن تتبع سياسة التهدة حيال الأكراد و جعلت منهم مواطنين عراقيين شأنهم في ذلك شأن العراقيين أنفسهم و كانت هذه السياسة مرتبطة

بالحفاظ على الأمن في مناطق انتاجها البترولية و بالرغبة في الابقاء على التماسك الأرضي لبلاد ما بين النهرين. و هكذا تم الاتفاق بين الحكومة العراقية و الأكراد في ١٠ مارس عام ١٩٧٠ على أن ينال الأكراد حق الحكم الذاتي داخل إطار الجمهورية العراقية.

و قد كان من نتيجة هذه السياسية التي منحت الأكراد في شمال العراق الحكم الذاتي أن طلبت الحكومة العراقية من حكومة شاه ايران المساعدة في تحقيق هذا الاستقرار و ذلك في مقابل الاعتراف بحق ايران في استخدام شط العرب و حيث وقع صدام حسين رئيس جمهورية العراق و بهلوي شاه ايران في أواخر الثمانينات اتفاقا بهذا المضمون.

و لكن عقب موت شاه ايران بدأت الحكومة العراقية تنقض هذا الاتفاق ثم تطور الأمر إلى إعلان الحكومة العراقية الكفاح المسلح ضد ايران حيث عبرت القوات العراقية الأراضي الإيرانية و تمكنت من أن تبسط نفوذها على مساحة كبيرة من الأرض في الوقت الذي كانت فيه ثورة ايران الخمينية تتادي بضرورة بجر القوات العراقية والتوصل إلى احتلال الأراضي العراقية ذاتها غير أن العراق وجدت أنه من الناحية الاستراتيجية قد يكون لها من الأفضل أن تعود بقواتها إلى حدود العراق الدولية حتى يمكنها أن تكون قريبة من قواعدها الاقتصادية الاستراتيجية. و قد انقسمت الدول العربية حيال هذا الصراع فقطعت سوريا علاقتها مع العراق حيث انضمت هي و ليبيا لمؤازرة ايران بينما إتجهت الأردن و دول الخليج لمساندة العراق التي أيدتها مصر هي الاخرى بصورة هي أقرب أن تكون مباشرة حيث يشترك المصريون المهاجرون إلى العراق في

الجغرافيا السياسية

صفوف القتال. و قد اختلفت مواقف الدول الأوروبية بصدد هذا الصراع و لكن بصورة عامة كان هناك تأييدا من الدول الاشتراكية لإيران على الرغم من أن إيران كانت تعتبر حتى أواخر الثمانينات و قبل حادثة الرهائن الأمريكية الشهيرة من أهم النقاط المتقدمة التي تستخدمها الولايات المتحدة في استراتيجيتها ضد الاتحاد السوفيتي.

و على أي حال فقد بذلت محاولات عديدة من قبل الدول الإسلامية و الدول العربية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية كما صدرت عن الأمم المتحدة نداءات متعددة من أجل وضع حدا لهذه الحرب والتي تطورت في ذلك الوقت لأن تفرض العراق حصارا بحريا على تصريف البترول الإيراني و إلى ضرب الطائرات الإيرانية لبعض الناقلات في الخليج العربي. بل تطورت أيضا إلى ضرب الأهداف المدنية رغم أن اتفاقا بمساندة الأمم المتحدة قد تم بين إيران والعراق على عدم ضرب هذه الأهداف. و قد أدت مثل هذه المواقف إلى محاولة الولايات المتحدة أن تطمئن دول الخليج والمملكة العربية السعودية بأنها على استعداد لأن تمدّها بالعتاد الحربي والطائرات التي يمكنها أن تحمي به مصالحها في الخليج بل هي على استعداد لأن تقوم هي بنفسها بدور هذا الحارس غير أن الدول الخليجية كان لها موقفا واضحا في هذا الصراع و هو أنها عن طريق التعاون فيما بينها لديها القدرة على الحفاظ على أمن الخليج.

هذا و تشير التقارير الإعلامية التي تصدر عن الأمم المتحدة عن الجانبين بوجود عدد كبير من الأسرى في كل من البلدين و أن الأسرى لا يعاملوا المعاملة التي يجب أن تلتزم بها الدول المتحاربة، كذلك نادت العراق بأنها على استعداد

لإنهاء القتال بدون أي شروط و تلح في ذلك مؤيدة بقطاع كبير من دول العالم غير أن إيران كانت دائمة الرفض لإلقاء السلاح والجلوس على موائد الاتفاق إلا بشروط مسبقة يأتي في مقدمتها سقوط النظام العراقي بعزل رئيس جمهوريتها من منصبه ثم المطالبة بعد ذلك بتعويضات حربية وحرية الملاحة في شط العرب.

أن الحرب العراقية الإيرانية هي مثل حي للصراع الإيدولوجي في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن وقوف العديد من الدول العربية و الإسلامية إلى جانب العراق قد يكون الدافع إليه هو عدم الرغبة في تصدير الأفكار الخومينية إلى المناطق القريبة من إيران و إلى الحيلولة دون اتساع نطاق الاضطرابات الفكرية في مجال أوسع من منطقة الشرق الأوسط.

.....

و إذا كانت منطقة الخليج العربي هي إحدى المناطق التي تشتهر حالياً بصراع قوى إسلامية متطاحنة و تحفز قوى عالمية يهملها استثمار الذهب الأسود في المنطقة فإن الساحل الفينيقي يعتبر هو الآخر من المناطق التي ارتبطت بأذهان الباحثين و المعلقين السياسيين و أصحاب الاستراتيجيات العسكرية و السياسية بمشاكله المعاصرة المتعددة و التي قد يأتي في مقدمتها مشكلة فلسطين ثم مشكلة لبنان و مشكلة استغلال الموارد المائية في منطقة الساحل الشرقي للبحر المتوسط.

و يعتبر الساحل الفينيقي جزءاً من منطقة الهلال الخصيب التي تتركز في شمال شبه الجزيرة العربية لترتبط بين أراضي البحر المتوسط و منطقة الخليج العربي، ويتسم الساحل الفينيقي بوجود نظامان نهريان تمثلا في نهري العاصي

الجغرافيا السياسية

والليطاني اللذان يصبان في البحر المتوسط. و يوازي الساحل الفينيقي سلسلتان جبليتان تعرفان باسم جبال لبنان الغربية و جبال لبنان الشرقية و حيث تحصرهما بينهما وادي البقاع الذي يعتبر امتدادا لانكسار البحر الأحمر الأخدوي و حيث يوجد نهر الأردن و البحر الميت و إلى الخلف من جبال لبنان الشرقية ترتقي المرتفعات إلى الهضبة السورية و في هذه المنطقة توجد ثلاث دول عربية إلى جانب إسرائيل حيث تشترك جميعها في ميزات وقوعها ضمن أراضي الساحل الفينيقي و منطقة الهلال الخصيب غير أنها تختلف من حيث التاريخ و السياسة و من ناحية تركيبها الأنتوجرافي.

أما عن أرض فلسطين التي تعتبر جغرافيا جزءا من سوريا فتكون الطرف الجنوبي الغربي من منطقة الهلال الخصيب و من ثم فهي متأثرة بمناخ حوض البحر المتوسط حيث تسقط الأمطار شتاء وحيث يعم الجفاف صيفاً، بمعنى أن هذه المنطقة قد تلعب في مشكلة المياه دورا كبيرا في مجال الري والاستخدامات العامة.

و قد كانت فلسطين موطناً للعبرانيين الذين وفدوا إلى هضبة يهودا من شمال شبه الجزيرة العربية في منتصف الألف الثانية ق.م. حيث استقروا عدة قرون في الهضبة الداخلية لفلسطين ثم تعرضوا بعد ذلك لغزوات وهجرات متعددة وفد معظمها من شرق البحر المتوسط الأمر الذي ترتب عليه أن تفرقت أمة العبريين السامية وذابت مع غيرها من الشعوب والأمم و من ثم فاعتناق الدين اليهودي لم يقتصر على العبرانيين إذ دخلت شعوب بأكملها مثل شعب الخزر في ظل هذا الدين في خلال القرن السابع الميلادي. و رغم هذا الانتشار و التفرق

لأصحاب اليهودية من غير بني إسرائيل إلا أن حنيننا جارنا كان يعاودهم بصورة مستمرة للعودة إلى أرض الميعاد فلسطين. و قد تحول هذا الحنين أو فكرة العودة إلى حركة نسبت إلى جبل صهيون عرفت باسم الصهيونية في القرن التاسع عشر، و في خلال القرن العشرين وجدت الحركة الصهيونية من الدول الكبرى من يغذيها و يساعد على تحقيق مآربها بتسهيل عودتها إلى أرض الميعاد. فقد قطعت الحكومة البريطانية على نفسها إيان الحرب العالمية الأولى أن تساعد الصهاينة على العودة إلى فلسطين ومن ثم أصدرت في ٥ نوفمبر عام ١٩١٧ وعد بلفور المشهور الذي يقتضي بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ومنحت بريطانيا حق الانتداب على أراضي شرقي الأردن و فلسطين حتى بدأت في تحقيق ما وعدت به اليهود في نفس الوقت الذي نادى فيه كما ورد في وعدا بعدم المساس بالحقوق المشروعة لغير اليهود أي بأغلبية الشعب الفلسطيني.

و قد بدأ تحقيق الوعد بأن سمحت الحكومة البريطانية بتكوين ما سمي باسم الوكالة اليهودية التي أنشئت من أجل الحصول على أراضي في فلسطين و إقامة مستعمرات يهودية على الأرض التي يقوموا بشرائها من المواطنين. و قد كلفت بريطانيا لهذه الوكالة حرية تحقيق وظيفتها ذلك بالاضافة إلى انها قد سمحت بالهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين. و قد بدأ اليهود في تنفيذ مخططهم الاستيطاني عن طريق شراء الأراضي الأميرية التي منحت حكومة الانتداب وأراضي صغار الملاك وكبار الملاك الذين يقطنوا خارج فلسطين و كانت النتيجة

الجغرافيا السياسية

أن وضع اليهود أيديهم على مساحات كبيرة من أرض فلسطين تركز أغلبها في المناطق الجيدة الإنتاج كتلك التي تقع على السهل الساحلي أو في منطقة مرج بن عامر.

و قد كان من الطبيعي أن يدرك العرب الحظر اليهودي في أراضيهم و لذا فقد قامت ثورات متعددة كان أهمها تلك التي قامت في عام ١٩٣٦ و التي من أجلها اضطرت بريطانيا أن ترسل لجنة بيل بهدف بحث الجوانب المتعددة للمملكة. و قد أوصت اللجنة بإيقاف الهجرة اليهودية و تقسيم فلسطين بين العرب و اليهود.

و قد اضطرت بريطانيا إزاء الضغط الصهيوني عليها أن تحول قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة و ذلك بعد الحرب العالمية الثانية حيث أقرت هذه الهيئة مبدأ تقسيم فلسطين بين الجانبين المتنازعين و مع انتهاء الانتداب البريطاني أعلن تكوين دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ في الأراضي الفلسطينية حيث قامت حرب فلسطين و التي انتهت بطرد ما يقرب من مليون عربي خارج أرضهم و ذلك بعد أن وضع اليهود أيديهم على السهل الساحلي الفلسطيني فيما عدا غزة و سهل مرج بن عامر و أرض الجليل و عكا ذلك بالإضافة إلى أراضي النقب أما المملكة الأردنية الهاشمية فقد كان من نصيبها طولكرم و نابلس و جنين و الخليل في حين احتفظ العرب بالقدس القديمة في مقابل دخول القدس الجديدة تحت السيطرة الإسرائيلية.

و منذ عام ١٩٤٨ وإسرائيل تحرص على فتح باب الهجرة اليهودية إليها و ذلك بغية تأكيد تواجدها في محيط عربي، ففي الفترة ما بين عامي ١٤ مايو عام ١٩١٧ و عام ١٩٤٨ تزايد سكان اليهود الفلسطينيين من ٥٦٦ ألف إلى ٦٥٠ ألف نسمة حيث مثلت الهجرة من هذه الزيادة ٧١% في مقابل ٢٩% للزيادة الطبيعية. و مع نهاية هذه الفترة وصلت نسبة السكان اليهود إلى ٥,٨% من جملة سكان يهود العالم و ذلك بالمقارنة لما كانت عليه هذه النسبة في عام ١٩٢٥، ١٩٨٨ حيث وصلت النسبة في العام الأول إلى ٠,٣% إلى ٠,٨% في العام الثاني.

و في أثناء الثلاثة عشر عاما من ١٥ مايو ١٩٤٨ و هو تاريخ الاعتراف بإسرائيل و تعداد ٢٢ مايو ١٩٦١ كان عدد سكان اليهود قد تزايد من ٦٥٠ ألف نسمة إلى ١,٩٣٨,٠٠٠ نسمة حيث ساهمت الهجرة بحوالي ٦٩% من الزيادة الكلية. والزيادة الطبيعية بحوالي ٣١% من الزيادة الكلية ، و في مارس ١٩٦٥ وصل عدد السكان اليهود إلى ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسمة أو ما يعادل ١٧,١% من جملة عدد سكان يهود العالم . و في نوفمبر ١٩٦٧ وصل عدد سكان إسرائيل إلى ٢,٣٧٥,٠٠٠ نسمة بينما ارتفع الرقم في عام ١٩٧٣ إلى ٣,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ثم إلى ٣,٨٣٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٩ و يصل عددهم في الوقت الحاضر على حوالي ٤ مليون نسمة.

و نظرا لأن مساحة إسرائيل محدودة لذا فقد تشهد أراضيها كثافة عالية للسكان حيث تصل الكثافة العامة للسكان بها حوالي ١٢٥ نسمة في ك.م^٢ الأمر الذي دفع بالإسرائيليين إلى تبني سياسة إقامة المستوطنات في الأراضي التي

الجغرافيا السياسية

احتلتها بعد ١٩٦٧. ففي الحرب التي قامت بين العرب وإسرائيل في عام ١٩٦٧ انتهت بالهزيمة العربية واحتلال إسرائيل لمنطقة غزة وشبه جزيرة سيناء على الجانب المصري ووضع يدهما على الأراضي التي تقع إلى الغرب من نهر الأردن بالإضافة إلى سيادتها على القدس، أما من ناحية الدولة السورية فاستولت على هضبة الجولان. وقد كان من نتيجة حرب عام ١٩٦٧ أن اتخذت الأمم المتحدة و مجلس الأمن قرارات متعددة من أبرزها أن القرار ٢٤٢ الذي نص على مبدأ عدم أخذ الأرض بقوة السلاح والاعتراف بحق الإسرائيليين في الوجود. وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وهي تمثل الشعب الفلسطيني هذا القرار وقد أيدتها عديد من الدول العربية في هذا الصدد و كان في مقدمة الدول سوريا و ليبيا و الأردن.

وقد قام في أكتوبر عام ١٩٧٣ الحرب الإسرائيلية الثالثة والتي كان النصر فيها حليفا لأول مرة للعرب حيث نجحت القوات المصرية في عبور القناة والتركيز على الجانب الشرقي لقناة السويس ثم تبع ذلك قيام محادثات بين إسرائيل ومصر وسوريا وبحضور الولايات المتحدة وذلك لتسوية المشكلات التي ترتبت على حرب عام ١٩٦٧ ولكن لم تؤدي هذه المحادثات والتي عقدت في القاهرة إلى أي نتائج بسبب الخلافات التي كانت موجودة في الجانب العربي. وقد ترتب على ذلك أن دعت الولايات المتحدة كل من مصر و إسرائيل لإقامة حوار مباشر فيها و تكون الولايات المتحدة شريكا في هذا الحوار حيث تمخضت المحادثات بين الدول الثلاث على اتفاقية كامب ديفيد التي كان من أهم بنودها الانسحاب من الأرض المصرية على مراحل ثلاث و الوصول بالأرض المصرية إلى حدودها الدولية لمعروفة وتحديد حجم السلاح في شبه جزيرة سيناء ووجود مراقبين

دولين على جانبي خط الدول. كما تضمنت اتفاقية كامب ديفيد الموافقة من حيث المبدأ على أن تعقد مفاوضات بشأن وضع الأراضي الفلسطينية الباقية غزة والأراضي التي تقع في غرب نهر الأردن على أن تشترك أطراف عربية أخرى في المفاوضات وإن ما ينطبق على الأراضي الفلسطينية يمكن أن ينطبق على هضبة جولان. وقد ورد في الاتفاقية أن أي خلاف ينشأ بين الأطراف يسوى عن طريق المفاوضات وإن لم يكن ذلك ممكناً تعرض المسائل الخلافية على التحكيم. وقد رفضت معظم الدول العربية و منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية كامب ديفيد حيث قطعت الدول العربية علاقاتها السياسية مع مصر بعد مؤتمر قمة طارئ عقد في مدينة بغداد كما نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس. إلا أن هذا الوضع قد تغير في الثمانينات حيث أعادت الأردن علاقتها الدبلوماسية مع مصر حتى يمكن أن يكون هناك اتفاقاً بينهما من حيث وجهات النظر.

و صفة المشكلة أن إسرائيل احتلت أرض فلسطين و أن هناك أعداد كبيرة من اللاجئين ما زالت موزعة على البلاد العربية ذلك بالإضافة إلى أن مشكلة فلسطين قد امتدت في صورة احتلال لأراضي عربية مجاورة الأمر الذي يحتم على أصحاب الشأن وضع تصور فعلي لكيفية حل هذه المشكلة على أساس من الواقع الجغرافي الذي يتضمن الاعتراف بوجود المجتمع الإسرائيلي داخل المحيط العربي والتأكيد على التواجد الفلسطيني في أرضه و على قداسة القدس العربية و على استرداد الأرض التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧.

الجغرافيا السياسية

و هكذا تحتل مشكلة التواجد الفلسطيني خارج أرض فلسطين لب المشكلة الفلسطينية حيث يتفرق اللاجئون الفلسطينيون بين دول الساحل الشرقي للبحر المتوسط ومن أبرز الدول التي تقع على الساحل الفينيقي والتي تحتوي في أرضها عناصر فلسطينية لبنان إذ أن وجود الفلسطينيين في هذا القطر كان سببا رئيسيا في أن احتلت إسرائيل القسم الجنوبي من لبنان لفترة تزيد على عامين ابتداء من عام ١٩٨٢، حيث دأبت إسرائيل دائما الإدعاء بأن الفدائيين الفلسطينيين يتخذون من لبنان قاعدة للانطلاق نحو إسرائيل.

و تتسم مشكلة لبنان كأحد المشاكل السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط بالتعقد الشديد لأسباب تتصل بالتركيب الإثنولوجي لسكان لبنان و بوضع لبنان بالنسبة للدول العربية من ناحية و بالنسبة للدولة الغربية من ناحية أخرى. و في الواقع لا يمكن أن نرجع المشكلة اللبنانية إلى الأطماع الإسرائيلية في لبنان فحسب أو إلى التركيب الطائفي للبنان أو إلى أي عامل آخر قد ينفرد أو يتفرد بالمشكلة إذ أن المشكلة اللبنانية هي حصيلة العوامل السابقة جميعا و أنه من الصعب أن نفصل عاما عن الآخر. و لكن من الممكن القول أن التركيب السكاني في لبنان كان هو النواة التي التفت حولها العوامل الأخرى لتجعل من مشكلة لبنان إحدى المشاكل السياسية الصعبة في منطقة الشرق الأوسط. و بتكليف من دول الجامعة العربية و بدعم من المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص والتي اشتركت بقواتها في بادئ الأمر مع القوات السورية و ذلك لتخفيف حدة الحرب الأهلية التي اشتعل لهيبها في وقت من الأوقات بين الطوائف الدينية المتعددة في لبنان . و إذا كانت القوات السعودية قد انسحبت من القوة العربية إلا أن القوات

السورية ما زالت موجودة في لبنان و لا يقتصر تواجدها على الحيلولة للنزاعات الطائفية بأن تلعب دورا هاما عن طريق الحكومة السورية في تسير دفة الأمور السياسية اللبنانية.

و تعتبر لبنان من الأقاليم القليلة في العالم المزدهمة بالسكان، و هي بلد جبلي يمتد بمحاذاة البحر المتوسط بجهة بحرية طولها ما يقرب من ١٣٥ ميلا و بعرض يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ ميلا و مساحة تقدر بحالي ٣٤٠٠ ميل، و قد تضافرت عوامل جغرافية متعددة لتجعل من لبنان قطرا مزدهرا كثيفا بالسكان . فجبال لبنان و لاسيما الجبال الغربية من الأقاليم الغزيرة الأمطار الوفيرة المياه إذ تزيد كمية الأمطار الساقطة هناك عن ٩٤ بوصة سنويا، كما أن صخورها الجيرية قادرة على الاحتفاظ بالمياه التي تتفجر من كثير من العيون والآبار ذلك بالإضافة إلى أن لبنان قد قطعت شوطا كبيرا في تنمية مواردها الاقتصادية و لا سيما السياحة، و من ثم فقد فاقت في هذا المضمار بقية دول الشرق الأوسط ، وكما نعلم أن ازدحام السكان مرتبط إلى حد كبير باستثمار موارد البيئة المحلية على خير وجه و لا يعرف عدد سكان لبنان على وجه التحديد نظرا لتجنب عمل تعداد سكاني في هذا البلد لأسباب طائفية و سياسية بسبب أن الأرقام الصادرة عن الهيئات المسؤولة في لبنان كلها قائمة على التخمين و على دراسة العينة، و لا تزيد عن كونها إحصاءات إدارية . و يقدر عدد سكان لبنان بحوالي ٢,٧ مليون نسمة و ذلك وفقا لأرقام عام ١٩٧٨ ويتوزع السكان على خمس وحدات إدارية وهي بيروت الكبرى وجبل لبنان ، ولبنان الشمالي والبقاع ولبنان الجنوبي. ويشمل جبل لبنان باقضييه بعبدا والشوف وجبيل وكسروان والمتن بينما يضم لبنان

الجغرافيا السياسية

الشمالي كل من طرابلس وعكا وزغرتا والسكورة وبشري والبترون على حين يشمل البقاع أقضية زحلة وبعبك والهرمل وجنين وراشيا، أما لبنان الجنوبي فتدخل تحت أقضيته صيدا والبطبة وجزين وصور ومرجعيون وبنيت جبيل وحاصبيا.

و يضم اقليم البقاع حوالي ٤٠% من جملة السكان أو ما يزيد على جملة السكان الذين يقطنون جبال لبنان و البقاع و لبنان الجنوبي معا. أما لبنان الشمالي فيحتوي على ما يقرب من ٢١% من جملة السكان حيث يستقر ما يزيد على نصف هذا العدد في مدينة طرابلس إذ تحتوي هذه المدينة على ما يعادل من ١١,٥% من جملة سكان لبنان أي ما يزيد على جملة السكان الموجودين في صور و صيدا و بعبك.

و تعتبر الطائفية عاملا هاما في التمثيل النيابي و في مناطق تجمع السكان بل و أيضا في شغل الوظائف العامة، كما أنها العامل الأساسي وراء عدم إجراء تعدادات سكانية في لبنان و ذلك للحفاظ على نسبة الطائفية الموجودة حاليا و التي تعطى للمسيحيين التفوق في نسبهم على المسلمين إذ تبلغ نسبتهم تبعا للتعداد الرسمي الذي أجري في عام ١٩٣٠ حوالي ٥٣,٧% من مجموع سكان لبنان. ولا تقتصر هذه الطائفية على مسلم و مسيحي فحسب بل يظهر تعدد المذاهب الإسلامية والمسيحية على السواء حيث تجد السني والشيوعي والدرزي كل في منطقة من المناطق، كما نجد الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والموارنة والأرمن و فئات مسيحية أخرى تتركز في قطاعات خاصة

وقد اقتضى الاتفاق بين الطوائف اللبنانية المختلفة أن يتولى رئيس الجمهورية مسيحياً مارونيا و رئيس الوزراء مسلماً سنياً و رئيس مجلس النواب شيعياً. أما الوزراء و كذلك أعضاء مجلس البرلمان و الوظائف العامة فتوزع بنسب الطوائف المختلفة.

يمثل الموارنة حوالي ٣٠% من جملة السكان و أهم مواطنهم في زغرتا و كسروان و جبيل و ذلك إلى جانب المتن و الشوف و بيروت حيث يقطن الدروز في صورة تجمعات كبيرة. أما الروم الأرثوذكس و الكاثوليك وكذلك الأرمن الذين يمثلوا ما يقرب من ٢٢,٥% من مجموع السكان فيعيش أغلبهم في بيروت وفي الكورة بـلبنان الشمالي على حين يتركز أغلب المسلمين في صور وصيدا و طرابلس و قرى سهل عكار في بيروت و أغلب هؤلاء من أهل السنة لان معظم الشيعة يقطنون في النبطية باقليم صور وكذلك في البقاع الشمالي وفي كسروان . أما الدروز فيتركسون على وجه الخصوص في الشوف و المتن بوسط جبل لبنان.

هذه هي الصورة العامة للتركيب السكاني والطائفي في لبنان و التي اتخذت منها التيارات السياسية المختلفة الداخلية و الخارجية إطاراً لتجعل منها إحدى المناطق المتوترة في الشرق الأوسط فنجد القوى الغربية ممثلة في الولايات المتحدة و فرنسا دائمة التأييد للطوائف المسيحية بل أن اللبنانيين المسيحيين قد ينظروا إلى فرنسا على أنها هي الحامي لهم في الوسط الإسلامي بينما تؤيد سوريا الدول العربية الحفاظ على الأرض اللبنانية وتقف حائلاً ضد أي محاولة لشطر لبنان إلى أكثر من موطن واحد، كما أن الاتحاد السوفيتي من وراء مساندته

الجغرافيا السياسية

لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية قد يجد له مكانا على خريطة لبنان التي تشهد في نفس الوقت تهديدا مباشرا من إسرائيل وذلك بحجة وجود القوا السورية و الانطلاق الفدائي في أراضيها.

أن مشكلة لبنان مشكلة تكمن بدورها أولا في الوضع الداخلي لبنان و ثانيا في التدخل الأجنبي في شئونها و من ثم فحل هذه المشكلة يرتبط أساسا بإذابة الطائفية و الفرقة على أرض لبنان و ذلك بعد أن ترفع الدول الدخيلة أيديها عنها ودعم الموقف السوري في الحفاظ على سلامة لبنان ووحدة أراضيها.

أما عن مشكلة استغلال موارد المياه في الساحل الفينيقي كجزء من المشكلة الفلسطينية و المشكلة اللبنانية فيبرز أهميتها في الأنهار التي تجري من الأراضي اللبنانية والإسرائيلية والأردنية حيث تحاول كل دولة أن يكون لها نصيب من موارد مياه النهر تكفل لها حفظ التنمية و التوسع العمراني و تحقق لها مزيدا من الازدهار الاقتصادي.

فتعتبر مياه حوض نهر الليطاني من أهم الموارد المائية في لبنان إذ تقدر كمية المياه في حوض النهر نحو ٧٠٠ مليون متر مكعب. و ينبع هذا النهر من هضبة بعلبك ليسير في مجرى نهر طولى من الشمال إلى الجنوب ليغير اتجاهه عند بلدة الطيبة فيتجه من الشرق إلى الغرب ليصب بعد ذلك في البحر المتوسط شمال مدينة صور عند بلدة القاسمية. و يبلغ طول نهر الليطاني حوالي ١٧٠ كم و مساحة حوضه حوالي ٦١٨ كم^٢.

و يعد مشروع نهر الليطاني من المشروعات التي تجذب أطماع إسرائيل إلى الموارد المائية في لبنان. ففي عام ١٩٥١ تم بموجب اتفاقية المساعدات الفنية بين لبنان والولايات المتحدة الأمريكية دراسة استثمار نهر الليطاني حيث بدأت الخطوات التمهيدية للمشروع منذ عام ١٩٤٥. و يتلخص المشروع في إقامة سد عند بلدة القرعون يبلغ طوله كيلو متر واحد وارتفاعه ٦٦٥ مترا و ذلك من أجل تخزين كمية من المياه يصل حجمها إلى ٢٢٠ م^٣ على أن تصرف هذه المياه عن طريق إنشاء نفق تحت جسم السد ينتهي عند شرق عين الطينة و حيث تتجمع هناك كل من مياه الزرقاء و مياه النفق لتسير سويا بعد ذلك في نفق أكبر يمتد أسفل جبل نبحا إلى أن يتصل الموضع ينشطر مجرى الماء إلى قسمين أحدهما يجري في أنبوب مضغوط عبر نفق جون لتستعمل في توليد الطاقة و الآخر تسيل مياهه في قنوات لري أراضي منطقة النبطية العليا.

و يخدم مشروع الليطاني أراضي البقاع الجنوبي عن طريق تجميع مياه الينابيع التي توجد تحت أقدام السفوح الجبلية قرب عنجر حيث توزعها بصورة أكثر فاعلية على أراضي المنطقة و تبلغ مساحة الأراضي المستفيدة من هذا المشروع في منطقة البقاع بين بلدة القرعون و ريان نحو ٢٦ ألف هكتار في الوقت الذي نجد فيه أن ما يقارب ٥/٢ جملة مياه هذه الأراضي نادرا ما تجد المياه الكافية اللازمة للزراعة السنوية.

و تتلخص أطماع إسرائيل في نهر الليطاني في الاستفادة من مياهه و ذلك بتحويل نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياهه إلى أعالي حوض نهر

الجغرافيا السياسية

الأردن. و تدعى إسرائيل أنها في حاجة أشد من لبنان لمياه نهر الليطاني و أنها على استعداد لدفع تعويضات مالية، و تزويد لبنان بالطاقة الكهربائية المولدة من مياه نهر الليطاني إذا ما وافقت لبنان على تحويل جزء من مياه هذا النهر إلى حوض الأردن غير ان لبنان دأب الرفض لهذا المطلب .

أما عن المورد المائي الثاني الذي يمثل نقطة للصراع بين العرب و إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط هو نهر الأردن الذي يعتبر الشريان المائي الرئيسي لكل من الأردن و سوريا و إسرائيل. و يمثل نهر الأردن جزءا من الأخدود الأفريقي العظيم حيث تأتي مياه منابعه عن طريق ثلاثة روافد وهي البانياس والدان والحصيانى حيث ينبع الرافد الأول بالقرب من بلدة بانياس السورية و الثاني من منبع الدان تحت أقدام جبل الشيخ و الثالث من السفوح الشمالية القريبة لجبل الشيخ حيث مدخل فلسطين قرب نقطة التقاء الحدود السورية الاسرائيلية اللبنانية و يتجمع الروافد الثلاثة في منطقة بحيرة الحولة التي يرتفع مستواها ٧١ مترا فوق سطح البحر والتي قام اليهود بتجفيفها ويتجه النهر بعد ذلك في مجراه الأوسط الى بحيرة طبريا وما حولها حيث تغطي طبرية وحدها نحو ١٦٥ كم^٢ وإلى الجنوب من بحيرة طبرية يجري نهر الأردن في مجرى عميق محفور في الصخور الرسوبية ليصب في البحر الميت. و بعد أن يخرج النهر من بحيرة طبرية ببضعة كيلومترات يتصل به من الشرق أهم روافده وهو نهر اليرموك الذي ينبع من هضبة حوران. و يتصل بالنهر بعد ذلك بعض النهرات الصغيرة إذ أن الرافد الثاني الرئيسي هو نهر الزرقاء الذي يتصل بنهر الأردن في ثلثه الأخير.

و نظرا لأن حوض نهر الأردن من المناطق المزدحمة بالسكان فقد اتجهت السياسات الاقتصادية إلى استغلال مياه هذا النهر استغلالا على نطاق واسع ولا سيما في ميدان التوسع الزراعي غير أن التقسيم لحوض هذا النهر بين الأردن ولبنان وإسرائيل وسوريا يعد من أهم المشاكل التي تقف أمام استغلال مياه الأردن.

ويتمثل الاختلاف حول استغلال مياه نهر الأردن في ثلاثة مشروعات قدمت لاستغلاله أحدهما من جانب الولايات المتحدة والأخرى من قبل العرب والثالث من الجانب اليهودي. ويتمثل المشروع الأمريكي في تحويل مياه الوديان التي تتساب نحو نهر الأردن والقادمة من هضبة فلسطين وذلك عن طريق إقامة السدود التي تتحكم في مياه هذه الأودية حوالي ٧٤ مليون متر مكعب.

أما المشروع العربي فينادي باستقلال مياه نهر اليرموك عن طريق تخزين المياه في مجرى النهر ذاته وذلك من أجل استغلال مياهه لصالح الأردن وسوريا ويرى هذا المشروع أن يقام سد عند وادي خالد بحوض اليرموك تكون سعة التخزين الكلية أمام هذا السد حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب تستفيد سوريا منه بحوالي ٩٠ مليون متر مكعب لري أراضيها. أما الباقي فتستفيد منه الأراضي الأردنية وذلك بعد إقامة ترعة خاصة لأغراض الري في الغور الشرقي.

ومعنى ذلك أن المشروع العربي قد عالج أحد الانتقادات الهامة التي وجهت إلى المشروع الأمريكي بشأن استغلال مياه نهر الأردن ألا وهو أن معظم المياه التي قدرها المشروع الأمريكي لكي تستفيد منها الأردن ستخزن في بحيرة طبرية، وهي بحيرة تقع في إسرائيل الأمر الذي يجعل الأردن من ناحية تحت

الجغرافيا السياسية

السيطرة الإسرائيلية ومن ناحية أخرى فلن تستفيد سوريا من مياه نهر اليرموك الذي يتدفق من أراضيها بنحو نصف كمية المياه المقدرة لها الاستفادة منها من المشروع العربي. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يعترض على تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية بسبب أن متوسط الملوحة في مياه نهر اليرموك قد تصل إلى ٨٨ جزء في المليون وفي البحر الميت إلى ٣٠٠ جزء من المليون الأمر الذي سينتج عنه ارتفاع نسبة الملوحة في مياه نهر اليرموك وزيادة نسبة الفاقد عن طريق البحر في حالة التخزين في البحيرة (٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً) وذلك بالمقارنة بالفاقد في حالة التخزين بالنهر ذاته (١٥ مليون متر مكعب سنوياً).

ويتضمن المشروع العربي كذلك إنشاء سد تخزين على نهر الحصباني لتأخذ من أمامه ترعة لري الأراضي اللبنانية التي تحتاج لما يقرب من ٣٥ مليون من الأمتار المكعبة سنوياً ذلك بالإضافة إلى حفر ترعة تستمد مياهها من نهر بانياس لري الأراضي السورية والتي تقع في وادي نهر بانياس والتي تحتاج سنوياً لحوالي ١٢ مليون من الأمتار المكعبة.

ومما يجدر ذكره أن لبنان في ضوء المشروع الأمريكي لا تستفيد شيئاً رغم أن المشروع تضمن إنشاء سد على هذا النهر في الأراضي اللبنانية.

ويتضمن المشروع العربي أيضاً توفير كمية من المياه تقدر ٩٦ مليون من الأمتار المكعبة سنوياً لري أراضي إسرائيل لمنطقة الحولة ذلك بالإضافة إلى استغلال مياه نهر الأردن وروافده لأغراض الري في المنطقة التي تقع إلى جنوب

بحيرة طبرية حيث تحتاج الأردن لما يقرب من ٤٣٠ مليون متر مكعب لري أراضي الغورين الشرقي والغربي في مقابل ٨٤ مليون متر مكعب وفي حاجة إسرائيل لري أراضي تابعه لها في الغور الغربي وفي مثلث اليرموك.

أما عن المشروع اليهودي فنتلخص أهم مقترحاته في تخزين ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني في بحيرتين تقاما عند مرج عيون حيث تخرج منها قناة تحمل المياه إلى الأراضي الإسرائيلية، كذلك يتضمن المشروع إقامة خزان كبير للمياه في سهل بطوف شمال الناصرة يمون عن طريق القناة التي تخرج من البحيرات السابقة وعن طريق قناة أخرى تأتي من بحيرة طبرية. وتبلغ كمية المياه التي تحصل عليها إسرائيل وفقا لمشروعها ما يقرب من ٦٢٠ مليون متر مكعب.

وهكذا تبرز رغبة إسرائيل في الحصول على أكبر قدر ممكن من المياه عن طريق تحويل مجرى الأردن وذلك حتى يمكنها استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان الوافدة إليها عن طريق الهجرة.

.....

وإذا كانت منطقة الساحل الفينيقي تشبه منطقة الخليج من حيث حساسية الصراعات السياسية التي تتواجد عليها بسبب اشتراك أكثر من قوة دولية وراء هذه الصراعات فإن هناك منطقة أخرى على التخوم الشمالية من إيران تتسم بوجود استقطاب شيوعي لدولة إسلامية أجبرت على أن تخضع لنفوذ الاتحاد السوفييتي وتتمثل هذه المنطقة في أفغانستان وتعتبر أفغانستان جزءا من منطقة

الجغرافيا السياسية

الشرق الوسط على الرغم من أنها تقع في وسط آسيا إذ تشغل أفغانستان منطقة جبلية معقدة تضاريسيا حيث تحتل القسم الشمالي الشرقي من هضبة إيران أي أنها تقع في منطقة عقدة البامين حيث تلتقي سلاسل جبال هندوكوش بجبال هيمالايا. ويصل ارتفاع هذه السلاسل الجبلية إلى ما يزيد على ٧٠٠٠ متر غير أن هذا الارتفاع يختلف بالنسبة للأجزاء الغربية حيث يتراوح الارتفاع ما بين ٤٥٠٠ مترا و ٦٠٠٠ مترا في الجبال التي يطلق عليها اسم جبال بارابافسوس، و تشغل هذه الجبال مساحة أكبر من تلك التي تشغلها السلاسل الجبلية الشرقية. وإلى جانب السلاسل الجبلية الرئيسية التي توجد في الأجزاء الشمالية الشرقية والأجزاء الغربية فهناك سلاسل جبلية فرعية أخرى تمتد عبر البلاد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ومن الشرق إلى الغرب. ونظرا لأن مجموعة الجبال الأفغانستانية تنتمي كلها إلى الجبال الإلتوائية الحديثة التكوين لذا فجملة الأراضي الأفغانية بعيدة عن الاستقرار الجغرافي إذ أنها تتعرض للهزات الأرضية. كما أنها عرضة لثورات البراكين التي يرتبط بوجودها أيضا بمناطق الضعف الأرضي من صدوع وانكسارات.

ويكون المسرح الجغرافي لأفغانستان أساسا لكفاح الشعب الأفغاني ضد الاتحاد السوفييتي ومن ثم فالتعدد التضاريسي وتعدد النظام النهري بها من الأمور التي يجب الإشارة إليها في دراسة الوضع السياسي بها إذ أن الاودية الأفغانية في الجزء الجنوبي تتحدر مع انحدار السطح العام الأفغانستان نحو منخفض نجستان بينما التصرف النهري المتجه جنوب وادي جيحون ينحدر بشدة وفقا لمظاهر السطح في شمال هندوكوش ونظام الصرف في أفغانستان يضم ثلاثة أنظمة نهريّة

وهي مجموعة جيحون والسند وهالمند. ويمثل نهر جيحون وروافده المجموعة الجنوبية من النظام النهري وذلك بالإضافة إلى نهري مرغاب وهري ذود. أما مجموعة نهر السند فتضم نهر كابل وروافده في حين تشمل مجموعة هالمند النهر المعروف بهذا الاسم وروافده والذي يصب في منخفض نجستان. وتعتبر هذه الأودية منافذ أفغانستان الطبيعية وأهم طرق اختراقها.

وإذا كان سطح أفغانستان يمثل مسرحا لعمليات الكفاح الأفغانستاني فإن مشكلة احتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفييتي ارتبطت بالنظام الاجتماعي والسياسي بأفغانستان. فكلمة أفغانستان اشتق اسمها من اسم القبائل الأفغانية التي كانت تعيش فيما مضى في جزء منها. وقد ارتبط هذا الاسم بأفغانستان منذ قرنين من الزمان فحسب إذ أن الاسم الذي عرفت به أفغانستان في العصور القديمة هو "أريانا" في حين أطلق عليها في العصور الوسطى اسم بلاد خراسان وذلك انتسابا لإقليم خراسان في الجزء الشمالي فيها.

ويبلغ عدد سكان أفغانستان نحو ٢٠ مليون نسمة وأهم العناصر الجنسية التي تدخل في تركيب السكان هم الأفغان الحقيقيون الذين يكونوا خليطا بين العناصر الإيرانية والتركية والذين يطلق عليهم محليا اسم البوختان أو البونان كما يعرفوا في باكستان. ويكون البوختان ما يقرب من نصف عدد السكان في أفغانستان ومن ثم فليس لهم مناطق تركيز معينة ولا سيما وأن نسبة منهم تحترف الرعي إلى جانب الزراعة، ولكن يتواجدون بصفة عامة في منطقة جبال هندوكوش، و إلى جانب البوختان يكون الأوزبك والهازارا والطاجيك عناصر رئيسية للسكان. فالجماعة الأولى تكون ما يقرب من ٢٠/١ من مجموع السكان بينما تكون الجماعة الثانية حوالي ٣٠% من مجموع السكان أما الطاجيك فيشكلوا

الجغرافيا السياسية

ربع مجموع السكان. وهناك فروق مذهبية بين العناصر الثلاثة فبينما تدين المجموعات الطاجيكية والأوزبكية بالمذهب السني يعتنق الهازارا المذهب الشيعي وبالإضافة إلى الاختلاف المذهبي فتوجد اختلافات أخرى بين الأفغان فعلى حين يعمل الطاجك بالحرف المدنية إلى جانب الزراعة إذ أن قليل منهم يقطن الأجزاء الجبلية نجد أن جماعات الهازارا التي تتركز في المناطق الجبلية في وسط وجنوب أفغانستان تحترف الرعي إلى جانب الزراعة.

سمة أخرى تظهر اختلاف بين البوختان والطاجك إذ تتحدث الجماعات لغة البشتو التي تنتمي إلى مجموعة اللغات الإيرانية هي اللغة الرسمية للبلاد على الرغم أن جماعات الطاجك تتحدث لغتها الخاصة إلى جانب الجهات الأخرى التي تنطبق بها العناصر المحلية في البلاد مثل اللغة التركية التي يتحدث بها جماعات الأوزبك والقرغيز واللغة العربية التي بدأت تجد طريقها إلى أفغانستان في خلال القرن العشرين.

وبصفة عامة نجد أن العناصر التركية والمغولية التركية تسود في المناطق الشمالية، وإن كانت جماعات الهازارا تنتمي إلى أصول مغولية، أما عناصر السكان الذين عرفوا منذ نهاية القرن ١٩ بعد اعتناقهم الإسلام باسم التوريين فيوجدوا في إقليم كافرستان على حين يوجد في بلوخستان عناصر البلوحيين.

وقد لعب المسح الجغرافي دورا هاما في توزيع السكان وتوجيههم الاقتصادي فجعلهم يتناثرون في قرى بعيدة بين السفوح والودية الجبلية وعلى حواف الصحراء حيث يمارسون حرفة الزراعة إلى جانب حرفة الرعي فأغلبية سكان أفغانستان قرويون إذ لا تضم مدن أفغانستان سوى ما يقرب من ٦٤٧,٥

ألف نسمة وهي تقع في موقع بعيدا عن المنافذ المائية التي جعلت منها دولة حبيسة، وتقع على الحدود الشمالية من أفغانستان الاتحاد السوفييتي بينما تشارك في الحدود الشمالية الشرقية مع الصين وكشمير في حين تتاخم حدودها القريبة الأراضي الإيرانية.

أما عن أساس المشكلة الأفغانية فيعود إلى عام ١٩٧٣ حيث قامت في ١٧ يوليو من نفس العام ثورة شعبية كان من نتائجها إسقاط النظام الملكي تحت عرش زهير شاه حيث قاد الانقلاب ابن عم الملك وصهره محمد داود في انقلاب عسكري في إبريل عام ١٩٧٨ حيث أدى هذا الانقلاب إلى تكوين حكومة موالية إلى الاتحاد السوفييتي بزعامة حزب الشعب الديمقراطي العسكري حيث رحب السوفييت بهذا التدخل في وقت قل فيه النفوذ الأمريكي في إيران ولا سيما بعد قيام الثورة الخمينية ورغبة منهم في كسر سياسة الولايات المتحدة في محاولة تطويقهم بدولة حليفة لها ذلك بالإضافة إلى رغبة الاتحاد السوفييتي في أن يكون قريبا من المياه الدفيئة في منطقة الخليج.

وقد قام الشعب بالكفاح ضد الاحتلال السوفييتي الذي يجد تأييدا من الحكومة والذي يحاول إبعاد أي رئيس جمهورية ينظر بعين الرضى لخروج السوفييت من أفغانستان.

الجغرافيا السياسية

وما زلنا نجد خلافا جوهريا بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة أخرى في محاولة للسيطرة على أفغانستان حيث تحاول كل جهة دعم الموالين لها لا حبا في الإسلام والمسلمين وإنما طمعا في السيطرة على موقع أفغانستان الهام بالنسبة لكل منهما. والتي أصبحت معقلا للثائر المسلم وموئلا للمجاهدين.

وما مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بدم اسامة بن لادن الا دليلا آخر على فرض الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية ، بعد اتهامه بمسؤوليته المباشرة عن التفجيرات الأخيرة (١٩٩٨) في سفارات الولايات المتحدة في أفريقيا.

الفصل الثاني

النظام العالمي الجديد

الى اين تتجه الولايات المتحدة الأمريكية؟

تحكمت عقيدة "الاحتواء" في تشكيل السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة. وكان من الطبيعي، بعد انتهاء الحرب الباردة، ان يحدث تغير جوهري، وان يظهر نموذج جديد او خطة كبرى جديدة تسترشد بها الولايات المتحدة عند وضع سياساتها. ولكن ذلك لم يحدث رغم مرور ما يقرب من العقد على انهيار جدار برلين، اشهر رموز الحرب الباردة. وبالتالي ما زالت بعض التساؤلات تطرح نفسها على ساحة النقاش؛ فهل الولايات المتحدة بحاجة فعلية الى تشكيل رؤية جديدة واستراتيجية كبرى جديدة؟ واذا لم تتم صياغة هذه الاستراتيجية، فما الثمن البديل؟ وهل تملك الولايات المتحدة بدائل اخرى؟ وما هي انعكاسات مختلف الخيارات على السياسات الخارجية والأمنية للولايات المتحدة وقواتها المسلحة، لا سيما القوات الجوية الأمريكية؟

هيكل النظام الدولي الجديد

حفل القرن العشرون بعدد من التغيرات الهائلة المدوية. ففي نصفه الأول اندلعت حربان عالميتان، وانفجرت ثورتان كبيرتان في روسيا والصين، وانهارت خمس امبراطوريات؛ هي العثمانية والألمانية والايطالية واليابانية والنمساوية - المجرية. وحدث تراجع هائل لقوتين من أهم القوى الاستعمارية العالمية؛ الا وهما الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي. والخلاصة أنه طرأ تغير جوهري على

الجغرافيا السياسية

طبيعة النظام الدولي. ولو ألقينا نظرة على القرون السابقة لوجدنا ان النظام الدولي أتم دائماً بـ "تعدد القطبية وتوازن القوى"، حيث لم يكن يسمح لدولة بمفردها ان تحقق تفوقاً أو سيطرة، لا يستطيع تحالف الدول الأخرى التصدي لها بدرجة أكبر من القوة والجبروت. ونجح هذا النظام آنذاك، في الحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة واحدة، لكنه مني بالفشل في نهاية المطاف، مما أدى الى نشوب الحرب العالمية الأولى التي أعقبتها فترة من الفوضى، ظهرت بعدها الفاشية، واندلعت الحرب العالمية الثانية، ثم انكشف غبار هذه الحرب عن تبلور نظام دولي ثنائي القطبية.

لقد كان هناك سببان رئيسيان وراء التحول نحو القطبية الثنائية. أولها التراجع الهائل في قوة العديد من الأطراف التي كانت تشكل النظم الاساسي خلال حقبة توازن القوى - أي حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى - بعد ان انهزمت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وانحسرت قوة بريطانيا وفرنسا. السبب الثاني ان هذه التطورات رافقها تغير مهم، تمثل في انتقال القوة النسبية الى أيدي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق، وزيادة تدخلهما في الشؤون العالمية. وكانت هذه التغيرات نتاجاً لمجموعة معقدة من العوامل التي أفرزت نظاماً عالمياً جديداً ثنائي القطبية. وكانت السمة الرئيسية لهذا النظام هي ان قطبيه الجديدين - الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة - يمثلان نظامين مختلفين، لكل منهما قيم وأنماط معيشية مختلفة، ومن ثم أفرز هذا النظام عدداً من القضايا التي تختلف الى حد كبير عن قضايا عصر توازن القوى المتعدد القطبية (أي ما قبل الحرب العالمية الأولى). وأدت الأيديولوجيا الماركسية الثورية، والاحساس بالدور التاريخي، الى تحفيز موسكو لكي تتبوأ مكانها في النظام الجديد. وبعد فترة من الغموض والتردد قررت الولايات المتحدة ان تأخذ على

عانتها مهمة "احتواء" المد السوفييتي"، ومن ثم اندلع هذا الصراع، الذي عرف بإسم "الحرب الباردة". وترافق ذلك مع تطوير أسلحة الدمار ، وظهور خطر الفناء النووي للعنصر البشري كله.

وهكذا هيمنت اجواء الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والقت بظلالها على القرارات الدفاعية الرئيسية، بما فيها مشتريات أنظمة الأسلحة وحجم القوات والوجود العسكري في الخارج والتحالفات. وبسبب القطبية الثنائية التي تميزت بها حقبة الحرب الباردة، أصبح على الولايات المتحدة ان تهيئ نفسها لاحتواء المد السوفييتي على النطاق العالمي؛ مما كان له أكبر الأثر على تعاملات الولايات المتحدة مع مختلف المناطق.

ولكن الحرب الباردة انتهت نهاية مدوية، عندما حدث الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفييتي، كإمبراطورية وكدولة. ونتيجة لذلك تحول التوازن النسبي للقوى السياسية والعسكرية ليصبح في صالح الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المعروف ان الولايات المتحدة - خلال ما يزيد على أربعة عقود من الحرب الباردة - حققت منزلة سياسية عظيمة وقدرات عسكرية هائلة، فلم يعد أمامها حالياً أي منافس دولي أو أي تحالفات معادية ذات شأن. بل ان معظم الدول التي تمتلك قدرات اقتصادية متميزة، وتتمتع بارتفاع متوسط دخل الفرد والناجح المحلي الإجمالي، مثل ألمانيا واليابان، هي دول حليفة للولايات المتحدة. ويمكن القول بالفعل ان الولايات المتحدة وحلفاءها الديمقراطيين قد أقاموا "منطقة سلام"، يعتبر فيها نشوب الحرب فيما بينهم "أمراً غير وارد إطلاقاً". وإن ظلت الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، الا ان المؤشرات الاقتصادية لهذه القوة النسبية

الجغرافيا السياسية

أصبحت بنوع من الضعف والتراجع، وأصبحت تواجه مشكلات اجتماعية محلية لا يمكن التغافل عنها، وهو ما يؤدي إلى زيادة تركيز النخبة السياسية على الشؤون المحلية.

أصبحت الولايات المتحدة، إذن، هي القوة العظمى الوحيدة. ولكن هناك سبعة ملامح ذات أهمية كبرى، تصبغ المناخ الدولي الراهن، وسوف نستعرضها فيما يلي:

أولاً: حققت بعض الدول الآسيوية نمواً اقتصادياً هائلاً، مثل الصين والهند واندونيسيا وتايلاند. فإذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه - وهو أمر غير مؤكد - فسوف يحدث تحول في القوة الاقتصادية النسبية، قد تصاحبه انعكاسات مهمة في الجغرافيا السياسية والعسكرية.

ثانياً: هناك أجزاء مهمة في بعض مناطق العالم، مثل أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والوسطى والشرق الأوسط، تقوم بتجربة اقتصاديات السوق والحكم الديمقراطي، ومن المحتمل أن ينجح بعضها في ذلك.

ثالثاً: كثير من مناطق العالم تفتقر إلى الديمقراطية وتغلب عليها الصراعات، ومن ثم فهي معرضة لخطر اندلاع "الحروب الإقليمية الكبرى"، ومحاولات فرض الهيمنة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها التي تزداد إمكاناتها يوماً بعد يوم.

رابعاً: هناك أيضاً مخاطر متزايدة بسبب الفوضى والتمزق داخل بعض الدول؛ نتيجة للضعف السياسي والعوامل العرقية والطائفية والأيدولوجية. وقد تؤدي مثل هذه العوامل إلى حدوث المجاعات ومحاولات الإبادة الجماعية، بما يعقبها من آثار إنسانية، وأحياناً جيوبوليتيكية. وهذا يعني أن الولايات المتحدة والأعضاء

الآخرين في "منطقة السلام والازدهار" قد يواجهون عدداً كبيراً من الحروب الصغيرة.

خامساً: مع التسارع الحالي في التغيرات التقنية، التي تحمل في طياتها آثاراً هائلة على القوى الاقتصادية والعسكرية في العالم، سوف يتعين على كل دولة ان تتبنى الخيارات الصحيحة حتى تتفوق على الدول الأخرى. وعلى الصعيد العسكري، لن تقتصر الخيارات على الأسلحة الجديدة - في مجالات مثل المعلومات وتقنيات الإفلات من الرادار (Stealth) والتوجيه الدقيق - فحسب، بل لا بد أيضاً من اعتناق المفاهيم الجديدة للتشغيل والتغييرات التنظيمية.

سادساً: تزداد حدة التنافس الاقتصادي والاحتكاكات التجارية الدولية بين الولايات المتحدة وحلفائها من أيام الحرب الباردة، وهو ما قد يؤدي الى تعقيد العلاقات المستقبلية.

سابعاً: هناك بالطبع دول غير راضية عن النظام العالمي الحالي، مثل إيران وكوريا الشمالية وكوبا والعراق والصين وروسيا. ومن الاحتمالات المؤكدة على المدى الطويل، خلال السنوات العشرين القادمة، ان تسعى الصين او روسيا لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة وحلفائها، وربما يحدث ائتلاف بين عدد من هذه الدول لإحداث ذلك التوازن. وهكذا سوف يؤدي التفاعل بين هذه العوامل الى تحديد الشكل الجغرافي السياسي للعالم في القرن الحادي والعشرين؛ لأن هذه العوامل هي التي ستفرز كلاً من الصراعات والتحالفات في المستقبل. وبالنسبة للصراعات المستقبلية، فانها ستكون نتاجاً للاتجاهات التي ستسود، والتي ستلاقى. والامتزاج بين هذه الاتجاهات سيفرز انواعاً مختلفة من الصراعات، ليس من حيث أسبابها فحسب، بل أيضاً من حيث اساليب مواجهتها، ومن حيث تعاون

الجغرافيا السياسية

الدول المتحالفة، او تنافسها. ومن ثم يصبح المجال مفتوحاً لاحتمالات كثيرة؛ فعلى ضوء التطور الهائل لتقنيات المعلومات - والذي سيمتد حتى القرن المقبل - يمكن لهذه التقنيات وحدها ان تؤثر في سلسلة الصراعات، بدءاً بالحروب الكبرى وانتهاءً بالعمليات الارهابية. وبالنظر الى الموارد المتاحة والوسائل المستخدمة، فسوف تختلف بالطبع المهام الملقاة على كاهل القوات المسلحة الأمريكية، مع العلم بأن التحالفات الراهنة للولايات المتحدة معرضة لمزيد من التغيير، بل قد تظهر تحالفات جديدة أيضاً الى حيز الوجود.

من الأهمية بمكان ان ندرك الى أي مدى يمكن ان تمتد الصراعات مستقبلاً، وان كان تقدير الاطار الزمني لنشوب هذه الصراعات لا يقل أهمية عن ذلك. ففي المستقبل القريب على سبيل المثال، قد تكون الصراعات الاقليمية الصغرى - كالصراعات العرقية والحروب الاهلية وعمليات فرض وحفظ السلام - هي النوع السائد من الصراعات؛ ولكن مع مرور الزمن، ومع التغيرات التي تحدث في العالم ونظرة الآخرين الى الولايات المتحدة، فقد تصبح الأشكال الأخرى للصراع هي الأكثر احتمالاً، أي الحروب الاقليمية الكبرى، بل ربما الحروب العالمية.

إن مجرد حدوث الصراعات لن يترتب عليه بالضرورة تدخل الولايات المتحدة، حتى في حالة استدعائها، وهو أمر يثبتته التاريخ. فهناك قيود على الميزانية تقلص من قدرة الولايات المتحدة في التعامل بمفردها مع سلسلة التحديات التي تهدد السلام والاستقرار العالميين. ومن ناحية أخرى لن تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً الا اذا ارتأت ان مصالحها عرضة للخطر؛ وهذا الأمر بدوره سيكون خاضعاً للاستراتيجية الكبرى، والاستراتيجية الأمنية القومية

للولايات المتحدة. ومن خلال هاتين الاستراتيجيتين سوف يتحدد شكل الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في العالم، ويتم من خلالهما أيضاً تقييم الازمات والصراعات المختلفة.

الاستراتيجيات الكبرى البديلة

مع التغيرات الجارية على المسرح العالمي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات وخيارات تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي واجهتها خلال الحرب الباردة. ويمكن القول ان اختيارات الولايات المتحدة لن تحدد اتجاهها فحسب، بل ستحدد ايضاً سائر دول العالم في القرن القادم. ورغم ما يقرب من عقد على زوال الاتحاد السوفييتي، فلا يوجد اجماع في الولايات المتحدة - حتى الآن - على رؤية جديدة واستراتيجية كبرى للعصر الجديد.

ان الرؤية الاستراتيجية والاستراتيجية الكبرى أمران مهمان، لأنهما تشكلان البوصلة التي تحدد الاتجاه الاستراتيجي للولايات المتحدة، والذي على هديه يتم التخطيط الطويل الأجل في وزارة الدفاع وأفرع القوات المسلحة. وفي غيابهما سوف تظل البلاد وقواتهما المسلحة في حالة رد الفعل، فتفقد زمام المبادرة الذي يصبح بيد الآخرين. صحيح ان وضع الولايات المتحدة في العالم، من حيث القوة، يمكنها من تحديد شكل مستقبل العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ولكنها لم تنجح في ذلك الا اذا كان لديها التصور المسبق عن هذا الشكل الذي تريده للعالم، وامتلكت الاستراتيجية والارادة لتحقيق ذلك.

وفي غياب الرؤية والاستراتيجية الكبرى، لن يتوافر للولايات المتحدة معيار للحكم على الصراعات والازمات؛ ومن ثم لا يمكن تقييم القرارات السياسية بشكل واف، ما لم يتم أولاً بناء إطار لتوجيه السياسات وتحديد الأولويات؛ لأن

الجغرافيا السياسية

عدم وجود مثل هذا الإطار سوف يزيد من صعوبة التمييز بين القضايا المهمة والقضايا غير المهمة، وبين التهديدات الأكثر خطورة والأقل خطورة. هناك أيضاً أسباب اقتصادية داخلية تكسب الرؤية والاستراتيجية أهمية خاصة؛ ألا وهي توجهات الميزانية وقيودها، التي تحتم تقليص حجم القوات المسلحة، ومن ثم تقتضي إعادة النظر في ترتيب أولويات الإستراتيجية القومية؛ مما قد يسفر - مثلاً - عن تغير التركيز من الاستعداد الى التحديث، او العكس.

ومن البديهي ان التغيير في هيكل القوة يطرح أمام الولايات المتحدة عدداً من الخيارات، من ضمنها ان تتخلي عن الزعامة العالمية، وتتطوي على ذاتها. وحينئذ سوف تسعى للتخلي عن الزعامة تدريجياً، وتعطي دفعة للاتجاه نحو توزيع القوة، عبر تقليص الدور العالمي للولايات المتحدة، وتشجيع قيام هيكل دولي يتسم بتوازن القوى، مع وجود مناطق نفوذ (مثلما كان قائماً بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر). أما البديل عن ذلك، فيتمثل في تعزيز الزعامة العالمية، كهدف رئيسي في استراتيجية الولايات المتحدة، والحيلولة دون بروز منافس عالمي آخر.

التوجه الانعزالي الجديد

قد يؤدي التخلي عن السيطرة والتفوق والانطواء على الذات، الى تخفيض كبير في النفقات الدفاعية على المدى القريب؛ وان لم تتم حتى الآن دراسة فعلية عن قيمة النفقات التي تستطيع الولايات المتحدة ادخالها - سواء على المدى القصير او البعيد - اذا ما تبنت مثل هذه الاستراتيجية. ولتقدير قيمة الأموال التي يمكن ادخالها، يتعين أولاً الاجابة عن هذين السؤالين: هل الدفاع عن الولايات

المتحدة الأمريكية سوف يتضمن أمريكا الشمالية ام يشمل الأمريكتين عامة ؟ والى أي مدى سيصل النطاق الخارجي الدفاعي داخل المحيطين الأطلسي والهادي ؟ ومع التخلي عن الزعامة العالمية ستقل بالطبع احتمالات تعرض الجنود الأمريكيين للأذى، في أماكن مثل العراق وهايتي وكوريا والبوسنة والصومال. ولن تتدخل القوات المسلحة الأمريكية في الصراعات الإقليمية-الصغرى أو الكبرى- في أي جزء من العالم. وبدلاً من توسيع حلف الناتو، سوف تنهي الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري في أوروبا، وكذلك في آسيا والشرق الأوسط. وتعتمد- بدلاً من ذلك- على الأنظمة القضائية للاطلاع على ما يجري حول العالم. ويمكن للولايات المتحدة أن تركز على أنواع معينة من القدرات؛ مثل الدفاع الصاروخي القومي، والدفاع الساحلي، والحرب المضادة للغواصات، والحرب الفضائية. وسوف يتعين عليها تطوير مجموعة من القدرات والاستراتيجيات لحماية نفسها ضد حرب المعلومات، ومن ثم تمنح الأولوية القصوى لبرامج حماية المجتمع الأمريكي والقوات المسلحة الأمريكية من الهجمات الصاروخية وحرب المعلومات. وبما أن الولايات المتحدة لا تواجه تهديداً برياً كبيراً ضد أراضيها، فقد يقلص حجم قواتها البرية كثيراً.

قد يسهم تخفيض الإنفاق الدفاعي، بطبيعة الحال، في مواجهة عجز الميزانية، وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة، لا سيما أن المنافسين الاقتصاديين للولايات المتحدة قد يزدون في نفس الوقت- من نفقاتهم الدفاعية. ولا شك أن تجاهل القضايا الخارجية يتيح للولايات المتحدة إلقاء اهتمام أكبر لمشكلاتها الداخلية.

الجغرافيا السياسية

أما الحلفاء - الذين التزمت الولايات المتحدة تقليدياً بالدفاع عنهم فسوف تقل حاجاتهم إليها في بعض الحالات، خاصة بعد زوال التهديد السوفيتي عن أوروبا الغربية. ويستطيع هؤلاء الحلفاء الدفاع عن أنفسهم (مثلاً يبلغ عدد سكان كوريا الجنوبية أكثر من ضعف عدد سكان كوريا الشمالية، ويبلغ إجمالي ناتجها القومي عدة أضعاف إجمالي الناتج القومي لكوريا الشمالية). ومن المعروف أن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها يتيح لهم الفرصة لتقليص إنفاقهم الدفاعي.

غير أن هذا التوجه الانعزالي الجديد، من الناحية الواقعية، قد يزيد على المدى الطويل من خطر نشوب الصراعات الكبرى؛ مما يتطلب قيام الولايات المتحدة بمجهود دفاعي أكبر. كما وأنه يهدد السلام العالمي، ويقوض في النهاية الازدهار الأمريكي. وإذا انسحبت الولايات المتحدة من أوروبا وآسيا، فإنها تكون قد خاطرت قصداً بإضعاف مؤسسات العالم الديمقراطي، وتضامن قواه ودوله، وتهيئ ظروفاً مواتية لانتشار الفوضى. وهو ما يعود بنا إلى الأحوال نفسها التي كانت سائدة في النصف الأول من القرن العشرين.

أسفر التوجه الانعزالي الأمريكي إبان العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، عن عواقب وخيمة على السلام العالمي. ولم تكن الولايات المتحدة آنذاك، إلا واحدة من عدة دول كبرى، أما الآن فقد أصبحت هي القوة الأولى المهيمنة، مما يهدد بحدوث صدمة رهيبية إذا انسحبت من المسرح العالمي.

وأخطر الاحتمالات في هذه الحالة أن تعود الصبغة القومية إلى السياسة الأمنية لليابان وألمانيا؛ لأن انسحاب الولايات المتحدة من المسرح العالمي، سيجعل كلا من الدولتين تتولى شؤون أمنها بنفسها، وتعيد بناء قدراتها العسكرية،

مما يؤدي إلى عودة سباق التسلح وما يترتب عليه من إمكانية الحصول على الأسلحة النووية. والمعروف أن الصين وكوريا ودول جنوب شرق آسيا ما زالت تخشى الهيمنة اليابانية. وإذا نزعَت الولايات المتحدة حمايتها عن اليابان، فسوف تضطر الأخيرة إلى زيادة قدراتها العسكرية بشكل هائل؛ لكي توازن القوة الصينية المتنامية والقوات الروسية التي ما تزال كبيرة الحجم. وعلى ضوء ما تتمتع به اليابان من تطور تقني، إلى جانب مخزونها من البلوتونيوم الذي حصلت عليه من تطوير صناعة الطاقة النووية لديها، يكون بإمكانها أن تصبح - بسرعة نسبية - دولة مالكة للأسلحة النووية، إذا ما قررت ذلك. ومعروف أيضا أن بإمكان اليابان صنع الصواريخ بعيدة المدى والأساطيل البحرية التي تضم حاملات الطائرات.

مع التغيرات الجارية في ميزان القوى بين اليابان والصين وروسيا، وظهور قوى إقليمية جديدة مثل أندونيسيا وكوريا والهند، تزداد مخاطر نشوب الحروب الوقائية. وبالمثل قد يؤدي التنافس الأوروبي على الهيمنة الإقليمية إلى نشوب حروب كبرى. وإذا بقيت الولايات المتحدة خارج هذه الساحة - وهو احتمال غير وارد - فقد تسيطر قوة معادية على أوروبا أو آسيا. وبعد أن تهمين تلك القوة على أوروبا أو شرق آسيا، سوف تتطلع إلى الهيمنة العالمية، وعندئذ قد تواجه الولايات المتحدة حربا باردة جديدة، بل أيضا خطر نشوب حرب عالمية ثالثة، تفوق ويلاتها وكوارثها ما أفرزته الحرب الأخيرة.

أما في منطقة الخليج العربي، فإن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية قد يؤدي إلى انشغال الصراع على الهيمنة الإقليمية، مثلما فعلت كل من إيران والعراق في الماضي. وبدون الحماية الأمريكية، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف تتعرض للمخاطر. ولمواجهة مثل هذه الظروف، ربما يسعى

الجغرافيا السياسية

السعوديون للحصول على الأسلحة النووية بأية وسيلة. وإذا تمكنت إيران أو العراق من الهيمنة على المنطقة التي تسيطر على الإمدادات النفطية العالمية، فسوف تكتسب قدرة هائلة على إلحاق الضرر بالاقتصاديين الأمريكي والعالمي؛ لأن الطرف الذي يحقق الهيمنة، سيجد تحت تصرفه موارد اقتصادية ضخمة، يمكن أن يستخدمها لبناء قدرة عسكرية تمكنه من الضغط على الولايات المتحدة وغيرها من الدول المستوردة للنفط. ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن سيطرة إيران أو العراق على منطقة الخليج، سوف يتبعه انضواء سائر الدول العربية الشرق اوسطية تحت نفوذها وهيمنتها، نظراً لتغير موازين القوى. ومثل هذا الوضع يفرز مزيداً من المشكلات الأمنية لإسرائيل، ويقوض عملية السلام من أساسها، ومن ثم يزيد من مخاطر اندلاع حروب أخرى بين العرب والاسرائيليين.

هناك دول خارجة على القانون - مثل كوريا الشمالية وإيران - تسعى بالفعل للحصول على الأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى. وتستطيع مثل هذه الدول أن تحصل على الأسلحة النووية، إذا ما أصبحت الولايات المتحدة دولة انعزالية. وفي المقابل هناك دول أخرى ذات قدرات نووية محتملة - مثل كوريا الجنوبية وتايوان - أحجمت عن إنتاج مثل هذه الأسلحة بسبب ارتباطاتها الأمنية بالولايات المتحدة. ولولا ذلك الارتباط لبادرت هذه الدول، وغيرها، إلى إعادة النظر في موقفها من الأسلحة النووية. أما الدول التي كانت تلتزم بالقيود خوفاً من العقوبات الأمريكية، فقد تجد في انعزال الولايات المتحدة ما يشجعها على تنفيذ برامج نووية، وربما بصورة علنية.

ان انتشار حالة عدم الاستقرار والصراعات والهيمنة المعادية في اوربا وشرق آسيا ومنطقة الخليج العربي، سوف تتعكس آثاره على الاقتصاد الأمريكي حتى لو تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية التورط في الحروب والصراعات الكبرى، وهو أمر مستبعد. ومن البديهي ان يؤدي الاضطراب في منطقة الخليج العربي الى تقليل الامدادات النفطية وارتفاع اسعارها، ومن ثم الى انخفاض مستوى معيشة المواطن الأمريكي. ومن جهة اخرى فان الاضطرابات في آسيا واوربا سوف تجبر الولايات المتحدة على اعادة ترتيب اوضاعها الاقتصادية، لأن من شأن هذه الاضطرابات تقليص الفرص التجارية ذات الأهمية الكبرى للازدهار العالمي المحلي، بما فيه بالطبع ازدهار الولايات المتحدة.

العودة الى تعدد القطبية وتوازن القوى:

هذا هو الخيار الثاني، ويعتمد على اقامة توازن للقوى يحول دون ظهور قوة مهيمنة جديدة. واذا كان هذا النهج يتسم ببعض الملامح الايجابية، فهو ايضاً محفوف بالمخاطر. واستناداً الى الحقائق الراهنة، فان القوى الكبرى - التي يحتمل ان تشترك في نظام تعدد القطبية - هي اليابان والصين وروسيا والمانيلا (او الاتحاد الاوربي)، الى جانب الولايات المتحدة بالطبع. وقد تتغير هذه القائمة في المستقبل، اذا ظهرت دول كبرى جديدة مثل الهند او اندونيسيا او البرازيل، او اذا ضعفت احدى الدول الكبرى الحالية - مثل روسيا - أو تفككت، بحيث لا يتاح لها - كما كان - ان تتبوأ منزلة الدول الكبرى.

قد يكون العالم متجهاً نحو تعدد القطبية. فمع انتشار الثروة والتقنية اصبح هناك بالفعل دول كبرى عدة من الناحية الاقتصادية. وبمرور الوقت، فان هذه

الجغرافيا السياسية

الدول، التي تتمتع حالياً بالقوة الاقتصادية، قد تقرر الحصول على القوة السياسية والعسكرية بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية. ومما يزيد من امكانية هذا الاحتمال ان الولايات المتحدة، في فترة ما بعد الحرب الباردة، باتت لا تنتظر الى التهديدات بمنظار هذه القوى الكبرى المحتملة مثل ألمانيا واليابان (ان لم نقل روسيا والصين والبرازيل واندونيسيا وغيرها)، وبالتالي لن تكون على استعداد لتحمل المخاطر في سبيل حماية تلك القوى (Kissinger, 1994, p 809).

اذا انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الخيار، فانها اما ان تبطئ خطواته، او تعجل به. وفي حالة اختيارها للتعجيل بالعودة الى نظام تعدد القطبية وتوازن القوى، فيمكنها تحقيق ذلك عن طريق اضعاف حلف الناتو، ثم استبداله في نهاية المطاف (بتسليمه فعلياً الى اتحاد اوربا الغربية، وهو الذراع العسكرية للاتحاد الاوربي)، او عن طريق تشجيع الدول الكبرى - كلاً على حدة - على تولي أمنها بنفسها. ولدفع العالم في هذا الاتجاه، سوف تنهي الولايات المتحدة وجودها في أوربا، في نفس الوقت الذي يكون فيه الأوروبيون قد استكملوا قدراتهم الذاتية؛ بحيث يتحقق توازن للقوى في القارة الأوروبية. وتستطيع الولايات المتحدة الاسراع بوتيرة مثل هذا التطور اذا اعلنت - مثلاً - عن عزمها الانسحاب من اوربا خلال مهلة زمنية محددة، تسمح للبناء العسكري الأوروبي بالموازنة مع روسيا.

ولكي ينجح مثل هذا النظام لتوازن القوى فنحن امام احد خيارين، اما ان تزيد ألمانيا من قوتها العسكرية زيادة كبيرة، واما ان يتعمق الاتحاد الاوربي، بحيث يقترب من وضع الدولة العظمى. مع ملاحظة ان من مصلحة الولايات

المتحدة الحيلولة دون هيمنة دولة واحدة على اوربا (مع اعتبار روسيا جزءاً من القارة الأوروبية).

فاذا ما قرر الالمان زيادة قوتهم العسكرية، فسيكون على الولايات المتحدة ان تشكل تحالفات مع اية دولة - او دول - اوروبية، لتتمكن من مواجهة الهيمنة الالمانية. وقد تضطر الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بقوات كافية على اراضيها، او ربما في المملكة المتحدة. اما المشكلات الاخرى - بخلاف محاولة الهيمنة على اوربا - مثل عدم الاستقرار في البلقان او اوربا الشرقية والوسطى او شمال افريقيا، فسوف تقع مسؤوليتها على كاهل الاوروبيين وحدهم، ولن تتورط الولايات المتحدة عسكرياً في النزاعات المحلية في هذه المناطق.

وبالمثل، لن تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً في اراضي الاتحاد السوفييتي السابق، بل ستعامل مع هذه المناطق باعتبارها خاضعة للنفوذ الروسي. ونظراً لأن دول أوربا الغربية - خصوصاً ألمانيا - لها مصالح في اوربا الشرقية والوسطى، شأنها في ذلك شأن روسيا، فسوف يتعين عليها ارساء بعض القواعد لتنظيم التفاعلات فيما بينها.

وفي آسيا - حيث تسعى كل من الصين واليابان لبناء قدراتهما - يمكن للولايات المتحدة ان تؤدي دور الموازن، وذلك في حالة اختلال التوازن بشكل خطير بين اليابان والصين. وهنا تستطيع الولايات المتحدة اعادة التوازن بواسطة قواتهما المرابطة في اراضيها، او في بعض الدول الصغيرة بالمنطقة. وكما في حالة أوربا، سوف تسعى الولايات المتحدة - من خلال تغيير التحالفات - الى الحيلولة دون ظهور هيمنة اقليمية. ويمكنها في هذا الصدد ان تتعاون مع دول

الجغرافيا السياسية

اخرى لحماية مصالحها المشتركة، وان تكون على استعداد لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، مثل أرواح المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم.

وفي نفس هذا الإطار، تسعى الولايات المتحدة مع غيرها من القوى الكبرى، للحيلولة دون هيمنة قوة واحدة على منطقة الخليج العربي؛ لأن مثل هذه الدولة ستمتلك بالضرورة قدرة ضغط هائلة ازاء الدول التي تعتمد على نفط المنطقة. وعلى المستوى الاقليمي، يتعين ان تعمل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى على اقامة توازن بين ايران والعراق؛ لمنع حدوث هيمنة اقليمية. واذا افترضنا مسبقاً ان الدول الكبرى مستعدة لانتهاج سياسية مشتركة نحو منطقة الخليج العربي، فان اعتماد الولايات المتحدة على الخليج - بدرجة أقل نسبياً من أوروبا الغربية او اليابان - يعطيها ورقة قوية للمساومة، عندما يحين الوقت لتوزيع الأعباء التي تستلزمها سياسة التوازن بين الدول الكبرى. ومن ناحية أخرى، هناك احتمال بأن تتخلى دولة كبرى - أو أكثر - عن هذا التحالف، وان تساند دولة مهيمنة في منطقة الخليج، تحت اغراء الوصول الى موارد الخليج واسواقه. وأخيراً يجب على الولايات المتحدة ان تكون القوة المهيمنة، التي تؤثر في القضايا الأمنية المهمة في الأمريكتين.

يقدم نظام توازن القوى - بغض النظر عن حتميته - بعض المزايا للولايات المتحدة الأمريكية. أولها ، انه يخفض الانفاق الدفاعي (وان لم يكن بنفس الدرجة التي تحققها استراتيجيات التوجه الانعزالي الجديد)، كما يقلل من الحاجة الى نشر القوات الأمريكية في المناطق الساخنة من العالم، ما دامت الولايات المتحدة ستترك معالجة المشكلات لتضطلع بها الدول الكبرى في مناطقها. وفي هذه الحالة سوف تركز الولايات المتحدة تخطيطها الدفاعي على منع ظهور قوة مهيمنة ،

بحيث يصبح التركيز الاساسي للمؤسسة العسكرية الامريكية هو المواجهة بين الدول الكبرى. وباستثناء الأمريكتين، لن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الصراعات الاقليمية الصغرى، ولن يصبح لازماً عليها ان تأخذ بزمام المبادرة في مناطق مثل كوريا والخليج العربي. اما فيما يتعلق بمسألة الحجم فان على الولايات المتحدة ان تمتلك قوة كبيرة، بما يكفي لاحداث التوازن بين أي دولتين كبريتين.

الميزة الثانية، ان الولايات المتحدة الأمريكية ستمتع بدرجة أكبر من الحرية في الاهتمام بمصالحها الاقتصادية، حتى لو الحقّت ضرراً بعلاقاتها السياسية مع حلفائها القدامى، الا في الحالات المحددة التي تحتاج فيها الى التحالف مع احدى الدول الكبرى، لصد تهديد أكبر.

وفي ظل نظام توازن القوى، من الممكن ان تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بوضع موات نسبياً، مقارنة بالدول الكبرى الأخرى. ونظراً لبعدها النسبي عن مراكز القوة الأخرى، تستطيع الولايات المتحدة الاضطلاع بالدور البريطاني السابق كـ "موازن" عن بعد. وكما حدث في القرن التاسع عشر، يمكن للولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى ان تتنافس وتتعاون لتفادي الهيمنة والحروب العالمية، من خلال قيام كل دولة كبرى بحماية مصالحها الخاصة، وتعاونها مع الآخرين لحماية المصالح المشتركة. واذا اقتضى الأمر، فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتدخل عسكرياً للحيلولة دون ظهور أية قوة مهيمنة.

لكن نظام "توازن القوى" ينطوي ايضاً على اشكالات خطيرة. اولاً: ثمة تساؤل حقيقي حول ما اذا كانت الدول الكبرى ستتصرف كما يجب، في ظل المنطق المرتبط بإطار "توازن القوى". فمثلاً، هل تستجيب دول أوروبا الغربية

الجغرافيا السياسية

بشكل مناسب ازاء عودة التهديد الروسي، ام انها ستتصرف كما فعلت الديمقراطيات الغربية في الثلاثينيات؟ خاصة اذا عرفنا ان منطق نظام توازن القوى، قد يفرض على الولايات المتحدة ان تساند دولة غير ديمقراطية ضد دولة ديمقراطية، او ان تتعاون مع دولة غير مرغوب فيها ضد دولة اخرى. وعلى سبيل المثال، ربما تضطر الولايات المتحدة الأمريكية الى تعزيز قدرات العراق من اجل احتواء قوة ايران الأخذة في التعاضد. ولكن لم تستطع الولايات المتحدة، حقيقة، التصرف دائماً على هذا النحو. والمثال الواضح على ذلك ان انتصار العراق على ايران عام ١٩٨٨ كان يتطلب من الولايات المتحدة، وفق منطق توازن القوى، ان تعزز قوة ايران. بيد أن العداوة المستمرة التي تصبغ العلاقات الأمريكية - الإيرانية، وطبيعة النظام الإيراني، والاعتبارات الاخلاقية للسياسية الخارجية الأمريكية، كل ذلك اعاق واشنطن عن تطبيق مثل هذه الاستراتيجية. وهناك بالطبع عديد من الأمثلة الأخرى. لذا، فان الاستراتيجية الكبرى التي تتطلب مثل هذا الاجراء قد تكون غير واقعية.

ثانياً: يعني هذا النظام ضمناً ان الدول الديمقراطية الكبرى لن تستمر في النظر الى بعضها كدول حليفة، بل قد تصبح الصراعات السياسية والعسكرية بينها أمراً مشروعاً. ومن ثم يشتد اندفاعها وراء مصالحها الاقتصادية؛ بما يؤدي الى اضعاف المؤسسات الاقتصادية العالمية، مثل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات)، والنظام الليبرالي للتجارة العالمية، ومن شأن مثل هذا التطور ان يزيد من احتمالات حدوث الكساد والاضطرابات الاقتصادية الكبرى.

ثالثاً: يحتمل ان تواجه الولايات المتحدة منافسة شديدة من الدول الكبرى الأخرى، في مناطق تهم الولايات المتحدة. فمثل هذه القوى قد لا تكون مستعدة لمنحها

"منطقة نفوذ" في الأمريكتين، بل يمكن ان تسعى، مثلما فعلت المانيا في الحرب العالمية الأولى، الى اقامة تحالفات مناوئة للولايات المتحدة مع دول امريكا اللاتينية. وكما أشرنا سابقاً، قد تحاول بعض الدول الكبرى الأخرى مساندة طرف اقليمي يسعى للهيمنة في الخليج العربي.

أخيراً: قد يكون هذا النظام، من تلقاء نفسه، عرضة للفشل؛ لأن "توازن القوى" يتطلب من الدول الكبرى المحافظة عليه، والامتناع عن كل ما يتسبب في اشعال فتيل الحرب، ويتعين على الدول الكبرى ان تعطي مؤشرات تثبت عمق التزامها بقضية معينة، دون اتخاذ خطوات باتجاه الحرب يستحيل التراجع عنها. وقد ثبت ان من المستحيل اتباع هذا النهج التوازني، حتى بالنسبة للدول ذات الثقافات المتشابهة، والتي كانت تحكمها النخب الارستقراطية الاوربية خلال القرون التاسع عشر. ومن المرجح ان يزداد هذا النظام صعوبة عندما يصبح نظاماً عالمياً. فالمشاركون فيه ذوو ثقافات مختلفة، ولا تستطيع الحكومات - مع تزايد نفوذ الرأي العام - ان تتحلى بالمرونة التي تتطلبها قواعد اللعبة في نظام توازن القوى. وفي ظل هذه الظروف، فان أي خطأ في حساب ميزان القوى، يمكن ان يؤدي الى حروب لا تستطيع الولايات المتحدة البقاء خارجها. وفي هذا الصدد ينبغي ان نتذكر الاخفاق الذي مني به نظام توازن القوى في الماضي، والذي افرز الحرب العالمية الاولى وغيرها من الصراعات الكبرى، وليس من المنتظر ان يعمل بصورة افضل في المستقبل. مع ملاحظة ان الحروب بين الدول الكبرى، في عصر القوة النووية، سوف تكون اكثر هولاً ودماراً.

استراتيجية الزعامة العالمية:

المبدأ الثالث أو الرؤية الثالثة المحتملة، التي سوف تسترشد بها الولايات المتحدة على المدى الطويل، هي استراتيجية "الزعامة العالمية". وهي تقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معادياً لها، وتحول، في الوقت ذاته، دون العودة الى تعدد القطبية. وحينئذ سوف تمارس الولايات المتحدة دور "الزعامة"، في عالم يتميز بعدد من السمات الخاصة. أولها: ان المناخ العالمي سيكون على الأرجح أكثر انفتاحاً وتقبلاً للقيم الأمريكية؛ أي الديمقراطية وحرية الأسواق وسيادة القانون. ثانياً: سيكون امام هذا العالم فرصة افضل للتعامل بشكل تعاوني مع المشكلات الرئيسية التي يعانيها، مثل انتشار الاسلحة النووية، وخطر الهيمنة الاقليمية من جانب الدول الخارجة على القانون، ومخاطر الصراعات الصغرى. وأخيراً: فمن شأن مثل هذا العالم ان يتلافى، او يؤخر، حدوث حرب باردة او ساخنة بكل عواقبها المحتملة.

ولكي تمنع الولايات المتحدة الأمريكية ظهور منافس عالمي آخر، وتحول دون العودة الى تعدد القطبية، سوف يتعين عليها التمسك بالمبادئ التالية كخطوط ارشادية لسياساتها:

- الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الاقتصاديات الغنية، في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا؛ أي "منطقة السلام" الديمقراطية، والعمل على تعزيز هذه المنطقة وتوسيعها تدريجياً.
- منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة .

-
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع عودة الامبريالية الروسية والنزعة التوسعية الصينية، مع تعزيز التعاون مع كل من الدولتين.
 - الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي.
 - الحفاظ على القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، والابقاء على انفتاح النظام الاقتصادي العالمي.
 - التعتل في استخدام القوة، وتجنب الافراط في التوسع، وتحقيق المشاركة في الأعباء بين الحلفاء بصورة فعالة.
 - كسب التأييد المحلي للزعامة العالمية الأمريكية ولهذه المبادئ، والحفاظ على هذا التأييد.

ان المحافظة على "منطقة السلام" تتطلب، أولاً وقبل كل شيء، تجنب الظروف التي يمكن ان تعود بالسياسات الأمنية الى حالة "القومية". والمقصود بـ "القومية" هو قيام الدول المتحالفة الرئيسية، مثل اليابان والمانيا، بتشكيل سياستها الأمنية بنفسها، دون اعتبار لحلفائها. ومن المعروف ان هناك اتفاقاً مبدئياً بين اعضاء منطقة السلام، بحيث لا يتنافسون فيما بينهم على صعيد السياسية الواقعية. لكن هذا الاتفاق العام لا يستطيع الاستغناء عن الزعامة الأمريكية. وهناك في الوقت الراهن درجة من القلق في اليابان أكبر مما في المانيا حول الروابط المستقبلية مع واشنطن. وان كانت مصداقية الولايات المتحدة ما زالت قوية في كلا البلدين. ولكن مصداقية التحالفات الأمريكية قد تضعف اذا اعتقد حلفاء رئيسيون، مثل ألمانيا واليابان، ان الترتيبات الحالية لا تتعامل بشكل واف مع الاخطار المحدقة بأمنهم، او اذا لاحظوا، على المدى الطويل، ان الولايات

الجغرافيا السياسية

المتحدة تفتقر الى الارادة او القدرة على الاضطلاع بحماية مصالحهم، او اذا ادت المنافسة الاقتصادية والتجارية المتزايدة بينهم الى حروب تجارية.

بالنسبة الى اوربا، فان التحدي الأمني الأساسي الذي تواجهه المانيا، هو مسألة خلق توازن مع القوة العسكرية الروسية، والحيولة دون عودة الإمبريالية الروسية. وعلى المدى القصير ينبع الخطر الأمني من حالة عدم الاستقرار في أوربا الوسطى والبلقان. أما بالنسبة لفرنسا وإيطاليا فتأتي التهديدات من الصراعات القائمة في البلقان، ومن التطرف الإسلامي وما يصاحبه من صراعات وعدم استقرار، ومن انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز في شمال افريقيا والشرق الاوسط.

وبالنسبة الى شرق آسيا ايضاً، تفضل اليابان استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة لمواجهة الغموض المحيط بروسيا، والتصدي للقدرات والطموحات العسكرية الصينية المتنامية، وتأمين نفسها ضد خطر انتشار الاسلحة النووية والصواريخ في شبه الجزيرة الكورية. وشأنها شأن المانيا، تفضل اليابان حالياً العمل مع الولايات المتحدة لمواجهة هذه المشكلات الأمنية. وما دام هذا التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يحمي مصالح هذه الدول، فليس من المرجح ان تبحث من جانب واحد عن وسائل اخرى لتأمين مصالحها؛ مما يعني ان اختيار الولايات المتحدة لخيار "الزعامة العالمية" سوف يستلزم قدرة عسكرية اكبر مما يستلزمه الخياران السابقان، أي خيار "الانعزال" وخيار "توازن القوى".

ان الابقاء على حلف الناتو والتحالف الأمريكي مع اليابان سوف يشكل تحدياً كبيراً في ظل غياب العدو السوفييتي المشترك؛ فقد تنقلص ثقة الاوربيين واليابانيين في اضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بحماية مصالحهم. ومن ناحية

اخرى قد تتزايد صعوبة اضطلاع الولايات المتحدة بمثل هذا الدور، اذ ارتفعت تكاليف مواجهة التحديات المستقبلية للأمن الآسيوي والأوربي، في ظل عدم رضا الرأي العام الأمريكي، لأن الاوربيين واليابانيين - من وجهة نظر الولايات المتحدة - لا يوفون بنصيبهم العادل في حماية المصالح المشتركة. بل ان المشكلات التجارية المتزايدة مع كل من اوربا واليابان قد تؤدي الى اضعاف العلاقات الأمنية، وربما تقوضها في النهاية. وما لم يتم ايجاد حلول لهذه المعضلات، من خلال اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان (وهذا هو الخيار المفضل)، وما لم يتم وضع ترتيبات أمنية ودفاعية جديدة بين اعضاء منطقة السلام، فان التحالف الأمني بين اليابان والولايات المتحدة سيكون معرضاً للانحيار . ومن المسلم به ان اليابان او المانيا (او الاتحاد الاوربي) اذا سلكت طريقاً خاصاً بها، فسوف تزداد احتمالات ظهور نظام متعدد القطبية.

يمكن الحفاظ على المصالح الأمنية الأوربية ضمن اطار الزعامة الأمريكية، اذا ظل حلف الناتو هو الكيان الأساسي الذي يتعامل مع الصراع وعدم الاستقرار في الجنوب والشرق، ومع التطلعات الروسية لاسترداد الاراضي التي انسلخت عنها. وفي سبيل اداء هذا الدور، اصبح اعضاء الناتو - فيما يبدو - مستعدين للمحافظة على قدرة عسكرية قوية، لاحتواء النوازع الروسية، والحيولة دون استيلائها على دول مثل اوكرانيا وجمهوريات البلطيق، وللاعداد لدخول دول اوربا الوسطى في عضوية التحالف، جنباً الى جنب مع عملية توسيع الاتحاد الاوربي، ولبناء قدرة اكبر على نقل القوات جنوباً. واذا استمر هذا الاتجاه، فان

الجغرافيا السياسية

افرع القوات المسلحة الأمريكية، بما فيها القوات الجوية، سيكون عليها ان تعد العدة للقيام بمهام جديدة، نتيجة لتوسع حلف الناتو شرقاً والمخاوف ازاء الجنوب. ليس في آسيا تحالف متعدد الأطراف مثل حلف الناتو، وانما يتمثل جوهر العلاقات الأمنية في الروابط القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة، والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من جهة أخرى. ومن مصلحة كل من الولايات المتحدة واليابان الابقاء على الروابط الأمنية فيما بينهما، مع ملاحظة ان علاقاتهما التجارية تتطوي على احتمال نشوء العداوة المتبادلة، اكثر مما تتطوي عليه العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والمانيا. ويتعين على قوات التعاون الأمني (الأمريكية واليابانية والكورية الجنوبية) ان تكون مستعدة للتعامل مع خطر كوريا الشمالية، وان تتخذ الحيطة ازاء غموض الاوضاع في روسيا والصين. كما ينبغي على الولايات المتحدة ان تستبقي عدداً كافياً من القوات في المنطقة لأغراض الردع، وان تلحق بها تعزيزات للدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية واليابانية والكورية. وحتى الآن، ما زال أكثر التهديدات احتمالاً هو قيام كوريا الشمالية بهجوم عسكري على كوريا الجنوبية. وبطبيعة الحال فان انهيار كوريا الشمالية وتوحيدها مع كوريا الجنوبية قد يغير هذه الاوضاع تماماً، الى جانب انه سيطرح امام الولايات المتحدة حقائق جديدة، تستلزم اعادة النظر في حجم القوات الأمريكية، لاغراض التخطيط عموماً ومن اجل آسيا تحديداً.

واذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية ان تضطلع بدور الزعامة العالمية، سيتعين عليها ان تحول دون حدوث هيمنة معادية على المناطق الحيوية. والمقصود بـ" المنطقة الحيوية" تلك المنطقة التي تحتوي على موارد اقتصادية وفنية وبشرية كافية، بحيث اذا سيطرت قوة معادية عليها، فسيشكل ذلك تحدياً

عالمياً. وهذا الموقف قد يتغير بالطبع في المستقبل، وعموماً فإن هناك حالياً منطقتين ينطبق عليهما هذا التعريف، هما أوروبا وشرق آسيا. أما منطقة الخليج العربي، فتكتسب أهميتها بسبب مواردها النفطية الحيوية للاقتصاد العالمي؛ وهذه الأهمية النسبية قابلة للتغير على المدى البعيد؛ فقد تتناقص الأهمية الحيوية لمنطقة ما، بالنسبة للمصالح الأمريكية، بينما تكتسب مناطق أخرى أهمية أكبر. وكمثال على ذلك منطقة جنوب شرق آسيا، التي من المرجح أن تزداد أهميتها النسبية طالما استمر نمو اقتصاديات المنطقة على وتيرته المثيرة للإعجاب. وفي المقابل، قد تتراجع أهمية منطقة الخليج العربي، إذا ما توافرت مصادر طاقة بديلة أرخص، وأصبحت موارد المنطقة أقل حيوية للازدهار العالمي.

في الوقت الراهن ما زالت احتمالات حدوث هيمنة اقليمية في أوروبا الغربية وشرق آسيا ضئيلة جداً، في حين ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الخارجية المهيمنة في منطقة الخليج العربي. وليس من المنتظر على المدى القريب (١٠) سنوات ان تشكل موسكو تحدياً عالمياً، وان كانت تستطيع - حتى مع ضعفها الحالي - ان تشكل تهديداً اقليمياً رئيسياً خطيراً، اذا ما تجددت نوازعها الامبريالية، لا سيما انها تشعر بالمرارة بسبب مشكلاتها الاقتصادية والسياسية، وما لحق بامبراطوريتها على مرأى ومسمع من العالم. وقد تحاول استرداد مجدها التليد من خلال تبني سياسات قومية متطرفة، تستعيد من خلالها امبراطوريتها القديمة، وتفرض هيمنتها عليها من جديد.

كما تشير التصريحات الروسية الى وجود ميل قوي لاثبات الوجود الروسي دولياً، ولإعادة ضم ما يسمى بـ "دول الجوار" (أي الدول الموجودة ضمن اراضي الاتحاد السوفييتي السابق). وفي الآونة الأخيرة ساءت العلاقات

الجغرافيا السياسية

بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، بسبب الأعمال الوحشية التي ارتكبتها روسيا في الشيشان، وبيعها المفاعلات إلى إيران؛ ومساندتها لرفع الحظر المفروض على العراق؛ ومعارضتها لتوسيع حلف الناتو. وسوف تزداد هذه العلاقة سوءاً عندما يتوسع حلف الناتو شرقاً، لأن روسيا قد تود على هذا الأمر بتحسين علاقاتها مع إيران أو الصين أو الهند؛ بل وقد تسعى لإعادة ضم أوكرانيا وجمهوريات البلطيق ضمن المنطقة الروسية. وأصبح التحدي المائل أمام الغرب هو كيفية توسيع حلف الناتو، دون التسبب بتغيرات سلبية أخرى في السياستين المحلية والخارجية الروسية، مع الوضع في الاعتبار أن التوسع الروسي في أوكرانيا ودول البلطيق يحتم أن يعزز استراتيجيات جديدة للاحتواء، يكون لها بالطبع انعكاسات كبيرة على التخطيط العسكري الأمريكي.

وبالنسبة إلى آسيا، فقد تتحول جمهورية الصين الشعبية - وربما قبل روسيا - إلى منافس عالمي، من خلال هيمنتها أولاً على شرق آسيا، في ضوء نموها الاقتصادي الذي أصبح ينعكس الآن على تطورها العسكري؛ حيث ازداد الاستثمار الصيني في المجال العسكري زيادة كبيرة طوال السنوات القليلة الماضية. فمن الناحية العسكرية، زادت الصين من قدرتها على نقل قواتها، البحرية والجوية معاً، إلى خارج حدودها، عن طريق شراء المعدات الروسية المتطورة، واستقدام العلماء العسكريين الروس لمساعدتها على زيادة إنتاجها المحلي من المعدات المتطورة.

بيد ان الصين تمر بمرحلة من الغموض على صعيد سياساتها الداخلية، فقد تشب أزمة بشأن خلافة دنج زياو بنج * الى جانب النزعات اللامركزية التي انطلقت من عقالها في بعض الأقاليم نتيجة للنمو الاقتصادي. وربما يواجه جيران الصين والمجتمع الدولي مشكلات خطيرة، بما فيها احتمال الحرب الأهلية، التي يمكن ان تقضي على الازدهار الاقتصادي وتخلق سيلاً من اللاجئين.

لكن الصين قوة طموحة، وهي أكثر الدول الكبرى تدمراً واستياءً من الأمر الواقع. وبعد ان استعادت هونغ كونج ، بدأت الصين في العد التنازلي لعودة مكاو. ولم تكتف بذلك، بل ما زالت تطالب بالسيادة على مناطق واسعة لا تخضع حالياً لسيطرتها، مثل تايوان وجزر سبراتلي وبحر الصين الجنوبي وجزر سنكاكو الواقعة بين الصين واليابان. ورغم ان الصين تخلت عن الشيوعية كأيدولوجيا عالمية، وقبلت بالحقائق الاقتصادية للاقتصاد العالمي، الا انها ما تزال - من الناحية الجيوبوليتيكية - تبحث عن المكانة "التي تستحقها" في هذا العالم. وفي هذا الصدد قد يثور سؤال حول كيفية تحديد دورها، مع تنامي قوتها الى ما وراء مصالحها الاقليمية. والأمر الواضح ان الصين مستمرة في بحثها عن الهيمنة الاقليمية، وهو توجه تعارضه اليابان وروسيا والهند واندونيسيا وغيرها من دول المنطقة. وبغض النظر عن الهيمنة الاقليمية، فقد يتولد لدى الصين اهتمام بأن تنزع من ائتلافاً معادياً للولايات المتحدة، بناء على رفضها للزعامة الأمريكية عموماً، وهو ما يتم التعبير عنه من خلال ردودها على بعض السياسات التي تشدد عليها الولايات المتحدة، مثل حظر انتشار الاسلحة النووية وضمان احترام حقوق

* نوي الرعيم دنج زياو بنج في ١٩ شاط / فبراير ١٩٩٧، واستطاع حيانج ريم الموز عمص رئيس الدولة ورئيس الحزب الشيوعي (المحرر).

الجغرافيا السياسية

الانسان. ويتضح هذا الأمر بجلاء في المساعدة التي تقدمها الى البرنامجين النوويين الباكستاني والایراني. وينبغي ملاحظة ان البيانات الصينية، حول الاستراتيجية والأمن الدولي، تعبر عن العداء الشديد للهيمنة الأمريكية، وتتادي بتحقيق التوازن معها. ولكن الصين، من جهة أخرى، تدرك أهمية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لها، كسوق للسلع الصينية وكمصدر للتدريب الفني والتقني. وبعيداً عن المساندة الأمريكية لن يكون بإمكان الصين تحقيق اهدافها الاقتصادية والعسكرية.

بيد انه ما تزال امام الصين عقود طويلة قبل ان تصبح منافساً عالمياً حقيقياً، سواء بمفردها او بالتحالف مع الآخرين؛ وهذا ما يعطي الولايات المتحدة تحذيراً استراتيجياً كافياً. اما في المدى القريب فان الاعتبارات الاقتصادية، على الأرجح، سوف تهيمن على الحسابات الصينية. وبشكل النجاح الاقتصادي الصيني معضلة للولايات المتحدة الأمريكية، لأنه قد يزيد من قدرة الصين كي تصبح منافساً عالمياً؛ وان كان هذا من ناحية أخرى قد يعزز التوجهات الديمقراطية واللامركزية ويزيد من التعاون الصيني.

وتستطيع الصين بوضعها الحالي، منفردة او زعيمة لتحالف يضم دولاً خارجة على القانون، ان تزيد من مشكلة الانتشار النووي العالمي، في مناطق حساسة مثل الخليج العربي وشمال شرق آسيا. ولكي تحافظ الولايات المتحدة على دورها القيادي العالمي، لن يكون من مصلحتها قطع علاقاتها مع الصين او عزلها؛ بالرغم من ان استراتيجية الزعامة العالمية، من ناحية أخرى، تفرض على الولايات المتحدة ان تقيد نقل التقنية التي يمكن ان يكون لها انعكاسات عسكرية مهمة. وفي الوقت نفسه تفرض عليها ان تؤمن لجيران الصين - مثل تايوان

ورابطة دول جنوب شرق آسيا - الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها. ونظراً لتزايد الأهمية الاقتصادية لهذه الدول، ينبغي على الولايات المتحدة ان تعزز صلاتها بدول هذه الرابطة، لتطويق واحتواء النزعة التوسعية الصينية، من خلال حصول المؤسسة العسكرية الامريكية على التسهيلات اللازمة، واجراء التدريبات المشتركة، وتقوية الاتصالات العسكرية المتبادلة. ويمكن للتعاون بين الولايات المتحدة واليابان، وغيرهما من دول المنطقة، ان يثني الصين عن توجهاتها التوسعية. اما اذا اصر الصينيون على نزعتهم التوسعية، فسوف تصبح الولايات المتحدة وحلفاؤها رهناً باسباب قوية لاحتواء هذا التوسع.

ولا شك ان الاضطلاع بدور الزعامة العالمية يعود بانعكاسات مهمة على المؤسسة العسكرية الامريكية، وعلى رأسها القوات الجوية؛ لأن تحديد شكل المستقبل، وترسيخ النفوذ الأمريكي، ومنع ظهور منافس، كل ذلك سيتطلب من القوات المسلحة للولايات المتحدة ان تتمتع بقدرات واسعة، تتجلى على النحو الآتي:

اولاً: الاحتفاظ بالرادع النووي ضد هجوم محتمل، روسي او صيني.

ثانياً : القدرة على خوص النزاعات الاقليمية الكبيرة وتحقيق النصر فيها.

ثالثاً: القدرة على الردع والتصدي، للحيلولة دون استخدام اسلحة الدمار الشامل والصواريخ في النزاعات الاقليمية؛ حيث لا يستبعد ان تُقدم القوات المعادية على استخدام اسلحة الدمار الشامل والصواريخ في هذه النزاعات المستقبلية. ومن ثم تحتاج القوات المسلحة الامريكية لاكتساب قدرة متزايدة على الردع والمنع، والتصدي لاستخدام الاسلحة الجرثومية والكيميائية والنووية في النزاعات الكبرى بالمناطق الحيوية. مع ملاحظة ان مستلزمات الردع الاقليمي سوف تختلف كثيراً

الجغرافيا السياسية

عما كان متبعاً ازاء الاتحاد السوفييتي السابق خلال الحرب الباردة، بسبب اختلاف طبيعة القوى الاقليمية ودوافعها. جدير بالذكر ان قدرة الولايات المتحدة حالياً على منع استخدام اسلحة الدمار الشامل، او التصدي لها، ما زالت محدودة؛ مما قد يضطرها الى التلويح بالرد النووي، لردع استخدام اسلحة الدمار الشامل ضدها وضد حلفائها.

رابعاً: تحسين القدره على خوض الصراعات الاقليمية المحدودة والحروب الصغيرة، وعمليات الاغاثة الانسانية، وعمليات فرض وحفظ السلام، والقيام بضربات تأديبية واستعادة الأمن والنظام، واخلاء الرعايا الأمريكيين، واقامة مناطق أمنية، ومراقبة وتنفيذ العقوبات المفروضة (Builder, 1994, pp 225-237; Kassing, 1994, Lempert et al., 1992) . وتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية - في اطار الزعامة العالمية - ان تكون انتقائية في تدخلاتها العسكرية بمختلف انحاء العالم؛ لا سيما ان الصراعات الاقليمية المحدودة قد تنشب في مناطق ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة، مثل المكسيك او شبه الجزيرة العربية. وهناك صراعات اخرى قد تشكل تحدياً كبيراً للقيم الأمريكية، مما يتطلب بالفعل تدخلاً عسكرياً أمريكياً. كما يمكن للولايات المتحدة ان تدرس موضوع المشاركة مع حلفائها في بعض الصراعات الاقليمية المحدودة، اما لتوسيع "منطقة السلام"، او للحيلولة دون انتشار الفوضى الى مناطق حيوية على نحو قد يقوّض اسس منطقة السلام والازدهار.

وهناك من لا يفكر بعقلية الحرب الباردة، ويرى ان الصراعات الاقليمية الصغرى محدودة الأهمية، وهو خطأ وقعت فيه الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، حيث اساءت تقدير متطلبات الصراعات الاقليمية المحدودة. اما الآن فمن

الخطأ التعامل مع مثل هذه الصراعات بالطريقة ذاتها، لا سيما ان حجم القوات الأمريكية في المستقبل سيكون أصغر كثيراً مما كان عليه في الماضي، بما لا يسمح باهدار الطاقات. ومعروف ان الصراعات الاقليمية - حتى المحدودة منها - يمكن ان تفرض متطلبات ضخمة على عناصر المساندة في القوات الأمريكية؛ مثل نظام الانذار والتوجيه المحمول جواً، ووحدات اسكات الدفاعات الجوية للعدو، وعناصر اقامة الجسر الجوي والاتصالات. وينبغي مراعاة تعديل هيكل القوات، التي كانت مخصصة لمواجهة الصراعات الاقليمية الكبرى، من حيث التدريب والتنظيم، لتحسين قدراتها على خوض الحروب الاقليمية المحدودة.

خامساً: الاحتفاظ بقاعدة للتعبئة؛ بحيث تتيح تجميع قدرة اضافية في الوقت المناسب، اذا تدهورت الأوضاع في أي منطقة حيوية. وبدون هذه القدرة لن يكون بإمكان الولايات المتحدة اتخاذ الاجراءات المطلوبة في وقتها المناسب، رغم توفر التحذير الاستراتيجي.

سادساً: تغيير النهج التخطيطي، فمن المعروف ان النهج الحالي يركز اساساً على كوريا والخليج العربي، ويمكنها من التعامل مع الحروب الاقليمية المحدودة والقيام بعمليات مكافحة الانتشار النووي. ولكن حجم القوات المطلوبة - في ظل هذا النهج - لن يكون كافياً لمنع ظهور منافس عالمي آخر، وامتلاك القدرة على التعامل مع أي مشكلة يثيرها هذا المنافس. ورغم ان كوريا الشمالية مرشحة للاختفاء بمرور الوقت، فقد تظهر تهديدات اكبر. ومن ثم يتوجب على الولايات المتحدة ان تحدد حجم قواتها، فقد تظهر تهديدات اكبر. ومن ثم يتوجب على الولايات المتحدة ان تحدد حجم قواتها، بحيث تمتلك القدرة على الحاق الهزيمة، في وقت واحد تقريباً، بأكثر التهديدات العسكرية الفعلية للمصالح الحيوية

الجغرافيا السياسية

الأمريكية، التي قد تشنها إحدى القوتين التاليتين في الترتيب بعد الولايات المتحدة من حيث القوة، ولكنهما بالطبع ليستا متحالفتين معها. وإذا امتلكت الولايات المتحدة مثل هذه القوات، مدعومة بالقدرة السريعة على الحركة والتمركز في شتى أرجاء العالم، فسوف تتمكن من حماية مصالحها في آسيا وأوروبا والخليج العربي؛ مع ملاحظة أن مبدأ تحديد حجم القوات، الذي ذكرناه، لا يلزم قوات الولايات المتحدة أن تتساوى عددياً مع حجم القوات الإجمالية لهاتين الدولتين، بل يعني أن تكون القوات الأمريكية قادرة على هزيمتها في مناطق محددة نسبياً، عند تحقق السيناريوهات ذات الأهمية العظمى للولايات المتحدة. ومثل هذا النهج يزود الولايات المتحدة بالقدرة العالمية المرنة على القيام بعمليات ضخمة.

سابعاً: السيطرة على الفضاء، وتطوير تقنيات عسكرية جديدة، وارساء مفاهيم جديدة تتواءم مع هذه التقنيات في مجالات مثل حرب المعلومات. وفي هذا الإطار يتعين على الولايات المتحدة إعطاء أولوية أكبر للبحوث الخاصة بالتقنية الجديدة، والمفاهيم الجديدة للتشغيل، والتغيرات في التنظيم، كل ذلك من أجل تحقيق السيطرة الأمريكية في الثورة العسكرية المقبلة. وقد أعطت حرب الخليج الثانية لمحة عما يحتمل أن يتحقق في المستقبل. ومن المؤكد أن طابع العمليات الحربية سوف يتغير بسبب تطور التقنيات العسكرية، وتجديد هياكل التشغيل والتنظيم، وهي مجالات تحتل فيها الولايات المتحدة الأمريكية مكان الصدارة. ويصبح التحدي الأساسي أمام الولايات المتحدة هو الاحتفاظ بهذه الصدارة. غير أن التفوق الأمريكي الحالي في القوة العسكرية قد ينشأ عنه خطر التواكل الأمريكي، لا سيما أن القوى الساعية لمنافسة الولايات المتحدة لديها حوافز قوية لاستكشاف التقنية الجديدة، والتعرف على كيفية استخدامها ضد الولايات المتحدة. وإذا استطاعت

قوة ذات عزم وتصميم ان تتبنى الخيارات الصحيحة فسوف تشكل تحدياً هائلاً، يقلل من الفعالية النسبية للقدرات العسكرية الامريكية التقليدية، بغض النظر عن ضعفها الاقتصادي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ولا شك ان الاحتفاظ بموقع "الزعامة العالمية" يتوقف بدرجة كبيرة على ما يحدث داخل الولايات المتحدة؛ ومن أهم العوامل في هذا الشأن حالة الاقتصاد الأمريكي. فمن غير المحتمل ان تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على تفوقها العسكري والتقني، اذا ما تراجع اقتصادها بشكل خطير، او اذا اختل ميزان القوى الاقتصادي - بدرجة حاسمة - لصالح دولة أخرى. وفي مناخ كهذا، ستتقلص القاعدة المحلية الاقتصادية والسياسية للزعامة العالمية، وربما تتسحب الولايات المتحدة تدريجياً من المسرح العالمي. واذا اصبحت الولايات المتحدة بالوهن، سيحاول الآخرون بالطبع ملء الفراغ، مما يعيد العالم الى حالة تعدد القطبية". ومن ثم فان الزعامة العالمية تتطلب - بلا شك - اقتصاداً أمريكياً قوياً.

هناك تغير مهم آخر، هو موقف الشعب الأمريكي نفسه. حيث تشير استطلاعات الرأي الى ان الشعب الأمريكي اصبح يركز انظاره بدرجة أكبر على المشاغل والهموم المحلية. وان كانت بعض الاستطلاعات - حول موقف الراي العام الأمريكي - تشير الى تأييد كثير من الأمريكيين للمشاركة الأمريكية النشطة في الشؤون العالمية، بينما يرى ٨٤% ان من الضروري تقليل الاهتمام بالمشكلات العالمية، والتركيز على المشكلات الداخلية للولايات المتحدة. وتؤيد اغلبيّة الأمريكيين تحقيق السلام "من خلال القوة العسكرية"

. (Times Mirror Center for the People and the Press, 1994, P 37)

الجغرافيا السياسية

وليس من المعروف على وجه اليقين ان كان الرأي العام يؤيد وجود استراتيجية عالمية، وفق ما أوردناه بايجاز في هذا الفصل. ولكننا يمكن ان نضمن هذا التأييد اذا طرح الرئيس الأمريكي هذه الاستراتيجية امام الشعب، وساندها كبار اعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري، واذا جرت مناقشة تكاليفها ومزاياها، ومقارنتها ببعض بدائلها. ومن البديهي ان استراتيجية الزعامة العالمية تستوجب بالضرورة تكاليف أكثر مما تكلفه الاستراتيجيات الأخرى؛ وذلك بسبب متطلبات المجهود الدفاعي، غير انه تجب مقارنة هذه التكاليف مع المخاطر الكامنة في البدائل. وجدير بالذكر ان العبء الحالي - الذي تفرضه المجهودات الدفاعية الأمريكية - أصبح اقل من أي وقت مضى منذ نشوب الحرب الكورية، حيث لا يتجاوز ٤% من اجمالي الناتج القومي.

هناك عامل آخر يقرر ما اذا كان بالامكان مواصلة دور الزعامة، وهو درجة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الصراعات العالمية، على ضوء الخطأ الذي ارتكبه بعض الدول العظمى في الماضي عندما تمددت أكثر من اللازم (Kennedy, 1987). ويمكن ان يحدث مثل هذا التطور اذا لم تلزم الولايات المتحدة جانب التعقل في استخدامها للقوة، او اذا تورطت في نزاعات مطولة بأي منطقة، مما يستنزف طاقاتها ويقوض الدعم لدورها العالمي. وفي سياق اضطلاعها بدور الزعامة سوف تهتم الولايات المتحدة بمصالحها الحيوية في المناطق الحساسة، مع ابداء استعدادها لاستخدام القوة اذا اخفقت الوسائل الأخرى. وعندما تستخدم الولايات المتحدة القوة، يجب ان تسعى لاشراك حلفائها واصدقائها في هذا الأمر.

اما عندما يتعلق الأمر بمصالح اقل اهمية، فقد تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على خيارات غير عسكرية، خصوصاً اذا كانت التكاليف العسكرية لا تسوغ المخاطر التي تتطوي عليها. وفي هذه الحالة تبرز خيارات اخرى؛ منها تقديم التسليح والتدريب للدولة المعتدى عليها، وتقديم المساعدة الفنية والدعم اللوجستي لعمليات حفظ السلام المفروضة من جانب الأمم المتحدة او المنظمات الاقليمية، واستخدام الوسائل الاقتصادية مثل العقوبات والحوافز الإيجابية، وعلى رأسها بالطبع الوسائل الدبلوماسية.

في ظل هذه القيود يصبح من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ومصلحة الأعضاء الآخرين في "منطقة السلام" ان تمتد هذه المنطقة حتى تشمل في النهاية العالم بأسره. والسبب في تفضيل هذه العملية الارتقائية، ان احتمال تعاون الدول الديمقراطية مع الولايات المتحدة اكثر من احتمال تهديدها لمصالحها. ولكن لا يبدو في الأفق بوادر تحقق هذا الأمل في المستقبل القريب، اذ ان كثيراً من المناطق والدول ليست مهيأة لهذا التطور بعد، ومن ثم فان الولايات المتحدة ستضطر مع حلفائها الى توسيع "منطقة السلام" بصورة انتقائية، ومساعدة الآخرين على الانضمام اليها.

من المؤكد ان أعضاء "منطقة السلام" لديهم مصلحة مشتركة في استقرار اوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا والخليج العربي. فاليابان، مثلاً، تستورد النفط من الخليج، وتصدر منتجاتها الى المناطق الحيوية الأخرى، وتستثمر اموالها فيها. وهذا الأمر ينطبق ايضاً على اوربا؛ مما يجعل اضطلاع الولايات المتحدة بدور الزعامة العالمية مفيداً لها ولباقي الاعضاء في "منطقة السلام". ولكن مكن الخطر هو احجام الاعضاء الآخرين عن تحمل نصيبهم العادل من العبء اعتماداً

الجغرافيا السياسية

على الاستفادة المجانية. وتلك كانت احدى المشكلات خلال الحرب الباردة، وما زالت قابلة للاستمرار. بل انها قد تتفاقم اذا تلاشت عملية اقتسام الاعباء، نتيجة لزوال التهديد السوفييتي وعدم وجود هدف مشترك. وهذا الأمر يطرح قضية سياسية - بل معضلة عصبية - أمام الولايات المتحدة؛ لأن قدرتها واستعدادها لحماية المصالح المشتركة يجعل الآخرين في الدول الأخرى يتكلمون عليها، ومن ثم يسيطرون على المعارضة السياسية في بلادهم، ولا يعرضون شبانهم للمخاطر، ويستمررون في التركيز على اقتصاداتهم.

ان اضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بدور الزعامة العالمية يفرض عليها ان تكون مستعدة لتحمل عبء عسكري اكبر من حلفائها نتيجة لعدم التناسب. بيد ان الحقائق السياسية في الولايات المتحدة تقتضي الا يتجاوز "عدم التناسب" الحدود المقبولة، وانما يجب تحقيق صيغة معينة من التوازن، تضمن مساهمة كل دولة "بدمائها وثرواتها" في حماية المصالح المشتركة. ومن الحلول الممكنة على المدى الطويل، اقامة مؤسسات لتنظيم اقتسام العبء بين مجموعة الدول السبع بالنسبة لأمن المناطق الحيوية، بما في ذلك اقتسام التكاليف المالية للعمليات العسكرية. كما تجدر الإشارة الى ان المسائل المتعلقة بالمسؤولية، في المناطق الخارجة عن نطاق عمل المجموعة، تتسم بالاهمية في زمن السلم، سواء على الصعيد الروتيني اليومي او في اوقات الازمات والحروب. وفي المقابل، سوف يضع الاقتسام الفعال للأعباء بعض القيود على سياسة الولايات المتحدة؛ اذ يعني انه سيكون على الولايات المتحدة ان تولي اهتماماً اكبر بآراء شركائها ومخاوفهم، وتتحمل المخاطرة بارواح الجنود الأمريكيين في سبيل حماية المصالح المشتركة.

الخلاصة

بإمكان الولايات المتحدة اختيار واحدة من الاستراتيجيات الثلاث الكبرى التي بحثناها في هذا الفصل. ويمكنها أيضاً الاختار، وإن تلجأ بدلاً من ذلك إلى الاستجابة للتطورات الجارية في العالم، على أساس كل قضية على حدة، وإن تصدر أحكامها على أحداث معينة بناء على الأوضاع، المحلية والدولية، السائدة في حينه. ومن الواضح أن الخيار الأخير - أي الزعامة العالمية - سوف يُلقى على كاهل القوات المسلحة الأمريكية أعباء إضافية، إلى جانب ضياع الفرصة من يد الولايات المتحدة لتحديد شكل المستقبل. وما لم تمتلك الامكانيات اللازمة، استعداداً لمواجهة جميع الصراعات المحتملة في العالم - وهو أمر غير مرجح - فسوف تصبح في موقف أضعف عند وضع خططها على المدى الطويل.

الفصل الثالث

لـمن القرن الحادي والعشرين

في القرن الحادي والعشرين قد تتقارب متوسطات المداخل الفردية في الدولة الصناعية الرئيسية، تماما مثلما تقاربت متوسطات المداخل الفردية الإقليمية داخل الولايات المتحدة في السنوات الستين الماضية. وبينما تلحق اليابان بأمريكا وأوروبا، فإن معدل نموها قد ينخفض ويمنعها من الركض بأقصى سرعة تجعلها في مقدمة الجماعة. ولكن ليست هناك آليات للتغذية الاسترجاعية الذاتية في الاقتصاديات تؤدي إلى التقارب. والعكس هو الصحيح، فكلما كان النمو سريعا اليوم، سهل النمو السريع غدا، وكلما كان النمو بطيئا اليوم كلما زاد بطئا غدا.

ومن الصعب قلب قوة الاندفاع الحالية، سواء إلى أعلى أو إلى أدنى، رأسا على عقب. وإذا كانت المداخل ترتفع بسرعة مع نمو مرتفع، يمكن القيام باستثمارات ضخمة في المستقبل بدون التضحية بمستوى معيشة مرتفع اليوم. ويمكن تحقيق الأمرين بالنمو السريع، وبالعكس، يتطلب تحويل مجتمع بطيء النمو، قليل الاستثمار، إلى مجتمع ذي نمو سريع واستثمار مرتفع، تضحيات في الاستهلاك الحالي لضمان الاستثمار اللازم لنمو أسرع غدا.

في السياق المقبل، من المرجح أن تتقدم إحدى القوى الاقتصادية العظمى الثلاث على القوتين الأخريين، ومن يتقدم قد يبق متقدما. وستمتلك هذه الدولة أو المطلقة، من بين دول أو مناطق المعمورة، القرن الحادي والعشرين كما امتلكت المملكة القرن التاسع عشر، وكما امتلكت الولايات المتحدة القرن العشرين. وستتبنى تلك الدولة أو المنطقة أفضل نظام اقتصادي للعالم في القرن الحادي والعشرين.

وفي حين أن التقارب غير محتمل، إلا أنه من غير المحتمل أيضا في القرن الحادي والعشرين، أن تكون هناك قوة اقتصادية مهيمنة، كما كانت بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، أو كما كانت الولايات المتحدة في القرن العشرين. إذ إن هيمنة بريطانيا في القرن التاسع عشر استندت إلى أنها كانت البائدة بالثورة الصناعية قبل أية دولة أخرى بخمسين سنة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يكن أمام بريطانيا أية منافسة، وعندما بدأت الثورة الصناعية في دول أخرى، ظلت بريطانيا القوة الأقوى، غير أن موقفها كان مختلفا جدا عما كان عليه الحال عندما كانت تمتلك ميدان اللعب الاقتصادي بمفردها. لقد ظلت الأولى، ولكن بضغط شديد من جانب الآخرين، لا سيما من قبل ألمانيا والولايات المتحدة.

وبالمثل، كانت الهيمنة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، مبنية على تجربة تاريخية فريدة. ففي النصف الأول من القرن كانت أمريكا القوة الاقتصادية الرائدة. لقد كان لديها أكبر ناتج قومي إجمالي، وأعلى متوسط فردي في مستوى المعيشة، وكان هناك من يتحداها، ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة. وفي صناعات مثل الكيماويات، كانت الولايات المتحدة متخلفة بالتأكيد. وكانت العلوم الراقية، الكيمياء والفيزياء، من اختصاص الألمان الغربيين.

ولكن في النصف الثاني من القرن، ترك دمار الحرب العالمية الثانية ساحة اللعب الاقتصادية خالية إلا من الولايات المتحدة. وأصبح الآخرون متخلفين كثيرا، يكافحون من أجل الأعمار. ولم يشهد العالم مثيلا للهيمنة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية (كان لديها أكثر من نصف الناتج القومي

الجغرافيا السياسية

الإجمالي العالمي، وكانت رائدة تكنولوجيا في كل منتج صناعي هام) منذ الإمبراطورية الرومانية، وربما لن يعرف مثلها مرة أخرى في الألفي سنة المقبلة. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تظهر في القرن الحادي والعشرين دولة تتمتع بالريادة الاقتصادية الواضحة، لكنها لن تسيطر على باقي الدول.

تقييم الفرق

اليابان

ولئن كان المتنافسون الثلاثة يمتلكون سجلات رائدة متعادلة (متوسط فردي متعادل تقريبا من النواتج القومية الإجمالية، إذا ما استخرج المتوسط على أساس القوة الشرائية الخارجية والداخلية) وهم على عتبة القرن الحادي والعشرين، فإنه إذا ما نظر المرء إلى العشرين سنة الأخيرة، أمكن اعتبار اليابان الدولة المرشحة، بكل تأكيد، لاحتلال مركز الصدارة الاقتصادية، وامتلاك القرن الحادي والعشرين.

خلال فترة عشرين سنة فقط، انتقلت اليابان من كونها صاحبة متوسط دخل قومي إجمالي يعادل ٥٠% فقط من متوسط الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة، إلى صاحبة متوسط دخل قومي إجمالي أعلى شكليا بنسبة ٢٢% من متوسط الدخل القومي الإجمالي للولايات المتحدة، وذلك إذا ما قدر الناتجان القوميان الإجماليان لهما باستخدام القيم الدولية للعملة. وبعد أن كانت البنوك اليابانية خارج قائمة البنوك الخمسة عشر الكبرى في العالم عام ١٩٧٠، أصبحت عشرة بنوك من البنوك الخمسة عشر الكبرى في العالم عام ١٩٩٠، بنوكا يابانية، وكانت البنوك الستة الأولى كلها يابانية. وبعد أن كانت اليابان تملك حصة ٥% من

من سوق صناعة السيارات الأمريكية عام ١٩٧٠، ارتفعت حصتها عام ١٩٩٠ إلى ٢٨%. وفي غضون عشرين سنة فقط، قضت اليابان تماما على صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية الأمريكية. وبعد أن كان من المعتاد وجود عجز تجاري لدى اليابان، وكانت دولة ذات رصيد مدين (لقد انتهت من سداد آخر ديونها للبنك الدولي عام ١٩٩٠ فقط)، أصبحت اليوم صاحبة أكبر رصيد دائن في العالم، ولديها أكبر فائض تجاري في العالم. وفي السنوات الخمس عشرة الأخيرة، مع أخذ التضخم في الحسبان، كان معدل نموها أكبر بنسبة ٧٥% من معدل نمو الولايات المتحدة، وكان ضعف معدل نمو الجماعة الأوروبية. وقد تعذر في منافسة التناطح إلحاق الهزيمة بشركاتها المجتمعية.

وتعتبر السوق اليابانية المحلية اصغر أسواق المتنافسين الثلاثة الكبار، ولكن لديها ميزة التاريخ الموحد الطويل. فالتماسك والتجانس يعطيان اليابان القدرة على تركيز قوتها الاقتصادية بحيث لا يستطيع الآخرون منافستها. ولا تود دولة تستطيع أن تنظم نفسها بشكل أفضل للسير نحو أهداف مشتركة مدروسة جيدا. ويتربع طلاب المدارس الثانوية اليابانيون على القمة بكل المقاييس الدولية للإنجاز، ولا يمكن لأية دولة أخرى أن تضاهي قدرة الدولة اليابانية على تعليم النصف الأدنى من طلبة الصفوف الثانوية.

لا توجد دولة تستثمر في مستقبلها أكثر من اليابان. فالاستثمار الإجمالي الثابت، بما في ذلك الإسكان، يساوي ضعفي الاستثمار الإجمالي الثابت في الولايات المتحدة. ويبلغ الاستثمار في الأصول الرأسمالية بالنسبة إلى الفرد ثلاثة أضعاف نظيره في الولايات المتحدة، وضعفي نظيره في أوروبا، ويزيد الإنفاق على البحث والتطوير المدنيين كجزء من الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٥٠%

الجغرافيا السياسية

على نظيره في الولايات المتحدة، وهو أعلى قليلا من نظيره في ألمانيا، إلا أنه أعلى بكثير من مثيله في أوروبا ككل. وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار من أجل المستقبل، يتمتع تنظيم الشركات على أساس مبادئ "الاقتصاديات الإنتاجية" ببعض المزايا الرئيسية مقابل تلك الشركات القائمة على أساس "الاقتصاديات الاستهلاكية".

إن قوة اليابان (ثقافتها الداخلية المتماسكة القوية) هي سبب ضعفها أيضا. فقد أظهرت الشركات اليابانية قدرة من الدرجة الأولى في إدارة العمال الأجانب (يحصلون غالبا على إنتاجية من العمال الأجانب أكبر مما يستطيع المديرون الأجانب). ولكن تعاني اليابان من مشكلة تتعلق بمدى ما تحتاج إليه اللعبة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين من شركات يتم فيها إدماج المديرين والمهنيين المتخصصين من مختلف الثقافات والجنسيات في فريق متجانس. إذ أن تاريخ اليابان وتقاليدها وثقافتها ولغتها تجعل من الصعب جدا معاملة المديرين الأجانب والمهنيين، على قدم المساواة مع اليابانيين. وإذا ما تطلب الفوز مديرين اجانب من الدرجة الأولى بالكامل، فستواجه الشركات اليابانية مشكلة. وينطوي تعيين مديرين أجانب ممتازين جدا على إتاحة الفرصة أمام هؤلاء الأجانب للوصول إلى القمة، إلا أن مثل هذه الفرصة غير متوافرة في الثقافة المغلقة للشركات اليابانية.

وفي حين أن كل دولة تقلد محاولة اللحاق، إلا أن الدولة التي أصبحت رائدة تعلمت في النهاية أيضا أن تصبح رائدة في الاختراعات. ولم تظهر اليابان بعد أنها تملك هذه المقدرة. وبدون هذه المقدرة لا تستطيع اليابان أن تظل متقدمة إلا قليلا على الدول الأغنى في أماكن أخرى من العالم، بسبب قوتها البارزة في

مجال تكنولوجيايات العمليات والمعالجات. غير أنها لا تستطيع أن تسبق كثيرا ما لم تتعلم اختراع منتجات جديدة. وإذا اكتفت اليابان بتقليد منتجات الدول الأخرى، فسيكون تقدمها الاقتصادي مقيدا بمسيرة مخترعات منافسيها.

عندما نحاول أن نقرر ما إذا كانت اليابان ستصبح، أم لا، رائدة في تكنولوجيايات المنتجات الجديدة، يحسن أن نتذكر قليلا التاريخ الأمريكي. ففي القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة تعرف بأنها دولة المقلدين. وكانت المخترعات الكبرى التي آذنت ببده الثورة الصناعية (الآلة البخارية، ودولاب الغزل، وفرن بيسمر للصلب) مخترعات بريطانية.

وقد اشتهر الأمريكيون بأنهم كانوا يأخذون هذه الابتكارات ويجعلونها تعمل أفضل من الابتكارات البريطانية بنسبة ١٠%، مثلما اشتهر اليابانيون اليوم بأخذ الابتكارات الأمريكية وجعلها تعمل أفضل بنسبة ١٠% من الابتكارات الأمريكية. وتاريخيا، كان شعار اللعبة التقليد من أجل اللحاق. وبعد أن لحقت الولايات المتحدة بالركب في نهاية القرن التاسع عشر، تعلمت في النهاية أن تكون مبدعة في القرن العشرين، ولكنها احتاجت إلى نصف قرن للقيام بذلك. ولم تكن رائدة علميا في النصف الأول من القرن العشرين، ورغم أنه كان لديها أعلى متوسط فردي من الناتج القومي الإجمالي في العالم، لم تستطع أن تتقدم على باقي العالم إلا بعد أن تصدرت الريادة العلمية في منتصف القرن.

وعندما تتجح اليابان في اللحاق، فإنها كما اعتقد، ستتعلم أيضا أن تبتكر. والمهارة المطلوبة لتحسين العمليات لا تقل عن المهارة اللازمة للانتقال إلى صنع سلع جديدة نموذجية. ويخشى اليابانيون من عدم قدرتهم على تحقيق إنجازات كبيرة، ولكن القارئ الموضوعي للتاريخ قد لا يرى مبررا لخشييتهم. والمشكلة

الجغرافيا السياسية

الوحيدة هي العنصر الزمني. ربما احتاجت اليابان إلى نصف قرن تماماً مثلما احتاجت الولايات المتحدة إلى نصف قرن، لكي تصبح مبدعة.

لقد استند النجاح الياباني إلى اقتصاد موجه نحو التصدير. وكانت الصادرات هي الجزء الأسرع نمواً في الاقتصاد. وكانت صناعات التصدير رائدة في الإنتاجية. ودفعت الصادرات الاقتصاد المحلي إلى الأمام. وافتقرت الصناعات المحلية غالباً إلى الكفاءة وفقاً للمقاييس العالمية، غير أن الاستراتيجية الموجهة نحو التصدير لن تكون طريق النجاح الياباني في المستقبل.

لكي تنمو اليابان بوتيرة أسرع من باقي دول العالم، يجب على صناعات التصدير اليابانية أن تسيطر أكثر فأكثر على حصص في السوق الأجنبية لضمان أن تكون اليابان قادرة على تسديد أثمان الواردات من المواد الخام التي تحتاج إليها لتجعل اقتصادها قادراً على الاستمرار في السباق. ويمكن لباقي دول العالم أن تتسامح مع هذا الوضع طالما ظلت الصادرات اليابانية قليلة. ولكن تعتبر اليابان الآن قوة اقتصادية كبيرة لدرجة أن باقي العالم لا يستطيع أن يسمح للصادرات اليابانية بالتزايد والسيطرة على أسواقه بالمعدل اللازم لاستمرار اليابان في النمو بوتيرة أسرع كثيراً من باقي دول العالم. وستعمل باقي دول العالم ببساطة على منح اليابان من أن تصبح اقتصاداً موجهاً نحو التصدير في القرن الحادي والعشرين، وذلك بوضع قيود مكشوفة إذا لزم الأمر. وإذا أرادت اليابان أن تنمو بصورة أسرع من باقي العالم في القرن الحادي والعشرين، فيجب عليها أن تجد وسيلة للقيام بذلك في الوقت الذي تنمو فيه الصادرات بمعدل أبطأ كثيراً من معدل نمو ناتجها القومي الإجمالي. ويجب على اليابان بالضرورة أن تحول نفسها إلى اقتصاد تحركه الطلبات المحلية بدلاً من أن تدفعه الصادرات.

ستزداد الحاجة إلى التحول من اقتصاد موجه نحو التصدير إلى اقتصاد بحركة الطلب المحلي نتيجة لإقامة أشباه الكتل التجارية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وسيقتضي عالم أشباه الكتل التجارية وجود شركات يابانية ينظر إليها كشركات داخلية وليس خارجية في كل من أوروبا وأمريكا، وسيعني هذا إنتاجا خارجيا أكبر وصادرات أقل من اليابان.

وإذا ما نجحت اليابان في أن تصبح اقتصادا موجهها نحو الداخل، فستكون الاستثمارات في الإسكان والبنية التحتية في مقدمة الركب، حيث تعتبر اليابان دولة متخلفة أساسا في هذين المجالين. وبدون الإسكان والطرق والمنتزهات، لن ترتفع مستويات المعيشة في اليابان إلى المستويات العالمية، مهما تكن الإنتاجية التي يحققها مواطنوها في العمل. ويعتبر الإسكان عنق الزجاجة الذي يتطلب تغييرات رئيسية في التقاليد التي أدت إلى وجود أراض لزراعة الأرز في وسط طوكيو نتيجة لانخفاض ضريبة التراكات على أراضي الأرز دون الأصول الأخرى، ونتيجة القوانين الصارمة للظل، وقوانين الزلازل التي تمنع إقامة المباني المرتفعة في طوكيو، وعدم الاستعداد لاستخدام قوانين حق الاستيلاء العلم لتملك قطع الأراضي اللازمة لمشروعات الإسكان الضخمة والبنية التحتية العامة. وبدون كسر هذه التقاليد لن تحدث إنجازات كبيرة في مجال بناء المنشآت السكنية، وبدونها أيضا سيبقى اليابانيون شعبا فقيرا في دولة ثرية.

قد تكون شركات الأعمال اليابانية الموجهة نحو الإقتصاديات الإنتاجية الأفضل في اللعبة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ولكن إذا ما أراد اليابانيون الفوز، فيجب أن يتم تطعيم الإقتصاديات الإنتاجية بقدر من الإقتصاديات الاستهلاكية. فيجب على المالك النهائي للقرن الحادي والعشرين أن يوازن بين

الجغرافيا السياسية

هاتين المجموعتين من الدوافع البشرية. وهناك درجة شديدة من الاستياء في مسألة الإسكان بين العمال المهنيين الشبان اليابانيين بحيث يصعب الاعتقاد بأن اليابان ستكون قادرة على مقاومة التغيير. وفي النهاية سيكون على الدول الديمقراطية، حتى لو كانت ديمقراطيات الحزب الواحد، أن تستجيب لرغبات مواطنيها.

قد يحول تاريخ اليابان وثقافتها دون أن تنشئ شبه كتلة تجارية في حوض الهادئ لمنافسة أشباه الكتل التجارية في أوروبا والأمريكيتين. وربما تفضل كوريا والاقتصاديات ذات الأساس الصيني (الصين وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) إعداد ترتيبات خاصة مع سوقها المفضلة، الولايات المتحدة، بدلا من منافستها الرئيسية، اليابان.

وتتطوي الكتل التجارية على قدر ما من التقلبات العمالية. ولكن هذا يعني وجوب قبول اليابانيين بفكرة العمال الضيوف. وإذا كانت أوروبا الغربية تخشى هجرة العمال من أوروبا الوسطى والشرقية، فلننتصر ما يمكن أن يحدث إذا ما فتحت الحدود بين اليابان والصين. فقد ينتقل ملايين من الصينيين إلى اليابان، بيد أن ثقافة اليابان قد تجعلها أقل دول العالم رغبة في، أو قدرة على، امتصاص مهاجرين. وإذا أرادت اليابان تحقيق النجاح، فعليها أن تغير ثقافتها التي تعتبر من أقل الثقافات في العالم تقبلا للأجانب، لكي تصبح أكثر ترحيبا بهم. وقد تظهر تركيبات تجارية خاصة محدودة، ولكن لا يبدو أن اليابان ستكون قادرة على إقامة سوق مشتركة في حوض الهادئ لمنافسة المجموعة الأوروبية، وليس هناك أي دليل على استعداد اليابان لإجراء التعديلات الضرورية التي يجب عليها القيام بها.

ولكن سيظهر أي تحليل لقوى الفرق قبل أن تبدأ المباراة، أن اليابان تأتي إلى المنافسة بزخم كبير. فهي تنمو بوتيرة أسرع، وتستثمر في النمو المستقبلي مقداراً أكبر من أية دولة أخرى على وجه الأرض. وإذا كان لدى نوادي القمار في لاس فيجاس (Las Vegas) مراهنات اقتصادية، مثل المراهنات الرياضية، فقد تكون اليابان الرهان المفضل لامتلاك القرن الحادي والعشرين. وعندما ينظر المؤرخون إلى الوراء بعد مائة سنة من الآن، سيقولون على الأرجح أن القرن الحادي والعشرين كان قرن اليابان.

أوروبا

بينما اعتبرت أوروبا أبطأ لاعب في الثمانينات، فإنها تبدأ التسعينات بأقوى مركز استراتيجي على رقعة الشطرنج الاقتصادية العالمية. ويشبه مركزها إلى حد كبير ما يشار إليه في كتب الشطرنج باسم "المباريات النهائية" (endgames)، التي تبني للقارئ تشكيلات من اللاعبين على رقعة الشطرنج، وتقول له بأن الأسود يمكن أن يكسب في خمس نقلات، بغض النظر عما يفعله الأبيض. ولكن القارئ يواجه مهمة صعبة في اكتشاف هذه النقلات الخمس والقيام بها. ومن الناحية الاقتصادية، تحتل أوروبا مثل هذا الموقع تماماً. وإذا ما قامت بالنقلات الصحيحة، يمكن أن تصبح القوة الاقتصادية المهيمنة في القرن الحادي والعشرين، بغض النظر عما تفعله كل من اليابان والولايات المتحدة. وفي هذه الحالة في الإمكان رؤية النقلات الصحيحة، ولكن من الصعب القيام بها.

إذا استطاعت أوروبا حقاً أن تدمج المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) (٣٣٧ مليون نسمة) في اقتصاد واحد، وأن تتحرك بالتدريج، لامتصاص باقي

الجغرافيا السياسية

دول أوروبا (أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة) في البيت الأوروبي، لأمكنها أن تقيم معا اقتصادا لا يمكن لأية دولة أخرى أن تجاريه. إذ إن سكان أوروبا وعددهم ٨٥٠ مليون نسمة، هم الثمانمائة والخمسون مليون نسمة الوحيدون على وجه الأرض الذين يتمتعون، في آن معا، بالتعليم الجيد ولا يعانون من الفقر. كما أن بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مثل السويد وسويسرا والنرويج والنمسا، هي في الحقيقة من بين أغنى دول العالم. تتمثل الميزة الجوهرية لأوروبا في أن كل دولة فيها تقريبا انطلقت من منطلق تعليمي جيد. وربما لم يكن في مقدور الشيوعيين أن يديروا اقتصاديات جيدة، ولكنهم استطاعوا أن يديروا بعض أفضل نظم التعليم على وجه الأرض، من الروضة إلى الصف الثاني عشر (K-12). فأوروبا هي المنطقة الوحيدة التي توجد فيها دولة، وهي ألمانيا، تعتبر رائدة عالمية في الإنتاج والتجارة، وأخرى هي الاتحاد السوفياتي سابقا، تعتبر رائدة في العلم الراقي المتقدم، ولدى الاتحاد السوفياتي سابقا قذائف فضائية أكثر بكثير مما لدى الولايات المتحدة، كما أنه يعتبر رائدا عالميا في العديد من ميادين العلم النظري. وكان الفائض التجاري في ألمانيا الغربية عام ١٩٩٠، أكبر فائض في العالم حسب المتوسط الفردي، حيث كان ثلاثة أضعاف الفائض التجاري الياباني تقريبا. وبعد عقدين من الآن عندما تندمج ألمانيا تماما وتصل إلى مستويات الإنتاجية في ألمانيا الغربية، ستصبح ألمانيا أكثر قوة أيضا. كما أن أسواق ألمانيا التقليدية، في أوروبا الوسطى والشرقية، مؤهلة لأن تكون الأسرع نموا في العالم في أوائل القرن الحادي والعشرين.

وإذا ما أضيف العلم الراقي للاتحاد السوفياتي السابق وتكنولوجيات الإنتاج في العالم الناطق بالألمانية، إلى ملكتي التصميم الإيطالية والفرنسية وسوق رأس المال اللندنية ذات المستوى العالمي والتي توجه الأموال بفعالية إلى أكثر المناطق إنتاجية في أوروبا، لأمكن خلق شيء يستحيل مضاهاته، ويمكن أن يصبح البيت الأوروبي منطقة اكتفاء ذاتي، سريعة النمو نسبياً، تستطيع أن تسبق بقية العدائين بمسافة طويلة.

وحيث تمثل الدول الأوروبية كلا من النوعين المجتمعي والفردى في الرأسمالية، فقد تؤدي الحلول الوسط اللازمة لتوحيد أوروبا إلى امتزاج واتصال بين أفضل ما في النوعين، ولن يكون على الأوروبيين أن يتبنوا الأيديولوجيات الأجنبية، أمريكية كانت أم يابانية.

يتمتع الأوروبيون أيضاً بميزة القدرة على وضع القواعد التجارية للقرن الحادي والعشرين. وليس مستغرباً أن يضع أولئك الذين يملون القواعد، قواعد تمالي من يلعبون المباراة بالطريقة الأوروبية.

ومع ذلك، لا يعني هذا أن أوروبا ستفوز. بل يعني فقط أن أوروبا يمكن أن تفوز إذا ما قامت بالنقلات الصحيحة تماماً، بغض النظر عن كيفية لعب كل من الولايات المتحدة واليابان للمباراة الاقتصادية، وتتطوي النقلات الصحيحة على مشكلتين رئيسيتين. فاقتصاديات أوروبا الغربية يجب أن تتدمج حقاً، وأن يمتد هذا الاندماج بسرعة ليضم أوروبا الوسطى والشرقية. ويجب أن تصبح اقتصاديات الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية اقتصاديات سوق ناجحة. ولا يعتبر أي منهما عملاً يسيراً. كلاهما يقتضي من المواطنين الأوروبيين الرغبة في القيام بتضحيات اليوم لإنشاء قوة دفع اقتصادية ضخمة غداً.

الجغرافيا السياسية

وسيتوجب على أوروبا الغربية أن تكون راغبة في تقديم مبالغ كبيرة من العون الاقتصادي لدول أوروبا الوسطى والشرقية، لكي تقف الرأسمالية على قدميها.

وسيكون من الضروري على أوروبا أن تطرح جانبا التناحر العرقي والتخاصم على الحدود القديمة في كل من شرقها وغربها. ويجب على كل من الإنجليز والألمان أن يصبحوا أوروبيين. وتظهر بوضوح ردود فعلهم المختلفة حيال حرب الخليج، ما تبقى من مشكلات سياسية يجب تجاوزها. وعلى الرغم من هذه العقبات، يقف البيت الأوروبي في أقوى نقطة انطلاق على رقعة الشطرنج الاقتصادية العالمية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

كان الصراع بين الرأسمالية والشيوعية صراعا اقتصاديا أيديولوجيا وعسكريا، فالرأسمالية والديمقراطية ومجموعة أحلاف عسكرية منتشرة في العالم (مثل حلف شمال الأطلسي (NATO)، على سبيل المثال) وقفت ضد الشيوعية والكيانية ومجموعة أحلاف منتشرة في العالم، حلف وارسو على سبيل المثال (Warsaw Pact). وفي النهاية أدى الضعف الاقتصادي للشيوعية إلى انتصار الرأسمالية، وانتشار الديمقراطية والتخلي عن حلف وارسو في آذار/مارس ١٩٩١، وتفكك الاتحاد السوفياتي نفسه نهائيا.

إن الاختلاف بين الرأسمالية الفردية والرأسمالية المجتمعية هو اختلاف اقتصادي تاما. جميع الرأسماليين يؤمنون بالديمقراطية، وكلهم يؤمنون بالملكية الخاصة. وستكون أمريكا القوة العسكرية العظمى في القرن الحادي والعشرين.

ولكن هذا الأمر بالذات سيعرقل مساعيها الرامية إلى الحفاظ على موقعها كقوة اقتصادية عظمى في ذلك القرن. ولكي تكون قوة عظمى مزدوجة، يجب عليها أن تكون مستعدة لاستثمار ما يستثمره الآخرون كقوى اقتصادية عظمى، وفضلا عن ذلك أن تقوم بجميع الاستثمارات اللازمة للبقاء كقوة عسكرية عظمى.

ولأن الولايات المتحدة كانت غنية لمدة أطول من أية دول أخرى، فإنها تبدأ القرن الحادي والعشرين بموجودات اقتصادية حقيقية، يمكن تعبئتها في المنافسة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، تفوق ما لدى أية دولة أخرى. ومن الناحية التكنولوجية، فهي ليست متخلفة جدا إلا في نواح قليلة، بينما لا تزال متقدمة جدا في نواح كثيرة أخرى. ويحتل متوسط الدخل الفردي ومتوسط الإنتاجية فيها المرتبة الأولى بدون منازع. كما أن قواها العاملة ذات التعليم الجامعي هي الأفضل في العالم، وسوقها المحلي أكبر بكثير من سوق اليابان، وأكثر تجانسا من السوق الأوروبي.

غير أن الولايات المتحدة بددت جزءا كبيرا من ميزة انطلاقها بالسماح لنظامها التعليمي بالضمور، والسماح لنفسها بالاتجاه نحو الاستهلاك المرتفع، وبظهور مجتمع قليل الاستثمار والرزوح تحت عبء ديون خارجية كبيرة، وليس هناك دولة في نهاية القرن العشرين أقل استعدادا منها للمنافسة المقبلة في القرن الحادي والعشرين.

لم يصل الاستثمار الأمريكي إلى مستوى عالمي. فمتوسط الاستثمار في الأصول الرأسمالية بالنسبة إلى الفرد من القوة العاملة، يعادل نصف نظيره في ألمانيا، وثالث نظيره في اليابان. ويقل الإنفاق على البحث والتطوير المدنيين بنسبة ٤٠% إلى ٥٠% عنه في ألمانيا واليابان. وتمثل الاستثمارات في البنية التحتية

المجغرافيا السياسية

المادية نصف الاستثمارات التي تمت في أواخر الستينات. وبينما توظف أوروبا أموالاً لإقامة شبكة سكك حديد فائقة السرعة لتربط مدنها الرئيسية، إذا بالأموال غير المستغلة في صناديق ودائع الطرق السريعة والمطارات تتكدس في الولايات المتحدة، ولا تعتبر أمريكا رائدة في بناء وسائل الاتصالات عن بعد الحديثة الملائمة للمستقبل.

في الثمانينات كان النمو البطيء للإنتاجية في أمريكا مختفياً في النمو السريع للقوى العاملة وطاقة الاقتراض غير المستخدمة، والتي أمكن تخصيصها لرفع مستويات المعيشة الحقيقية للعائلة بوتيرة أسرع مما كان يبرره نمو الإنتاجية. وفي التسعينات لن تنمو القوى العاملة الأمريكية بسرعة، وتقترب طاقتها الافتراضية من الاستنفاد الكامل بالفعل. ونتيجة لذلك، فإن المشكلة التي لم تظهر ولم تحل في الثمانينات، وهي النمو البطيء للإنتاجية، ستنتقل إلى الواجهة، وتحتل مركز الصدارة في التسعينات. وتتوقف فرص امتلاك أمريكا للقرن الحادي والعشرين على الإجابة عن سؤال بسيط: هل تستطيع أن ترفع معدل نمو إنتاجيتها إلى مستويات منافسيها الرئيسيين؟

ومن المفارقات أنه يتوجب على أمريكا، إذا أرادت تحقيق مستوى معيشة استهلاكي لا يقل عن المستوى العالمي في القرن الحادي والعشرين، أن تتحول من كونها مجتمعاً عالي الاستهلاك منخفض الاستثمار في الثمانينات، إلى مجتمع كثير الاستثمار وقليل الاستهلاك في التسعينات. ويجب أن تتحول من كونها ذات توجه أني لتصبح ذات توجه مستقبلي. ولكي ترفع الاستثمار، يجب أن ينمو الاستهلاك (العام والخاص) وتأثر أبطأ بكثير من الناتج لفترة زمنية طويلة إلى حد

ما، حتى يمكن للاستثمار (العام & الخاص) أن يرتفع باعتباره نسبة من الناتج القومي الإجمالي

وتختلط الصورة عندما يتعلق الأمر بالمهارات والمؤهلات العلمية للقوى العاملة وهي اللاعب الثاني الاحتياطي للفريق الأمريكي، حيث تتمتع الشريحة الجامعية من اليد العاملة بمستوى عالمي. والكلية هي المكان الذي تلحق فيه اليد العاملة الأمريكية بباقي دول العالم. ويعمل الأمريكيون جاهدين، وينفقون أكثر من غيرهم للمحافظة على مستوى رفيع في هذا المجال. ومن حسن حظ الأمريكيين أن معظم الدول التي توافرت فيها نظم تعليمية من الروضة إلى الصف الثاني عشر (K-12)، لم تبني نظاما جامعية جيدة على نطاق واسع لكي تواكب تلك النظم التعليمية وقد أصبحت نظم تعليم النخبة نظاما تعليمية جماهيرية غالبا مع استثمار محدود. سواء في المرافق البشرية أو المادية. فالطلاب الذين يدرسون بجد واجتهاد لاجتياز الامتحانات القاسية للتخرج من المدرسة الثانوية، غالبا ما يقضون الأعوام الأولى من حياتهم الجامعية في اللهو، أما القسم الآخر من اليد العاملة الأمريكية الذي لم يذهب إلى الكلية، فلا يتمتع بمستوى عالمي على أية حال، كما أن القسم الذي لم يتخرج من المرحلة الثانوية (٢٩%) يهبط إلى مستوى العالم الثالث، بالتأكيد، في ما يتعلق بالمهارات التعليمية. وإذا أراد الأمريكيون الفوز، فعليهم رفع مستوى التعليم.

في لعبة الشطرنج يعتبر الوزير أقوى قطعة على الرقعة. ومن الناحية الاقتصادية ربما كان الوزير هو القطعة التي نسي الأمريكيون كيف يحركونها. وفي المصطلحات الاقتصادية فإن تحريك الوزير يعني "اللاحق والعودة". كيف تعوض دولة ما فاتها في صناعة رئيسية هي متخلفة فيها؟ وكيف تعود دولة ما

الجغرافيا السياسية

إلى صناعة رئيسية أبعدها عنها المنافسون الأجانب المهاجمون. وما هي الاستراتيجية التي تستخدمها الدولة لضمان حصولها على حصتها أو أكثر من حصتها، من القيمة المضافة المرتفعة الجديدة والإنتاجية المرتفعة، والصناعات ذات الدخل المرتفع، والطلب المرن، التي تتبع من الميزة المقارنة التي يصنعها البشر؟

ربما نسي الأمريكيون كيف يلعبون اللحاق والعودة، حيث لم يضطروا إلى لعب أي منهما لمدة نصف قرن. وكان بإمكانهم في الماضي أن يفوزوا بدون خطة للمباراة. غير أن دول العالم الأخرى، التي توجب عليها التكيف مع الهيمنة الأمريكية على مدى نصف قرن، اكتسبت من أجل اللحاق بأمريكا، مهارة عالية في تحريك (وزرائها) على رقعة الشطرنج الاقتصادية.

إن الشريك التجاري الطبيعي المجاور جغرافيا لأمريكا، وهو أميركا اللاتينية، شريك فقير وضعيف تعليميا. كما أن متوسط الفرد من الناتج القومي الإجمالي في أمريكا اللاتينية أخذ في التراجع وتحول مشاكل الديون دونها ودون النمو السريع مطلع القرن الحادي والعشرين. وحتى إذا ما أقيمت سوق مشتركة بين أمريكا الشمالية والجنوبية، فإن هذه السوق لن تساعد الولايات المتحدة كثيرا. غير أن إقامة أسواق مشتركة بين دول ذات مستويات دخول شديدة التباين المتحدة كثيرا. غير أن إقامة أسواق مشتركة بين دول ذات مستويات دخول شديدة التباين أمر يصعب تحقيقه أيضا، لأن التنقل الحر للعمال، الذي يشكل جزءا من السوق المشتركة، يؤدي إلى انتقال أعداد كبيرة من الناس من الدول ذات الأجر المنخفض إلى الدول ذات الأجر المرتفع. وسوف تتجزأ أمريكا بعض الترتيبات التجارية الخاصة مع المكسيك لكي تزيد من فرص العمل فيها لإيقاف الهجرة إلى

الولايات المتحدة، ولكنها لن تكون قادرة على إقامة سوق مشتركة حقيقية مع المكسيك، ناهيك بسائر دول أمريكا اللاتينية. وقد تدفع مثل هذه السوق المشتركة من الناس إلى الانتقال إلى الولايات المتحدة والتسبب بانخفاض شديد للغاية في أجور الأمريكيين غير المهرة.

وفي الوقت ذاته تتمتع الولايات المتحدة ببعض جوانب القوة الثقافية الحقيقية. وإذا كانت الثقافة اليابانية تجعل منها دولة يجد فيها الأجانب صعوبة في المشاركة على قدم المساواة، فإن الثقافة الأمريكية تجعل من أمريكا دولة يسهل فيها على الدخلاء أن يصبحوا أصلاء. وربما لا يكون الأمريكيون مصدرين ممتازين، ولكنهم يعتبرون الأفضل في العالم، في ما يتعلق بإدارة مرافق الإنتاج الخارجية. وإذا عوملت مبيعات المرافق الإنتاجية الخارجية الأمريكية على أنها صادرات، فقد يتحول العجز التجاري الأمريكي عام ١٩٨٦، البالغ ١٤٤ مليار دولار، إلى فائض تجاري مقداره ٥٧ مليار دولار. ويستطيع الأمريكيون بسهولة أن يجعلوا المواطنين المحليين رجال أعمال أمريكيين ناجحين.

لقد استجاب الأمريكيون على نحو رائع في الأزمات (بيرل هاربور Pearl Harbor) أو في المواقف التي كانت تبدو شبيهة بالأزمات (سبوتنيك (Sputnik)). وجوبت المشكلات الواضحة (سبوتنيك، والغزو العراقي للكويت) بحلول واضحة وساطعة وحسنة الإدارة، وتستطيع أمريكا بالتأكيد أن تتسبب ملكية القرن الحادي والعشرين إلى نفسها. والمشكلة الأمريكية ليست في الفوز، بل في إجبار نفسها على الإدراك بأن المباراة قد تغيرت، بمعنى أنها يجب أن تلعب مباراة جديدة، ووفق استراتيجيات جديدة.

الفائز هو...؟

يمكن أن نسوق الحجج المؤيدة لكل واحد من المتنافسين الثلاثة. وتقف قوة الزخم في صف اليابانيين. ومن الصعب المراهنة ضدهم. ولدى الأمريكيين مرونة وقدرة لا تضاهيان في التنظيم إذا ما تم تحديهم مباشرة. وهم يباشرون انطلاقهم بثروة أكبر وقوة أعظم من أية دولة أخرى. إلا أن الوضع الاستراتيجي يميل إلى صالح الأوروبيين. وهم الأوفر حظا في أن يسبغ عليهم شرف الريادة في القرن الحادي والعشرين.

وفي النهاية سيفعل الأوروبيون ما هو ضروري لاستكمال دمج الدول الموجودة الآن في السوق المشتركة، وضم باقي دول أوروبا الغربية إليها، ودفع الضرائب اللازمة للسماح لمعظم دول أوروبا الوسطى والشرقية بالانضمام إلى البيت الأوروبي، لا لأنهم حكماء وذوو بصيرة بعيدة المدى، بل لأنهم لا يملكون خيارا آخر. ولمنع البولنديين وغيرهم من الأوروبيين الشرقيين من الانتقال بالكلية إلى باريس ولندن وروما وفرانكفورت، سيفعل الأوروبيون الغربيون ما تفرضه عليهم الاعتبارات الاستراتيجية.

كما يجب على اليابانيين وأمريكا أيضا، أن تنتهزا الفرص الاستراتيجية التي تتاح امامهما من أجل الفوز، ولكن يجب عليهما أن تكونا قادرتين على إدراك الفوائد الإيجابية للتغيير. وهما لا تواجهان أية ضغوط سلبية، مثل الهجرة الأوروبية، ما يساعدهما على اتخاذ القرارات الصائبة رغما عنهما. ويعلمنا التاريخ والطبيعة البشرية بأنه سيسهل جدا على الأمريكيين واليابانيين أن يتجنبوا القيام بما يجب أن يقوموا به للفوز، وسوف يسجل مؤرخو المستقبل أن القرن الحادي والعشرين هو قرن البيت الأوروبي.

فهرس الخرائط

رقم الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
٧٥	عالم ماكيندر عام ١٩١٩	١
٧٦	المقارنة بين حدود عامي ١٩٠٤-١٩١٩ عند ماكيندر	٢
٧٨	عالم ماكيندر ١٩٤٣	٣
٨٨	الأقاليم الرئيسية الكبرى في الفكر الجيوبولتيكي الألماني	٤
٩٥	خطوط القوى في البحر المتوسط الاسيوي الجنوبي عام ١٩٣٨ (نمط الافكار الجيوبولتيكية الالمانية)	٥
١٠٠	تطور حدود قلب العالم فسي سنوات ١٩٠٤-١٩١٩-١٩٤٣	٦
١٢١	انماط من الحدود المتداخلة	٧-٨-٩-١٠
١٨٦	كارثوجرام يقارن بين مساحات دول العالم	١١
١٨٩	كارثوجرام يقارن بين سكان العالم	١٢
١٩١	توزيع سكان العالم	١٣
٢٠١	الزئوج في الولايات المتحدة (نسبة الزئوج المئوية إلى عدد سكان كل ولاية)	١٤
٢٢١	الحدود السياسية الحديثة في بحر الشمال	١٥
٢٢٨	أنماط من حدود الاتصال والانفصال	١٦
٢٤٥	نموذج للتغيرات في مسار الانهار	١٧
٢٤٩	البحر المتوسط - الاورواريقي - الاسيوي - الامريكي	١٨
٢٦١	مظاهر المنطقة الشاطئية	١٩

٢٠	خط المياه المستقيم الذي يحدد بداية المياه الإقليمية في شمال النرويج (قرار المحكمة الدولية)	٢٦٤
٢١	تغيرات الحدود السياسية في البلقان	٢٨١
٢٢	نموذج لتقسيم دولة مهزومة	٢٨٦
٢٣	تغيرات الحدود المتعددة في أوروبا	٢٩٦

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	قائمة بالعناصر الجغرافية الاساسية في تحليل القوى الدولية	٣٤
٢	نماذج الاحجام الدول - عناصر متفرقة	١١٢
٣	حجم السكان غير الزراعيين	١١٣
٤	تقدير سكان العالم بالمليون في الفترة بين ١٦٥٠-٢٠٠٠	١٧٧
٥	الدول العشر الكبرى سكانا	٢٠٩
٦	احتمالات الزيادة السكانية في اربع دول خلال قرن	٢١٠
٧	نصيب الفرد من الانتاج القومي العام بالدولار الامريكي عام ١٩٩٠	٢١٢
٨	نصيب الفرد من الانتاج القومي بالدولار للدول النامية	٢١٣
٩	التوزيع الاسمي للكتل السكانية الرئيسية على المعسكرات السياسية (ارقام ١٩٨٨)	٢١٥

قائمة المصادر والمراجع

- R. Hartshorn " Political Geography" in American geography
Inventory and Prospected Press, 1984.
- L. D stamp " Applied Geography " Penguin 1980.
- T. W. Freeman " A hundred year of Geography " Methuem
London 1975.
- S.B.Cohen " Geopraphy and Politics in divided world
Methuen London 1984.
- H. Weigert et al " Principles of political Geagraphy" New
York, Appleton 1977.
- Gottmann " La Politique des etats et lear Geography Paris ,
colin 1972.
- Peake, H & Eleure H. Times Places . London 1976.
- Reinhard M. et Armengaud. A. Histoire fenerale de la
population mondiate, paris 1981.
- Childe G, Man Makes himself London, 1971.
- Reinhard, M; et Armengual; A op Cit,
- Clark world Prehistory Cambridge 1982.
- Nougier, L. Geographic humaine Prehistorique Paris 1979.
- Sauer, G. Early Relation of Man to Plants Geography 1977.
- Woytinskky . W. Woytinsky, E. World Population and
Production N. Y. 1973.
- Covr – Sauders, A The Population Proplem 1962.
- Reed, S World Population Trends" Most of the World Linton
N.Y. 1980.
- A. Vogest W. The Road + Surival N. Y. 1988.
- B. Oshon. F. Our plundered planet, Boston, 1978
- The Nation state " The Economist, 1990
- Michael silve and Betrial Jogren Europe 1992.
- OECD Main Economic Indicators, 1991.
- The Banker " American Banker" 1991.
- Automotive News.

Council of Economic Advisors Economies and Public Policy
London 1990.

Builder, Carl, "Nontraditional Military Missions," in Charles F. Hermann, ed., American Defense Annual, 1994 ed., New York: Lexington Books, 1994.

Davis, Paul K., "Protecting the Great Transition," in Davis (1996).

, ed., New Challenges for defence planning, Santa Monica, Calif. Rand, M-400RC, 1994.

Huntington, Samuel, "The Clash of Civilization," Foreign Affairs, Vol, 72 No.3, 1992

The Initial Draft of the Defense Department's Planning Guidance," New York Time, March 8, 1992.

Kassing, David, Transporting the army for operation restore hope, santa monica, Calif. RAND, MR-384-A, 1994.

Kennedy, Paul, The Rise and Fall of the Great Power, New York: Random House, 1987.

Kissinger, Henry, Diplomacy, New York: Simon and Schuster, 1994.

Krauthammer, Charles, "The Unipolar Moment," Foreign Affairs: America and the World, Vol 70, No.1, 1990-1991.

Lempert, R., D. Lewis, B Wolf, and R. Bitzinger, Air Force Noncombat Operations: Lessons From the Past, Thoughts for the Future, Santa Monica, Calif. RAND, N-3519-A, 1992.

Levin Norman D. ed Prisms, and policy 1994.

Lewis Kevin "The Discipline Gap and Other Reasons for Humility and Realism in Defence planning 1994.

Strategy and the Internationalists three viesns 1994.

Times Mirror center of the people and the press the press politics , Washington 1994.

Reporting the Arab- Israeli Conflict– How hegemony works – Tamer Liebes-1997.

F. J. Turner, the frontier in American History N.Y. 1993.

C.F.G. Whebell, Models of Political territory proc. A ssoc Am Geography 1980.

D. Wishart, The changing position of the Frontier of Settlement on the estern margins of the central 1979.

D Wood conflict in the Twentieth century – Institute for strategic studies

London 1978 Levin Norman D. ed Prisms, and policy 1994

Lewis Kevin “ The Piscipline Gap and Other Reasons for Humility and Realism in Pefence planning 1994.

Strategy and the Internationalists three viesns 1994.

Times Mirror center of the people and the press the press politics , Washington 1994.

Reporting the Arab- Israeli Conflict– How hegemony works – Tamer Liebes-1997.

F. J Turner, the frontier in American History N.Y. 1993

C.F.G. Whebell, Models of Political territory proc. A ssoc Am Geography 1980.

D. Wishart, The changing position of the Frontier of Settlement on the estern margins of the central 1979.

D. Wood conflict in the Twentieth century – Institute for strategic studies London 1978.

هذا الكتاب

اعتمد المؤلف في كتابه هذا على النهج الحديث
في رسم صوره واضحه لمعالم الجغرافيا السياسية،
فاستند على الماضي لوصله بالحاضر عبر قنوات التاريخ،
فمن التاريخ رسم المؤلف معالم المستقبل،
وقد اعتمد المؤلف على احدث الارقام والاحصائيات التي استقصاها
من مراكز الدراسات العربية والاجنبية وعبر شبكة الانترنت ليضع بين
يدي القارئ الكريم ما يروى ظمأه من معلومات يستفيد منها
الباحث والطالب والمثقف.

الناشر

مركز الكتاب الاكاديمي

للنشر والتوزيع

الاردن - عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس ٤٦١٩٥١١ ص ب ١٠٦١ عمان ١١٧٣٢